المنظمة العربية للترجمة

ماري آن بافو   جورج إليا سرفاتي

النظريات اللسانية الكبرى

من النحو المقارن إلى الذرائعية

ترجمة

محمد الراضي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
بافو، ماري آن
النظريات اللسانية الكبرى: من النحو المقارن إلى الذرائعية/ ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي؛ ترجمة محمد الراضي.
478 ص. - (لسانيات ومعاجم)
بيبليوغرافيا: ص 453 - 467.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-498-7
1. اللغة - النحو 2. فقه اللغة المقارن أ. العنوان. ب. سرفاتي، جورج إليا (مؤلف). ج. الراضي، محمد (مترجم). د. السلسلة.
415

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة»



المنظمة العربية للترجمة
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 5996 - 113
الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان
هاتف: 753031 - 753024 (9611) / فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot.org.lb - Web Site: http://www.aot.org.lb

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان
تلفون: 750084 - 750085 - 750086 (9611)
برقياً: «مرعربي» - بيروت / فاكس: 750088 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، آذار (مارس) 2012

المحتويات

إلى سيلفيان

«إن أصعب خطوة في دراسة اللغة هي الخطوة الأولى» (ليونارد بلومفيلد)

إلى كلودين

«تقود اللسانيات، من جهتها، إلى النتيجة الأروع بالنسبة لكل علم، إنها ربط الأجزاء التي تبدو أكثر تجزيئا بالكل الأعم» (غاستون باري)

مقدمة

قد تكون اللسانيات، بحسب التمثلات المتداولة، ظهرت مع دو سوسور ومع كتاب **دروس في اللسانيات العامة**، وهذا الموقف يحدد الرأي السائد حول التخصص ويمنحه، في الوقت نفسه، تجانسه الظاهر، ولكن أيضاً حدوداً غالباً ما تكون مقيِّدة.

وقد حاولنا، من جهتنا، أن نقدم، في البداية، نظرة متماسكة عن التصورات اللسانية للقرن التاسع عشر تشمل القطائع النظرية الرئيسية التي بفضلها تهيأت ظروف تطور لاحق لعلوم اللغة في القرن العشرين. وبالفعل، فإن عرض المراحل الكبرى للفكر اللساني، في الفترة الممتدة بين 1800 و1900، يسمح بفهم أفضل للتصورات المعاصرة. ولذلك، فإن هذا المؤلَّف يهدف إلى تقديم صورة عن النظريات اللسانية من النحو المقارن (ابتداء من القرن التاسع عشر) إلى التساؤلات النظرية الأكثر حداثة.

يطمح هذا المؤلَّف إلى تلبية متطلبات ثلاثة: بيداغوجية، وتاريخية، ومعرفية.

ـ متطلب بيداغوجي: يقترح الكتاب على طلاب العلوم الإنسانية، وأيضا على مدرسيهم، أول توليف شامل للنظريات

اللسانية الكبرى يقوم على التذكير بالأُطر التصورية الكبرى التي وسمت تكوين التخصص. وهذا يستلزم من المؤلفين القيام باختيارات، حيث إن جهدهما في التوضيح لا يرمي إلى استعادة شاملة للمعارف النظرية بل يرمي، في مقام أول، إلى نقلِ أفضل للمعارف اللسانية.

ـ متطلب تاريخي: ويتعلق الأمر بإعطاء القارئ نظرة شمولية، عامة وديناميـة، تتجنب، قدر الإمكان، الأفكار الثابتة المختزلة والدوغمائية.

ـ متطلب معرفي: يسعى المؤلف إلى الإسهام في وضوح وفهم أفضل لتخصص اللسانيات ولأسسه وخلفياته النظرية ولتطوراته.

يضم المؤلّف أحد عشر فصلاً، مبنية ومرتبة وفقاً لمنظور يستجيب، قدر الإمكان، لتدرج تاريخي حريص على استعادة المسارات. فقد حرصنا في كل حالة، بالتساوي، على احترام خصوصية النظريات، وكذا محدداتها التصورية والتاريخية.

فالفصل الأول يعرض، ضمن تمفصلاته الرئيسية، الظروف التي ترتبط بها انطلاقة النحو المقارن ارتباطاً عضوياً، وذلك من خلال اللحظتين الكبيرتين للمقارنية الأولى (الصرافية أساساً)، ولصيغتها التاريخانية المتأخرة، مع رسم لآفاق تطور اللسانيات.

ويقدم الفصل الثاني، موضوعات أساسية، محاور رد فعل النحاة الجدد تجاه غلو مقارنية البدايات التي تكون أحياناً تخمينية، كما يستحضر، بدقة، التوجه النظري الجديد ـ المرتبط أساساً بإعداد مفهوم القانون الصوتي ونقده ـ وينتهي بعرض الفكر التجديدي لويتني (Whiteny).

ويولي الفصل الثالث الأهمية للمنظورات التي بموجبها عملت

المدرسة اللسانية الفرنسية، تدريجياً، على تملك الأسئلة المصاغة في ما وراء نهر الراين. سواء تعلق الأمر بتكوين مجالات خاصة (رومانيات، لهجيات)، أو ببروز توجهات نظرية لم تكن موجودة إلى ذلك الحين (خصوصاً أطروحات الدلالة الناشئة)، أو كذلك بتفرد فكر أساسي يمس شروط علم اللغة (هنري (Henry)) - وعديد اللحظات الحاسمة التي ترافق إعدادات أول نموذج لساني متكامل (ميه (Meillet)).

بيّن الفصل الرابع حجم القطيعة النظرية التي أحدثها فكر سوسور، انطلاقاً من التصورات المميّزة لكتاب **دروس في اللسانيات العامة**: أي منذ تحديد منهج خاص حيث الرهان على استقلالية اللسانيات، إلى صياغة التقسيمات النظرية الكبرى، والتصور النسقي لموضوعها، أي اللغة.

ويشكل الفصل الخامس تناولاً ثانياً لمنظور **دروس في اللسانيات العامة** ـ وهو تناول بعدي هذه المرة ـ أي أنه يقيّم بالنظر إلى آثاره على ثلاثة توجهات فكرية تطمح صراحة إلى أن تنعت بـ «البنيوية». ويتعلق الأمر، على التوالي، بالبديل الذي جاءت به الأسلوبية (بالي (Bally))، أو، ربما بأمانة أكبر، بالتأويلين الآخرين المتمثلين في علم النفس الآلي (غيوم (Guillaume)) والتركيب البنيوي (تينيير (Tesniére)) .

ويعرض الفصل السادس، وبتفصيل، آثار التحليل البنيوي الوظيفي لـ **دروس في اللسانيات العامة**: ابتداء من المساهمة المؤسّسة لحلقة براغ (الموسومة بأعمال تروبيتسكوي وجاكوبسون) إلى تصورات حلقة كوبنهاكن (هيلمسليف (Hjelmslev))، الحاسمة بالنسبة للسميائيات.

ويحدد الفصل السابع مسارات القراءة الوظيفية للإسهام السوسوري، ويبين، أساساً، خصوصية توجه يتفرع، رغم أنه محكوم بنقطة الانطلاق نفسها، إلى ثلاث محاولات لإعادة بناء العلم اللغوي (مارتينيه (Martinet)، وهاليداي (Halliday)، وجاكوبسون).

ويعرض الفصل الثامن الخيارات النظرية الكبرى للتحليل الصوري، محدداً خطوط التطور التي ينبني عليها موقف الفاعلين الرئيسيين لهذا التوجه بالنسبة للمسلمة الدينامية (تشومسكي (Chomsky)، غروس (Gross)، بيك (Pike)، هاريس (Harris)، بلومفيلد (Bloomfield)).

في حين يخصص الفصل التاسع، في مجمله، للتنظيرات الصادرة عن بالي وباختين، التي تحاول وضع تصور لآليات الخطاب، وذلك بمد التفكير اللغوي ليشمل إشكالية التلفظ، وبإدماج - بدرجات متنوعة - مسألة ضبط الخطاب والمكانة التي تحتلها الذات المتكلِّمة فيه (بنفنيست (Benveniste)، دوكرو (Ducrot)، كوليولي (Culioli)).

ويحدد الفصل العاشر، بشكل دقيق قدر الإمكان، واقع مجال يحاول فيه علم اللغة تجاوز رهانات لسانيات محصورة في موضوعات صرف - تركيبية ليس غير. وهناك ثلاثة مسارات بحث مهمة تستجيب لهذا المطلب، لكل منها برنامج نظري أصلي خاص، وهي: اللسانيات النصية (آدم (Adam))، وتحليل الخطاب (مانغونو (Maingueneau))، ودلالة النص (راستييه (Rastier)).

أما الفصل الحادي عشر فيقدم عرضاً عن أصلية المنظور الذريعي من وجهة نظر مزدوجة لأصله الفلسفي (أوستين (Austin)، غريس (Grice))، وعن علاقته بالبلاغة المعاصرة (بيرلمان (Perelman))، وإسهامه في اللسانيات (دوكرو)، أو عن إعادة التناول

التي كان موضوعاً لها في إطار المنظور المعرفي (سبيربر (Sperber) - ويلسون (Wilson))، وأخيراً عن تعميم رؤاه في إطار سيميائيات شاملة (مدرسة بالو ألتو (Palo Alto)).

تنويه

- العبارات المسطر تحتها، أو كُتبت بالخط المائل في الاستشهادات هي من عند أصحابها.
- الإضافات الواردة بين معقوفتين تعود إلى المترجم، إلا في حالات نادرة تتعلق في الغالب بالكتابة الأصواتية.
- المختصرات الواردة في النص:

- *CLG: Cours de linguistique générale* (Saussure) - *ELG: Ecrit de linguistique générale* (Saussure)

الفصل الأول
النحو المقارن

1. الأصول

عادة ما تحيل هذه التسمية إلى التطورات التي عرفتها اللسانيات خلال القرن التاسع عشر، وتحديداً خلال الفترة الممتدة ما بين 1810 و1875.

وتشمل هذه الفترة لحظتين مختلفتين لهذا التخصص، ينبغي، توخياً للدقة، أن نعرضهما منفصلتين. وللتدقيق أكثر فإن النحو المقارن يخص مجالاً للدراسة وتوجهاً للسانيات يتمثلان في إقامة صلات القرابة الموجودة بين لغتين أو أكثر، متباعدة في الزمان وكذا في المكان، وهو الأغلب. ولم يتحول النحو المقارن إلى لسانيات تاريخية إلا ابتداء من سنة 1860 تقريباً، ببرنامج واضح تمثل في إعادة رسم فواصل التطور ومساراته البعيدة المنال، واللذين يربطان، مبدئياً، ضمن علاقة تبعية أو («انتساب»)، لغة «ب» ـ راهنة أو متأخرة ـ بلغة «أ» سابقة عليها زمنياً وثقافياً.

1.1. الحافز

يعود الفضل في افتتاح ما سوف يشكل الورشة العلمية الرئيسية

للقرن 19، في ما يتعلق بمجال التفكير والبحث في اللسان واللغات، إلى «اكتشاف» اللغة البراهمية (brahmi) (السنسكريتية (sanskrit)) من قبل علماء ومترجمين إنجليز في أواخر القرن 18.

وقد نوه و. جونز (W. Jones) (1799 ـ 1746)، مؤسس «الشركة الأسيوية» (1784) ومعهد الدراسات السنسكريتية، بالأهمية البالغة لهذا الاكتشاف، كما لاحظ أن هناك «تشابهات بين اللغات السنسكريتية واللاتينية والإغريقية، سواء في ما يخص جذور الأفعال أو الصور النحوية، لا يمكن ردها إلى مجرد صدفة. وهذه التشابهات ماكان بإمكان أي فقيه لغوي دراستها لو لم يكن مقتنعاً بكونها تنحدر من أصل مشترك، ربما يكون قد اندثر». (استشهد به :Lyons, 1970 22).

لقد كانت هذه الملاحظة التي يتقاطع حولها عديد من العلماء وراء تطوير غير متوقع للمعارف المتعلقة باللغة وتكوين اللغات.

2.1. السوابق

على الرغم من أن تحليل التشابهات الملحوظة (سنسكريتية وإغريقية ولاتينية) كان وراء فتح مجال علمي واسع، هو مجال الدراسات الهندو ـ أوروبية، ينبغي التذكير بأن هذا النوع من الفضول الثقافي الذي أثاره هذا المجال لم يكن فريداً ولا الأول من نوعه، فقد ظهرت، بالفعل، خلال القرنين 17 و18، مبادرات عدّة، مهمة وطموحة، وتوصلت إلى نتائج بارزة. وقد أثار التصور المقارن اهتمام بعض النحاة أمثال هـ. و. لودولف (H. W.Ludolf) (1646 ـ 1704) الذي بيّن، بوضوح، التقارب، وكذا الاستمرارية القائمة بين الإثيوبية (éthiopien) والأمهرية (amharique). كما شجع ج. و. لايبنتز (G.W. Leibnitz) (1624 ـ 1716)، بالموازاة مع أبحاثه في الرياضيات، على

صياغة موسوعة ضخمة للغات المتكلّمة على حدود الإمبراطورية الروسية. فهذه المبادرات المختلفة غاية الاختلاف والتي تحمل جزئياً الروح الموسوعية الجديدة، حددت، وفقاً لترتيب معيّن، توجهات دقيقة للبحث. إن فكرة وجود روابط تاريخية بين مجموعات مختلفة من اللغات هي فكرة تميل، حقاً، إلى الحدس أكثر منها إلى اليقين العلمي الصارم. ومع ذلك فقد تمت صياغة بعض الأفكار العملية، كما أن علماء ذلك العهد كانت لهم دلائل أولية ملموسة كما كان لهم، على الخصوص، أفق حقيقي للعمل، رغم أنه لا يمكن الحديث عن برنامج للبحث بمعنى الكلمة. وقد انضافت مبادرات جديدة للمبادرات الأولى. ففي سنة 1756، قام أ. تورغو (A.Turgot) بتحرير مقال أساسي في **«الموسوعة»** *(Encyclopédie)* تحت عنوان (Etymologie) شكل مادة تفكير بالنسبة للمقارنين الأوائل (وبخاصة الدانمركي ر. راسك (R. Rask)). ومن جهة أخرى، قام اللساني ج.س. أدلونغ (J. C. Adelung) الذي أسهم مؤلفه **«القاموس»** *(Dictionnaire)*، وكذا أعماله في النحو، في توحيد قواعد اللغة الألمانية، بصياغة مؤلف كامل عن اللغات المعروفة آنذاك. هذا المؤلف الذي حمل عنوان **ميتريدات** *(Mithridates)* (في إحالة إلى الحاكم الذي كان يتكلم لغات عدة في الأزمنة الإغريقية القديمة) تمّ نشره غير مكتمل بعد وفاته، إذ لم يتمكن مؤلفه من تجاوز دراسة اللغات الأسيوية. وتعود أهمية الإشارة إلى عمل أدلونغ، هنا، إلى الفكرة التي استوحى منها توجهه، ففي غياب أداة فقه لغوية قوية بما يكفي، بسبب قصور الفقه اللغوي آنذاك، اعتمد، بذكاء، على معيار تجريبي يتمثل في القرب الجغرافي للغات الموصوفة، وذلك لتعزيز فرضية قرابتها المحتملة. وفي الفترة نفسها، قام ب. س. بالاس (P.S. Pallas) بسان بترسبورغ (Saint-Pétersbourg) (1741 ـ 1811) بإصدار **«معجم مقارن للغات العالم»** *(Vocabulaire comparé des langues du*

(*monde* 1786 ـ 1789) باللغة اللاتينية. وقد قام س. ج. كروس (C. J. Kraus)، استناداً إلى مؤلف بالاس الذي دعا إلى تحليله بشكل معمق، بالتنويه بمساهمته لأنها تشكل توجهاً موثوقاً به. ويبقى، لتحقيق تطور ملموس لعلوم اللغات، أن يعمق البحث في التوزيع الجغرافي للغات، وكذا الاهتمام، بصفة تفصيلية، بتنظيمها الصواتي (phonologique) والصرافي (morphologique) والدلالي (sémantique). لنتذكر أنه خلال هاته الآونة من التاريخ تم اكتشاف السنسكريتية (1784)، وكذا بداية ما سيصبح في ما بعد الدراسات الهندو ـ أوروبية. ويجدر بنا، قبل الإحاطة بالمراحل الكبرى لهذا التخصص أن نؤكد على أن دراسة القرابات اللغوية كان بفضل لغويين يعملون خارج المجال الهندو ـ أوروبي أمثال: ب. سانوفيتش (P. Sanovics)، مؤلف «بيان أن الهنغارية واللابية هما لغة واحدة» (*Démonstration que le hongrois et le lapon sont une seule et même langue* 1770)، أو ص. غيارناثي (*S. Gyarnathi*) مؤلف: (*démonstration de l'affinité linguistique du hongrois et du finnois* 1799).

3.1. المنهجية المقارنة

إن اللسانيات، كما يشير إلى ذلك غ. برغونيو (G. Bergougnioux):

«تشكلت علماً عندما لم يعد وصف لغة ما (أي صورتها الأصواتية، وتنظيمها التركيبي، ومضمونها الدلالي) يتم عن طريق تحليل داخلي متأصل، بل عن طريق المقارنة بلغات مختلفة» (1994: 123).

يمكن العودة بالمقارنة اللسانية، المحدد مضمونها على هذا

النحو، إلى توجهين أساسيين. وقد افترض المقارنون الأوائل، انطلاقاً من ملاحظة التشابه البيّن الذي يجليه تقارب السنسكريتية واللاتينية والإغريقية (في مقام أول)، ثم السنسكريتية وعدد كبير من اللغات الأوروبية (القديمة منها والحديثة)، وجود أنماط مختلفة من الروابط («القرابات») بين هاته اللغات، ينبغي تمحيصها وفقاً للمنظورين التاليين:

- إن اللغات (من الهند إلى اسكندنافيا) تتطور عن طريق «إرثها» لتحولات اللغة نفسها «الأم» (langue-souche) («الهندو - أوروبية»)، وهي لغة غير معروفة، ولكن يمكن التوصل إليها عبر إعادة البناء.

- إنه من الممكن، عن طريق مقارنة عناصرها النحوية (ومن هنا التسمية « نحو مقارن»)، إقامة توافقات شكلية بين هاته اللغات، أو إعادة تشكيل تفاصيل تطورها، أو، إذا لم يكن ذلك ممكناً، رسم الخطوط العريضة لهذا التطور (وفقاً للخطاطة: لغة أم/ لغات كبرى/ عائلات لغوية).

2. انطلاقة الدروس

من الناحية الاصطلاحية عرفت التسميات بعض التغير في ظرف وجيز جداً، وهو دليل على ميدان ما زال يبحث عن أطره ومرجعياته. فعبارة «الهندو - أوروبية» الإنجليزية ظهرت سنة (1814) ونافستها عبارة « الهندو - جرمانية» في الألمانية، ابتداءً من سنة 1833، وهي من اقتراح أ. ف. بوت (A. F. Pott) وقد كان المختصون الرئيسيون في مجال [اللغة] الهندو - أوروبية، باستثناءات نادرة، من الدارسين والعلماء الألمان، أمثال شليغل (Schlegel) وغريم (Grimm) وشلايخر (Schleicher) وبوت (Pott) وبوب (Bopp) وهمبولت (Humboldt)... إلخ. وقد صادف تطور

أبحاثهم، في البداية وفي النهاية، أوج الرومانسية ـ وخصوصاً الفلسفية منها ـ خلال الفترة الممتدة بين جيلين: غوته (Goethe) (1749 ـ 1832) وهردر (Herder) (1744 ـ 1803) من جهة، وهيغل (Hegel) (1770 ـ 1831) من جهة أخرى. وفي السياق ذاته أشار روبنز (Robins) إلى أن:

«هذه الحقبة بالنسبة للسانيات كانت حقبة سيطرة البحث الجرماني، بحيث إن الذين كانوا يعملون في هذا الميدان في بلدان أخرى، إما أنهم كانوا علماء درسوا في ألمانيا، أمثال الأميركي و.د. ويتني (W. D. Whitney)، أو ألماناً مهاجرين أمثال ماكس مولر (Max Müller) في أوكسفورد» (177 :1976).

لندرس الآن الانشغالات التي تطورت وفقها الإسهامات الرئيسية.

1.2. ف. فون شليغل (1772 ـ 1829)

فكرة «النحو المقارن»

لقد تبين أن عمل الأخوين شليغل كان حاسماً، سواء من ناحية انتشار الأفكار الرومانسية أو من ناحية صياغة آراء جوهرية وجديدة، على حد سواء، في المجال المقارن. فقد شاركا في تأسيس الحلقة الرومانسية لـ إيينا (Iéna)، وكانا مؤيدين متحمسين لحركة «عاصفة وشغف» (Sturm und Drang) التي جذبت إليها جيلاً بأكمله خلال عقدين من تطورها (1770 ـ 1790). وبتأثير من كتابات روسو **أحلام المتجول الوحيد** *(Rêveries du promeneur solitaire)* وحول أصل اللغات *(Essais sur l'origine des langues)* أعلت الرومانسية من شأن الإحساس (Empfirdlichkeit) ضداً على عقلانية التنوير (Aufklärung). وفي خضم هذا الجو الثقافي قام الكاتبان، بتزامن مع

الأخوين غريم (Grimm)، بإرساء المعالم الأولى لهذا التخصص. إن مصطلح النحو المقارن (vergleichende Grammatik) نفسه يعود إلى ف. فون شليغل. وقد ظهر في مقال منشور له يوضح عنوانه الأهمية التي أولاها كاتبه، سيراً على نهج هردر، للتفكير في اللغات بوصفها تعبيراً عن الثقافات. لقد سلّط مؤلف *De la langue et du savoir des Indiens*, 1808) الضوء على التحليل الصرافي، وأكّد أهميته في تبين العلاقات الوراثية اللسانية. ويظل التفكير اللساني والفقه اللغوي، في السياق الرومانسي، غير معزول عن حمأة الأيديولوجية الوطنية. وهكذا ساهمت ترجمة المؤلفات الكبرى للتراث الأدبي الأوروبي، وما ارتبط بها في الثقافة الألمانية، في هذا الزخم الذي يتجاوز الرهانات الفقه لغوية المحضة. هذه الانشغالات تظهر جلياً في كتاب **تاريخ الأدب القديم والجديد** 1815 حيث يعرض ف. فون شليغل آراءه حول وظيفة الأدب وفلسفة اللغة. ونجد الموضوعات نفسها في كتابات أخيه أ. و. فون شليغل الذي يعرض في **الأدب والفن** 1801 ـ 1804 تصوره للأساطير (انطلاقاً من تحليلها كتكوينات صادرة عن اللاوعي والخيال) وكذا للشعر واللغة. إن أ. و. فون شليغل هو من اقترح كذلك تنميطاً ثلاثياً للغات، حيث صارت، منذ ذلك الحين، تصنف إلى لغات «عازلة» (isolante) و«لغات إلصاقية» (affixante) ولغات «تصريفية» (flexionnelle). هذا التصنيف سيأخذ به همبولت في ما بعد. فمن خلال هذا الوصف الأول للتنظيم الصوري للغات أشار إلى تراتب فلسفي ضمني يتمثل في اعتبار اللغات التصريفية (الأوروبية) تشكيلات ثقافية بلغت درجة أعلى من حيث اكتمال تكوينها، نظراً لتفوّق طاقتها التعبيرية المزعومة. وستجد وجهة النظر الإثنية هاته في اللسانيات التاريخية، على الخصوص، إطاراً مناسباً لهيمنتها.

2.2. ج. غريم (1785 ـ 1863): فكرة القانون الصوتي

يؤرخ النقد للبدايات الحقيقية للنحو في ألمانيا، وذلك ابتداء من نشر النحو الجرماني (*Grammaire germanique*) لجاكوب غريم (Jacob Grimm) (1819 ـ 1837) الذي يَنسِبُ النقدُ إليه القاعدة اللغوية التي تحمل اسمه «قانون غريم» (loi de Grimm). والحقيقة أنه لم يقم بإدراج ملاحظات كفيلة بمنسقة بعض خلاصات راسك (1818)، في الطبعة الثانية لمؤلفه حول النحو (1822)، إلا بعد قراءة العمل الأول لهذا اللغوي الدانمركي. وإجمالاً، فقد بين غريم أن اللغات الجرمانية تتضمن عادة الحرف «f» في الأماكن التي يوجد بها «p» في الإغريقية واللاتينية، و«p» في مكان «b»، وشيء يشبه «th» الإنجليزية مكان «t»، وأخيراً «t» حيث تستعمل لغات أخرى «d»... إلخ. ولتفسير اطراد هذه التوافقات افترض غريم حدوث تحول في حقبة ماقبل التاريخ الجرماني ـ وهو ما لخصه ليونز (Lyons) على النحو التالي:

«لقد صارت الصوامت المهتوتة (aspirées) في اللغات الهندو ـ أوروبية (bh, dh ,gh) غير مهتوتة (b, d, g)، وصارت الصوامت المجهورة (b, d, g) مهموسة (p, t, k)، وأصبحت الصوامت المهموسة (p, t, k) مهتوتة (f, th, h)» (1970: 24).

في الواقع، إن هذه السلسة من التوافقات (السنسكريتية/ الإغريقية/ اللاتينية/ القوطية) تعبر عن وجود آلية تحول صامتي (lautverschiebung)، وقد أكد غريم نفسه أن «التغير الصوتي هو اتجاه عام»، و«أن تتبعه لا يشمل الحالات كلها». وسنرى لاحقاً كيف تم استكمال قانون غريم خلال الثلث الأخير من القرن 19. وقد مهدت أبحاث غريم المقارنة الطريق لمؤلفات مهمة نحو (1833 ـ 1836) (*Recherches étymologiques dans le domaine des langues*

(*Histoire de la linguistique* 1869 لبوت، وكذلك *indo-européennes*) (T. Benfey) لـ ت. بنفي *et de la philologie orientale en Allemagne*) .(1881 ـ 1819)

وقد قام ج. غريم صحبة أخيه و. غريم (W. Grimm) بأعمال أخرى في فقه اللغة والقاموسية، نحو: **تاريخ اللغة الألمانية** -1852) (1859، وكذلك **القاموس الألماني** (1852-1859). كما أن الحماس الذي أثارته الرومانسية، موازاة مع البحث في الماضي الهندو ـ أوروبي للغات الجرمانية، كان وراء عمل مهم في تجميع الفلكلور الألماني. وهكذا شرع الأخوان غريم بتعاون مع الكاتب القومي ج. ج .فون غوريس (J. J. von. Görres) بتدوين الحكايات والأساطير التي تحملها الثقافة الشعبية وجعلها في المتناول، مثل **حكايات الأطفال والبيت** (1812) (*Contes des enfants et du foyer*) **والأساطير البطولية الألمانية»** (*Légendes héroïques allemandes*) (1829).

3.2. ر. راسموس راسك (1787 ـ 1832): فكرة التحول اللغوي

يبرز اللغوي الدانمركي راسموس راسك (Rasmus Rask) وريثاً لفكر القرن 18، ولاسيما للعقلانية التجريبية التي تميزت بوصف المعطيات وترتيبها. وبلا شك سنلاحظ في هذا التوجه بصمة المذهب الطبيعي لـ ك. فون لينيه (C. von Linné) (1707 ـ 1778) الذي كان أول من اقترح في [مجالي] النباتيات وعلم الحيوان صنافة ثنائية تسمح بتصنيف الكائنات الحية بحسب الجنس (genre) (مشترك بين عدة أنواع) والنوع (espèce) (خاص بكل واحد)، وكذا تأثير التطورية (évolutionnisme) لـــ ج. ب. لامـــارك (J. B. Lamarck) (1744 ـ 1829). إن نقل هذه الخلفية العلمية إلى مجال النحو المقارن الذي

كان في طور التشكل سمح بتوسيع مجال المقارنة اللسانية. فبعد دراسة أولى خصصت لـ **نحو اللغة الإسلندية** *(Grammaire de l'islandais)* (1811) شرع في إقامة علاقات القرابة بين الإسلندية واللغات السلافية والبالطية والإغريقية واللاتينية، في [كتاب] أبحاث حول أصل اللغة الشمالية القديمة أو الإسلندية *(Recherches sur l'origine de l'ancienne langue nordique ou islandaise)* (1818). ويجد هذا البحث القيم أسسه في التفكير المشار إليه آنفاً الذي قاده، في سنة 1754، أ. تورغو (A. Turgot) حول أسبقية علاقات الأثالة في تطور اللغات. وقد توصل راسك، عن طريق مقارنة صور كلمات عديدة تنتمي إلى مفردات لغات مختلفة، إلى البرهنة على القرابة التي يقيمها «صوت» لغة ما مع «صوت» لغة أخرى[1]، وذلك انطلاقاً من المسلمة الطبيعية للاستقرار النسبي للأنواع (المطبق على العلاقات الأثالية). وإذن، فالمنهجية المتبعة آنذاك هي منهجية فقه اللغة (التي ستؤسَّس، بالفعل، اعتماداً على أعمال المختص في الهيلينية (helléniste) أ. ف. ولف (A. F. Wolf) في نهاية القرن 18). هاته البرهنة جعلت راسك يستخلص أنه:

«إذا تبين لنا أن صور الكلمات الضرورية في لغتين تتطابق إلى حد يجعلنا نتبين قواعد تغير الحروف التي تمكننا من المرور من لغة إلى أخرى، فهذا يعني أن هناك قرابة قوية بين هاتين اللغتين» (استشهد به Robins, 1976: 179).

ومع ذلك، فإن هذا اللغوي يرفض اعتماد فرضية «اللغة الأم» التي لم توجد قط، فالهدف المنشود من البحث هو الاقتراب من

(1) لنذكر أن المقارنين الأولين كانوا يشتغلون على وثائق مكتوبة. زد على ذلك، وفي إطار تصور التقليد النحوي، فقد كانت الروسميات (graphèmes) تمثل الأصوات.

الأصل الأكثر احتمالاً، في إطار بحثه، الذي انبثقت عنه اللغة الاسكندنافية القديمة. ويُعدّ راسك، بحسب هيلمسليف، أحد رواد اللسانيات البنيوية، فهو في الوقت نفسه «واحد من الذين اعترفوا بالعائلة الهندو ـ أوروبية ووضعوا معالمها الكبرى»، وهو «مؤسس فقه اللغة الشمالي». ومع ذلك، ينبغي أن نشير إلى أن إشعاع راسك، في زمانه، كان أقل من إشعاع ف. بوب (F. Bopp).

4.2. ف. بوب (1791 ـ 1867): فكرة «النظام اللغوي»

يختلف مشروع فرانز بوب اختلافاً واضحاً [عما سبق]، اعتباراً لطموحه الشمولي القوي. فرغم أن العالم يأخذ مسافة من أغلبية التأويلات الرومانسية، في ما يخص فلسفة اللغة (من حيث طبيعتها، وأصلها. .. إلخ)، فقد ظل رهين فرضية «اللغة الأم»، بحيث قاده اهتمامه الواضح بأبحاث الأخوين شليغل وغريم إلى البحث عن القاسم المشترك بين مجموع اللغات الهندو ـ أوروبية. إن بوب هو من سيوجه في ألمانيا، موازاةً مع راسك في الدانمارك، النحو المقارن إلى دراسة النظام الصرافي للكلمات (الاسم والفعل على الخصوص). وسيُبرز عدداً من الاطرادات التاريخية التي بواسطتها تتحدد آليات اللغات الموثقة (attestées) وتتشكل انطلاقاً من تكوينات عتيقة (archaïque). فبوب يعدّ من بين علماء عصره الذين ساندوا فرضية أسبقية اللغة السنسكريتية: لعل هذه اللغة هي الأصل الأول الذي تفرعت عنه اللغات الهندو ـ أوروبية كلها، بعد سلسلة طويلة من التحولات. هذا المنظور الذي يعود إلى تطورية لامارك وداروين (1809 ـ 1882) مهد الطريق لصياغة قانون للتطور يخص مباشرة التكوينات اللغوية. وقد كان موضوع أول دراسة دالة يخص «نظام التصريف في السنسكريتية» (1816) (*Système de conjugaison du Sanskrit*). إذ ساند، باقتراحه إعادة بناء للنحو الأصلي للسنسكريتية،

الأطروحة القائلة بأن اللغات الهندو ـ أوروبية هي نتاج تفسخ متدرج للنسق الصرفي القديم. لقد كانت دراسة (1816) نواة ونقطة انطلاق لمؤلف من ستة أجزاء نشره بوب بين 1833 و1852 تحت عنوان **نحو مقارن للسنسكريتية، والزندية (Zend)، واللاتينية، والليتوانية (Lituanien) والسلافية القديمة (vieux Slave)، والقوطية (Gothique)** والألمانية. فدراسة اللغات المذكورة في عنوان المؤلف تطمح، من جهة، إلى التحقق من وجود اطرادات صورية تحكمها، ومن جهة أخرى، إلى تحديد أصل صورها الصرفية، عن طريق البحث الأثالي الذي أوصى به تورغو وطبقه راسك. وقد تمكن بوب، بنجاح كبير، اعتباراً لجدة المنهج المقارن، من إثبات أن النظام الصرفي (خصوصاً اللواحق الفعلية والاسمية) للغات المنحدرة من السنسكريتية هو نتاج مرحلة إلصاقية سابقة لألفاظ مساعدة (auxiliaire) كانت منفصلة في الماضي.

3. و. همبولت (1767 ـ 1855): الإناسة اللسانية

يحتل فيلهلم فون همبولت (Wilhelm Von Humboldt) مكانة خاصة في حقل النحو المقارن. فمنظوراته، خلافاً للمنظرين، لا تمنح للتاريخ وضعاً متميزاً، وإنما ترسم تصوراً دينامياً وبنيوياً للغة.

1.3. صياغة المشروع

في رسالة موجهة لغوته (Goethe) (7/ 09/ 1812)، يعرض همبولت الخطوط العريضة لبرنامجه العلمي [قائلاً]:

«عند دراسة اللغات، ينبغي أن لا ننسى أن ننظر فيها إلى جزء من تاريخ النوع البشري، وكذا إلى الوسيلة الأكثر أهمية في اقتصاد الطبيعة الفكرية... لهذا فاللحظات الأساسية بالنسبة لجميع الأبحاث

التي تتعلق بالطابع الوطني وبتوزيع النوع البشري في مجموعات وأمم تجد موقعها الطبيعي في أبحاث من هذا القبيل». (استشهد به Caussat, 1974: 67).

يكشف هذا الافتراض عن أساسيات بحث سيجعل الفكرة العامة خاضعة لتحليل الوقائع:

«إن المعرفة كلها المتحصلة من الدور الذي تلعبه اللغات بكثافة في روح الأمم وذهنيتها لن تكون له إلا أهمية ضئيلة بالنسبة للبحث اللساني القح، إذا لم يكن بإمكاننا التعرف، في الوقت نفسه، إلى العناصر الفرادية، الموجودة في الأجزاء المكونة لها، والتي يستند إليها مثل هذا التدخل». (المصدر نفسه).

بهذه الملاحظة الأخيرة يرفض همبولت كل تفكير مسبق، من جهة، ويضع، من جهة أخرى، قراراً منهجياً يتمثل في التكثير من عناصر المقارنة:

«هنا، بصفة خاصة، سيكون تأثير الأفكار المسبقة ضئيلاً أو منعدماً، لأنه بتنظيم المقارنة لعدد كبير من اللغات ولعملياتها الخاصة يمكن أن ننخرط في هذا التوجه بجدوى» (المصدر نفسه).

وتصوغ رسالة أخرى متأخرة موجهة لبوب (6/ 02/ 1830) موضوعاً مناظراً. إنها تشهد على التوتر الدائم الحاصل عند همبولت بين التفكير في اللغة وتحليل اللغات:

«أنا منهمك للغاية [في العمل]، خصوصاً وأن لغات الملايو (malaises) في مؤلفي (يتعلق الأمر «بمقدمة لمؤلف حول الكافي (Kavi)) تمكنني من المرور إلى اعتبارات ذات مدى أعم» (استشهد به Caussat, 1974: 137).

2.3. السياق النظري

يتموقع فكر همبولت عند ملتقى أربع تأثيرات كبرى هي تأثيرات كل من بوب وغوته وهردر وكَنْت.

فمن هردر، تلميذ كَنْت الرافض، أخذ همبولت الفكرة المحرّكة في فلسفته عن التاريخ، ومفادها أن اللغة هي تعبير عن العبقرية الشعبية. فقوّى مداها بتعميق علاقة التفاعل (Weltansicht) التي تقيد العلاقة لغة/ ثقافة (وقد كتب: «إن لغة شعب ما هي روحه، وروحه هي لغته»).

فبتحديده للسان، وانطلاقه من أن اللغات هي أنشطة مميزة للإنسان، يضع همبولت أولاً تعريفاً للقدرة اللسانية (compétence) (الكامنة في المظهر الإبداعي لاستعمال اللغة)، وكذا تصوراً للغة بوصفها دينامية ونسقاً:

«كل قطعة معبر عنها تستدعي [أخرى] غير معبَّرٍ عنها، أو تُعدّها» (المصدر نفسه: 72 ـ 73).

«مهما ذهبنا بعيداً في عمل التأويل والتفكيك، تبقى هناك باقية تستعصي على الفهم: وهذا الحضور الذي ينفلت من الإعداد النظري هو بالتحديد موضع وحدته ونبض حياته». (المصدر نفسه: ص 76).

وعلى غرار التاريخ الذي له غائية خاصة، تنتمي اللغة إلى سيرورة في انطلاقة دائمة. ويستعير همبولت، أيضاً، من غوته نموذج النمط العضوي: فكل لغة، مثلها مثل أي جسد حي، تتضمن بالقوة («كنواة») تحولاتها اللاحقة كلها.

3.3. الصورة الداخلية للغة:

يهدف مفهوم «الصورة الداخلية للغة (Innere Sprachexform) بحسب أ. هانسن لوف (O. Hansen-Love) (1972: 70)، إلى وصف «التعبير البسيط» «لوحدة علاقة ما».

فاللغات بتمظهرها عبر العلاقة بمادة صوتية متفردة في كل مرة، تعبر، قبل كل شيء، عن تمثلات دلالية. وفي هذا الصدد، فإن مفهوم «الصورة الداخلية للغة» يمكن أن يقترب من مفهوم التخطيطية (shématisme) الذي بلوره كَنْت كتصور في **نقد العقل المحض** *(Critique de la raison pure)* (1781). فالتخطيطية، عند كَنْت، تعني سيرورة تنظيم معطيات للتجربة حساسة في مقولات (Catégories) أو «حدوس» (intuitions) فكرية (الفضاء، الزمن، السبب). هذه الإشكالية المنقولة إلى مجال اللغة، من قبل همبولت، تتمثل في التعرف، داخل كل لغة مزودة بصورتها الداخلية، إلى آلية نشيطة لتوليف إدراكات معدة على هذا النحو في سلسلة صوتية متصلة. وعليه ستكون الصورة الداخلية للغة «فناً مخبأً في أعماق النفس البشرية، حيث يغدو من الصعب انتزاعها من الطبيعة الآلية الحقيقية لعرضها بالمكشوف أمام الأنظار» (72 :1972).

ثلاثة مبادئ

يحتل الموضوع المشار إليه سابقاً موقعاً مركزياً في تفكير همبولت، وقد أتاح إعداداً متأنياً سمح تطوره بإقرار ثلاثة مبادئ كبرى موجِّهة [هي]:

ـ اللغة هي نمط من أنماط نشاط العقل الإنساني. وبحسب تمييز كلاسيكي موروث عن الفلسفة الإغريقية، فاللغة إنتاج (energeia) وليست مُنْتَجاً (ergon) وحسب.

ـ اللغة تؤلِّف بين بعد روحي ومادة صوتية حساسة. يرتبط بهذا المبدأ مفهوم أصلي لخصوصية الدليل اللغوي الذي يدرك في إطار تصور دينامي:

«كل لغة مزودة سلفاً بأساس مادي عملت عليه الأجيال السابقة

منذ ماض بعيد ينفلت منا، و[...] النشاط الروحي الذي يُنطق الفكر بتجسيده في العبارة يواجه دائماً مضموناً معطى سلفاً، ويعمل على إعادة التنظيم أكثر مما يعمل على الإنتاج بالمعنى الصارم للكلمة» (استشهد به Caussat, 1974: 73).

ـ تحدد الصورة الداخلية للسان، بالنسبة لكل لغة، نمطاً خاصاً من التنظيم. إن هذا الاقتصاد المميِّز يحكم مجموعة من علاقات التبعية بين الوحدات المتنوعة التي تكونه:

«تتقاسم [اللغة] طبيعة كل ما هو عضوي في الحدود التي يكون فيها وجود أي عنصر رهيناً بوجود الآخر، وحيث مجموع العناصر لا يستمر إلا بفضل الطاقة الفريدة التي تشبع المجموع [...] فالجملة الأكثر بساطة تُعمل، وبالقدر نفسه الذي تستلزم فيه الصورة النحوية، وحدة النسق بأكمله» (المصدر نفسه: ص 73).

مجزوءة اللغة

في تعليقه على مبادئ (*Introduction à l'oeuvre sur le Kavi*)، كتب كوسا أن «اللغة هي دائماً، وفي الوقت نفسه، منتجة للتاريخ وللنسق»، وأن مشروع همبولت «يتجاوز التقسيم سانكروني/دياكروني» (المصدر نفسه: ص 140).

لقد أدى التأثير المزدوج العقلاني (كَنْت) والرومانسي (هردر وغوته) بهمبولت إلى تصور اللغة بوصفها وعاء للعقل الباحث عن التمكّن من مادة صوتية للتعبير عن نفسه. إن هذه العملية لتبادل المعلومات تسمح باستمرار، عن طريق المفاضلات المتتابعة، برسم الطابع الخاص بكل لغة.

4.3. تأثير همبولت

امتد تأثير همبولت إلى ما بعد الفترة التي عاش فيها إلى درجة

أنه يمكن، ومن دون غلو، أن نتبين من خلال المؤلفات المختلفة التي تستلهم عمله، تطور مدرسة فكرية حقيقية.

ففي ألمانيا ينبغي أن نذكر، في مقام أول، عمل هـ. ستينتال (1823 ـ 1899) فهو تلميذ همبولت الرئيسي، وصاحب مؤلف حول (l'origine du language) (1851) و(*Précis de linguistique*) (1850 ـ 1871). وقد أسس سنة 1859 المجلة المهمة (*Revue de psychologie des peuples et de philologie*). وسارت أعمال و. ڤوندت (W. Wundt) (1832 ـ 1920) في المسار نفسه، ابتداء من علم النفس التجريبي «حول أصول التفكير المنطقي» إلى **تأمل في علم نفس الشعوب** (*la psychologie des peuples*) (1900 ـ 1920). وقد أثرت التوجهات نفسها على أبحاث ل. وفيسبرغر (L. Weisberger) التي كرسها للسانيات الألمانية بصفة خاصة (**عن آليات اللغة الألمانية** *Sur les mécanismes de la langue allemande*) (1949 ـ 1950). وعن **روح اللغة** (*Sur l'esprit de la langue*) (1964)).

أما في فرنسا، فإن تأثير همبولت يمكن تلمسه أكثر في عمل ج. غيوم (G. Guillaume) الذي كرسه بالكامل لتصور سيكوميكانيكي (psychomécanique) للغة.

وقد طورت المدرسة اللسانية الأميركية، بوساطة د. ج. برينتون (D. G. Brinton) مترجم همبولت، أدواتها الخاصة وحددت برنامج عملها. فقد هاجر ف. بواس (F. Boas) (1858-1942) الألماني الأصل إلى الولايات المتحدة، حيث كرس أبحاثه في الإناسة الفيزيائية (Anthropologie physique) (تحولات المجموعات تحت تأثير الوسط)، والإناسة الثقافية (Anthropologie culturelle) (أساطير وتقاليد شفوية). كما حدد أعمال أ. سابير (E. Sapir) (1884 ـ 1939) مؤسس نمطية للغات بناء على التحليل التصوري للسان. هذه

الأطروحة نفسها التي استعادها ب. ل. وورف (B. L. Whorf) (1897 ـ 1941) حددت، انطلاقاً من الإناسة اللسانية المطبقة على المتكلَّمات (parlées) الهندو ـ أميركية، ما اصطلح عليه، منذ ذلك الوقت، «فرضية سابير ـ وورف» (hypothèse Sapir-Whorf). وقد أعادت هذه الفرضية، من بعد قرن من همبولت، صياغة موضوع اللغة رؤية للعالم (la langue-vision-du monde) بتوجهات علمية مؤسسة بشكل أفضل.

وفضلاً على ذلك، كان لمؤلف سابير (1921) (*language*)، الذي أخذ بعين الاعتبار الواقع العام للإناسة، تأثير ملحوظ على التنظيرات اللاحقة، بما أن سابير يدافع فيه عن مبدأ لسانيات سانكرونية ولسانيات دينامية معاً، وذلك انطلاقاً من تحديد «نواة ـ جملة» (noyau-phrase) قابل للتعديل.

وقد وجد خيار السانكرونية والوظيفية صدىً كبيراً عند ل. بلومفيلد (L. Bloomfield) (1887 ـ 1949). فبعد استفادته من درس فوندت توجه بلومفيلد نحو علم نفس السلوك. حيث رسخ كتابه الأهم *language* (1933) اللسانيات الأميركية على أسس وصفية واستقرائية (inductives).

أما التوجه الدينامي (قبل تسمية التحويلي) فيحدد بشكل غير مباشر نظريات ز. س. هاريس (Z. S. Harris) (1909 ـ 1992) ونعوم تشومسكي (المولود في 1928). إن تاريخ هذا المسار يشكل، في ما تبقى، أحد الحوافز الرئيسية **للسانيات الديكارتية** (1967).

4. أ. شلايخر (1821 ـ 1868): اللسانيات التاريخية

1.4. نهاية المقارنة

يميز إدراج الموضوع التاريخاني (Historiciste) وصياغة الفرضية الهندو ـ أوروبية، وكذا التفكير النظري في الوضع العلمي للسانيات،

تباعاً، إسهام هذا العالم الذي واصل [عمل] المدرسة الألمانية.

فقد شكل عمل أوغست شلايخر (August Schleicher)، في خضم سياق نظري نضجت فيه التطورية العلمية (مع التأثير المتزايد لداروين) والرومانسية الفلسفية (مع فلسفة التاريخ لهيغل)، منعطفاً جذرياً في تطورات النحو المقارن. وإذا كان هذا العمل، في الوقت نفسه، خلاصة لمشروعي راسك وبوب وتجاوزاً لهما، فإنه بمؤلفاته **النحو التاريخي للألمانية** (1860) **وأبحاث حول لغات أوروبا** (1850) وعلى الخصوص **موجز النحو المقارن للغات الهندو ـ أوروبية** (1861 ـ 1862)، وكذا «النظرية الداروينية وفكر اللغات» (1865)[2]، وهو المؤلف الذي ختم به دورة أعماله، يكون شلايخر قد زرع بذرة الرؤية التاريخية في المدرسة المقارنة.

2.4. الفرضية الهندو أورورببية:

فكرة الأورسبراخه [اللغة الأولى]

يتمثل تجاوز المقارنة، هنا، في رغبة شلايخر الذهاب أبعد من عرض التوافقات البيلسانية (Interlinguistique). فالمنهج المقارن ينبغي أن يهدف إلى إعادة تشكيل الفواصل التي تفصل بين لغتين تجمع بينهما قرابة أو بين حالتين للغة نفسها. صاغ شلايخر الفرضية الهندو ـ أوروبية «كلغة أولى» حقة (Ursprache)، رافضاً واحدة من المسلمات الكبرى للنحو المقارن، التي بموجبها تكون السنسكريتية هي «اللغة الأم» بالنسبة للّغات الأوروبية كلها. وبناء على هذه الفرضية، يصير العمل المقارن برمته لسانيات تاريخية، مهمتها

(2) ظهر المؤلف الأساسي لداروين **في أصل الأنواع عن طريق الانتقاء الطبيعي** (*De l'origine des espèces au moyen de la sélection naturelle*) في سنة 1859.

استعادة مراحل التطور الناقصة وإعادة بنائها، وكذا المسالك المباشرة أو المستعرضة، القادرة على إتمام التسلسلات السببية التي تقود من لهجة أصلية إلى تفرعات لهجوية مرتبطة بها وراثياً.

نظرية «شجرة العائلة»

يتجلى جهد شلايخر في تجديدين منهجيين كبيرين: فمن جهة، هناك إدخال خطاطة الشجرة العائلية في اللسانيات (التي تشكل التمثيلات الشجرية المتنوعة امتداداً لها في اللسانيات البنيوية)، ومن جهة أخرى، هناك إعادة البناء الافتراضي للغة الهندو ـ أوروبية الأولية (كهدف واضح لبرنامج بحثه) .إن شجرة القرابة الوراثية بين اللغات تعود، من دون شك، إلى نقل تمثيلات طبيعية (نباتية وحيوانية) إلى مجالات اللسانيات التاريخية. وإلى هذه الصورة التنميطية التي كانت تسمح بإظهار روابط التفرعات اللغوية، وكانت تخضع، كذلك، لمبدأ تصنيف الكائنات الحية، بحسب مقولتي الجنس والنوع، ينضاف بُعْدٌ خطّي أو متعدد الخطوط للقرابات اللغوية في ما يتعلق بخطوط التطور (هيغل/ داروين)[3]. إن سيرورة التمايز هاته هي ماتحاول توضيحه «نظرية شجرة العائلة»، انطلاقاً من رسم واضح للروابط بين «اللغة الأم» (الموازية لجذع الشجرة) و«اللغات البنات» (المشبهة بفروع الشجرة). وهكذا أصبح، منذئذ، لهاته التمثيلات الوراثية قراءتان ممكنتان:

- قراءة صاعدة (ascendante)، تتبع الترتيب الممكن لإعادة

(3) هناك خلفية أخرى محتملة كيّفت، بشكل إيجابي، اللسانيات التاريخية عند شلايخر، وتتعلق بمنهجية إعادة البناء الجينيالوجي للمخطوطات لـ ف. ريتشيل (F. Reitschel)، وبطبيعة الحال، بمنهجية تأويل النصوص (الهرمينوطيقا العامة) التي قادها ف. شلايرماخر (F. Schleirmacher) (1768-1834) ببرلين. وفي الحالتين معا، فإن الأمر يتعلق بمنهجية تعطي الامتياز لمنظور تاريخي وراثي كان له تأثير قوي على فقه اللغة.

البناء، وتدقق الخطاطة: لغات مشتركة/ انقسامات إلى عائلات فرعية/ لغة أم مشتركة / لغة أولى (ursprache).

ـ قراءة نازلة (descendante)، تسمح بتتبع الترتيب التاريخي ـ الوراثي للتمايز: لغة أولى/ تعدد لغوي.

3.4. وضع علوم اللغة

وجهة نظر حول اللسانيات

بعد مقارني الجيل السابق، عمل شلايخر على تقوية بعض مواقفهم النظرية. فبالنسبة إليه، تنتج علمية اللسانيات عن ارتباطها بالعلوم الطبيعية (بسبب الطبيعة العضوية للغة). وفي إطار نموذج المعرفة هذا يجلي الفكر اللغوي مع شلايخر توجهه الجديد:

«إن علم اللغة هو علم طبيعي، فمنهجيته، عموماً، هي نفسها المتبعة في العلوم الطبيعية الأخرى» (استشهد به Desmet, 1996: 49).

ورغم ذلك، فهناك نقطة تمفصل بين اللسانيات المرتقية إلى صف العلوم الطبيعية وبين فقه اللغة المنظور إليه بوصفه علماً تاريخياً. فهذا الرابط الخفي يرجع إلى العلاقة التي يفترض أن تنظم الصلات بين الجماعة والفرد.

«لا يهتم اللساني بالآداب إلا في الحدود التي تسمح له بتدوين اللغات نفسها [...]، والأمر بخلاف ذلك بالنسبة لفقه اللغة الذي تعد اللغة بالنسبة إليه الأداة التي من الضروري افتراض وجودها سلفاً، إذا أردنا ملامسة الحياة الروحية للشعوب، والذي لايجعل منها موضوعه الخاص إلا لأنها، بالقدر نفسه، تعمل كإطار وقيداً على تمظهرات هذه الحياة الروحية» (المصدر نفسه: ص 52).

وبروح تذكرنا بتلك التي كانت **للموسوعة** ***Encyclopédie***،

اعتباراً للأهمية التي أولاها مؤلفوها للتمفصل العقلاني لفروع المعرفة[4]، رأى شلايخر تقسيم علوم اللغة إلى أربعة فروع (يمكن أن يحيط كل واحد منها بطريقته [الخاصة] بأصالة كل لغة [من اللغات]):

«ستنقسم علوم اللغة [...]، إذن، إلى نظرية علم الأصوات [...]، ونظرية صورة الكلمات ـ أو الصرافة ـ ونظرية الوظيفة ـ النظرية الوظيفية ـ ونظرية بنية الجمل ـ التركيب. وكل جزء من أجزاء [هذا] العلم يمكن، بدوره، أن يعنى إما باللغة في كليتها، أو بقطعة من قطعها قد يختلف حجمها زيادة أو نقصانا» (المصدر نفسه: ص 54).

وتجدر الإشارة إلى أن التصنيف المبيّن هنا لا مكان فيه للقاموسية (lexicographie). وهذه النقطة تستحق أن نثيرها [خصوصاً] إذا علمنا أنه بالنسبة لعلوم اللغة، على الأقل إلى غاية منتصف القرن 19، كان ينظر إلى هذا التخصص، غالباً، بوصفه تخصصاً تكميلياً أو ربضياً (périphérique).

«سنأسف لغياب القاموسية في نسق العلوم اللسانية أو «اللغوية» (glottique) هذا، [...]، فلا [...] مكان للقاموس في نسق العلم؛ فهو، في وضعه الخاص، خارج ـ علمي (extra-scientifique) تماماً، وليس له إلا دور تطبيقي» (المصدر نفسه: ص 54 ـ 55).

تصور اللغة

اللغات، بحسب شلايخر، وعلى غرار بوب قبله، كائنات حية قابلة، باعتبارها موضوعات ممكنة للدراسة، للتصنيف العلمي:

(4) كان الانشغال الموسوعي في القرن 19، فضلاً على ذلك، قاسماً مشتركاً بين تاريخانية هيغل ووضعانية كونت (Comte).

«إن اللغات كائنات طبيعية، وهي، بغض النظر عن الإرادة الإنسانية، وتبعاً لقوانين محددة، تولد وتنمو وتتطور وتشيخ وتموت؛ وإذن، فهي تجلي سلسلة الظواهر هاته التي نطلق عليها عادة اسم حياة» (المصدر نفسه: ص 56).

«إن ما يطلق عليه الطبيعيون اسم صنف يسمى عند اللسانيين سلالة لغات، والأصناف الأكثر تقارباً تسمى عائلات لغوية من السلالة نفسها [. . .]» (المصدر نفسه: ص 57).

وطبقاً للخطاطة التطورية التاريخية، يميز شلايخر في تطور اللغات مراحل عدة من النمو:

- مرحلة ما قبل التاريخ، وتتميز بظهور تكوينات لغوية تتعقد بشكل تصاعدي.

- مرحلة تاريخية تتسم بارتداد قوي للتنظيم الصوري للغات.

فهذا المنظور يرمي، إذن، إلى وضع [اللغة] الهندو ـ أوروبية موضع فاصل بين حقبتين، وكذا إلى إبراز نوع من التنظيم العالي في اللغات التصريفية الموجودة (خصوصاً الألمانية). إن الافتراضات القبلية للتفكير التاريخاني تتمثل في اعتبار اللغات التصريفية (السنسكريتية/ الإغريقية/ اللاتينية/ الألمانية) أقدر على التعبير عن الفوارق الدقيقة من اللغات العازلة (خصوصاً اللغات الأسيوية) واللغات الرّاصّة (agglutinante) (اللغات السامية). وإذا كان شلايخر يختلف اختلافاً بيّناً عن همبولت، في ما يخص التقييم الفلسفي للاختلافات اللهجية، فإنه يتقاسم معه، وهذا تبعاً للأنحاء العامة، القناعة التي بموجبها تمثل اللغة، بصفة كونية، تجسيداً صوتياً للفكر. وتتميز نظرية مراحل التطور اللغوي التي دافع عنها شلايخر بمسلمة عرقية قوية، من المعقول جداً أن نلاحظ فيها، من بين مرجعيات

نظرية أخرى (خصوصاً الفلسفية منها)، إحدى مقدمات الأسطورة الآرية (Poliakov, *Le Mythe arien*, 1971). فنضجها البطيء، وكذا انتشارها المنتظم المساير للظروف السياسية، وتطور أيديولوجيات السيطرة (القومية الجرمانية الرومانسية، الوطنية الاشتراكية) سيؤكد، انطلاقاً من المجال الأكاديمي وخارجه، التفوق العرقي المزعوم للشعوب الهندو ـ أوروبية.

4.4. تأثير شلايخر

لقد استمر تأثيره طويلاً في ألمانيا، أولاً، ثم في فرنسا، حيث انتشر فكره بموازاة مع وصول تيار المقارنة.

ففي ألمانيا، اقترح ج. شميدت (J. Schmidt)، وهو أحد تلامذته، بديلاً لنظرية «شجرة العائلة». فقد أصر شميدت، أكثر من أستاذه، على دور الاتصال بين اللغات من أجل إبراز أسباب أخرى للتغيّر اللغوي. وكان بذلك يستبق، في إطار «نظرية التغيرات الإرادية»، بعض الأطروحات التي عملت فئة من المدرسة النحوية الجديدة على تطويرها ضد التاريخانية. وقد خفف شميدت بهذا، اعتماداً على حجة من نمط آخر، من حدة التدريجية[5] (gradualisme) شبه الميكانيكية عند شلايخر. وموازاة مع ذلك، كان م. مولر (M. Müller)، بلا شك، وريث شلايخر الذي دفع أطروحاته الطبيعية إلى أبعد حد، مما جعله يدخل في سجال كبير (حول وضع اللسانيات وطبيعة اللغة) ضد و.د. ويتني (W. D. Withney)

ولم يكن تأثير شلايخر أقل أهمية في فرنسا، وإن كان بشكل مختلف. فمثلا ف. هنري (V. Henry) الذي لعب دوراً مهماً إلى

---

(5) التغير الدَّرجي. وهو يناظر في اللسانيات الموقف التطوري في العلوم الطبيعية.

جانب م. بريل (M. Bréal)، في النهوض بوضع النحو المقارن، كان يقدم نفسه باعتباره «شلايخرياً تربية ومزاجاً»، على الرغم من أنه احتفظ بجوهر انتقاداته للمسلمة الطبيعية. كما أن الحساسية التطورية عند علماء مثل ج. باريس (G. Paris) أو ب ماير (P. Meyer)، رغم أنها تفرض نفسها بقوة، فهي تذكّر، من جوانب عديدة، بالمواقف المطورة من قبل شلايخر، من دون أن ينظر إلى أبحاثهم، بكل تأكيد، باعتبارها متأثرة مباشرة بفكره. وبالنسبة للغوي مثل أ. دارميستتر (A. Darmesteter)، فإن الموقف الطبيعي والارتباط البيّن للسانيات بمجال علوم الحياة، تثير شكوكاً أقل بخصوص التأثير المباشر لسلفه الممارس على أبحاثه من لدن اللسانيات التاريخية. وقد ثبت في الأخير أن فكر شلايخر كان وراء ظهور المدرسة الطبيعية الفرنسية مع منظرين أمثال أ. هوفلاك (1896-1843) (A. Hovelacque) أو و. شوفي (1877-1815) (H. Chauvée)، اللذين دفعا، إلى جانب صف طويل من الباحثين الأصيلين، بالتفكير اللغوي إلى حدود الإناسة و[علم] ما قبل التاريخ الناشئ.

مراجع

Desmet, P. *La Linguistique naturaliste en France (1867-1922)*. Leuvens: Peeters, 1996.

Hansen-Love, O. *La Révolution copernicienne du language dans l'œuvre de W. von Humboldt*. Paris: Vrin, 1972.

Robins, H. R. *Brève histoire de la linguistique*. Paris: Le seuil (en particulier, chap.7), 1976.

الفصل الثاني
تطور النحو المقارن

1. النحاة الجدد:
المذهب الوضعي في اللسانيات

1.1. نقد التاريخانية

ظهرت خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (ابتداءً من العقد 60 ـ 70)، حساسية نظرية جديدة تأسست على مطلب العلمية الذي تجدد عند اتصاله بالمذهب الوضعي الفلسفي لـ أ. كونت (A. Comte) (1798 ـ 1857) وبالمنهج التجريبي الذي دعا إليه س. برنارد (C. Bernard) (1813 ـ 1878). وقد وجّه رواد هذه الحركة انتقاداً قوياً للافتراضات الفلسفية والميتافيزيقية التي كانت ما تزال حاضرة في أعمال أسلافهم المباشرين. ويمكن أن نكوّن فكرة عن هذا المنظور الجديد بناء على هذه الملاحظة لـ أوسطوف (Osthoff) وبروغمان (Brugmann):

«وحده المقارِن الذي يهجر الجو المشحون بفرضيات المختبر حيث يتم بناء الصور ـ الأمهات [للغة] الهندو ـ جرمانية، ليعانق نور الحقيقة الملموسة والراهنة، من أجل استخلاص المعلومة التي

تجهلها النظرية أو لا تستطيع أبداً تقديمها، [وحده] يمكنه أن يتوصل إلى عرض دقيق للحياة ولتحولات الصور اللسانية» (استشهد به Robins, 1976: 196).

2.1. روح علمية جديدة

كان منطلق هجوم النحاة الجدد من جامعة لايبزغ (Leipzig)، حول أعمال ج. كيرتيوس (1820 ـ 1885) (G. Curtius)، صاحب مؤلف جامع مهم [يحمل عنوان] **أسس الأثالة الإغريقية** *(Grundzüge der Griechischen Etymologie)*. وبتأثير منه رأى النور جيل جديد من الباحثين أطلق عليهم سابقوهم الذين هاجموا بعض أطروحاتهم، سخرية، لقب «أيونغ غراماتيكر» *(Jungrammatiker)* (أي النحاة الشباب أو النحاة الجدد). وتضم هذه الحركة من بين شخصيات أخرى، ج. أ. أسكولي (1829 ـ 1907)، وأ. ليسكين (1840 ـ 1916)، وهـ. بول (1846 ـ 1921)، وك. بروغمان (1849 ـ 1919)، وف. دو سوسور (1857 ـ 1916) ... إلخ. وقد دفعهم موقفهم ضد التصورات الرومانسية للقرن المنتهي إلى التشديد، قبل أي شيء آخر، على اطراد القوانين الصوتية، داعمين أعمالهم بمبادئ المذهب الوضعي.

3.1. ضد أ. شلايخر

شكّل عمل النحاة الجدد، في الواقع، هجوماً منظماً على عدد من تصورات اللسانيات التاريخية التي عُدّت مجرد افتراضات، وعلى الخصوص تلك المضمنة في مؤلف شلايخر. فقد رفض اللسانيون الوضعيون المرتكزات الرئيسية «للفرضية الهندو ـ أوروبية» جملة وتفصيلاً [ومنها أساساً]:

ـ التفسير الفلسفي ذو الطابع الميتافيزيقي (أو الميتاتاريخي)، فقد عدّوا السؤال حول أصل اللغة سؤالاً غير علمي، كما اعتبروا فرضية اللغة الأم فرضية وهمية،

ـ التفسير التاريخاني ذو الطابع الغائي، وقد أقحم بسبب التصور التطوري للغات،

ـ التفسير التخميني (يفهم هذا المصطلح هنا بالمعنى الذي يخص اشتغال العقل)، ويشكل امتداداً متأخراً، في إطار الرومانسية، للنحو العام، بما أنه يتمثل في دعم أطروحة التوازي المنطقي النحوي بين الفكر واللغة.

وفضلاً على ذلك، يدعو هذا النقد إلى تطوير تفكير منهجي متنام يكون باستطاعته تحرير البحث اللساني من التاريخانية والطَبَعِيّة[1] (naturalisme).

2. تصور جديد

1.2. مفهوم «القانون الصوتي»

بعيداً عن الاعتراضات الموجهة للسانيات التاريخية (الصيغة

(1) في انتقاد عنيف للغاية، يفصح سوسور، في هذا الصدد، عن الهفوة المنهجية والإدانة النهائية للممثل الأكبر للسانيات التاريخية [فيكتب]: «سيكون موضوع تأمل فلسفي، بالنسبة لكل الأزمان، أن يكون علم اللغة الذي، خلال مدة خمسين عاماً، ولد في ألمانيا، ونما في ألمانيا واهتمت به في ألمانيا مجموعة لامحدودة من الناس، لم يُبْدِ أبداً ميلاً إلى الارتقاء إلى درجة من التجريد ضرورية للتمكن مما نفعل من جهة، ومما يجعل ما نفعل له شرعية ومبرر وجود ضمن مجموع العلوم، من جهة أخرى، وهناك موضوع ثان مثير للدهشة هو أن هذا العلم عندما بدا، في نهاية المطاف، أنه يستفيق من سباته أفضى إلى محاولة شلايخر المضحكة التي تتهاوى بفعل سخافتها [...]. ومن الواضح أنها كانت، من بين كل ما نستطيع تفحصه، الرداءة الأكثر اكتمالاً، وهذا لا يستثني الادعاءات» (استشهد به R. Jakobson, 1973: 276).

الأخيرة للنحو المقارن)، يعبر أنصار المذهب الوضعي في اللسانيات عن مجموعة من الأطروحات التي تنمط الاتجاه الذي يجسدونه بإقرارهم بالإجماع أولية القانون الصوتي.

وإذن، فالبحث اللساني يناوب بين البحوث المعمقة والتفكير المنهجي العام. وقد فسر أسكولي (Ascoli) مبكراً هذين التوجهين بإصداره لـ (1870) (*Phonologie comparée du sanskrit, du grec et du latin*)، وكذا (1861 ـ 1877) (*Etudes critiques de linguistique*). وقد أكد و. شيرر (W. Scherer)، في 1875:

«تعمل التغيرات الصوتية التي نستطيع ملاحظتها في وثائق تاريخ اللسانيات وفقاً لقوانين لاتقبل بالتغيير إلا بتطابق مع قوانين أخرى» (المصدر نفسه).

وفي الفترة نفسها، قام اللساني الدانماركي ك. فيرنر (K. Verner) بتصحيح «قانون غريم» واستكماله (لنتذكر أنه هو نفسه صيغ انطلاقاً من أعمال راسك). وقد تمكن فيرنر من الاستدلال إلى أن توافقات مثل /d/ القوطية = /t/ اللاتينية (نمط: قوطية: fadar: لاتينية: fater) يمكن أن تعد مطّردة بشرط أن يؤخذ بعين الاعتبار موقع النبر في الكلمات السنسكريتية الموافقة (سنسكريتية: pitàr/ قوطية: fadar / لاتينية: fater). وفي تحليل متأخر، سنة 1876، اقترح ليسكين ـ الذي كان تلميذ شلايخر ـ جواباً عن الاعتراضات الأولى أنه: «يجب أن تكون هناك قاعدة لاستثناءات قاعدة، [إلا أن] المشكل الوحيد هو اكتشافها».

وفي السنة نفسها ظهرت (*Les principes de phonétiqe*) لـ أ. سيفييه (E. Siviers). ويبرز العنوان الفرعي للمؤلف: (*Introduction à l'étude des sons dans les langues indo-européennes*)، بوضوح حجم

التحولات النظرية الجارية. وهي بحسب الترتيب: تأكيد أسبقية الأصواتيات، إعادة النظر في هيمنة الحرف المكتوب كوحدة نحوية، لفائدة الصوت، أي أسبقية الشفوي على الكتابي، وهو ما شكل انقلاباً في عادات العمل والتوجهات النظرية.

2.2. الأبحاث الصرفية

في خضم هذا الجو الذي عرف نقاشاً نظرياً مكثفاً ـ همّ وضع العلم اللغوي ومستقبله ـ قرر النحاة الجدد أن يخصوا أنفسهم بمنبر إعلامي، [حمل اسم] «أبحاث صرفية» (Morphologische Untersuchungen). وقد أصبحت هذه المجلة المحدثة في 1878، ونشطها كل من هـ. أوسطوف (H. Ostoff) وك. بروغمان (K. Brugmann)، إحدى الدعامات الأساسية لنشر أطروحات المدرسة. ويمكن أن نقرأ، على الخصوص، في الإصدار الأول للمجلة (1، 1878، ص 3 ـ 20):

«التغيرات الصوتية كلها، بوصفها سيرورات آلية، تتم وفقاً لقواعد لا تتضمن استثناء، داخل اللهجة نفسها، وسيتحقق الصوت نفسه دائماً بالطريقة نفسها في محيط مطابق، لكن الإبداعات المشابهة وتصحيحات الكلمات الخاصة، بوصفها وحدات معجمية أو نحوية، هي كذلك مكون كلي للتغير اللساني في حقب التاريخ كلها وما قبل التاريخ» (استشهد به Robins, 1976: 194).

لقد أفضى البحث النسقي عن الاطرادات الصوتية بالنحاة الجدد إلى الجمع بين اختبار الوقائع المتاحة وصياغة مبادئ افتراضية استنباطية (hypothético-déductif) تسمح بإعادة بناء آليات لغوية (mécanismes langagiers) انقرضت منذ زمن بعيد. وفي أفق نمط إعادة البناء هذا، المتوصل إليه عن طريق درجة عالية من التجريد

لحساب القوانين الصوتية، يتموقع الإسهام المهم لدو سوسور: أي (1879) (*Mémoire sur le système primitif des voyelles en indo-européen*). وقد شارك سوسور، الطالب [بجامعة] لايبزغ (Leipzig)، [وتلميذ] ليسكن (Leskien) خصوصاً، خلال سنة 1876 - 1877، بكثافة في حركة النحاة الجدد.

3. التفسير في اللسانيات

1.3. المبادئ والمنهج

يمكن تلخيص أساسيات المنهج الموصى والمعمول به في توجهين اثنين:

- الاتجاه الأول للعمل يشكل مسلمة أساسية: فبعيداً عن المنهج المقارن المهووس سابقاً بالإحاطة باطراد التوافقات، تروم اللسانيات، من الآن فصاعداً، إعطاء الأفضلية لاختبار التحولات الصوتية،

- الاتجاه الثاني يهم اختيار إجراءات التحليل نفسه. فالنحاة الجدد يؤكدون هنا أولويتين اثنتين هما: أ - لا ينبغي أن يقتصر التحليل اللساني على وصف، أو ملاحظة التغيرات التي تقع بين حالتين أو أكثر للغات تجمع بينهما قرابة، بل ينبغي أن يقدم تفسيراً وضعياً للأسباب التي أدت إلى التغيرات الملاحظة، ب - وتبعاً لذلك، فإن المذهبين، العضوي والطبيعي، يتركان مكانهما لمناهج الملاحظة الاستقرائية والاستنباطية التي تميز الرغبة التفسيرية لعلوم الطبيعة (كعلم الفيزياء مثلاً). والواقع أن رهان إشكالية النحاة الجدد يدور برمته حول الطابع المطلق أو النسبي للقوانين الصوتية.

2.3. طبيعة التغير اللساني

إن الرابط النظري لهذه الرغبة التفسيرية التي تحمل بصمة

المذهب الوضعي الناشئ هو تأكيد أسبقية القوانين الصوتية، أي كليتها (حضورها في اللغات (idiomes) كلها) وعموميتها (نجاعتها وفقاً لبعض الاطرادات بالنسبة لكل لغة خاصة). ومنذئذ، أرجع النحاة الجدد التغيرات اللسانية إلى عمليات ميكانيكية ضرورية كلها، حيث لا دخل للإرادة الإنسانية. وسيعزى التغير إلى أسباب نطقية تستدعي تفسيرات فزيولوجية (physiologique).

3.3. دور القياس

لقد تم تأويل الانزياحات (dérogations) المظهرية لخاصية الضرورة بالنسبة للقوانين الصوتية كدلائل على وجود قاعدة ينبغي البحث عنها (وفقاً لنموذج الاستثناء الذي يؤكد القاعدة). وبجانب السبب الميكانيكي (النطقي)، أبرز النحاة الجدد، سبباً ثانياً للتغير اللساني، ميلاً للقياس عدّوه سبباً نفسياً. وكما يوحي بذلك مصطلح القياس، تتمثل هذه الظاهرة، عند المتكلمين، إما عرضياً أو بصفة دائمة، في تكوين عبارات أو كلمات موافقة لعناصر أخرى للغة نفسها، اعتماداً على تشابه يكون صوتياً في الغالب. إن إنتاجية هذا الميل إلى القياس تتسم بتجميعها للكلمات في طبقات ذات سمة تعريفية صورية (مثلاً: addition / additionner; solution/ solutionner*... إلخ). ومن هنا، فإن قاعدة القياس (السبب النفسي) ـ في صيغتها الصورية الصرفة ـ تبدو تخصيصاً للقاعدة الصوتية (السبب النطقي).

4.3. معنى الكلمات

تقتضي التحليلات السابقة للتغير كذلك، وانطلاقاً من الأثالة وفقه اللغة، الوصف الشامل لتطور معنى الكلمات. فقد تم التسليم بمفهوم المعنى الأساس: ودائماً في إطار منظور تاريخي، يفترض

البحث أن فوارق [المعنى] (acceptions) الأكثر حداثة لكلمة ما تنتج عن سلسلة من الاشتقاقات الناتجة عن فارق سابق. هذه النظرة الواعدة بالنسبة لدراسة المعجم ستلهم الدلالة (التاريخية) لـ م. بريل (M. Bréal)، وستسم، في الفترة نفسها تقريباً، تجديد **القاموسية** *(lexicographie)* (في ألمانيا، [هناك] ف. دييز (F. Diez)، وفي فرنسا، هناك أ. ليتري (E. Littré)، وأ. دارميستتر (A. Darmesteter، وأ. هاتسفيلد (A. Hatsfeld)).

4.أ. بول: التوليف

يمكن اعتبار كتاب هيرمان بول (Hermann Paul)، مبادئ مستقبل اللغة (*Prinzipien der Sprachgeschichte*)، الصادر في 1880، توليفاً لتصورات المدرسة النحوية الجديدة. وسنركز اهتمامنا هنا على بعض المقاطع الدالة في هذا النص.

1.4. الانطباع النفسي للجهريات

في فصل من فصول هذا البحث مخصص لمشكل التغير اللساني، يصف بول الآليات المصاحبة لكل إنتاج لغوي منطوق. ويذكر على الخصوص «السيرورات المادية والنفسية العاملة بشكل دائم عند إنتاج مركبات صوتية».

ففضلاً على استعمال الأعضاء الصوتية و«سلسلة الانطباعات المصاحبة لهذه الحركات»، يلح اللساني على أن هذه الأخيرة «تترك تأثيراً نفسياً دائماً» يحدد «بكونه تصوراً من الذاكرة».

لقد تبين أن تحديد هذه الظاهرة له الأهمية الكبرى في فهم إمكانية تكرار النشاط اللساني نفسه. وينظر بول إلى هذه الآلية بوصفها آلية مستقلة تماماً عن إرادة المتكلمين:

«خطأ فادح أن نعتقد أنه لفهم جهرية كلمة ما بكل خصوصياتها، بحيث يصير ممكناً إثارة التمثلات المرتبطة بها، ينبغي أن يتوصل الوعي إلى الأصوات الأولية التي تتكون منها الكلمة» (1978: 53).

ويلخص بول، هنا، المكتسبات الأساسية للنحو المقارن المتعلقة بتحليل العماد الصوتي للغة، محدداً بدقة التبعية اللصيقة للنشاط الكلامي إزاء الإكراه الفزيولوجي/النفسي. لكنه إلى جانب ذلك ينظر، على الخصوص، إلى إشكالية التأصيل النفسي للجهريات الهيكلية لكل لغة (أي، ما سيعرفه سوسور بـ «الصورة السمعية» بالنسبة للدال).

2.4. القوانين الصوتية: إعادة النظر

يمثل بحث بول (Paul) فائدة كبرى لمن يريد الإحاطة بتعديلات المذهب النحوي الجديد في ما يتعلق بـ «القوانين الصوتية». فقد كان على المدرسة أن تقوم ببعض التعديلات، لتتجنب على الخصوص، الانتقادات التي وجهت لها من قبل مختصين في دراسة اللهجات والجغرافية اللسانية، إذ يعود اللغوي إلى مفهوم القانون الصوتي ليقترح تعريفاً أكثر دقة، بما أنه ينطلق من مساءلة طابع الضرورة المطلقة الذي أسند لها في البداية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الآلية التي يشير إليها هذا المفهوم تفهم باعتبار «التوافق» (congruence)، أي البحث عن التوازن والكفاية بين العناصر الجهرية العاملة كلها:

«لا ينبغي أن يؤخذ «مفهوم القانون الصوتي» بمعنى القاعدة في الفيزياء أو الكيمياء [. . .]. فالقانون الصوتي لا يفصح عما يجب أن يحصل بالضرورة، وبصفة دائمة، بل يلاحظ التوافق الموجود في زمرة من الظواهر التاريخية المعينة فحسب» (1978: 62).

ويذكّر بول، من جهة أخرى، بأن البحث الأصواتي عرف كيف يحافظ على الشرط المقارني بإدماجه، شيئاً فشيئاً، لصور التفكير الأكثر تجريداً:

«لوضع القوانين الصوتية، ننطلق دائماً من مقارنة ما. فقد ربطنا أوضاع لهجة معينة بأوضاع لهجة أخرى [...]. واستخرجنا، عن طريق التجريد، قوانين صوتية بمقارنة الأوضاع المختلفة داخل اللهجة نفسها وفي الحقبة ذاتها [...]» (المصدر نفسه).

3.4. القياس والاقتراض

فضلاً على هذا التدقيق، يذكّر بول بوجود علاقة تكاملية وثيقة بين الآلية اللاواعية للتطور الصوتي وإحساس المتكلمين اللغوي حين يضطرون، في بعض الحالات، إلى توزيع نشاطهم اللغوي بين استعمالين جديدين (القياس، والاقتراض):

«إن النقطة الوحيدة التي يمكننا [...] مناقشتها بصفة معقولة تخص مسألة معرفة ما إذا كان القياس يعمل وفقاً لنظام التدخل عند اكتشاف أي تباين، ولو كان بسيطاً، بين الصور المرتبطة أثالياً أم أنه ينتظر إلى أن تصبح الفجوة واسعة» (المصدر نفسه).

وجواباً عن هذا السؤال، يرى بول «أن الفرضية الثانية هي التي تعنى بالحالات الأكثر شيوعاً» (المصدر نفسه: ص 64).

وبالنسبة لوضع الاقتراض، وللتأثير المشوش مظهرياً الذي يمكن أن ينتج عنه بالنسبة للاقتصاد الصوتي، فإن اللغوي يبدو بالقدر نفسه من الصرامة:

«داخل اللهجة نفسها لا نلاحظ أبداً التنافر وهو يتطور، وإذا كان الأمر كذلك، فإنما هو نتيجة لمزج لهجي (mixage) أو هو

نتيجة لاقتراض كلمة من لهجة أجنبية، لإسعافنا بعبارة أكثر دقة، [. . .]. وبالنسبة لإقامة القوانين الصوتية، ليس علينا، بطبيعة الحال، أن نأخذ بعين الاعتبار تنافرات مظهرية من هذا القبيل» (المصدر نفسه).

4.4. الكتابة والكلام

يبرز توليف بول، في الأخير، عناصر تحول جذري في تطور النحو المقارن. وبالفعل، فقبل إعادة تركيز المقارنة على الآليات الصوتية للتغير اللساني، تضاءلت الإحالة إلى التمثيل الخطي للغة (الكتابة) بشكل كبير. فالنحاة الجدد هم أول من بيّن الطابع المضلل للكتابة، ودعا إلى تجاوز الحرف (روسمية الهجائية الصوتية) وإلى تأهيل الأصوات موضوعاتٍ حقة لتحليلاتهم.

إن الأمر يتعلق هنا بقطيعة نظرية حقيقية مع التقليد النحوي الموروث عن العصور القديمة. فالنحو تأسس، أولاً، كعلم للوحدة النحوية (grammème)، مثمناً بذلك تحليل اللغات عن طريق مستنداتها (attestations) المكتوبة. (ومن هنا يأتي التثمن المتتابع للتراث الأدبي والتعريف المعياري للاستعمالات بالإحالة إلى لغة «الكتاب الكبار»). ويعالج بول هذه المسألة من ناحيتين:

- فهو يوضح منذ البداية، أن الكتابة، أي التمثيل الخطي للكلام، لاتشكل، بأي حال أداة تحليل موثوقاً بها بالنسبة للساني:

«لا تختزل الكلمة في تجاور عدد محدود من الأصوات المستقلة التي يمكن لكل واحد منها أن يعبر عنه بواسطة علامة هجائية، فهي، في الأساس، ليست إلا سلسلة متصلة من الأصوات المتعددة بلا حدود، ولا تقوم الحروف الهجائية إلا بتحديد بعض السمات المميزة لهذه السلسلة وبطريقة غير تامة» (1978: 54).

ـ ويؤكد عدم صلاحية الأساس النحوي (أي النحوية (grammématique)) للسانيات، ويدعو صراحة إلى علم خاص بالجهريات:

«والحال أن استمرارية الكلمة هاته تقصي، بالنسبة لتمثيل العناصر المختلفة، إمكانية فرض وجودها مباشرة، وتفضي إلى أنها لا يمكن أن تكون إلا نتاج تفكير علمي، ولو كان بدائياً، حيث تأتي الحاجة وممارسة الكتابة الصوتية في مقام أول» (المصدر نفسه).

تجدر الإشارة، تفادياً لأي لبس، إلى أن مصطلحي «أصواتيات» و«صواتة» كانا يستعملان في هذه الحقبة من دون تمييز بينهما. ولم يتم التمييز بينهما كمصطلحين يحيلان إلى قطاعين مختلفين، إلا مع أعمال حلقة براغ اللسانية: فالأصواتيات [هي] دراسة التحقيقات الصوتية الفعلية، والصواتة [تعني] دراسة نسق الأصوات (الفونيمات) المميزة لكل لغة.

5. النقد اللهجياتي

تعالت بعض الأصوات ضد مبدأ أحادية القوانين الصوتية وكليتها. وقد صدرت أغلب هذه الأصوات التي لم تدع إلى نبذ المسلمات النظرية ـ كما فعل هـ شوشارد (H. Schuchardt) في مؤلفه **قوانين صوتية: ضد النحاة الجدد** (*Des lois phonétiques: Contre les néo-grammairiens*) (1885) ـ عن حلقات لسانيين متخصصين في دراسة اللهجات.

1.5. الاعتراضات الرئيسية

عارضت اللهجيات الناشئة، في ما يخص انتظام التنوع الصوتي (القوانين)، «الفردانية الأثالية» (individualité étymologique). وقد

برزت اعتراضات عديدة متعلقة بتقبل أسباب التغير اللغوي [منها أنّ]:

ـ قوى المحافظة اللغوية (التي تعزى إلى الإنتاجية والقياس مثلاً) هي قوى موازية لسيرورة التغير الصوتي،

ـ فكرة التغير تصطدم بالتنوع وكذا بتعقد الظواهر: فقد لعب مبدأ الممايزة (différenciation)، وكذا مبدأ الاقتراض اللهجي دوراً له، على الأقل، الأهمية نفسها التي للسيرورة الوحيدة للتحول الصوتي.

ـ الدراسة المتأنية للديناميات اللغوية تبين أنه، وإلى جانب الوسائط التي فرزها النحاة الجدد، ينبغي إيلاء الأهمية إلى عوامل أخرى: كإنتاجية الأثالات الشعبية (الخاطئة)، والاقتراض من لهجة مجاورة (أو أكثر)، وتضارب الاشتراك اللفظي (conflit homonymique)،

ـ لكي نفكر في التطور اللساني بطريقة أقل ميكانيكية، من المهم أن ننظر باهتمام أكبر إلى آلية التوزيع الاجتماعي للغات، وبالمثل، ينبغي التفكير في المسألة الحساسة المتعلقة بالحدود الجغرافية والزمنية للهجة ما.

2.5. التحولات الرئيسية

انطلاقاً من الانتقادات المعبر عنها باستمرار، تبرز بعض الحساسيات النظرية المحددة بدقة. فقد انكبت شعبة للهجيات، بريادة علماء مثل ر. ميرينجر ـ مؤسس مجلة **الكلمات والأشياء** (*Wörter und Sachen*) ـ على دراسة قطاعات كاملة من المفردات المحيلة على الممارسة. وترمي هذه الأبحاث المتمحورة أساساً حول المعرفة

بدراسة الأعلام (onomasiologique)، إلى دراسة دقيقة لتاريخية الحرف، نظراً للمجموعات المعجمية التي كانت سبباً في وجودها. إن تحليل العلاقات كلمات/أشياء لا يستبعد، إذن، أي هدف إحالي حيث يسمح فيه هذا الأخير بفهم أفضل للعلاقة لغات/ثقافات، انطلاقاً من معيار جغرافي للتوزيع والانتشار. وفضلاً على التأثير الذي مارسه على لسانيين مجددين مثل ج. جيلييرون (J. Gilliéron)، فقد عرف هذا التحول تطورات مهمة، في القرن 19، مع علماء مثل و. فارتبورغ (W. Von Wartburg).

وبريادة علماء مثل ك. فوسلر (K. Vossler)، في ألمانيا، أو ب. كروتشه (B. Croce)، في إيطاليا، طورت المدرسة المثالية (idéaliste) (أو الجمالية (esthétique)) نقداً من نوع آخر في اللهجيات. وتمثلت في إعادة تأكيد أهمية المبادرة الفردية في سيرورة التغير اللساني. وقد عدّ مؤيدو هذا التحول، ضداً على مسلمة النحاة الجدد المتعلقة بخاصية الضرورة العمياء للتغير الصوتي، أن التحولات تعود قبل كل شيء إلى إرادة بعض المتكلمين الواعين بما يفعلون. ويبدو أن هناك ثلاثة تأثيرات راجحة تدعم هذا التيار: أولاً علم النفس الاجتماعي لـ ج. دو تارد (G. De Tarde) (القائل بأن تبني تجديد ما يكون نتيجة لإعمال «قانون التقليد» انطلاقاً من «مكان النشر نفسه»)، وفلسفة التاريخ لهيغل (حول الدور التاريخي للشخصيات القوية، «الرجال العظماء»)، وأخيراً، الإناسة اللسانية لهمبولت (بخصوص الطابع الخلاق لاستعمال اللغة).

3.5. آفاق

مكتسبات مختلفة من النحو المقارن تمت إعادة تأويلها من قبل النحاة الجدد وينبغي وضعها هنا كآفاق، [وهي] خطية السلسلة

الكلامية، التنظيم الفيزيائي والنفسي في آن معاً، للأصوات، البعد الذاكري للأصوات الأولية (في علاقة بالبصمة النفسية)، نقد الكتابة، إعادة تعريف مفهوم القانون الصوتي، الأخذ بعين الاعتبار، وبصفة تدرجية، دور الاقتراض والقياس في اقتصاد التغير اللساني: وهذه الإشكاليات كلها ستساهم، في ما بعد، في تغذية التفكير المعرفي لسوسور، وستشكل كلها موضوع تذكير وإعادة تقييم في «الدروس».

6. قرن من المناقشات النظرية

عندما دخل النحو المقارن إلى فرنسا، كان السؤال اللساني يحاول التموقع بالنسبة للتيارات الفكرية الرئيسية للقرن 19، قبل أن يحوز استقلاليته بصفة تامة. وكان على اللسانيين البارزين، أولئك الذين اقترحوا أو طوروا نماذج نظرية، أن يوضحوا موقفهم بالنظر إلى ثلاثة إشكالات كبرى: وظيفة اللغة، وطبيعتها، ووضع علم اللغة.

1.6. وظيفة اللغة

أول التنظيرات بالنسبة لهذا المشكل الأول جاءت من الفلسفة. فقد عرض مقال **في أصل اللغات** (*Essai sur l'origine des langues*) (Rousseau, 1781) أطروحتين متناقضتين في الظاهر، لكنهما متسقتان في حد ذاتهما، إذا ما نظرنا إليهما من منظور تاريخي. وقد طور روسو، فعلاً، أطروحة متماسكة حول نشأة اللغة ونموّها، ولو أنها تجريدية بالكامل:

ـ ففي حالة الطبيعة الأولى، يرتبط ابتداع اللغة بالتعبير عن الانفعالات (فرح، غضب... إلخ). وهكذا سيكون استعمال الصوت البشري، الأقرب إلى التناغم المحاكي، قد سبق وهيأ لظهور الموسيقى.

ـ وفي حالة متأخرة للثقافة متسمة بضوابط التنشئة الاجتماعية (أي، العيش ضمن مجموعة، الضرورة الاقتصادية، ظهور التراتبيات وعلائق السيطرة)، فإن اللغة، التي تجردت من وظيفتها الأولى، قد تكون تحولت تدريجياً إلى وسيلة للتعبير عن الاحتياجات.

من الملاحظ أن أطروحتي المقال قد أثرتا بعمق في فلسفة اللغة، وخصوصا في ألمانيا.

فمع هردر، سلّم الجيل الرومانسي الأول، عبر اختلافات الثقافة، بأن اللغة تحوي الطابع الخاص للشعوب. وقد استعادت فلسفة اللغة الهردرية، عن طريق روسو، بعض مميزات النحو الفلسفي. كما أن الرومانسية الأولى، وبعيداً عن كل اعتبار فردي أو ذاتي (ديكارت (Descartes)/ بور رويال (Port Royal))، تُقرّ للغة، قبل أي شيء، بوظيفة تمثيل الفكر (أي صورنة «عبقرية» كل شعب).

ومع هيغل، أدمج الجيل الرومانسي الثاني، بشكل أوضح، فلسفة اللغة بفلسفة التاريخ، حيث إن ظاهراتية العقل (Phénoménologie de l'esprit)، بإعدادها تصوراً للعمل (للنشاط الإنساني بوصفه نشاطاً صناعياً منتجاً) يفهم على أنه وساطة تحويلية للعلاقة إنسان/ طبيعة، تثمن الوظيفة الاقتصادية للغة، وقيمتها الرمزية المرجحة في تطور المؤسسات الإنسانية. وهنا، نجد الأطروحات الكبرى لـ ج. ب. (فيكو G. B. Vico) (1668 ـ 1744).

لقد تلقى المقارنون الأوائل التصورات الرومانسية بطرق مختلفة. فهمبولت، القريب من هردر، طوّر نظرية للغة ثقافية إناسية (anthropologique) وذهنية في آن معاً. وشلايخر، وريث هردر وهيغل، وكما هو شأن بوب (Bopp) قبله، ربط فرضية اللغة الهندو ـ أوروبية بأسطورة الاعتقاد بانحطاط اللغات. إذ إن اللغات، منذ ما

قبل التاريخ إلى الحقبة الهندو ـ أوروبية ـ التي تحدد بداية الحقبة التاريخية ـ قد تكون استطاعت التوصل إلى تمثيل الفكر الإنساني في أرقى مراتبه. ومع بداية الحقبة التاريخية ـ المحددة بظهور الحضارة ـ دخلت اللغات، التي انحرفت بسبب متطلبات التواصل، مرحلة من الانحطاط لا رجعة منه (حالة انحطاط يشهد عليها تنظيمها الصوري الفاقد للإعراب [أو التصريف] بصفة عامة).

2.6. طبيعة اللغة

لم تكن الافتراضات الفلسفية التي أتينا على ذكرها وحدها مبرراً لدراسة اللغة طوال القرن 19. فقد وجدت لها، هي الأخرى، دعامات قوية في النماذج العلمية المهيمنة. فبين بداية القرن ونهايته ـ أي، إلى فترة النقد النحوي الجديد ـ بحثت التاريخانية الفلسفية عن مبررها الأساسي في الصيغ المختلفة للطبَعية: من العضوانية التنميطية (organicisme typologisant) لـ لينيه إلى العضوانية التطورية (évolutionniste organicisme) لداروين. وقد كانت اللغة، في هذه المرحلة الأولى والطويلة من تكون اللسانيات، تماثل بجسم حي، وتدرس وفقاً لذلك. وفي الثلث الأخير من القرن، أخذت الوضعانية الفلسفية (أ. كونت (A. Comte))، ثم التجريبية (برنارد (C. Bernard)) تتقدم شيئاً فشيئاً على الرومانسية التاريخانية (Historiciste) والعضوانية (organiciste). وقد قطع النحاة الجدد تدريجياً مع الافتراضات الفلسفية للرومانسية، لكنهم احتفظوا، في الوقت نفسه، وبصرف النظر عن أي منظور افتراضي ظاهري، بأسبقية الوظيفة التواصلية للغة (أسبقية تم تأكيدها على حساب الوظيفة التمثيلية). ومع ذلك، فإن مسألة طبيعة اللغة لم يتم الحسم فيها تماماً. وقد اقترضت اللسانيات الوضعية، من جانبها، من الطبعية بعضاً من مرجعياتها التصورية (فكرة القانون الصوتي الذي يبدو شبيهاً بمفهوم القانون الفيزيائي).

3.6. وضع اللسانيات

نظراً للدعم الذي تلقته اللسانيات، منذ بداياتها، من الرومانسية والتاريخانية والعضوانية، فهي تعرّف باستمرار بوصفها علماً طبيعياً (يعود استمرار هذا التصور إلى شلايخر). وقد سمح الظهور التدريجي للمذهب الوضعي بمحورة منهجية أكثر صرامة. لكن إنشاء علوم اجتماعية ـ تطور التاريخ وعلم النفس الاجتماعي لـ ج. دو تارد (G. de Tarde) (1843 ـ 1904) مع (1890) (*Les Lois de l'imitation*) وعلم النفس الوظيفي لـ إ. دوركهايم (E. Durkheim) (1858 ـ 1917) مع (1895) (*Les Règles de la méthode sociologique*) ـ خلق، في الوقت نفسه، موضوعاً جديداً للنقاش. وفي فترة زمنية قصيرة نسبياً، ستظهر توجهات نظرية ومعرفية جديدة. فقد جعلت اللسانيات العامة، في إطار بحثها عن منهج مناسب، أسس النحو المقارن، من جديد، موضع سؤال.

7. د. ويتني (1827 ـ 1894): فكرة اللسانيات العامة

امتاز وليام د. ويتني (William D. Whitney)، وهو أميركي تكوّن بألمانيا ـ خصوصاً لدى بوب ـ بتمكنه من السنسكريتية ومن النحو المقارن، قبل أن يتوجه نحو دراسة اللغات الهندو ـ أميركية. وعمله قاموسياً لا يقل عن إنجازه منظّراً. إن تاريخ 1867 الذي أثاره سوسور هو تاريخ نشر مؤلفه الأساسي (*Language and the Study of Language*) الذي أتبعه بـ (*The Life and Growth of Language*) سنة 1875.

1.7. المشروع العام

يتطلب عرض التصورات الأساسية لويتني اهتماماً خاصاً بالنظر إلى دوره الرائد في مجال علم اللغة. إن النظر في المبادئ الكبرى

لفكره ينبغي أن يقيّم هو الأخر، بحكم الإجماع الذي حظي به من قبل العلماء المعاصرين له، وهو ما تمثّل ببلاغة بعض الملاحظات التي دوّنها سوسور عند وفاة ويتني:

«لم يترك لنا إلا بعض الأعمال التي تستخلص من نتائج النحو المقارن نظرة فوقية وعامة عن اللغة: وهنا يكمن على، وجه التحديد، تميزه اللافت، منذ 1867» (استشهد به ر. جاكوبسون، 1973: 277).

2.7. موضوع اللسانيات

يسند ويتني إلى علم اللغة برنامجاً طموحاً للغاية. فهذا الأخير ينبغي أن يحقق أهدافاً متعددة حددها كما يلي[2]:

«إن موضوع هذا العلم هو فهم اللغة أولاً في كليتها، بوصفها وسيلة للتعبير عن الفكر الإنساني، ثم في تنوعاتها [...]. وهو، في الأخير، يتابع، بطريقة غير مباشرة، دراسة أخرى، إنها [دراسة] تطورات الإنسانية [...] التي يمكن أن نكتشفها عن طريق وقائع اللغة» (1978: 123).

هذا التعريف الأول يعبر عن انشغال صوري يثمن «دراسة اللغة أو اللسانيات» في حد ذاتها. ومع ذلك، فإن ويتني ـ الذي تكوّن في رحاب النحو المقارن ـ لا يتردد في تحديد أهداف تتجاوز، في حد ذاتها، التصورات المعمول بها. فدراسة وقائع اللغة ينظر إليها كذلك كونها مصدر معلومات ثمين بالنسبة للبحث الإناسي:

«لقد قدمت لتاريخ الإنسانية والأجناس المتنوعة حقائق دقيقة

---

(2) استشهادات ويتني مأخوذة من المؤلف الجماعي **قبل سوسور** (Avant Saussure) (1978).

ورؤى عميقة ما كان بالإمكان الوصول إليها من دون مساعدتها» (المصدر نفسه).

فضلاً على ذلك، فمن المتوقع أن تجدد اللسانيات كلياً تدريس اللغات. ومن خلال هذه الملاحظات، ساءل ويتني، بطريقة استباقية، العلائق التي على البحث الأساسي أن يقيمها مع العلوم التطبيقية (خصوصاً ديداكتيك اللغات):

«إنها تُعِدّ تعديلاً للمناهج العتيقة المطبقة في تعليم اللغات المألوفة منذ زمن بعيد، كالإغريقية واللاتينية. فهي تعمل لتعّرفنا إلى [لغات] أخرى لم نكن بالكاد نعرف عنها، قبل بضع سنين، إلا الاسم» (1978: 123-124).

3.7. الحدود الداخلية للسانيات

إن صياغة برنامج للبحث محدد بوضوح سمحت لويتني باستنتاج أن تخصص اللسانيات الناشئ يشكل، بمقدماته، علماً مستقلاً:

«منذ اللحظات الأولى لظهوره، شكل علم اللغة إحدى النقاط الرئيسية لانطلاقة النقد المعاصر. فهو، أكثر من أي علم آخر، واسع في قاعدته، دقيق في موضوعه، صارم في منهجه، واعد في نتائجه» (1978: 123).

وانطلاقاً من الآفاق التي فتحها هذا الحقل المعرفي الجديد، صاغ ويتني، هو الآخر، رؤية واعدة حول دور القطب الموحد للعلوم الأخرى الذي في استطاعة اللسانيات أن تلعبه، من دون شك:

«لقد رفعت الحواجز بين فروع المعارف المفصولة عن بعضها

البعض التي بالإمكان تجميعها، وتسربت، إذا جاز التعبير، إلى داخل صرح الفكر المعاصر، بطريقة صارت معها لازمة بالنسبة للمفكر والكاتب» (المصدر نفسه: ص 124).

ويتميز العمل المؤسس لويتني أيضاً بجدّته في الحدود التي يكون فيها بناء نظرية للغة يسير جنباً إلى جنب مع إقامة حدود واضحة بين ما هو لساني وما هو غير لساني. وسنجد هذه الطريقة في العمل في **دروس في اللسانيات العامة** لسوسور. وهكذا، يحدد ويتني، كذلك، مجال اللسانيات عن طريق النفي، حيث أخذ أولاً مسافة من بعض توجهات اللسانيات التاريخية. محدثا بذلك قطيعة مزدوجة:

ـ مع المنظور الميتا فيزيقي واللاهوتي، واضعاً كل افتراض حول أصل اللغة خارج حقل اللسانيات، لصالح إشكالية [تتعلق] بأسباب تطوره:

«ولكن بما أنها [اللغة] منتج، ونتيجة تاريخية، فإن القول بأنها ظهرت تامة، وفي الوقت نفسه مع ظهور الإنسان، هو إقرار بمعجزة [...]. إن اعتقاد الطبيعة الحقيقية للغة، كما هو قائم في العلم اللغوي، يحطم كلياً معتقد الأصل التام للغة، على الأقل في صيغته القديمة» (المصدر نفسه: ص 142).

ـ مع كل خلط بين اللسانيات وعلم النفس، ناتج عن تماثل غير مناسب لموضوعيهما على التوالي:

«إن الملكة اللغوية التي تنتج اللغة بصفة أكثر مباشرة، هي، كما رأينا، ملكة تلائم، بذكاء، الوسائل مع الهدف [...] وليس من اختصاص اللساني ولا المؤرخ أن يفسر خفايا العقل البشري: إنها مهمة عالم النفس» (المصدر نفسه).

وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة، فإن ويتني، مع ذلك، يتصور العلاقات بين اللسانيات وعلم النفس باعتبارها تكاملاً واعداً:

«إن مساعدة عالم النفس دائما ثمينة، وعلى الخصوص في دراسة اللغة، لأن اللغة هي، أكثر من الباقي كله، وعاء للفكر» (المصدر نفسه).

وباختصار، فإن تأكيد علم اللغة قد شُيّد، في البداية، على رفض الميتافيزيقا، وفي النهاية، على رفض ذهنية المذهب النفسي (psychologisme).

4.7. القديم والجديد

طوال عمله التصوري، حاول ويتني الجمع بين المتطلبات المختلفة للنحو المقارن ولعلم اللغة. وسنكون هنا حساسين لتراتب المعطيات الذي يقترحه، وبصفة خاصة، للطريقة التي يبرر بها مكانة المذهب المقارن (مجال التجميع التجريبي للمعطيات collation empirique des données) إزاء علم اللغة (أو اللسانيات العامة، التي ينظر إليها كنظرية صرفة لكنها مبنية على أسس تجريبية):

«إن فقه اللغة المقارن وعلم اللسانيات هما وجهان للدراسة نفسها. فالأول يهتم، أولاً، بالوقائع المعزولة للغة معينة، ويصنفها، ويوضح علاقاتها، ويصل إلى النتائج التي تفضي إليها هذه الإسهامات. أما الثاني فيجعل من القوانين والمبادئ العامة للغة موضوعه الرئيسي، ولا يلجأ إلى الوقائع إلا باعتبارها أمثلة للدعم» (المصدر نفسه: ص 149).

من المفيد، في الأخير، أن نلاحظ عند ويتني سمة من سمات عصره، مميزة لنظرية المعرفة في نهاية القرن 19، حيث تنازع الانطلاقة الحديثة للعلوم الإنسانية قوة التقاليد:

«لقد تم القيام بعمل المقارنة، ولا يزال ذلك مستمراً على نطاق واسع، وبنتائج ذات قيمة كبيرة، لكن علم اللغة الصرف لازال في مرحلة الطفولة ولازالت مبادئه عرضة لآراء متباينة ولمعارضة حيوية [...]. ولقد حان الوقت لوضع حد لهذا الوضع المتسم بالتسامح، كما هو الحال في بداية أي علم، ولأن يكون في اللسانيات، كما هو الشأن في علوم الملاحظة والاستنتاج الأخرى، ليس مجموعة من الوقائع المعترف بها فحسب، بل مجموعة من الحقائق القائمة التي تفرض نفسها على أولئك الذين يزعمون باسم العلم» (المصدر نفسه: ص 149 ـ 150).

5.7. الملكة اللغوية

سمة خاصة

يقيم ويتني تمييزاً أساسياً بين اللغة كملكة إناسية (قدرة فطرية (capacité innée)) والنشاط اللغوي الخاص المرتبط أساساً بالتمكن من لغة معينة (نتاج مكتسب (produit acquis)). إن اللغة هي جهاز فطري للنوع [البشري]، قادر على أن يتطور عن طريق التعلم إلى مكتسب:

«إن إحدى الخصائص المميزة الأكثر بروزاً بالنسبة للإنسان، امتلاكه ملكة الخطاب [...] لكن الملكات شيء، ومنتجاتها المطورة شيء آخر [...]. وهكذا، فإن للإنسان قدرة طبيعية على [القيام بأعمال] فنية، وعلى اختراع الأدوات، وعلى الرياضيات، وعلى أشياء عديدة كبيرة وجليلة، ولكن لا أحد ولد فناناً أو مهندساً، أو عالم رياضيات، كما أنه لم يتملك، عند ولادته، لغة ما» (المصدر نفسه: ص 133).

هذا التمييز الأساسي لصالح سيرورة الانتقال والتعلم يبرر التوصيف التاريخي والثقافي للغات:

«ومع ذلك، فإن هذه المنتجات المتراكمة للملكات الإنسانية التي تمارس وتتطور، والتي هي منتجات تتضاعف وتتغير يوماً بعد يوم، هي ما نسميه بالمؤسسات، أو عناصر الحضارة. وكل حقبة من الإنسانية لها منها نصيب» (المصدر نفسه: ص 133).

لذلك يشدِّد ويتني على كون اللغة عملاً جماعياً، من دون إغفال الجزء المخصص لكل إسهام فردي. وباعتبارها واقعاً تاريخياً، فإن الدينامية اللغوية تضم في ذاتها جانباً خاصاً بالقيود مع إمكانية الابتكار:

«كل واحد يكتسب ما وضعته صدفةُ مكان ولادته في طريقه، وجعلت منه نقطة انطلاق ممارسته لملكاته الخاصة، يجد نفسه، في الوقت نفسه، مقيداً ومعززاً بالوسط، هذا الوسط الذي على الفرد أن يعمل على توسيعه بنفسه» (المصدر نفسه: ص 134).

وفي الأخير، وعلى الضد من فكرة تمكّن المتكلمين الواضح من اللغة، يدعم ويتني بقوة ـ مقترباً من علم النفس ـ الطابع اللاواعي للملكة اللغوية:

«ليس هناك شخص من بين مائة، أو ألف، يعي استعماله للغة، فهو يعرف أنه يتكلم وهذا هو الشيء كلّه [...]» (المصدر نفسه: ص 136).

اللغة والتواصل

تتمثل خصوصية ويتني، كما رأينا، في القطع مع الافتراضات الميتافيزيقية الأخيرة للنحو المقارن، والاحتفاظ، مع ذلك، بما يسمح له بتأسيس تحليل وظيفي للملكة اللغوية. فهذه الأخيرة لا تبرَّر، بحسب ويتني، إلا بـ «الرغبة في التواصل»، أو أيضاً، بضرورة

لجوء النوع البشري إلى ترجمة تعبيره عن حاجاته الأساسية بواسطة الكلام:

«حينما يتوقف التعبير عن أن يكون محصوراً في الانفعال الذي هو أساسه الطبيعي، وحينما يتحول إلى استعمالات فكرية، حينذاك يبدأ تاريخ اللغة [...]. وإذا لم تكن هناك رغبة في التواصل، فلا وجود لإنتاج لغوي [...] فالحاجة إلى التواصل هي القوة الأساسية الحاسمة التي تدفع الإنسان للتكلم» (المصدر نفسه: ص 136 ـ 137).

في إطار هذا التفكير الجديد، تبقى هناك محاولة للتفكير في نشأة وتطور الوظيفة التواصلية في إحالة على حالة جد بعيدة [للسلوك] الاجتماعي الإنساني:

«يمكننا القول إن اللغة المسموعة بدأت عندما تم ترديد، عن طريق المحاكاة، صرخة ألم صدرت عن المعاناة، وتم فهمها والإحساس بها تعاطفاً، ولم يكن ذلك غريزياً بل قصدياً [...]. إن هذا الأساس كافٍ بالنسبة للصرح المقبل» (المصدر نفسه).

ومع ذلك، فإن وجهة النظر النفعية تسود عند المنظر للإحاطة بنطاق «الحاجة التواصلية». فالنشاط اللغوي يشكل ضمانة للمعارف، وكذا لانتقالها، ويتبين أنه أيضاً أساسي لتجديد الأفكار، وكذا بالنسبة للاستقرار النسبي للغات:

«من أجل أن تنقل إلينا المعارف نتعلم لغتنا، ونحن نتعلمها عن طريق التواصل. وعن طريق التواصل كذلك، نجدد أفكارنا. إن ضرورة الحفاظ على هذه الوسيلة هو ما يكبح تغير اللهجات، و[هذه الضرورة] هي التي يعترف بها الكل بوصفها قاعدة، عن وعي أو من دون وعي» (المصدر نفسه: ص 137).

يقيم ويتني، هنا، قطيعة مع التقليد اللساني السابق:

«نَعُدُّ كل لغة، إذن، مؤسسة، أو واحدة من المؤسسات التي تشكل الحضارة في كل مجتمع» (المصدر نفسه: ص 134).

وللإتيان بهذا المنظور الجديد، أقام ويتني توازياً بين التعبير الإنساني والتعبير الحيواني:

«إن الاختلاف الأساسي الذي يفصل أدوات التواصل عند الإنسان عن أدوات التواصل عند الحيوان، هو أنها عند هذا الأخير تكون غريزية، بينما هي عند الأول اعتباطية وتواضعية بالكامل» (المصدر نفسه: ص 134 ـ 135).

ويقوم اللساني بتجديد جذري بتمييزه اللغة بوصفها مؤسسة دوالها تواضعية واعتباطية في آن معاً:

«لا يوجد هناك ولو كلمة واحدة في أي لغة معروفة نستطيع أن نقول عنها إنها وجدت بالطبيعة (phusei)، بل إن كل كلمة تقوم بوظيفتها بالتواضع (thesei) [...]» (المصدر نفسه: ص 135).

وباختصار، فإن ويتني يتخذ موقفاً من داخل النقاش الفلسفي اللساني. فهو يحيّن، بتذكيره بالقسمة طبيعي/تواضعي (thesei/ phusei) مصطلحات التفكير العتيق للغة (أفلاطون (Platon)، كراتيل (Cratyle)) حول أصل الأسماء. وهو يكرس، بتأييده لمسألة اللغة المتواضع عليها (langage-thesei)، استقلالية اللسانيات بربطها بمجال العلوم التاريخية.

ومن جهة أخرى، ولفسح المجال أمام أشكال التعبير الرمزي كلها، محور ويتني، إلى جانب دور اللغة المنطوقة، الدور المرتبط

بوسائل التعبير غير اللفظية، حيث اعتبرها وسائل مساعدة:

«لدينا، كذلك، طرقنا الطبيعية للتعبير [نجدها] في الحركة، والإيماء، والتنغيم، ونحن نستعملها: من جهة، وسيلة للتواصل حينما تغيب الوسائل العادية، كما هو الشأن بالنسبة لرجلين لا يعرفان معا لغتهما، أو مع الصم، ومن جهة أخرى، لإضفاء مزيد من القوة أو الأناقة أو الوضوح على اللغة العادية» (المصدر نفسه: ص 135).

من الواضح أنه بالنسبة لهذه النقاط الأساسية، يظل سوسور، الذي سنتطرق إليه في ما بعد، مديناً في بعض أطروحاته الأساسية لأفكار ويتني السالفة الذكر.

6.7. سجال ويتني/ شلايخر ومولر

تميز فكر ويتني، أيضاً، بمواقفه المتكررة ضد طبعية شلايخر ومولر. وقد روت كتابات متنوعة تاريخ هذا السجال الحاسم (خصوصاً *Strictures on the Views of A. Schleicher Concerning the origin of language*, 1871[3] و*M. Müller and the Science of Language, a Criticism*, 1892)، وهو سجال انتهى لصالح الأطروحات التي دافع عنها ويتني.

ضد الطبعية

لقد انبرى أولاً لمهاجمة جذرية تستهدف من أعمال شلايخر ومولر مسلمتهما الأساسية (مماثلة القوانين اللسانية بالقوانين الطبيعية، وتجاهل العامل البشري):

«ليس هناك من ميثولوجيا لسانية لإثبات أن اللغة تحكمها قوانين

(3) الاستشهادات الموالية مأخوذة من هذا النص.

أضعف من القول بغياب العنصر الأساس الذي هو فعل الإنسان، من أجل اعتبارها كياناً (organisme)» (المصدر نفسه: ص 152).

ثم يصل، بعد ذلك، إلى إثبات مزدوج: فمن جهة، هناك إثبات الطابع الاجتماعي للغة، ومن جهة أخرى، هناك إثبات الدور الحاسم للاستعمالات:

«إذا كان علينا أن نسمي اللغة باسم يوضح خصائصها الأساسية بالطريقة الأكثر تميزاً والأكثر دقة، حتى لو أخذنا بالرأي المغاير لآراء أولئك الذين كانوا يريدون أن يجعلوا منها كياناً، فسنسميها مؤسسة، وهي إحدى المؤسسات التي تكوّن الثقافة الإنسانية» (المصدر نفسه).

التواضعية

وتتمثل في ثلاث حجج كبرى. إذ يعود ويتني، أولاً، إلى دور التنشئة الاجتماعية في تطور الملكة اللغوية، عن طريق التعلم [فيرى أن]:

«كل إنسان، إذا ما وهب المواهب العادية للنوع البشري، يكون ممتلكاً للغة ما، وهذا يمثل جزءاً من تعلمه، كما هو الشأن بالنسبة لعناصر الحضارة الأخرى التي في رحابها ولد، والتي ضمنها يجعل الاكتساب منه إنساناً متحضراً [...]» (المصدر نفسه).

وبمروره من موضوع الدراسة (اللغة) إلى النظر في العلم الذي يدرسه (اللسانيات)، يدافع ويتني، بعد ذلك، عن التوازي القائم بين اللسانيات وعلوم أخرى، من أجل إبراز وضعها كعلم تاريخي بشكل أفضل:

«فضلاً على ذلك، فالدراسة التي تتخذ من اللغات موضوعاً لها ـ تنوعها، وبنيتها، وقوانين تطورها ـ ليست علماً طبيعياً، [وهي في

ذلك] ليست أكثر مما هي عليه دراسة الحضارة في كليتها، أو أي مكون من مكوناتها، كالهندسة، وفقه القانون، والتاريخ. إن تشابهاتها العديدة واللافتة مع العلوم الفيزيائية، تغطي اختلافاً كبيراً، فمنهجها الأساسي هو منهج تاريخي» (المصدر نفسه: ص 152 ـ 153).

مراجع

Malmrerg, B. *Histoire de la linguistique*. Paris: PUF, 1991.

Normand, C. [et al.]. *Avant Saussure. Choix de textes (1875-1924)*. Bruxelles: Complexe (en part. chap. II et IV), 1978.

Normand, C. (dir). «Saussure et la linguistique pré-saussurienne.» *Langages:* no. 49. Paris: Didier-Larousse, 1978.

الفصل الثالث

الاستقبال الفرنسي للنحو المقارن[1]

كما يوضح ذلك م. بريل (M. Bréal) في مساهمة بعنوان: (*Les progrès de la grammaire comparée*) (1868):

«إن الفضل في معرفة وسبر أغوار المجال الذي سيقوم فقه اللغة الآري باستكشافه مستقبلاً، للمرة الأولى، يرجع إلى أعمال بوب، وبوت، وبينفي. وكما كان طبيعياً، فقد سبقت فترة الأعمال الكبرى الجامعة، بنجاحاتها وإخفاقاتها، فترة الأبحاث الخاصة والدراسات التفصيلية» (135 :1994).

1. الأوراش اللسانية

في ما يتعلق بـ **الأبحاث الخاصة** (*Recherches spéciale*)، يجدر بنا، لتوضيح خصوصية المدرسة الفرنسية، أن نعتبر قطبين كبيرين للبحث هما: قطب الدراسات اللسانية بالمعنى المحض للكلمة، وقطب التأملات النظرية الكبرى.

(1) أغلب استشهادات هذا الفصل مأخوذة من كتاب ج. بيرغونيو (1994).

1.1. المجال الفرنسي

ندرج تحت هذه التسمية عرضاً مقتضباً لإسهامين هما من بين أهم الإسهامات المتعلقة بتاريخ اللغة الفرنسية ووصفها.

ج. باري (1839 ـ 1903): دراسة اللغات الرومانية

حين شرع باري (Paris) في عمله، كانت دراسة اللغات الرومانية (la romanistique) قد تشكلت قبلاً:

ـ ففي فرنسا، كان ف. راينوارد (F. Raynouard) (1761 ـ 1836) سبّاقاً في مجال دراسة اللغة الفرنسية القديمة، بمساهمتين متميزتين: اختيار القصائد الأصلية للشعراء المتجولين (1821 ـ 1839) (*Choix des poésies originales des Troubadours*) وكذا **المعجم الروماني** (*Lexique roman*) (1839 ـ 1844)؛

ـ وفي ألمانيا، تمكّن ف. دييز (F. Diez) (1794 ـ 1876) من تثبيت الدراسات الرومانية في إطار اللسانيات التاريخية، من جهة بكتاب (*La grammaire des langues romanes*) (1836 ـ 1844)، ومن جهة أخرى بـ (*Dictionnaire étymologique de la langue romane*) (1853). وفضلاً على ذلك، فإن **معجم اللغة الفرنسية** (*Dictionnaire de la langue française*) (1866 ـ 1872) لصاحبه ليتري ما كان ليتصور من دون هذه الخلفية المباشرة.

وقد تمثلت الإضافة الخاصة لغاستون باري (Gaston Paris) الذي كان تلميذ دييز ـ في تعزيز تصور علمي لفقه اللغة، انطلاقاً من مناهج النحو المقارن. كما عمل باري، الذي شارك في تأسيس **المجلة النقدية** (*Revue critique*) (1866) ومجلة **رومانيكا** (*Romanica*) (1853)، على تطوير **جمعية النصوص الفرنسية القديمة** (*Société des anciens textes français*) (1874)، وساهم أيضا في تأسيس جمعية

المتكلّمات الفرنسية (Société des parlers français) (1893). وقد عرض باري في الدرس الافتتاحي الذي قدمه عند تدشين كرسي النحو التاريخي للغة الفرنسية الذي أسند إليه حينها، برنامج بحث يتضمن ثلاث نقاط، [يقول]:

«أولاً [. . .] سنقرب بين الفرنسية بمعناها الصرف وبين اللهجات الأخرى للغة الفرنسية langue d'oïl [. . .]؛ ثم سنقوم [. . .] بالشيء نفسه بالنسبة للهجات الكبرى الأخرى المشتقة من اللاتينية، وعلى الخصوص البروفانسية التي تشكل مع الفرنسية فرعاً خاصاً؛ وأخيراً [. . .] ستكون لنا فرصة إما لمقارنة اللاتينية، بالنسبة لخصائصها التي أورثتها للغات الرومانية، بالمكونات الأخرى للعائلة الهندو ـ أوروبية، أو، بصفة عامة، استعارة بعض الوقائع التي تسلط الضوء على وقائع مشابهة في تطور لغتنا من تاريخ لغات أخرى [. . .]» (1994: 158).

وقد توّج تقليد دراسة الفرنسية، الذي دشنه دييز وباري، في أعمال اللساني الدانماركي ك. نيروب (K. Nyrop) (1858-1931)، مؤلّف **النحو التاريخي للغة الفرنسية** (*Grammaire historique de la langue française*) (1899-1930).

ج. جيليرون (1854 ـ 1926): اللهجات

درّس جول جيلييرون (Jules Gilliéron)، تلميذ باري، الذي ولد ومات في سويسرا، اللهجات بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا EPHE، وذلك ابتداء من سنة 1883. وقد واجهت اللهجيات، قبل أن تتجذر في المحيط الأكاديمي والبيداغوجي، عقبات متنوعة، نظرية ومؤسساتية، بسبب المركزية السياسية واللسانية المميزة لفرنسا بعد الثورة. إذ كانت اللهجات الجهوية، ولزمن طويل، مستهجنة

ومحقّرة أمام لهجات محلية (patois)، من قبل عدد من العلماء الباريسيين. وقد شكلت مبادرة س. دو تورتولون (C. de Tourtoulon) (1836-1913)، مؤلف **اللهجات، تصنيفها وتحديدها الجغرافي** (*Des dialectes, de leur classification et de leur délimitation géographique*) (1890)، سابقة متميزة في هذا المجال، رغم أنها عُدّت عملاً معزولاً في حينه. إن إسهام جيلييرون هو في الوقت نفسه إسهام مقاول حقيقي، وإسهام عالم. فقد كان، صحبة إ. إدمون (E. Edmont)، المشرف والصانع لـ **الأطلس اللساني لفرنسا** (*Atlas linguistique de la France*) (1902). وهو أول بحث استقصائي واسع النطاق يمكن أن يقدم للسانيين المختصين في دراسة المتكلمات الفرنسية قاعدة بحث صلبة، ولو في حدها الأدنى، بحسب تعبير جيلييرون:

«إذا كنا نريد أن نقدم للسانيين ما ينقصهم بصفة كاملة من أدوات منقولة بأمانة، ومجمّعة حول نقاط متعددة ومتجاورة تمكن من دراسة أصول المادة اللسانية، في ذاتها ولوظيفتها، وإذا كان الأمر يتعلق بتفصيل الأماكن المعجمية والأصواتية والصرافية والتركيبية [...]؛ إذا كان الأمر على هذا النحو، يمكننا القول إن الأمنية التي صيغت حول «متكلّمات فرنسا»، وبعيداً عن معانقة الحد الأقصى للمهمة [...] لا تسعف، حقيقة، إلا في الحد الأدنى الضروري» (المصدر نفسه: ص 311).

لقد كان جلييرون أحد مبتكري الجغرافية اللسانية، وهو التخصص الذي أشاد به في **جينيالوجية الكلمات التي عينت النحلة** *La généalogie des mots qui ont désigné l'abeille* (1917):

«إن دراسة الكلمات التي عيّنت «النحلة» جعلتنا نكتشف تدخل أثالات شعبية عديدة. فهل هي الصدفة وحدها التي ارتبطت بالنحلة

بدلاً من أي كلمة أخرى؟ قطعاً لا! إن دراسة «النحلة» ليست إلا انعكاساً لما حصل في جوانب اللغة كلها: إن الأثالة الشعبية هي أحد العوامل الأكثر أهمية في تكوين اللغة، وقد ضلل عدم التمكن منها الأصواتيين (phonéticiens) الذين لا ينظرون في بناء اللغة إلا إلى العنصر الآلي (mécanique)، ولا يعيرون اهتماماً للعنصر الآخر، أي العنصر النفسي [...]» (المصدر نفسه: ص 325).

لقد مكّن التوجه النظري الذي دشّنه جيلييرون من ظهور مسار أصلي للبحث، انطلاقاً من إحالة ثابتة إلى مبادئ حركة [الكلمة والأشياء] (Wort und Sachen) ـ المتحلقة، أساساً، حول اللساني السويسري و. فون فارتبورغ (W. von Wartburg) (1888 ـ 1972) الذي واصل العمل في هذا المسار الفكري، بـ **قاموس أثالي للفرنسية ولهجاتها** (*Dictionnaire étymologique du français et de ses dialectes*).

وفي الفترة نفسها، طوّر م. شووب (M. Schwob) (1867-1905) ول. سينيون (L. Sainéan) (1859 ـ 1934) دراسة اللهجة الفئوية (argot) وهو مجال مستهجن، إلى ذلك الحين، من وجهة النظر الأكاديمية.

تطورات الأصواتيات

إن ظهور مدرسة للأصواتيات فرنسية بصفة خالصة ينبغي أن يفهم في إطار تطورات النحو المقارن في ما وراء [نهر] الراين. وهناك ثلاثة علماء وسموا بفكرهم بناء هذا المجال:

ـ الأب ج. ب. روسيلو (J.-P. Rousselot) (1846-1924) الذي كان بحثه حول **التعديلات الأصواتية للغة المدروسة في لهجة أسرة من سليفروان (شارونت)** (*Les modifications phonétiques du langage*

étudiées dans le patois d'une famille de Cellefrouin (charente)) (1891) سبباً في دخوله مجال الأصواتيات. وقد قاده إدراج معطيات الأصواتيات في اللهجيات (كان روسيلو معاونا لجيلييرون) إلى تقديم أساس علمي للأصواتيات السمعية، مؤمّنا بذلك ربط هذا التخصص باللسانيات حتى. كما أن تحرير مؤلفه الأهم **مبادئ الأصواتيات التجريبية** (*Les principes de phonétique expérimentale*) (1897-1901) كان مسايراً لتطبيقات علاجية مهمة في علم اللفظ (orthoépie) (معالجة عيوب التلفظ)، وكذا في تقويم النطق (orthophonie) (معالجة الإعاقات التلفظية والسمعية).

ـ ب. باسي (P. Passy) (1859-1939) الذي تدين له الأصواتيات بالتفكير الجدي [الذي اتسم به كتابه] في **الفرنسية المتكلّمة** (*Le Français parlé)* (1886)، حيث شدد المؤلف فيه على التفاوت القائم باستمرار بين الصور الشفوية والقيود الإملائية (orthographique). كما أن نقد النحاة الجدد للتمثيل الخطي للكلام وجد عند هذا اللساني امتداداً حاسماً له، خصوصاً مع تدقيق الأبجدة الصوتية العالمية (API) Alphabet phonétique international التي عرضت مبادئها في **الكتابة الصوتية** (*L'écriture phonétique*) (1896).

ـ م. غرامون (M. Grammont) (1866-1946) الذي شارك في حركة البحث التي مهد لها [كتاب] (*Mémoire sur le système primitif des voyelles en indo-européen* (Saussure, 1897). وقد حلل غرامون في (*La dissimilation consonantique dans les langues indo-européenes*) (1895)، ظاهرة لسانية مفصلية بالنسبة للصوتيات والنحو. [يقول]:

«المغايرة (dissimilation) هي فعل صادر عن صوتية في اتجاه صوتية أخرى تظهر في الكلمة نفسها أو في مجموعة الكلمات ذاتها، وليس لها اتصال بها» (275 :1994).

وتشمل تأملات هذا اللساني، كذلك، أبحاثا في المتكلَّم، نـحـو: (*Traité de prononciation française*) (1916)، و (*Traité de phonétique*) (1933)، وكذا مساهمة مهمة تخص البعد الصوتي للغة الشعرية تحت عنوان (*Le vers français*) (1904)، الذي أعيد تناوله من منظور بيداغوجي في: (*Petit traité de versification française*) (1908).

2.1. المجال الأجنبي

إن إدخال مناهج ومكتسبات النحو المقارن إلى فرنسا يخص، كما رأينا، تكوين مدرسة لسانية مرتبطة أساساً باللغة الفرنسية. وإذا كان التراب الفرنسي قد عرف ظهور حركة شبيهة بتلك التي ظهرت في ألمانيا، فإن الرهانات الثقافية، والسياسية حتى، ليست هي نفسها في البلدين، إذ إن الدراسة العلمية للغات الأجنبية تندرج ضمن تقاليد أخرى.

الدراسات الشرقية

كان هناك تقليد استشراقي (Orientalisme) خاص بالطموحات الدبلوماسية والسياسية الفرنسية يعود إلى فرانسوا الأول (François Ier)، بوجود مؤسسة كوليج دو فرانس (Collège de France) (المعهد الفرنسي)، التي كانت تقدم فيها، من بين موضوعات أخرى، دروس في اللغة العربية. ومع توسعية نابليون، تجدد الاهتمام بقضية الشرق (منذ حملته على مصر في (1798 ـ 1801). وهكذا، فإن المشروع العلمي لـ ج. ف. شامبوليون (J.-P. Champollion) (1790 ـ 1832) يصعب فهمه خارج هذا السياق التاريخي. ففي رحاب هذه المؤسسة الراقية للمعهد الفرنسي نفسها، سيتم إحداث كرسي علم المصريات (égyptologie)، في 1831، أي عشر سنوات بعد أن فك [هذا]

العالِم، نهائياً، رموز الكتابة الهيروغليفية (hiéroglyphique) (النصف - رسامة تمثيلية (mi-idéogrammatique)، النصف - صوتي -mi) (phonétique) للمصريين القدماء، ودوّن نتائج أعماله في نصوص مثل **رسالة إلى م. داسييه متعلقة بألفباء الهيروغليفيات الصوتية** (*Lettre à M. Dacier relative à l'alphabet des hiéroglyphes phonétiques*) (1822)، وكذا **موجز عن النسق الهيروغليفي للمصريين القدماء** (*Précis du système hiéroglyphique des anciens Egyptiens*) (1824).

الدراسات الأسيوية

تولدت [هذه الدراسات] في فرنسا انطلاقاً من تأثير الدراسات الهندو - أوروبية التي تطورت في ما وراء نهر الراين.

وقد أمّن أ. بورنوف (E. Burnouf) (1801-1852) الاستمرارية الفرنسية لهذا التقليد الحديث بإتاحة تعلم السنسكريتية في كوليج دو فرانس، ابتداء من سنة 1832. فضلاً على ذلك، وسع بورنوف، المختص في اللغة الزندية ومترجم الأفيستا (Avestas) (1832 - 1833)، المجال الأسيوي ليشمل دراسة البوذية بمؤلفه **مدخل إلى تاريخ البوذية الهندية** (*Introduction à l'histoire du Boudhisme indien*) (1845).

وسيطور آ. برغانيه (A. Bergaigne) (1838-1888)، بطريقة جد خاصة، دراسة مجال السنسكريتية، بدءاً بتعليمها (في المدرسة التطبيقية للدراسات العليا، ثم في السوربون منذ 1877). لكنه كان كذلك راعيها الحذق، بمؤلفه (*Manuel pour étudier la langue sanskrite*) (1844)، رغم عدم رضاه عنه. وعلى الرغم من أنه كان معاصراً لـ ب. رينيو (P. Régnaud) الذي كان أستاذاً في التخصص نفسه في ليون (Lyon)، فقد فرض نفسه بسرعة بوصفه الممثل

الفرنسي الوحيد للمجال الهندو ـ أوروبي بمؤلفه (*Essai sur la construction grammaticale considérée dans son développement historique en sanskrit, en grec, en latin, dans les formes romanes et germaniques*) (1873). وبعد موت برغانيه، خلفه في السوربون ف. هنري (V. Henry) الذي كان أحد كبار المهتمين بتطوير النحو المقارن بفرنسا.

الدراسات السامية

كان تطور الدراسات السامية (sémitique)، في فرنسا القرن 19، في قلب الرهانات السياسية. فقد واجهت، من جهة، عداء الكنيسة الكاثوليكية التي رأت فيها فرصة لتقويض أسس المسيحية؛ واصطدمت، من جهة أخرى، بردة الفعل المعادية للسامية، خصوصاً إبان قضية دريفوس (Dreyfus). ويعد أ. رينان (E. Renan) (1823 ـ 1892) المؤسس الحقيقي للمجال، فبقدر ابتعاده عن الكنيسة، بدا عمله «لحظة عظيمة استعاد فيها العلم ما كان يحتكره التفسير الكهنوتي» (Bergougnioux, 1994: 111). ونظراً لقربه، في بداياته، من الطبَعية اللسانية (naturalisme linguistique) التي كان رائداها شلايخر ومولر، وكذا ببحثه الذي يحمل عنوان (*De l'origine des langues*) (1848)، فرض رينان نفسه سيداً للدراسات السامية بمؤلفه (*Grammaire comparée des langues sémitiques*) (1855). وقد شغل رينان، ابتداء من 1862، كرسي العبرية بكوليج دو فرانس، كما قام بمبادرة إنشاء متن التسجيلات السامية (*Corpus inscriptorum semiticarum)* (1867). وبما أنه كان، في الوقت نفسه، مؤرخاً للمسيحية، فقد جلب رينان على نفسه غضب الكنيسة عند ظهور مؤلفه (*Vie de Jésus*) (1863)، الذي يعد أول إسهام لائكي في التاريخ السياسي والثقافي للمسيحية.

لقد هاجر علماء آخرون إلى فرنسا بسبب معاداة السامية (Antisémitisme) التي انتشرت في بلدانهم الأصلية. وبدرجات متفاوتة يمكن أن نعد كل من أ. دارميستتر وم. بريل، مؤسسي الدلالة، وكذا ي. أوبير (J. Oppert) وج. هاليفي (J. Halévy) اللذين واصلا عمل رينان، من بين هؤلاء العلماء الذين يبدون كأنهم ـ بحسب التعبير المأثور عن د. بوريل ـ «وسطاء نقل ثقافي».

وبتألق، سيطور ي. أوبير (1825 ـ 1905)، المختص في السنسكريتية والعربية، دراسة اللغات السامية منفتحاً على الدراسة العلمية للميثولوجيات الآشورية (assyrienne) والسومرية (sumérienne). وعرض مساهمته الحاسمة في فك رموز الحروف المسمارية (caractères cunéiforme) في مؤلفه (*Expédition en Mésopotamie*)(1859). وقد أفضت أعماله إلى ربط [لغة] ما بين النهرين (mésopotamien) بعائلة اللغات الطورانية (touraniennes)، وابتداء من سنة 1874، أسند إليه، وهو المؤسس لـ **مجلة الآشوريات** (*Revue d'assyriologie*)، كرسي فقه اللغة وعلم الآثار الآشوري بكوليج دو فرانس.

تميز ج. هاليفي (1827 ـ 1917) بإسهامه في معرفة اللغة والثقافة الإثيوبيتين. هذا الإسهام الذي جمعت أهم نتائجه في العدد الخاص بـ **الدراسات السبئية** (*Etudes sabéennes*) (1873 ـ 1874). وعدّ المؤلف امتداداً لـ **تقرير عن مهمة آثارية في اليمن** (*Rapport sur une mission archéologique dans le Yemen*) (1872). وقد درّس هاليفي، ابتداء من سنة 1880، الإثيوبية وكذا اللغات الطورانية بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا، وهي مهمة أضيف إليها تدريس الآشورية في 1889. وكمؤسس **للمجلة السامية** (*Revue sémitique*) فقد عارض هاليفي في سجال قوي جدا أوبير، وذلك بدعمه (خطأ)، وضداً من

هذا الأخير، الرأي القائل بأن لغة مابين النهرين هي لغة سامية. إلا أن صقل المعارف في هذا المجال، خصوصاً التي دققها علم التاريخ (historiographie) (ت. رايناش (T. Reinach))، أدى تدريجياً إلى تأكيد الأطروحة التي دافع عنها أوبير وهذه النقطة الأخيرة تستحق أن يشار إليها باعتبار أنها تذكّر، مرة أخرى، بأن المناقشات العلمية تكون أحيانا وثيقة الصلة برهانات اجتماعية وثقافية. وكما يوضح ذلك برغونيو (Bergougnioux) بدقة كبيرة: «فقد استطاع حافز تولد من مقاومة ضغط معاداة الأجانب (xénophobe) أن يشكل تحريضاً قوياً لهؤلاء المفكرين على العودة إلى خاصية الهوية التي تمثلها اللغة» (1994: 1972).

2. التفكير النظري

اتجه هذا التفكير النظري، من جهة، نحو بناء علم للمعاني (دارميستتر، وبريل)، ومن جهة أخرى، نحو إعادة تثمن غايات ومناهج اللسانيات العامة ميّيه (Meillet).

1.2. فكرة الدلالة

فرضت الدلالة نفسها، في فرنسا، كامتداد نقدي للنحو المقارن، حيث شرع اللسانيون، بعد تحليل الصور والوظائف النحوية (صرافة، تركيب)، وتحليل العناصر الجهرية (أصواتيات)، في تحليل المعاني (دلالة).

أ. دارميستتر (1846 ـ 1888): علم نفس المعاني

أرسين دارميستتر (Arsène Darmesteter)، هو تلميذ باري، وقد فرض نفسه أولاً في [مجال] الأثالة بنشره الإصدار النقدي الأول للتفاسير الإنجيلية للدكتور اليهودي، المعلّق راشي دو طرويه (Rashi

de Troyes) (1040-1105) . هذه المساهمة بيّنت بطريقة علمية الإضافة الكبيرة للهرمينوطيقا العبرية (herméneutique hébraïque) في ما يتعلق بتخزين وتعريف معجم الفرنسية (francien) [منطقة باريس الكبرى] (يستعمله راشي كثيراً في تعليقاته، وفي الكتابة بحروف مربعة لكلمات اللغة الفرنسية (langue d'oïl)). وابتداءً من 1872، ساهم دارميستتر، المدرس بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا، بشكل مزدوج في تطورات اللسانيات الفرنسية. وذلك، أولاً، بمؤلف مهم في القاموسية (أنجز باشتراك مع توماس (Thomas) وهامستفيلد (Hatsfeld)) سيظهر تحت عنوان قاموس عام للغة الفرنسية (1890) *Dictionnaire général de la Langue Française*. ثم، بعد ذلك، بتميّزه بأبحاث خصصت لنشأة المفردات الفرنسية، منذ [كتابيه] **عن بناء الأسماء المركبة في الفرنسية** (*De la formation des noms composés en français*) (1872) **وعن الابتداع الراهن لأسماء جديدة في اللغة الفرنسية** (**1877**) *De la création actuelle des mots nouveaux dans la langue française* إلى [كتاب] **عن حياة الكلمات** *La vie des mots* (1886).

وقد دعم دارميستتر، القريب من المدرسة التاريخية الألمانية، تصوراً طبَعياً للغة أراد أن ينقله إلى [مجال] نشأة وتطور المعاني (ontogenèse des significations)، [يقول]:

«تواصلت، منذ سنوات طويلة، أبحاث حول تاريخ اللغات الرومانية، وخصوصا الفرنسية [...] وقد أفضت، منذ زمن بعيد، إلى هذه النتيجة [التي مفادها] أن التحولية (transformisme) هي قانون تطور اللغة» (المصدر نفسه: ص 287).

ومع ذلك، فإن دارميستتر يتبع تاريخانية معتدلة بما أنه لم يعد مقتنعاً بأسطورة الأصل المطلق:

«إن تحديد حياة معنى ما هو العودة، ليس إلى الأصل الأول للكلمة فحسب، بل إلى المعنى السابق الذي يفسره، كما هو الشأن في التاريخ الطبيعي إذ إن الرجوع إلى أصل فرد ما ليس هو الرجوع إلى أصل النوع، بل إلى الأفراد، الذكر والأنثى، الذين يتفرع عنهم» (المصدر نفسه: ص 286).

ويشكل الموقف النظري لهذا اللساني إعادة صياغة للموقف الفكري للأنحاء الفلسفية. ومن هذا المنظور، تظل اللغة تمثيلاً للفكر. إلاّ أن مراحل التطور الصوري لهذه النظرة هي ما يهم المنظّر، [يقول]:

«إن الكلمات تعبر عن الأفكار. والكلمة أحدثت لتمثل الفكر. فما هي العلاقة التي تجمعها بالفكرة التي هي علامتها؟ وإلى أي مدى يعكس تاريخ تحولات المعنى تاريخ الفكر؟ نريد، أولاً، تحديد الخصائص المنطقية لهذه الحياة الفكرية والأخلاقية التي يعطيها فكرنا للكلمات [. . .]» (المصدر نفسه).

وبصريح العبارة، فإن مصطلح دلالة (sémantique) لم يظهر مع دارميستتر. ومن المعقول، بالتالي، أن نعتقد أن الاصطلاح الحيوي الذي ينخرط فيه كلية لا يخضع بأي شكل من الأشكال إلى الأسلوب الاستعاري:

«ولادة الكلمات وحياتها وموتها؛ إننا على حق، إذن، إذا عنونّا هذا الكتيب بحياة الكلمات المدروسة من خلال معانيها» (المصدر نفسه).

هناك نقطة أخيرة تستحق أن نثيرها، تخص ارتباط اللسانيات بالعلوم الطبيعية، وهو ما يثبت، من جهة أخرى، تيمة النحاة الجدد التي مفادها أن تطور اللغة يتم بدافع ضرورة عمياء ولا يخضع لتأثير المتكلمين:

«إن اللغة مادة صوتية (sonore) يعمل الفكر الإنساني على تحويلها بطريقة غير ملحوظة ولا نهائية، وبتأثير لاواعٍ، من المنافسة الحيوية والانتقاء الطبيعي» (المصدر نفسه: ص 287).

م. بريل (1832 ـ 1915): علم المعاني

كان ميشال بريل (Michel Bréal)، الذي ترجم مؤلف **النحو المقارن** لبوب، أكبر ممهد للتقليد اللساني الألماني بفرنسا. وقد شغل كرسي النحو المقارن بكوليج دو فرانس كما كان سكرتيراً لجمعية اللسانيات بباريس (Société de Linguistique de Paris) (ابتداء من سنة 1868). وقد كتب ميّيه معلقاً على مشروع بريل أن [هذا الأخير] يريد «تفسير الوقائع اللسانية عن طريق الاستعمال اللساني».

إن صياغة فكرة الدلالة تتطلب المرور بمسالك عدة. ويبدأ بريل، أولاً، باستعراض علمي للنحو المقارن مركزاً على النقص [الذي كان يمكن تجاوزه بالنسبة] لتفكير لساني «يخاطب الذكاء»، [يقول]:

«إذا حصرنا أنفسنا في تحولات الصوائت والصوامت، فإننا نختزل هذه الدراسة في أجزاء فرع ثانوي للسمعيات (acoustique) والفزيولوجيات (physiologie)؛ وإذا اقتصرنا على تعداد الخسائر الناتجة عن الآلية النحوية فإننا نعطي الإحساس بصرح ينهار؛ وإذا تمترسنا وراء نظريات فضفاضة حول أصل اللغة، فإننا نضيف، من دون فائدة تذكر، فضلاً إلى تاريخ الأنساق [...]. إن ما يستحق أن نسلط عليه الضوء [...] هو أن نستخلص من اللسانيات [الأمور] التي تغذي الفكر [...]» (المصدر نفسه: ص 289).

أما المرحلة الثانية فتتمثل في نقد جذري للمذهب الطبعي،

ولكن أيضاً في التبني غير الممحص (a-critique) لهذا النموذج. ولتوضيح حجته، يرى بريل في المحاولة الطبعية شكلاً غير خفي من أشكال التجسيم (anthropomorphisme)، حيث يعرّض استعمال الأسلوب الاستعاري الباحث إلى جهل موضوعه:

«إن الإفراط في التجريد، والإفراط في الاستعارات، هو الخطر الذي كان ولا يزال [يهدد] دراساتنا. ولقد رأينا اللغات التي عُدَّتْ كائنات حية: فقد قيل لنا إن اللغات تولد، وتخوض معارك، وتنتشر وتموت. وليس هناك من مساوئ في أساليب الكلام هذه إذا لم يكن هناك أناس يفهمونها بالمعنى الحرفي [...]. ألم يكتب عن الاختلاف بين اللغات الأمهات واللغات البنات؟ ليس للغات بنات قطعاً، وهي لا تلد لهجات كذلك» (المصدر نفسه: ص 290).

وقد أوضح منظر الدلالة المقصود بانتقاداته، في أحد الهوامش، مبرزاً اختلافه المبدئي مع سلفه المباشر:

«سيتذكر القارئ الفرنسي، على الخصوص، كتيب أرسين دارميستتر، **حياة الكلمات**. فمن الواضح أن المؤلف ذهب بعيداً، وغالى كثيراً في المقارنة إلى حد أنه، في بعض الأحيان، يبدو مصدقاً استعاراته [...]» (المصدر نفسه).

ويتضمن الفصل نفسه تحليلاً رصيناً للغاية التناقضات التي تقوض، من حيث المبدأ، نسق شلايخر، الذي هو نموذج اللسانيات الطبعية بامتياز، [يقول]:

«قد تكون حقبة كمال اللغات موجودة في ماضٍ سحيق سابق عن أي تاريخ: فكلما دخل شعب التاريخ، أصبح له أدب. إنه التفسخ (decadence)، تفسخ يعلن عن نفسه ولا يمكن معالجته. إن اللغة تتطور في اتجاه معاكس لتطور العقل. [وهذا] مثال متميز عن

السلطة التي تمارسها الانطباعات الأولى، والأفكار التي تم تلقيها في [مرحلة] الطفولة!» (المصدر نفسه).

2.2. تأسيس المجال

صاغ بريل، عندما تعلق الأمر حقيقة بإثبات مشروعه، افتراضاً أخيراً يخص طبيعة التغير اللساني وأسبابه. وتميل وجهة النظر التي دافع عنها إلى إحداث قطيعة مع التصورات التي أتى بها النحاة الجدد:

«لنترك جانباً التغيرات الأصواتية التي هي مهمة النحو الفزيولوجي، إنني أدرس الأسباب الفكرية التي أدت إلى تحوّل لغاتنا» (المصدر نفسه).

وفضلاً على أن بريل ينأى بنفسه، بصفة تكاد تكون تامة، عن الخط النظري للنحاة الجدد، فهو كذلك يبتعد عنهم ـ بمن في ذلك نظراؤهم الفرنسيون الذين من بينهم (أ. دارميستتر) ـ من وجهة نظر فلسفة اللغة، وذلك بتأكيده:

«أن تاريخ اللغة، إلى جانب التغيرات المتواصلة ذات الآثار النادرة، يقدم كذلك مجموعة من المحاولات التي تشكّلت وظلت في منتصف الطريق» (المصدر نفسه: ص 291).

لنلاحظ أن الموقف الذي دافع عنه بريل يبدو وكأنه صدى لأطروحات المدرسة المثالية (idéaliste). وهذا التقارب الموضوعي لا يبيح لنا، مع ذلك، القول، بكل يقين، إن هناك انتساباً مباشراً، فضلاً على أن هذا التلاقي يمكن أن ينتج عن التأثير الوسيط (médiane) الذي يمارسه علم النفس الاجتماعي (تارد (Tarde)) على التصورين. ولكي يعرف بصفة أفضل النطاق العلّي (causale)، أو

بصفة أكثر تدقيقاً: النطاق السببي (causative) لهذا الفعل الإرادي، يتردد بريل في استعمال اصطلاح جدّ صارم. فهو يحتاط من أي اعتراض، وذلك بتأكيده أن القوانين الفكرية التي يفكر فيها «ليست مثل القوانين التي لا تقبل الاستثناء [...] كما هو شأن [...] القوانين الصوتية» (المصدر نفسه: ص 291). وأخذاً بهذا الاحتياط، يقترح بريل هذا التوصيف:

«ينبغي أن نتمثل [هذه الإرادة] في شكل آلاف، بل بلايين المحاولات التي تنجز بالتخمين [...] والتي تتمكن، وهي موجّهة ومصحّحة ومتقنة على هذا النحو، من أن تحدد لنفسها وجهة معينة. إن الهدف، في ما يتعلق باللغة، هو أن تفهم» (المصدر نفسه: ص 293).

وبإقرار بريل أن هذه القوانين تستند إلى عماد نفسي (substrat psychologique)، فقد منحها بريل درجة معينة من العمومية، [يقول]:

«بما أن القوانين التي حاولت تبيينها لها وضع نفسي، فإني لا أشك في أنها صحيحة خارج نطاق العائلة الهندو ـ أوروبية [...]» (المصدر نفسه: ص 293).

إن التوازي القائم بين بريل والنحاة الجدد واضح بشكل لا يمكن التغاضي عنه. وبخلاف الموضوع السالف، فإن التوجهات المنهجية الكبرى للنحو المقارن هي التي استمرت، رغم كل شيء، في تغذية مشروعه: فالمنظور التاريخي ظل سائداً، وكذلك الشأن (ولو بشكل مخفف) بالنسبة لافتراض الاطرادات القابلة للمنسقة («قوانين»). إن ما يشكل أصالة بريل النظرية هو على وجه التحديد، اعتماده على منهج النحاة الجدد الذي أسعفه بالمصطلح، وكان

أساساً لبحثه، بل كان كذلك حافزاً له، خصوصاً حين اقترح إطلاق مصطلح «دلالة» على «علم المعاني»، في تقابل مع - وينبغي أن نفهم، بالقياس مع - «الأصواتيات، علم الأصوات» (المصدر نفسه).

العنصر الذاتي في اللغة

أدخل بريل مفهوم العنصر الذاتي (élément subjectif) عن طريق التعريف التالي:

«إذا صحّ أن اللغة، كما زُعم أحياناً، هي عبارة عن دراما حيث تظهر الكلمات كممثلين، وحيث الترتيب النحوي يعيد إنتاج حركات الشخوص، فينبغي على الأقل تصحيح هذه المقارنة بواسطة ظرف خاص [هو التالي]: يتدخل المدير الفني (impresario) كثيراً في العمل [الدرامي] ليضمّنه تفكيره وإحساسه الشخصي [...]. إن هذا التدخل هو ما اقترح تسميته بالجانب الذاتي للغة» (234 :1982).

انطلاقاً من هذا التعريف العام، يفصّل بريل في الأبعاد المختلفة للجانب الذاتي للغة ذات الطابع اللساني الصرف. فقد عمل، بافتراضه لعملية حكي (narration)، على إحصاء كل ما لا ينتمي في رواية الراوي إلى الحكاية بالمعنى الدقيق للكلمة، بل يدخل في العلامات التي تبرز حضور هذا الأخير، أي تدخله العرضي:

«إن مجموعة الظروف، والصفات، وأجزاء الجمل، التي ندرجها بالطريقة نفسها، هي تأملات الراوي أو تقديراته. وأذكر في مقام أول العبارات التي تشير إلى زيادة أو نقصان اليقين أو الثقة عند المتكلم، نحو: من دون شك، من الممكن، احتمالاً، من المؤكد... إلخ» (المصدر نفسه: ص 235).

وتندرج ضمن مؤشرات الذاتية (marqueurs de subjectivités)

هذه بعض الضمائر، مثل الضمائر المبهمة (pronoms expletifs) «التي يرمى بها داخل القصة، حيث يرغب القاص فجأة في إشراك مستمعيه» (المصدر نفسه: ص 236)، كما في مثال لا فونتين (La Fontaine) هـذا: Il vous prend sa cognée; Il vous tranche la tête [حرفياً: (يأخذ (كم) فأسه، ويقطع (كم) الرأس)]. ويلاحظ بريل، كذلك، أن الطابع غير المتجانس للغة (الذي يتألف من عناصر موضوعية وعناصر ذاتية، على حد سواء) «هو أصل لجزء مهم من النحو» (المصدر نفسه: ص 237). وفضلاً على ذلك، هناك بعض الصيغ والأزمان الفعلية التي تسمح بالتعبير عن العنصر الذاتي، وهكذا نجد في الفرنسية:

ـ الوجه الافتراضي (subjonctif)، وهو الصيغة المناسبة «للتعبير عن أمنية» («سمع الله لك! (Dieu vous entende)؛ بالنجاح (Puissiez-vous réussir)»، المصدر نفسه: ص 239)؛

ـ [صيغة] الشرط (conditionnel)، للتعبير عن فعل يراودنا الشك فيه («ستكون على رأي (Vous serez d'avis que)؛ قد تكون على حق (Vous pourriez avoir raison)») (المصدر نفسه: ص 240)؛

ـ [صيغة] الأمر (impératif)، وهي «الصيغة التي يتجلى فيها العنصر الذاتي بقوة أكبر»، لأن استعمالاته تسمح «بالجمع بين فكرة الفعل وفكرة إرادة المتكلم» (المصدر نفسه: ص 240).

ومن الملاحظ، في هذه الحالة الأخيرة، أن بريل لا يقلل من شأن الدور البارز للتعبير المصاحب للفظ (para-verbale)، والذي يرتبط مباشرة باستعمال هذه الصيغة:

«صحيح أننا كنا نبحث عبثاً، في أغلب صور الأمر، عن المقاطع الصوتية (syllables) التي تعبر عن هذه الإرادة بصفة خاصة.

إن تنغيم الصوت، وقسمات الوجه، ووضعية الجسم هي التي تتكفل بالتعبير عنها. ولا نستطيع تجاهل هذه العناصر التي لا تقل أهمية في اللغة، لأن الكتابة لا تعكسها وحدها» (المصدر نفسه: ص 240 - 241).

وينوّه بريل، من وجهة نظر تركيبية صرفة، بقيمة الخطاب غير المباشر ومداه الذاتي:

«إن الخطاب غير المباشر، بقواعده المتنوعة والمعقدة، هو بمثابة نقل للفعل (action) إلى مقام آخر (ton)» (المصدر نفسه: ص 240).

ويصنف بريل هذه الاستعمالات المتنوعة (المعجمية، والفعلية، والتركيبية) بوصفها وسائل «ازدواجية الشخصية الإنسانية» (المصدر نفسه: ص 241).

انطلاقاً من هذا الجرد الأولي، ينتقل بريل إلى تحليل نظام الضمائر «المتصلة» (pronoms) conjoints (je, tu, il) (أنا، أنت، هو)، حيث تتوج الانطلاقة السابقة المنجزة بين الجزء الموضوعي والجزء الذاتي للغة، باستدلال أخير قوي:

«من بين الأصناف الثلاثة للشخص (personne) بالنسبة للفعل، هناك صنف واحد يحتفظ به بصفة مطلقة (ذلك الذي اتفقنا على تسميته الأول). وبهذه الطريقة، يجعل فردانيته (individualité) في تقابل مع باقي العالم. وأما بالنسبة للشخص الثاني، فهو لا يبعدنا أكثر عن أنفسنا، بما أن الشخص الثاني ليس له من سبب في الوجود إلا لكي ينادى عليه من قبل الأول. ويمكننا القول، إذن، إن الشخص الثالث هو الصنف الوحيد الذي يمثل الجزء الموضوعي للغة» (المصدر نفسه: ص 242).

لا جدال في أن هذه التطورات لمؤلف **بحث في الدلالة** (*Traité de sémantique*) قد أثرت طويلاً، في ما بعد، في أبحاث لسانيين أمثال س. بالي (C. Bally)، وإ. بنفنيست (E. Benveniste) وأ. دوكرو (O. Ducrot). وسواء كان ذلك معلوماً أم لا، فإن فكر رواد دلالة التلفظ هؤلاء يندرج في إطار مشروع بريل.

3. ف. هنري (1850 ـ 1907): شروط علم للغة

1.3. تفكير جذري

طوّر فيكتور هنري (Victor Henry) منحًى تفكيرياً جذرياً، بمعنى الكلمة، إذ باقتراحه دراسة «الخلافات المستعصية للسانيات القرن 19» (2000: 7)، انكب على [دراسة] جذور «التخصص». وهناك كتابان يحددان معالم هذا التفكير هما: (*Les Antinomies Linguistiques*) (1986)، و(*Le Langage martien*) (1901). ينتمي الأول إلى النظرية الصرفة، وهو ما يصرح به هنري منذ البداية، لتجنب تضليل معاصريه [بقوله]:

«هذه الاعتبارات، مهما بدت تافهة من أول وهلة، لا تتوقف عن مفاجأة العقول التي يجعلها التخمين (spéculation) في ارتياب». (المصدر نفسه: ص 6).

ويضيف هنري أنه يجب أن لا نقف عند «المصطلحات التي يضطرّ [اللسانيون] إلى استعمالها» (المصدر نفسه)، كما ينبغي أن نحترس من «تسلط الكلمات» [. . .] وذلك باعتماد تحليل دقيق للأفكار» (المصدر نفسه: ص 7).

أما [الكتاب] الثاني فيندرج ضمن سلسلة طويلة من الكتابات المخصصة لحالات هذر المعتوه (glossolalie). حيث اهتم هنري،

صقلاً لتأملاته النظرية، بحالة الوسيطة الآنسة سميث (M^elle Smith)، التي تستطيع التواصل مع خارج الأرض بلغة «كوكب المريخ»:

«إن هذا الكتاب، في أساسه، ليس إلا فحصاً تجريبياً للمبادئ الافتراضية التي عرضتها فيه [في المؤلف السابق]. لقد وجدت نفسي، بشكل طبيعي، أمام دراسة المشكل المزعج للتطابق الأصلي للغة والفكر» (المصدر نفسه: ص 183).

وسنرى ما هي الروابط التي تجمع بين الكتابين.

2.3. البحث عن الأسس

الخلفية الفلسفية

تندرج تأملات هنري في التقليد الفلسفي (الديكارتي والكَنْتي) لخطابات التأسيس (Chiss, 2000: VII)، وتهدف إلى الملاءمة بين قواعد منهجية ونظرية ثابتة وبين علم اللغة. إن ما يدفع هذا اللساني إلى البحث عن مرتكزات قوية للتخصص، هو الفجوة الواسعة القائمة بين النتائج والشروط المسبقة للسانيات، [يقول]:

«لم يوجد بعدُ علم اعترض عليه أكثر من اللسانيات ـ فلا علم تم الحكم عليه، بصفة أكثر جوراً، بناءاً على نتائجه ـ وليس هناك علم في وضع أفضل إذا ما أخذناه بمقدماته» (المصدر نفسه: VII).

هذه الملاحظة البسيطة دفعت هنري إلى إخضاع «مقدمات» النحو المقارن إلى فحص نقدي صارم. والمقصود هو الإشكالات الثلاثة المتعلقة، على التوالي، بأصل اللغة وطبيعتها وبالعلاقة فكر/لغة. فضلاً على ذلك، فالهدف المعلن لمؤلف «التناقضات اللسانية» هو تحديد شروط إمكان [قيام] العلم اللغوي. وقد أفضت دراسة مقدمات النحو المقارن إلى تناقضات لا يمكن تفاديها. لنذكّر بأن

كَنْت يحدد التناقض، **في نقد العقل المحض**، بوصفه «صراعاً غير متوقع لا يمكن أبداً أن يخِفّ باستعمال الطريقة الدوغمائية المعتادة، وذلك لأن الأطروحة (thèse) والنقيض (antithèse) يمكن أن يقوما بناء على حجج، هي كذلك، ساطعة وواضحة، ولا تقاوم».

خلف بريل

كيف نحدد اللغة؟ وبصفة خاصة، على أساس أي افتراض نظري، له صلة بعلاقة الذات المتكلِّمة باللغة، يمكن أن نتصور دراستها؟ كان هناك، في الفترة التي يعبر فيها هنري عن رأيه، موقفان نظريان سائدان [هما]: طبعية شلايخر (التي يعد عمل دارميستتر امتداداً لها بفرنسا)، وعقلانية (intellectualisme) المدرسة المثالية (التي يمثلها بفرنسا بريل). وكما رأينا ذلك سابقاً، فإن هذين الموقفين يحددان تصورين مختلفين تماماً للتغير والاستعمال اللغوي. فدارميستتر وبريل يدافعان، على التوالي، عن وجهة نظر المنطق ووجهة نظر الإرادة. وقد وضع هنري مبادرته في إطار هذا الأخير، معبراً عن تحفظات نظرية قوية على المسلمة النظرية لمؤسس الدلالة:

«أنا نفسي كنت سأعجب أكثر بـ [م. بريل]، لو لم أكن أحس عند كل صفحة تقريباً بالتوقف والاستياء من [جراء] الافتراض الدائم، الظاهر أو المضمر، القائل بتدخل الوعي في العمليات الأولية للغة» (المصدر نفسه: ص 91).

يتضح، إذن، أن إعادة سؤال كَنْت المعرفي («ما الذي أستطيع معرفته؟») المطبق في مجال علوم اللغة ترتبط إعادة تناوله ارتباطاً وثيقاً بوضعية المعرفة العلمية المتعلقة بنظرية الذات (théorie du sujet). وقد جعل هنري من سؤال الأسس النظرية للسانيات إشكالاً ضمن أفق النقاشات الأكثر حداثة في زمانه. كما اعتبر، باستمرار،

«أن اللغة إعمال واع لنسق معقد من صور غير واعية» (المصدر نفسه: ص 23)، وذلك مغايرة للمقدمات الطبعية (التي تستعيد الموقف المنطقي) والمقدمات العقلانية (التي تثمن، خطأ، دور الوعي والإرادة) واختلافاً معها. إن النظرية الجذرية لهنري تنطلق، في جزء كبير منها، من التحويل الذي مارسه على المنهج النقدي بتطبيقه على كلام اللسانيين. كما أدان، على الخصوص، الدور المبهم والمضلّل لبعض العبارات الاستعارية (مستعيداً بذلك موقف بريل ضد دارميستتر). وهو حينما يتفحص العبارة المألوفة آن ذاك «حياة الكلمات»، فإنما لكي يستنتج من ذلك تمييزاً دقيقاً بين الحياة العضوية (vie organique) من جهة والحياة الواعية (vie consciente) من جهة أخرى، وليستخلص في الأخير أن:

«الوعي ظاهرة كمالية (accessoire) تنضاف إلى الحياة من دون أن تصاحبها بالضرورة» (المصدر نفسه: ص 23).

وقد ختم ف. هنري بحثه، متأثراً بتطور علم النفس الذي يميل أكثر فأكثر إلى إدراج فرضية البناء غير الواعي للذات، كما يلي:

«إن ما جهدت في تبيينه معززاً بحجج وتحليلات منطقية سيظل قائماً عن طريق التجريب: أي أن اللغة هي عمل تلقائي لذات غير واعية تماماً بالعمليات التي توظفها في هذا الخصوص» (المصدر نفسه: ص 68).

3.3. ممارسة اللسانيات

سر اللغة

أخذاً بعين الاعتبار «الأبحاث الحديثة التي غيرت المفهوم القديم لوحدة الأنا وخلخلته بقوة» (المصدر نفسه: ص 39)، ما هي درجة التيقن التي يمكن بها للساني أن يحيط بموضوعه؟ يصرح

هنري برغبته في سبر أغوار «سر اللغة»، أي «سر دوامها عبر القرون وحركيتها الدائبة» (المصدر نفسه: ص 73). إن خصوصيتها ترتبط أساساً ببروز «إرادة مطابقة وواعية» تقابلها «نتائج لاواعية ومختلفة» (المصدر نفسه: ص 73). وبالنظر إلى هذا الوضع، يبرز هنري علاقة الجهل المؤسس الذي توجد عليه الذات المتكلِّمة ([شخصاً] عادياً أو لسانياً) في ما يتعلق باللغة. إن علاقة الجهل هذه تميز على الخصوص الرابط الذي تقيمه الذات المتكلِّمة مع لغتها الأم، التي هي وحدها «ملائمة لتفكيرنا» (المصدر نفسه: ص 55)، «وتحيا بداخلنا، ومعنا، والتي هي [جزء] من حياتنا» (المصدر نفسه: ص 60). وفي مقابل اللغة المنقولة (langage transmis)، فإن اللغة المتعلّمة (langage appris) تحتفظ دائماً في أذهاننا بـ جمود وصلابة الصنافة (nomenclature)، «بحيث تظل غريبة على حياتنا الذهنية» (المصدر نفسه: ص 58). إن التقريب بين تجربتي اللغة (منقولة أو متعلمة) يوحي بحل التناقض الخاص بالعلاقة لغة/فكر: فوحدها اللغة المتعلّمة تتسق مع فكرنا.

العمل اللساني

قوياً بعلم النفس المعاصر له الذي أظهر انهيار الأنا (Egger, *La Parole intérieure*, Freud-Breur, *Etudes sur l'hystérie*) وكما هو الشأن بالنسبة لمختصين آخرين قبله، مثل فلورنوي (Flournoy) في علم النفس، أو سوسور في اللسانيات، عزز هنري استدلاله بتحليله متكلِّم الآنسة سميث. وقد عرض في [كتاب] (*Le Langage martien*) التشخيص التالي:

«إن المريخي ليس أصلياً حقيقة إلا بمفرداته. فنحوه وتركيبه، اللذان يخلوان معاً من أي فائدة، يقدمان التعارضات الأكثر بروزاً: إذ إن أحدهما رخو، وعائم، وفضفاض، وغير مضبوط في أغلب

النقاط التي ينبغي أن نجد فيها، على الأقل، أوليّات لمعيار نحوي؛ والثاني، بخلاف ذلك، صارم وصلب، وممدد ومربوط من دون رحمة على سرير بروكيست (Procuste) للتركيب الفرنسي» (المصدر نفسه: ص 94).

هذه المساهمة الثانية تكرر، في دراسة حالة خاصة، التصورات الأساسية لكتاب **التناقضات اللسانية**، أي إن مختلف مستويات البناء (أصواتية، وصرافية، وتركيبية، ودلالية) بالنسبة للغة بخاصة، تعمل كلها وفقاً لـ «ترتيب لاواعٍ وآلي». وفي حالة لغة المريخ، فإن اللغة المتكلَّمة من قبل الآنسة سَميث تبنى بالقياس إلى تركيب لغتها الأم. وكما يشير إلى ذلك شيس متحدثا عن هنري:

«إن خطابه المؤسس، خلافاً للدروس، ومن دون أن يشكل جوهر إرث خاضع لضروب إعادة الصياغة التخصصية والنقل الثقافي، هو علاج اصطلاحي ومنهجي حقيقي [...] يرمي، كما هو شأن الدروس، ولكن بطريقة جذرية أكثر، دون شك، إلى صياغة الشروط العامة لمعرفة لسانية عن طريق الطرح والإلغاء» (المصدر نفسه: VII وXVI).

4. أ. مييه (1886 ـ 1936): اللغة، واقع اجتماعي

1.4. إرث النحو المقارن

ساهم مييه صحبة بالي في تطوير النحو المقارن بفرنسا. وكان، لعقود عدة، رائد اللسانيات الفرنسية دون منافس، كما شكلت رؤاه المختلفة مدرسة. وقد ارتبط مييه بعلماء أمثال غيوم، وكوهن، وبنفنيست، ودوميزيل، من بين آخرين. كما أنه خلف بريل على كرسي النحو المقارن بكوليج دو فرانس، حيث عرض مضمون

اختياراته في البحث، في درسه الافتتاحي: «الوضع الراهن لدراسات اللسانيات العامة» (13 شباط/ فبراير 1906).

آفاق وضع المنظور

يتضح قصد مييه منذ السطور الأولى لعرضه الافتتاحي. حيث يتطرق، في البداية، إلى «الاعتبارات التي دفعته، في الدروس الأولى [...] إلى البحث عن الأسباب الاجتماعية للوقائع اللسانية» (1982: 2-3).

لقد تلقى مييه تصوراته، جزئياً، عن بريل وعن سوسور (الذي تابع دروسه الباريسية) على حد سواء، وكذا عن دارميستتر وعن غرامون الذي يقول إنه مدين له هو الآخر (المصدر نفسه: ص 1-2). يقدم اللساني استعراضاً أولياً للمجال، مذكراً بأن مفاهيم القانون الصوتي والقياس والاقتراض تحدد «المبادئ الثلاثة للتفسير التي عرفتها اللسانيات خلال القرن 19» (المصدر نفسه: ص 4). وهذه المكتسبات المختلفة لا تنحصر في مراكمة معارف جديدة، بل إنها تحدد عديد أدوات التحليل التي يمكن استعمالها في ميادين تطبيق جديدة، [يقول]:

«أولاً، لا تزال هناك عائلات كاملة من اللغات التي لم نبدأ بعدُ في تطبيقها عليها [...]» (المصدر نفسه: ص 4).

وهي تسمح، كذلك، بصقل دراسة اللغات المتكلَّمة حالياً، وهي الدراسة التي كانت أقل تطوراً آن ذاك:

«لقد انكببنا على وصف تفاصيل اللغات المعاصرة كلها، بدقة متناهية» (المصدر نفسه: ص 5).

وبالموازاة مع ذلك، فإن هذا الجهاز التصوري يمكن أن يجدد

كلية دراسة ظواهر لسانية سبق التعرف إليها جزئياً:

«في المجالات المدروسة بعناية أكثر، ليس هناك، بلا شك، مسألة لا يمكننا إعادة دراستها [...] باستعمال اكتشافات فقهاء اللغة الذين كرسوا [أعمالهم] لكل لغة [...]» (المصدر نفسه: ص 4 ـ 5).

الانشغال بالمجموع

على غرار ويتني، يأسف مييه للتفاوت القائم بين تقدم المعارف اللسانية (مقارنية، تاريخ) وبين إعداد نظرية عامة ينتظر منها أن تنظم منهجياً معرفة أصبحت غزيرة. وعند دراسته الصور المختلفة للتغير اللساني (قانون صوتي، قياس، اقتراض)، يكشف مييه عن انشغاله بالنظرة النسقية للوقائع اللسانية [بقوله]:

«ليس مشروعاً أبداً أن نحاول تفسير جزئية [من الجزئيات] من دون اعتبار النسق العام للغة التي تظهر فيه» (المصدر نفسه: ص 11).

وبتعبير أقرب (أي: النسق)، فالمنظور الذي يدافع عنه مييه يمثل صدى إيجابياً للدرس السوسوري:

«تحمل اللسانيات العامة الجديدة [...] تجديداً كاملاً للمناهج والأفكار: فهي تضيف إلى الوقائع التاريخية الخاصة منظومة شاملة، أي نسقاً» (المصدر نفسه: ص 15).

وبهذا المعنى، فإن الموضوع الحقيقي للسانيات العامة لن يكون دراسة الصور الخاصة وحدها، بل، أكثر من ذلك، إنتاج فكر قادر على التجريد بدرجة عالية، أي [فكر] قادر، في المستقبل المنظور، على توحيد المعرفة، [يقول]:

«إن البحث عن قوانين عامة، صرافية كانت أم صوتية، يجب

أن يكون، من الآن فصاعداً، أحد الموضوعات الأساسية للسانيات. إلاّ أن هذه القوانين، وباستثناء تعريفاتها نفسها، تتجاوز حدود العائلات اللغوية، فهي تنطبق على البشرية جمعاء» (المصدر نفسه: ص 13).

صحيح أن النحو المقارن، ولأسباب ثقافية ومؤسساتية، تطور انطلاقاً من المجال الهندو ـ أوروبي في الأساس، بحيث إن أجزاء كاملة من المعرفة اللسانية لم تتمكن من الاستفادة من المكتسبات النظرية لهذه المدرسة. فضلاً على ذلك، لا شيء يسمح باستنتاج خلاصات عامة، قبلياً، بخصوص النحو المقارن من «المجموعات اللغوية الأخرى». واعتباراً لهذا الخلل العلمي، يرى مييه أن نماذج التحليل المصاغة انطلاقاً من اللغات الهندو ـ أوروبية يمكن أن تصلح إطاراً للدراسة العلمية بالنسبة لمجموعات أخرى من اللغات:

«كلما تشكلت الأنحاء المقارنة لمختلف المجموعات بطريقة أكثر نسقية، اكتسبت قوانين اللسانيات العامة صحة ودقة أكبر، وغطّت مجموع وقائع اللغة بصفة أكثر اكتمالاً» (المصدر نفسه: ص 14).

2.4. الأسباب الاجتماعية للتغير اللساني

حدود النحو المقارن

يشكل المشهد العام لمكتسبات وإمكانات النحو المقارن شرطاً مسبقاً لاقتراح أفق عمل جديد. ويبرز مييه، هنا، حدود النحو المقارن (في مرحلته التاريخية بصفة خاصة). فهذا التخصص، الذي يبلغ قرناً من الزمان، والحاضن الحقيقي لعلم اللغة، حصر نفسه في التنقيب عن الأسباب الآلية الظرفية للتغير اللساني؛ ولم يتح لنفسه،

في أي وقت من الأوقات، إمكانية عزل السبب غير المتغير عن السيرورة:

«هناك، مع ذلك، نقيصة للقوانين العامة كلها التي وضعناها، وللقوانين التي لازال هذا البحث، الذي هو في بدايته، يعد باكتشافها، [وهذه النقيصة] هي أنها تفصح عن إمكانات وليس عن ضرورات» (المصدر نفسه: ص 16).

إن هذا الوسيط السببي، المسؤول باستمرار عن التغير اللساني، سيعمل مييه على حصره في المحيط المباشر لكل لغة:

«ولكن هناك عنصر تعمل ظروفه على إحداث تغيرات دائمة، تكون تارة مفاجئة، وتارة بطيئة، لكنها لا تتوقف أبداً: إنه بنية المجتمع» (المصدر نفسه: ص 16).

الطابع الاجتماعي للغة

تشكل بنية المجتمع إلى جانب القوانين الصوتية، والقياس، والاقتراض، «مبدأ التفسير» الرابع للتغير اللساني. وتسمح هذه الرؤية لمييه بالقفز نحو توصيف جديد للغة، في أفق توجه جديد للسانيات:

«والحال أن اللغة واقع اجتماعي بامتياز [...] لأنه إذا كانت حقيقة اللغة ليست شيئاً مادياً، فهي مع ذلك موجودة. وهذه الحقيقة هي، في الوقت نفسه، حقيقة لسانية واجتماعية» (المصدر نفسه: ص 16).

ورغم أن لهذا الإقرار مظهراً دوغمائياً، فهو يستلزم تبريراً نظرياً مزدوجاً. فالجانب «اللساني» الصرف للغة يشكل نظاماً من الضوابط الداخلية، [يقول]:

«وهي لسانية: لأن اللغة تشكل نسقاً معقداً من وسائل التعبير، نسقاً حيث الكل متماسك وحيث لا يمكن لتجديد فردي أن يجد موقعاً له إلا بصعوبة، ما لم يكن متناغماً مع القواعد العامة للغة» (المصدر نفسه: ص 16).

أما الجانب الاجتماعي الصرف للغة فيحدد مجموعة من الشروط الخارجية، ولكنها جماعية:

«ومن ناحية أخرى، فحقيقة اللغة أنها اجتماعية: فهي تنتج [...] عن كونها أداة تواصل بين أعضاء من المجموعة نفسها، وعن كون تعديلها لا يتوقف على أيٍّ من أعضاء المجموعة [...]» (المصدر نفسه: ص 17).

استناداً إلى هذا التبرير الثاني، يذكّر مييه بوظيفة الشرط الموضوعي التي تؤمنها بطريقة متلازمة ضوابط الاستعمال، وكذا المؤسسة المدرسية، بصفة خاصة:

«في المجتمعات المتمدنة الحديثة، يقصى من الوظائف الأساسية، عن طريق الاختبار، أولئك المواطنون الذين لا يتمكنون من احترام قواعد اللغة التي تبنتها العشيرة، والتي تكون أحياناً اعتباطية» (المصدر نفسه: ص 17).

3.4. فكرة لسانيات اجتماعية

الفرضية

اختط مييه، في هذه المرحلة من التحليل، مساراً متاخماً للتصورات التي تم تبنيها حينذاك بخصوص أهداف اللسانيات. كما أن اعتبار العامل الاجتماعي شكل موضوع تثمن نظري لم يسبق له مثيل إلا عند النحاة الجدد في ما يتعلق بتثمن القوانين الصوتية. وقد أفضى

جعل السببية الاجتماعية موضوع بحث غير مسبوق بمييه إلى أن يعرّف فرضيته الجديدة للعمل، كالتالي:

«من المرجح، بداهة، أن كل تعديل في البنية الاجتماعية سيترجم بتغير في الشروط التي تتطور في [إطارها] اللغة» (المصدر نفسه: ص 17).

إن هذا المنظور لا يخلو من تأثير على تصور غايات اللسانيات. ويقيم مييه تمييزاً مهماً بين اللسانيات العامة واللسانيات بوصفها علماً اجتماعياً:

«إن اللغة مؤسسة لها استقلاليتها، وينبغي، إذن، تحديد الشروط العامة لتطورها من وجهة نظر لسانية صرفة، وهو موضوع اللسانيات العامة [...] ولكن بما أن اللغة مؤسسة اجتماعية، فإن اللسانيات، تبعاً لذلك، هي علم اجتماعي [...]» (المصدر نفسه: ص 17).

البرنامج

انطلاقاً من هذا التمييز، يمهد مييه الطريق أمام فرع جديد للسانيات. وتوصيف هذا التوجه يكمن في التصريح البرنامجي:

«ينبغي أن نحدد إلى أي بنية اجتماعية تستجيب بنية لسانية معينة وكيف تترجم، بصفة عامة، تغيرات البنية الاجتماعية بتغيرات البنية اللسانية» (المصدر نفسه: ص 18).

وبتوضيحه للعلاقة لغة/مجتمع، يكون مييه قد أعفى لسانيات القرن 19، وأمّن لعلم اللغة الانتقال من عصر التاريخ إلى عصر العلوم الاجتماعية:

«لقد كان القرن 19 قرن التاريخ، وكان التقدم الذي أحرزته

اللسانيات بتبنيها للمنظور التاريخي رائعاً؛ والعلوم الاجتماعية تتشكل الآن، وينبغي على اللسانيات أن تحتل فيها المكانة التي تمنحها إياها طبيعتها» (المصدر نفسه: ص 18).

وحتى نختم هذه النقطة بصفة نهائية، يجدر بنا أن نتحدث قليلاً على التجديد النظري لمييه. ومن دون أن نسعى لصياغة التسمية الدقيقة له، فمييه، صحبة بالي، هو أحد أبرز رائدين في اللسانيات الاجتماعية في العهد الفرانكوفوني.

بفكرة اللسانيات الاجتماعية حلّ مييه، بطريقة أصلية، التناقض المظهري لغة/مجتمع، وذلك بإعادة جعل التقسيم فردي/اجتماعي تقسيماً اجتماعياً. ونعلم كذلك أن سوسور الذي كان أحد أساتذته، تغلب على هذا المشكل بإسناد دراسة الجانب الاجتماعي للغة إلى السيميائيات[2]. وقد قام صحبة تلميذه م. كوهن (1884 ـ 1974) بتأليف كتاب **لغات العالم** (*Langues du monde*) (1924, 2ème éd., 1952). وهو مؤلف جامع يوضح الفرضية التي بموجبها تكون اللغات «انعكاساً للسلوك وللذهنية». إن محورة (thématisation) مييه للدور الرائد للسيرورات الاجتماعية سمحت بتأويلات جديدة. نفهم، مثلاً، كيف أن كوهن، انطلاقاً من هذه الفرضيات نفسها، اقترح نظرية ماركسية للغة في كتاب **مواد من أجل علم اجتماع لغوي** (*Matériaux pour une sociologie du langage*) (1956, 2ème éd. 1971). وقد تواصل التفكير الهندو ـ أوروبي (indo-européaniste) من خلال اثنين من أتباعه، هما إ. بنفنيست (1902 ـ 1976)، صاحب مؤلف،

(2) «إن الطبيعة الاجتماعية للغة هي إحدى سماتها الداخلية. ويمكن أن نتصور علما يدرس حياة العلامات في رحاب الحياة الاجتماعية [...]. سنسميه سيميائيات [...]. ومهمة اللساني هي تحديد ما يجعل من اللغة نسقا خاصا داخل مجموع الوقائع السيميائية» (1995: 33).

في هذا المجال، [بعنوان] **مفردات المؤسسات الهندو - أوروبية** (*Vocabulaire des institutions indo-européennes*) (نجد فيه رؤى سبق أن أثارها مييه)، وج. دوميزيل (1898 - 1986) الذي، بارتكازه إلى مناهج النحو المقارن، منح أساساً علمياً للميتولوجيا المقارنة (خصوصاً [كتاب]: **الأيديولوجية الثلاثية للهندو أوروبيات** (*L'idéologie tripartite des Indo-Européens*)).

مراجع

Bergounioux, C. *Aux origines de la linguistique française*. Paris: Pockett, 1994.

Brèal, M. *Essai de sémantique*. Paris: Brionne, Gérard Montfort, 1982.

Henry, V. *Antinomies linguistiques, suivies du Langage martien*. éd. Paris: J.-L Chiss et C. Puech, Peeters, 2000.

Meillet, A. *Linguistique historique et linguistique générale*. Genève: Slatkine, Paris: Champion, 1982.

الفصل الرابع

فرديناند دو سوسور: التنظير للسانيات الحديثة

«يبين سوسور أن الإنسان لا يتحكم في اللغة. وقد ساهم سوسور، بمساءلته للمسلمات النحوية، وكذا للكيفية التي تعمل بها بالنسبة للذات المتكلِّمة، في انتزاع التفكير في اللغة من تلك البديهيات التجريبية، كما أن النظرية السوسورية أحدثت، بدراستها اللغة موضوعاً مجرداً، ونسقاً نوابضه خارجة عن الفرد وعن الواقع المادي، أثراً تدميرياً للفاعل البسيكولوجي الحر والواعي الذي ظل سائداً في التفكير الفلسفي، وفي العلوم الإنسانية، حتى نهاية القرن التاسع عشر».

تعرض ملاحظة غاديه (Gadet) هذه (7 :1996) مشروع سوسور (1857 ـ 1913) وما سيترتب عليه لاحقاً من نتائج في العلم اللغوي خلال القرن العشرين. ويبدو كتابه (*Le cours de linguistique générale*) (*CLG*)، الذي نشره بالي (Bally) وسيشهاي (Séchehaye) سنة 1916 اعتماداً على كراسات الطلبة الذين تابعوا دروس سوسور بين 1906 و 1911[1]، وكأنه النص المؤسس للسانيات الحديثة

(1) قدم سوسور ثلاثة دروس بجنيف في السنوات: 1906-1907، و1907-1908، و1910-1911. وكتاب (*Le Cours de linguistique générale*)، إذن، هو صيغة موحدة لعمل أنجز على مراحل.

القائمة على دراسة اللغة بوصفها نسقاً. ورغم أن عديد من الموضوعات التي تناولها سوسور كانت رائجة في الأبحاث المنجزة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[2]، فإن كتاب (*CLG*) يشكل ما يمكن نعته بـ «قطعية ابستيمولوجية»، أي طريقة مختلفة جذرياً في دراسة الوقائع اللغوية. وبالفعل، فإن عمل سوسور يؤسس قطيعة مع اللسانيات المقارنة[3] المعاصرة له، وذلك باقتراحه مقاربة لاتاريخية، ووصفية ونسقية (ستنعت لاحقاً بـ «بنيوية»).

لقد استعملت المفاهيم التي اقترحها سوسور استعمالاً واسعاً، من قِبل صواتة مدرسة براغ (Prague)، أولاً، ثم بعد ذلك في إطار التيار البنيوي من قبل فروع (معرفية) أخرى استلهمت النموذج الصواتي[4]، مما جعل سوسور يكرّس «أبا للبنيوية» في عمل استعادي لاحق لعله لم يكن صارماً على المستوى العلمي (فهو لم يتحدث، مثلاً، على «بنية»، وإنما تحدث على «نسق» إذ لم يظهر مصطلح بنيوية (structuralisme) إلا حوالي 1928)، ولكنه شكل حقيقة تاريخية في تاريخ اللسانيات.

لقد حظي كتاب (*CLG*) بمرتبة الرمز، ولا زال حتى اليوم يشكل أساس الدرس اللساني. وقد بينت أبحاث في فقه اللغة،

(2) أثرت سوسيولوجية دوركهايم كثيراً في نظرية الواقعة اللغوية: «وتتحدد واقعة اجتماعية ما بالنفوذ الخارجي الذي تمارسه، أو قد تمارسه على الأفراد، ويتحدد وجود هذا النفوذ بدوره إما بوجود عقاب محدد، أو بالممانعة التي تجابه به الواقعة كل مشروع فردي يميل إلى تعنيفها» (11 : 1992).

(3) بحسب علماء المقارنة للقرن التاسع عشر، وبخاصة ف. بوب ومن اتبعه، فإن اللغات تتطور بتقهقرها تحت تأثير القوانين الصوتية، في التواصل. ويتعلق الأمر بمقارنة الحالات القديمة بالحالات الراهنة للغة.

(4) في الإناسة (ليفي ستراوس)، والفلسفة (ألتوسير)، والتحليل النفسي (لاكان)، والسيميائيات (بارت)، وعلم النفس (بياجيه).

بجلاء، أن هذا النص تعرض لمعالجة تأويلية أبعدته أحياناً عن تصوراته الأصلية، وقد يكون من الأجدر العمل على «إحياء» فكر سوسور. إلا أننا سنتبنى، هنا، موقف نورمان (Normand) الذي اتخذه في بحثه حول سوسور والمتمثل في «استعمال هذا الإرث التاريخي بكل حرية، من دون التأثر بحجة «الأصيل» التي تميل إلى الإرهاب بشكل مغرض» (2000: 16).

سنعرض، إذن، محتوى «الدروس» اعتماداً على الطبعة الأصلية لبالي وسيشهاي (قدمها وعلق عليها مورو (Mauro, 1995))، وكذلك على الصيغة المعدة اعتماداً على دفتر مذكرات أحد الطلبة التي نشرها كوماتسو (Komatsu) وهاريس (Harris)، سنة 1993، تحت عنوان (*TCLG*) (*Troisième cours de Linguistique générale*). كما سنقدم عناصر مأخوذة من *(ELG)* (*Ecrits de linguistique générale*) تتضمن نصوصاً وجدها ونشرها إنغلر (Engler) وبوكيه (Bouquet) سنة 2002.

1. تصور اللغة واللسانيات

يحدّد سوسور أسس اللسانيات العامة في مقدمة عدّها ناشرو (*CLG*) مقدمة طويلة. فبعدما تشكلت لديه كعلم حدد مهامه وموضوعه، أثار إحدى المناقضات (antinomies) الأساسية في (*CLG*) ألا وهي التمييز بين اللغة والكلام.

1.1 اللسانيات: المهام والموضوع

مهام اللسانيات

في بداية **الدروس** *(CLG)*، يسند سوسور ثلاث مهام للسانيات العامة، وهو الاسم الذي أطلقه على العلم الجديد الذي ينبغي أن يحل محل اللسانيات التاريخية والنحو المقارن:

«ستكون مهمة اللسانيات هي:

أ) أن تصف وتؤرخ لجميع اللغات التي ستتمكن من الوصول إليها، مما يقود إلى إعداد تاريخ للأسر اللغوية وإلى إعادة بناء اللغات الأم لكل أسرة، قدر المستطاع.

ب) أن تبحث عن القوى الفاعلة بشكل دائم وكلّي في جميع اللغات، وإبراز القوانين العامة التي يمكن أن ترجع إليها جميع ظواهر التاريخ الخاصة.

ج) أن تحدّد مجالها وتعرّف نفسها بنفسها» (20 :1995).

ويحرّك هذه القائمة عند سوسور حافزان أساسيان هما: البحث عن التعميم، وتأسيس علم «نافع». وبالفعل، فهو يشير في **«الدرس الثالث»** *(TCLG)*:

«إن اللسانيات المتصورة على هذا النحو، أي [علماً] يعنى باللسان (langage) في جميع تمظهراته، وهو ما يعد موضوعاً غاية في الاتساع، يجعلنا ندرك على التوّ ما لم يكن واضحاً في جميع الحقب، أقصد فائدة اللسانيات أو الصفة التي ستظهر بها ضمن دائرة الدراسات التي تدخل في اهتمام ما يطلق عليه الثقافة العامة» (:1993 4-5).

والواقع أن اللسانيات ستصبح نافعة إذا ما قدمت أدوات للملاحظة شاملة بما يكفي، ودقيقة بحيث يستعملها جميع من لهم اهتمام باللغة. إن سوسور يريد تجاوز المقارنة الظرفية بين اللغات الخاصة التي دأب معاصروه من المتخصصين في النحو المقارن على القيام بها، من أجل دراسة البنية العامة للغة بوجه عام. ولتأسيس مثل هذا التخصص ينبغي، قبل كل شيء، تحديد موضوعه.

موضوع اللسانيات

لموضوع اللسانيات عند سوسور تعريفات عدة ستشكل مجموع نظريته:

● إن موضوع اللسانيات، خلافاً للعلوم الدقيقة، غير معطى مسبقاً، وإنما يتحصل من بناء وجهة نظر:

«تشتغل علوم أخرى على موضوعات معطاة مسبقاً يمكن دراستها لاحقاً من وجهات نظر مختلفة، بينما في مجالنا لا شيء يماثل هذا. [. . .] وخلافاً للاعتقاد بأن الموضوع يسبق وجهة النظر، سنقول إن وجهة النظر هي التي تخلق الموضوع، ولا شيء يمكنه أن ينبئنا مسبقاً بأن إحدى هذه الطرق في دراسة الواقعة المعنية سابقة على طرق أخرى أو هي أفضل منها» (1995: 23).

ونجد في «الكتابات» صياغة أكثر وضوحاً وتجسيداً لهذه الفكرة:

«هل تصادف اللسانيات أمامها، كموضوع أول ومباشر، موضوعاً معطى، أي مجموعة أمور تضبطها الحواس، كما هو الحال في الفيزياء، والكيمياء، والنباتيات، والفلك. . . إلخ؟

لم يحدث هذا بأي حال من الأحوال ولا في أية لحظة من اللحظات، فاللسانيات مناقضة تماماً للعلوم التي يمكنها الانطلاق من معطى الحواس» (2002: 19-20).

ومعنى هذا أن وقائع اللغة ليست أمراً خارجاً على التجربة الإنسانية، وإنما هي جزء منها، بل هي نتاج لها، بما أن اللغة نشاط إنساني.

موضوع اللسانيات هو اللغة وليس اللسان. وبالفعل، فاللسان

ملكة بشرية، [مجاله] أكثر اتساعاً وأقل تميزاً من اللغة. ويفترض اللسان أن الكائنات البشرية تتكلم وحسب، وهو يشمل الإنتاج والتلقي معاً، والتفكير وعبارته الصوتية. وكذا البعدان الفردي والاجتماعي، والثابت والتاريخي. إنها، كما ورد في (*TCLG*) «ملكة منحتها لنا الطبيعة» (ص 66). بينما اللغة حددت فيه بكونها «منتوجاً اجتماعياً يتيح وجوده للفرد ممارسة ملكة اللسان»، ولعل هذه الصياغة أكثر إيجازاً من تعريف (*CLG*):

«ولكن ما اللغة؟ إنها، بالنسبة لنا، لا تختلط مع اللسان. فما هي إلا جزء محدود وجوهري، من أجزائه، وهذا صحيح. إنها، في الوقت نفسه، منتوج اجتماعي لملكة اللسان ومجموع تواضعات ضرورية تبناها الكيان الاجتماعي من أجل السماح بممارسة تلك الملكة عند الأفراد. واللسان، في كليته، متعدد الصيغ وغير متجانس، ويشمل مجالات عدة: فيزيائية وبسيكولوجية ونفسية، في الوقت نفسه. وهو ينتمي إلى المجالين الفردي والاجتماعي. كما أنه لا يسمح بتصنيفه ضمن أي صنف من أصناف الوقائع البشرية لأننا لا نعرف كيف نستخرج وحدته.

بينما اللغة، على خلاف ذلك، هي كلّ في حد ذاتها، ومبدأ تصنيف» (1995: 25).

وهذا «الكل في حد ذاته» هو «نسق دوال» (**système de signes**) خاصيته المميزة الأساسية هي استقلاليته و«نظامه الخاص به»، وهما شرطان ضروريان ليكون موضوعاً للسانيات: ولهذا فإن نظام اللغة، هو بشكل من الأشكال، نموذج صارم لتناول وقائع اللسان.

«ينبغي، بادئ ذي بدء، للباحث أن يتموقع في ميدان اللغة فيتخذها معياراً لجميع تمظهرات اللسان الأخرى. وبالفعل فاللغة هي

الوحيدة من بين عديد الثنائيات التي يبدو أن لها تعريفاً مستقلاً، كما أنها تقدم نقطة ارتكاز كافية للعقل».

ويضيف في «الدرس الثالث»:

«وهكذا سنكون قد أقحمنا نظاماً داخلياً بين أمور تتعلق باللسان» (ص 66).

اللسانيات جزء من السيميائيات. إن تعريف موضوع اللسانيات يحدد بالمقابل طبيعة هذا التخصص. فاللسانيات كعلم للدوال تدخل، بحسب سوسور، ضمن علم أشمل يطلق عليه: السيميائيات:

«إن اللغة نظام من الدلالات يعبر عن أفكار، ومن ثم، فهي قابلة للمقارنة بالكتابة، وبأبجدية الصم والبكم، وبالطقوس الرمزية، وصيغ التأدب، والإشارات العسكرية... إلخ. إلا أنها أهم هذه الأنساق».

وإذن، يمكن إيجاد علم يدرُس حياة الدلالات في الحياة الاجتماعية، وقد يشكل هذا العلم قسماً من علم النفس الاجتماعي، وبالتالي من علم النفس العام سنطلق عليه اسم: السيميائيات ((symeîon) باليونانية «دليل») سيطلعنا مِمَّ تتكون الدلالات. وأي قوانين تحكمها [...] إن اللسانيات ليست إلا قسماً من هذا العلم العام» (1995: 33).

اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية:

«يقتضي تعريفنا للغة إقصاء كل ما هو غريب عن كيانها، وعن نسقها، وباختصار: إقصاء كل ما يطلق عليه عبارة «اللسانيات الخارجية» (linguistique externe)، علماً بأن هذه اللسانيات تشتغل على أمور ذات أهمية، خصوصاً وأنها هي التي تحضر في الذهن عند تناولنا دراسة اللغة» (1995: 40).

والواقع أن ما يطلق عليه سوسور عبارة «اللسانيات الخارجية» له صلات بالإثنولوجيا، وبالتاريخ السياسي، وبما يسميه «المؤسسات من كل نوع» مثل الكنيسة، والمدرسة، والجغرافية اللغوية، واللهجيات. إنها لسانيات تصف الروابط التي يمكن للغة أن تقيمها مع ما هو خارج عنها، وتراكم المعلومات، لكنها لا تقدم معلومات عن وظيفتها الداخلية والمستقلة.

«تستطيع اللسانيات الخارجية أن تراكم الجزيئات من دون أن تشعر بأنها مقيدة بنسق [...] والأمر يختلف بالنسبة للسانيات الداخلية (interne) [...] إن اللغة نسق لا يعرف إلا نظامه الخاص به، ومقارنتها بلعبة الشطرنج يوضح ذلك بالملموس، فهنا، يسهل التمييز نسبياً بين ما هو خارجي وما هو داخلي: إن كون هذه اللعبة انتقلت من بلاد فارس إلى أوروبا هو أمر خارجي، بينما يعتبر داخلياً كل ما يتعلق بالنسق والقواعد» (43 :1995).

2.1. اللغة والكلام

خاصيات اللغة، وخاصيات الكلام

يقدم سوسور، بإثارته لإحدى المناقضات الأساسية في (*CLG*)، أي، اللغة المتميزة عن الكلام، التعريفات الأكثر وضوحاً للغة، ويلقي الضوء، في الوقت نفسه، على العلاقة القائمة بين اللغة واللسان:

لنلخص خاصيات اللغة:

1 ـ إنها موضوع محدد بدقة ضمن مجموع غير متجانس للوقائع اللغوية [...] وهي القسم المجتمعي للسان الخارج على الفرد، الذي لا يستطيع بمفرده لا خلقها ولا تعديلها، وهي لا توجد إلا بتوافر شبه عقد بين أعضاء الجماعة اللغوية.

2 ـ إن اللغة المتميزة عن الكلام هي موضوع يمكن دراسته منفصلاً [. . .] وعلم اللغة لا يستغني عن باقي عناصر اللسان الأخرى وحسب، بل إن وجوده لا يكون ممكناً إلا بتخلصه من تلك العناصر.

3 ـ إن اللسان غير متجانس، بينما اللغة كما سبق تحديدها، ذات طبيعة متجانسة: إنها نسق دلالات، حيث اتحاد المعنى بالصورة السمعية هو الجوهري، وحيث طرفا الدلالة نفسيان كذلك». (1995: 32).

وفي نقطة رابعة، يوضح :«أن اللغة لا تقل أهمية عن الكلام في كونها موضوعاً ذا طبيعة مادية [. . .] والدلالات اللغوية، وإن كانت نفسية بالأساس، ليست مجرّدات» [. . .] (ص 32). في الواقع، إن الدلالات وقائع ملموسة على المستوى الصوتي، ولكنها أيضا وقائع كتابية بما أن الصور السمعية يمكنها أن تثبت في صور مرئية هي صور الكتابة.

ويعدد سوسور الأمور التي تميز اللغة عن الكلام يمكن تلخيصها في الجدول الآتي، وهو مقتبس من غاديه (77 :1996).

لغة	كلام
ـ اجتماعية	ـ فردي
ـ جوهرية	ـ تابع شبه عرضي
ـ مسجلة سلبياً	ـ فعل إرادي، وذكي
ـ نفسية	ـ نفس فيزيائي
ـ مجموع بصمات في كل دماغ	ـ مجموع ما يقوله الناس
ـ نموذج جماعي	ـ غير جماعي

إن تكون اللغة واقعة اجتماعية أمر مركزي في اللسانيات السوسورية، وقد وردت في «الكتابات» تأكيدات عديدة على هذا المبدأ نقدم مثالين منها:

«من العناصر الضمنية المبدعة لباقي الأمور الأخرى كون اللغة جارية بين الناس وكونها اجتماعية. وإذا ما أسقطت هذا الشرط وسليّت نفسي، مثلاً، بكتابة لغة ما في مكتبي، فإن ما سأقوله عن «اللغة» لن يكون صادقاً، أو لن يكون صادقاً بالضرورة» (94 :2002).

«ويعتبر اللسان عند الفرد وجهة نظر خاطئة باستمرار. إن الطبيعة تقدم الإنسان مهيئاً من أجل اللسان المنطوق، إنما من دون لسان منطوق. فاللغة واقعة اجتماعية» (178 :2002).

وعن خاصية اللغة هذه تترتب خاصيات أخرى منها: أن اللغة يطبعها ما هو جوهري، أي دائم، وأنها تكتسب بكيفية سلبية، وذلك باستبطان كل واحد حصته مما هو ملك عام، وأنها جماعية بما أنها موزعة بين مجموع المتكلمين. وعلى المستوى المعرفي، فإن كل فرد يملكها ذهنياً في شكل «بصمات» من طبيعة نفسية، والحال أن إنتاج الكلام يطبعه البعد الفيزيائي للتصويت (phonation).

لسانيات اللغة ولسانيات الكلام

وهذا التمييز بين اللغة والكلام، وكذا قرار جعل اللغة موضوعاً لعلم لسانيات «مفيد» دفعا سوسور إلى التمييز بين نمطين لسانيين وإقامة تراتبية بينهما. وهو يعتبر لسانيات الكلام أمراً ثانوياً:

«إن دراسة اللغة تشمل قسمين: أحدهما جوهري، موضوعه اللغة وهي ظاهرة اجتماعية في جوهرها ومستقلة عن الفرد، وهذه الدراسة نفسية وحسب، والآخر ثانوي موضوعه القسم الفردي من اللسان أي، الكلام بما فيه التصويت: فهو نفسي فيزيائي (psycho-physique) (37 : 1995)».

إلا أنه يقول صراحة بالمماثلة الضرورية بين اللسانيات ولسانيات اللغة:

«يمكن الاحتفاظ، في الأقل، باسم اللسانيات لكل من هذين التخصصين، والتحدث على لسانيات الكلام. إلا أنه لا ينبغي خلطها باللسانيات الحقة تلك التي تعتبر اللغة موضوعها الوحيد» (39 :1995).

بعض الشيء: فلسانيات الكلام تتميز فيه عن لسانيات اللغة (فموضوعا اللغة والكلام يستدعي كل منهما على حدة نظرية منفصلة ص 92)، ويشير سوسور إلى أن الأمر لا يتعلق بالتخصص نفسه، وأن التماثل السابق يعرض في صيغة استفهامية، فلسانيات الكلام لم تتعرض، إذن، لذلك الإقصاء الذي أصبح تقليدياً. وهذه نقطة مهمة في حدود أن تطورات علوم اللسان اللاحقة قد سبرت، بشكل واضح، أغوار مجالات لسانيات الكلام (من أسلوبية، وذريعية، وتحليل الخطاب. . . إلخ)، وغالباً ما تم ذلك رداً على المتمسكين بلسانيات اللغة المحضة. والحال أن لسانيات اللغة ولسانيات الكلام أثيرتا من قبل سوسور كإمكانين مع شيء من المفاضلة بينهما من دون إقصاء حقيقي لإحداهما.

لغة شفوية ولغة مكتوبة

يرى سوسور أن اللغة في تمظهراتها الشفوية هي التي ينبغي أن تكون موضوع اللسانيات، وهو يثور ضد هيمنة التمثل الكتابي للغة الذي يطلق عليه عبارة «استبدادية الحرف» (53 :1995).

«اللغة والكتابة نسقان مختلفان: والمبرر الوحيد لوجود الثاني هو تمثيل الأول، وموضوع اللسانيات لا يتحدد بالتأليف بين الكلمة المكتوبة والكلمة المنطوقة، فهذه الأخيرة وحدها تشكل هذا الموضوع. «إلا أن الكلمة المكتوبة تمتزج حميمياً بالكلمة المنطوقة التي هي صورة لها. والتي سلبت منها الكلمة المكتوبة دورها الرئيس، مما جعلنا نمنح أهمية لتمثيل الدليل الصوتي أكبر من هذا

الدليل نفسه، وذلك كما لو كنا نعتقد أنه إذا أردنا التعرف إلى شخص ما، علينا أن ننظر إلى صورته بدل وجهه (45 :1995)».

وعليه ينبغي تخليص اللسانيات من الكلمة المكتوبة ودراسة أصوات اللغة، أي «إحلال الطبيعي محل الاصطناعي في الحال» (55 :1995) وهذا هو هدف الصواتة (phonologie) التي تسمح بالانفلات من «أوهام الكتابة» (56 :1995).

يقيم سوسور الصواتة بتمييزها عن الأصواتيات (phonétique)، فيعتبر الثانية «علماً تاريخياً»، بينما الأولى «خارج الزمن» (المصدر نفسه). ويتوسل، كما هو دأبه، في الغالب، بالاستعارة عند تفسيره الاختلاف الحاصل بينهما:

«[الصواتة] نسق يقوم على أساس التعارض النفسي (opposition psychique) لتلك الانطباعات السمعية مثلها في ذلك مثل الزربية التي تعد عملاً فنياً ينجز بناء على التعارض البصري بين خيوط ذات ألوان مختلفة: والحال، أن ما يهم في التحليل هو تلك التعارضات وليست الإجراءات التي تم بها الحصول على تلك الألوان» (56 :1995).

وقد تلى مقدمة الكتاب ملحق بعنوان «خطاطة نسق صواتي» سيصبح أساسياً لدى لغويي حلقة براغ إذ اعتبروا النموذج الصواتي أحد أسس اللسانيات المجدّدة.

2. الدلالة

يعرض سوسور نظرية الدلالة في القسم الأول من (*CLG*).

1.2. اللغة والواقع/ التفكير

ويحدد سوسور، في بداية حديثه عن الدلالة مبدأ ظل مضمراً في الصفحات السابقة وهو أن اللغة ليست انعكاساً للواقع (فالألفاظ

ليست علامات موضوعة على موجودات العالم) وليست انعكاساً للتفكير (فاللغة لا تترجم فكراً قد تكون له صورة محددة سابقة عنها [في الوجود]):

«إن اللغة بالنسبة للبعض، وقد أرجعت إلى مبدئها الجوهري، هي صنافة، أي لائحة من الألفاظ تقابل ما يوازيها من الأشياء [...] وهذا التصور قابل للنقد من عدة وجوه: فهو يفترض وجود أفكار جاهزة سابقة على الكلمات [في الوجود] [...] وهو لا يخبرنا في ما إذا كان الاسم من طبيعة صوتية أو نفسية [...] وأخيراً، فإن هذا التصور يجعلنا نفترض بأن الربط ما بين الاسم والشيء عملية غاية في البساطة، وهو أمر أبعد ما يكون عن الحقيقة» (97 :1995).

والبرهان الأساسي عند سوسور،هنا، هو الترجمة: فكون الوقائع نفسها تتوفر على أسماء مختلفة وفي لغات مختلفة لهو دليل على عدم التطابق بين اللغة والعالم.

وهنا يقف سوسور ضد تقليد قديم نجده في كتاب (*Logique*) لبور رويال لأرنولد (Arnauld) ونيكول (Nicole) اللذين يعتقدان بوجود بنية عامة للفكرة المنظمة للملفوظ (énoncé). أما في (*CLG*) فالفكرة هي عبارة عن «كتلة هلامية لا شكل لها»، عن «ركام» (ص 155) قبل إنجازها في لغة.

2.2. طبيعة الدلالة

الدال والمدلول

وسيقود هذا التدقيق سوسور إلى تعريف الدلالة اللغوية [بقوله]:

«إن الدلالة اللغوية لا تجمع بين شيء واسم، وإنما تجمع بين مفهوم وصورة سمعية. وهذه الأخيرة ليست هي الصوت المادي، أي

شيء فيزيائي خالص، بل هي بصمة نفسية لهذا الصوت وهو التمثل الذي تقدمه عنه حواسنا، إنه شيء حسي. وإذا ما أطلقنا عليه صفة «مادي» فإنما المقصود هذا المعنى، مع مقابلته باللفظ الآخر للترابط، أي المفهوم الذي يكون مجرداً على وجه العموم» (1995: 98).

إن التدقيق في الجانب اللامادي (وإن كان ملموساً) للصورة السمعية مهم للغاية، وهو يتمفصل حول التمييز ما بين الأصواتيات (علم الصوت المادي) والصواتة (علم الصورة الصوتية). والواقع أن سوسور يجعل من الدليل «كياناً نفسياً» (يمكن أن نقول أيضاً مجرداً). وينظر إليه، طبقاً للتدقيقات الواردة في القسم الأول [من الكتاب] حول اللغة، كمجموع من «البصمات النفسية» مودعة في الدماغ.

«وإذن، فالدلالة اللغوية كيان نفسي بوجهين يمكن تقديمه على الصورة التالية:

مفهوم

- - - - - - - - - - - - - -

صورة سمعية

وهذان العنصران مرتبطان بشكل وثيق: بحيث يستدعي وجود أحدهما وجود الآخر [...] ويثير هذا التعريف قضية مصطلحية مهمة. ويطلق لفظ دلالة (signe) على ذلك التأليف بين المفهوم والصورة السمعية» (99 :1995).

وحتى لا يستعمل مصطلح «دلالة» في التعبير عن الصورة السمعية وحدها، فقد عوض لاحقاً مصطلحي: مفهوم وصورة سمعية بكلمتي مدلول (signifié) ودال (signifiant).

«نقترح الاحتفاظ بكلمة «دلالة» للإحالة إلى الكل، واستبدال

المفهوم والصورة السمعية على التوالي بـ «مدلول» و«دال»، ولهذين المصطلحين الأخيرين امتياز رسمهما التعارض الفاصل بينهما أو بينهما وبين الكل الذي يشكلان جزءاً منه» (99 :1995).

ويثير سوسور، في تصوره للدلالة، الواقع (العالم الواقعي أو التفكير) جانباً: لأن الدلالة والواقع ينتميان، في نظره، إلى نظامين مختلفين. ومن غير الوارد جعلهما متماثلين: وبذلك تكون القطعية قد تمت مع التصور الكلاسيكي الذي يعدّ الدلالة ممثلاً للفكرة (سان أوغسطين (St Augustin)، وبور رويال) وكذلك مع مشكل التوافق بين اللغة والعالم، وهو مشكل فلسفي وليس مشكلاً لسانياً. وكما يشرح ميلنر بوضوح شديد، فإن سوسور نقل التصور حول الدلالة من اللاتناظر (asymétrie) إلى التبادل (réciprocité):

«تقوم نظرية بور رويال حول الدلالة على علاقة التمثيل. وهي علاقة لاتناظرية: فكون «أ» يمثل «ب» لا يقتضي هذا أن تكون «ب» ممثلة لـ «أ». والحال أن سوسور لا يتحدث على التمثيل. فالمصطلح الحاسم في النظرية هو مصطلح الترابط، والعلاقة في الترابط متبادلة: يقتضي كون «أ» مرتبطا بـ «ب» أن يكون «ب» مرتبطا بـ «أ»، فالدلالة لا تمثل المدلول وإنما هو مرتبط به. والمدلول، في الوقت ذاته، مرتبط بالدال. وإذا كان هناك ما يمثله فهو الدال في كليته، إلا أننا سنلاحظ أن هذه العلاقة أي علاقة الدال بالشيء المدلول عليه لا أهمية لها عند سوسور. وهنا نجد انزياحاً فاصلاً: إذ يبني سوسور نموذجاً للدلالة منفصلاً عن نظرية التمثيل» (28 :2002).

ثبات الدلالة

الدلالة اللغوية «تنفلت من إرادتنا» (104 :1995). لا يستطيع الفرد اختيار الدوال. فهو يرثها في ثباتها. ويتحدث سوسور على

«ثبات الدلالة» (immutabilité du signe) ويبرره بأربعة اعتبارات:

1 ـ «الطابع الاعتباطي للدلالة [...] يحمي اللغة من كل محاولة لتغييرها.

2 ـ كثرة الدوال الضرورية لتشكيل أية لغة.

3 ـ الطابع البالغ التعقيد للنسق.

4 ـ مقاومة الجمود الجماعي لأي تجديد قد يحصل في اللغة. إن اللغة قضية الجميع في كل لحظة، وهذا الاعتبار مقدم على جميع الاعتبارات الأخرى [...]. وفي هذه النقطة يستحيل إقامة أية مقارنة بين اللغة والمؤسسات الأخرى» (1995: 107).

وتوضح هذه الأسباب الأربعة عدم إمكانية إحداث تعديل في الدليل بحسب رغبة المتكلم أو بحسب الظروف، وأن خزان الدوال اللغوية ثابت وقابل للحصر (enregistrable) في حقبة ما. (في معجم مثلاً).

إلا أن الدلالات تتطور عبر الزمن:

«وللزمن الذي يؤمن استمرارية اللغة تأثير آخر يناقض ظاهرياً التأثير الأول: وهو تغير على قدر من السرعة، يحدث في الدلالات اللغوية، أو بمعنى آخر يمكن الحديث على ثبات الدلالة وعدم ثباتها في الوقت نفسه» (1995: 109).

يعرف سوسور هذا التطور بوصفه «انزياحاً في العلاقة بين الدال والمدلول» (1995: 109). وإذن، فالأمر يتعلق بتطور داخلي للدلالة. فاللفظ اللاتيني: (necare) «Tuer» [أي قتل بالفرنسية (المترجم)]، مثلاً، الذي يعطي فعل (Noyer) بالفرنسية [أغرق (المترجم)]، شاهد على حدوث هذا النوع من التطور، بما أن العلاقة بين الدال

والمدلول تغيرت: فـ (necare) يقابل «Donner la mort» أو «faire périr» [حرفياً: منحه الموت، جعله يهلك، (المترجم)]. وقد تطور إلى (Noyer) المقابل لـ «Faire périr en immergeant dans un liquide» [جعله يهلك بالإغراق في سائل، (المترجم)] مع حصر للمعنى.

وسيطور سوسور لاحقاً، في (*CLG*) هذين المبدأين اللذين وضعهما لدراسة الدليل وهما: اعتباطية الدلالة (arbitraire du signe) وخطية الدال (linéarité du signifiant).

3.2. اعتباطية الدلالة

إن اعتباطية الدلالة مسألة حساسة تندرج ضمن نقاش من نوعين مختلفين: نقاش فلسفي حول العلاقة بين الاسم والشيء (يشمل الصراع بين الطبيعيين (naturalistes) الذين يقولون بوجود علاقة طبيعية بين الاسم والشيء، من جهة، والتواضعيين (conventionnalistes) الذين يقولون بوجود علاقة تواضعية بينهما)، ونقاش لساني يثيره سوسور حول العلاقة بين الدال والمدلول. ولا يشارك الباحث اللساني في النوع الأول من النقاش ولا يقدم برهنة تدعم مبدأ الاعتباطية (يتحدث (*TCLG*) عن «حقيقة أولى») المنصوص عليها على النحو التالي:

«إن الرابط الجامع بين الدال والمدلول اعتباطي، أو، بما أننا نقصد بالدلالة المجموع الناجم عن جمع دال بمدلول يمكننا القول ببساطة: إن الدلالة اللغوي اعتباطي» (1995: 100).

ثم يوضح أنه لا يقصد بـ «اعتباطي» معنى «حر»، ويقترح مرادفاً عبارة: غير معلل (immotivé).

«ينبغي أن لا يوحي لفظ «اعتباطي» بفكرة أن الدال يخضع للاختيار الحر عند الذات المتكلِّمة [...] ونقصد باعتباطي كونه غير معلل، فهو اعتباطي بالنسبة للمدلول الذي لا تربطه به أية صلة في الواقع» (1995: 101).

فمثلاً فكرة «Sœur» [أخت]، ليست لها أية صلة خاصة بمتتالية الأصوات [Sœr] [أ خ ت] ويؤكد اختلاف الدوال من لغة إلى أخرى مبدأ «الاعتباطية». هذا: فلمدلول «ثور» الدال [Bœf] في الفرنسية و[Oks] في الألمانية.

ويضيف سوسور تدقيقاً آخر وهو أن الدليل يختلف عن الرمز (symbole) لأن الرمز يحتوي على «بقايا صلة طبيعية بين الدال والمدلول» (ص 101). وبالفعل ففي الرمز يوجد توافق تماثلي (analogique): فإذا كانت الحمامة رمزاً للسلام (وليس الباز أو النسر) فالأمر يعود إلى الخاصيات الطبيعية التي لدى هذا الطائر وقد نقلت إلى الثقافة البشرية: كالبياض وغياب الهجومية، والقرب المتناغم مع الإنسان... إلخ، ولا وجود لمثل هذه الأمور في الدلالة: إذ لا علاقة بين الدال [kɔlɔ̃b] والمدلول المرتبط بهذه المتتالية من الأصوات. ومع هذا يقوم سوسور بدراسة حجتين ضد مبدأ اعتباطية الدليل هما: وجود محاكيات صوتية (onomatopées) (من مثل: غلو غلو (glou glou)، وتك ـ تك (tic-tac)) وصراخ الألم (أي)، اللذان يبدوان كما لو أنهما نسخة طبق الأصل للحياة الطبيعية. وهو يرفضهما معا لأن هذه المتتاليات الصوتية تشكل [في نظره] محاكاة تقريبية، مع حصول بعض من التواضع وهي ليست متماثلة في جميع اللغات (فإذا كان الفرنسي يقول واه واه (ouah-ouah) فالألماني يقول فَوْفَوْ (wauwau))، كما أنها تخضع في الأساس، مثلها مثل جميع كلمات اللغة، إلى تطور اللغة، إنها دوال بكل ما في الكلمة من معنى تخضع لمبدأ الاعتباطية.

وقد تعرض هذا الأخير لبعض التعديلات وردت متأخرة في (*CLG*) (القسم الثاني)، وذلك في فقرة بعنوان «الاعتباطية المطلقة والاعتباطية النسبية» (l'arbitraire absolu et l'arbitraire relative) يشير فيها سوسور إلى وجود سلّمية في الاعتباطية.

«إن مبدأ الاعتباطية الأساسي للدلالة لا يحول دون التمييز، في كل لغة من اللغات، بين ماهو اعتباطي بصفة جذرية، أي غير معلل وبين ما هو اعتباطي بصفة نسبية. وهناك قسم من الدوال تعتبر اعتباطية بصفة مطلقة فحسب، بينما تعرف دوال أخرى ظاهرة تسمح بالتعرف إلى درجات من الاعتباطية دون إلغائها: فالدلالة يمكن أن يكون معلّلاً نسبياً» (181 : 1995).

ولتوضيح هذه الظاهرة، يقارن سوسور بين (vingt à dix-neuf) و (frêne à poirier) و(berger à vacher). فيقرر أن دوال المجموعة الأولى اعتباطية بصورة مطلقة، بينما دوال المجموعة الثانية اعتباطية بصفة نسبية، بما أن المتكلم يتعرف فيها إلى دوال أخرى ترشد إدراكه (neuf, dix, poire, vache): فهناك، إذاً، صلة تعليل بين الدال والمدلول. غير أن هذه الدوال الأولية التي تشكل الدلالة المعللة نسبياً هي نفسها اعتباطية.

إن «المعلل نسبياً» عند سوسور هو أكثر من أن يكون خاصية للدال، بل هو كذلك مبدأ نظام في اللغة:

«والواقع، أن نظام اللغة برمته يستند إلى مبدأ لا عقلاني لاعتباطية الدلالة التي، إذا ما طبقت من دون تحفظ، ستؤدي إلى تعقيد كبير، لولا أن العقل ينجح في إقحام مبدأ للنظام والضبط في بعض الأقسام من كتلة الدوال، وهنا يكمن دور نسبية التعليل» .(1995: 182)

إن اعتباطية الدلالة، في صيغته الجذرية، يبدو ضد حدسي (contre-intuitif)، وذلك في الحدود التي يشكل فيها قطيعة مع الطريقة المألوفة لدى المتكلمين في جمعهم بين دال ومدلول[5] إن الدوال المعللة تدخل العقلانية وتتناسب مع حدس المتكلمين حيث تتيح بعض التنبؤ بالمعنى: فالمتكلم وقد تمثل معنى اللاحقة الظرفية ‎-ment‎، مثلا، يستطيع عقلنة فهمه للظروف: tristement, brillamment, difficilement، بما أنه يستطيع التعرف فيها إلى اجتماع دلالاتين أوليين.

إلا أن اعتباطية الدليل في (CLG) تبقى مفهوماً رئيساً. وتشير غاديت إلى أن سوسور يذكر هذا المبدأ كلما تناول مفهوماً مهماً. مما يجعله عند الكاتبة مؤشراً إلى عنصر حاسم في تعريف نظام اللغة. [تقول]:

«إن الخاصية الأساسية لاعتباطية الدلالة هي في الواقع التأكيد على أنه لا وجود لنظام آخر غير نظام اللغة قادر على تحديد ما يحدث في اللغة» (1996: 44).

ومن ثم، فإن مفهوم الاعتباطية يرتبط بمبدأين آخرين أساسيين في *(CLG)* وهما: المظهر الاجتماعي للغة (بما أن الدوال اعتباطية فإن التصديق الوحيد على النسق هو التوافق الاجتماعي) وكذا الأخذ بالاعتبار التغيرات اللغوية (بما أن العلاقة بين الدال والمدلول ليست طبيعية فإن الدوال يمكن أن تتغير).

---

(5) كتابات كثيرة تقوم على استغلال هذه العلاقة، نذكر قصيدة صوائت «Voyelles»، لرامبو (Rimbaud)، حيث الأصوات لها ألوان، ومقاطع من بروست (Proust) **بحث عن الزمن المفقود** *A La Recherche Du Temps Perdu*، حول مضمون أسماء الأعلام (noms propres). لنشر من جهة أخرى، إلى أن جاكوبسون يرفض جزئياً هذه الاعتباطية السوسورية.

4.2. الطابع الخطي للدال

وهذا المبدأ السوسوري الثاني غير واضح، وقد تمّ عرضه بسرعة أكبر من المبدأ السابق، من دون تقديم تفسير استعاري ولا أمثلة.

ولنسجل، بادئ ذي بدء، أنه إذا كانت الاعتباطية تهم الدلالة فإن الخطية لا تعني إلا الدال، والمقصود، إذن، هو الصور السمعية وحدها، وقد وردت في (*CLG*) الصياغة التالية:

«بما أن الدال ذو طبيعة سمعية فهو ينجز في الزمن وحده كما يتوفر على خاصيات يستعيرها من الزمن: فهو **أ)**: يمثل امتداداً، **وب)**: هذا الامتداد يمكن قياسه في بعد واحد: أي السطر (1995: 103).

وإذن، فخطية الدال تعني اعتبار بعده الزمني، بما أن الدوال تتوالى بحسب خط إنجازها في الزمن. ولتوضيح هذا يستعين سوسور بصورة السلسلة:

«مقابل الدوال البصرية (كالإشارات البحرية. . . إلخ) التي تستطيع تقديم تعقيدات متزامنة على مستوى أبعاد عدة، فالدوال السمعية لا تتوفر إلا على خط الزمن: وعناصرها تتوالى الواحد تلو الآخر فتشكل بذلك سلسلة. وهذه الخاصية تظهر مباشرة عند تمثيلها من خلال الكتابة ويتم إحلال الخط الفضائي للدوال المكتوبة محل التتالي في الزمن» (1995: 103).

ويعدّ هذا المبدأ الثاني بالنسبة لسوسور مبدأ رئيسياً إذ إن «جميع آليات اللغة تتوقف عليه»، كما ورد في (*CLG*) (ص 103) من دون أي تدقيق إضافي. ويقدم (*TCLG*)، مع ذلك، توضيحاً:

«إذا تمكّنا من تجزيء الكلمات الموجودة في الجمل فذلك إنما

هو نتاج هذا المبدأ الذي يعبّر عن أحد الشروط التي تخضع لها جميع الوسائل المتوافرة لدى اللغة» (77 :1993).

وإذن، فخطية الدال شرط ضروري في تقطيع متواليات اللغة إلى وحدات قابلة للتأويل، الأمر الذي لا تسمح به الاعتباطية وحدها.

3. النسق

1.3. طبيعة النسق

ومن المفاهيم الأكثر قوة وتداولاً في (*CLG*) مفهوم النسق. ولسوسور طريقة في التفسير تعتمد الاستعارة: إنها، بطبيعة الحال، استعارة لعبة الشطرنج، لكن هناك، أيضاً، استعارة الراية الواردة في (*ELG*):

«يمكن أن تكون مقارنة النسق بنظام الإشارات البحرية التي تتم بواسطة رايات مختلفة الألوان ذات فائدة وذات دلالات متعددة مهما كانت فجّة، فعندما ترفرف راية وسط رايات أخرى [...] يصبح لها نوعان من الوجود: يتمثل الأول في كون تلك الراية قطعة من قماش أحمر أو أزرق، والثاني في كونه علامة أو شيئاً ذا معنى منحه إياه أولئك الذين ينظرون إليه» (54 :2002).

لا يوجد في (*CLG*) فصل، أو فقرة مخصصة أساساً لمفهوم النسق. وفي (*TCLG*) استعمله سوسور عنوان فصل خصصه للحديث على الدلالة («اللغة نسقاً من الدوال»، ص 92)، غير أن ناشرَيْ الكتاب لم يسايراه في اقتراحه هذا العنوان، واحتفظا عند النشر بعبارة «طبيعة الدلالة اللغوية» (الجزء 1 من الفصل 1). والحال أن مفهوم النسق يأتي باستمرار عبر صيغ أصبحت معروفة غاية المعرفة، وترد ضمن ملاحظات متعلقة بموضوعات أخرى:

ـ عند الحديث عن التمييز بين اللغة والكلام:

«اللسان غير متجانس (hétérogène)، بينما اللغة المحددة على هذا النحو ذات طبيعة متجانسة (homogène): إنها نسق دلالات حيث لا شيء جوهري إلا اتحاد المعنى بالصورة السمعية، وحيث جزأي الدلالة نفسيان معاً» (32 :1995).

وعند الحديث على السيميائيات:

«اللغة نسق دوال تعبر عن أفكار، ومن ثم إمكان مقارنته بالكتابة وبأبجديات الصم والبكم وبالطقوس الرمزية، وبصيغ التأدب ونظام الإشارات العسكرية... إلخ، إلا أن اللغة تعتبر أهم هذه الأنساق» (33 :1995).

ـ وعند الحديث على اللسانيات الداخلية:

«اللغة نسق لا يعرف إلا نظامه الخاص» (43 :1995).

ـ وعند الحديث على السانكرونية والدياكرونية،

«اللغة نسق ينبغي النظر إلى جميع مكوناته في تعاضدها السانكروني» (124 :1995).

كما ينبغي أن لا ننسى أن سوسور ـ في عصره ـ أنجز بحثاً حول نسق الصوائت (voyelles) في اللغات الهندو ـ أوروبية[6] وبذلك يكون المفهوم مكيّفاً سلفاً في لسانياته. فضلاً على ذلك، فالنظر إلى اللغة بوصفها نسقاً أمر قديم، إذ نجده عند أرسطو وعند

(6) بعنوان: «بحث في النسق البدائي في اللغات الهندو- أوروبية» (Mémoire sur le systéme primitif dans les langues indo-européennes). ناقشه بجامعة لايبزغ (Leipzig) سنة 1878.

الرواقيين (Stoïciens)، وقد أدرك منتهاه في نحو المناظرات في القرن الثاني عشر الميلادي، وهكذا لم يكن هذا المفهوم أمراً طارئاً وجديداً، عندما كان سوسور يلقي دروسه، وإنما الجديد عنده هو فكرة كون وحدات اللغة قابلة للتعريف لا عن طريق وصف معزول ودياكروني (طبقاً لمناهج من سبقوه)، وإنما بموجب موضع كل وحدة وعلاقاتها داخل النسق، إذ ليس للوحدات اللغوية مميزات خاصة بها خارج ما تقيمه من علاقات مع الوحدات الأخرى، وهي علاقات حددها سوسور عاذاً إياها تقابلات سلبية. ويلخص ميلنر بوضوح العمل النسقي للدلالة بقوله:

«إن دال ومدلول دلالة معينة لا يتماسكان إلا ضمن السياق الذي استعمل فيه هذا الدليل. وهذا الدليل لا يكتسب خاصياته إلا مما يقيمه دالّه من علاقات التمايز مع الدوال الأخرى للغة كلها، وكذلك الشأن بالنسبة لمدلوله مع باقي المدلولات الأخرى للغة .(2002, p. 35)

وليس مفهوم النسق مجرد بناء لموضوع اللسانيات، بل يُعدّ كذلك اختياراً ابستيمياً، وتعريفاً للتخصص، كما يؤكد ذلك نورمان (Normand) بقوله:

«إن اختيار الانطلاق من النسق يعني تجنب الانطلاق من التواصل» (2000: 44).

ومرة أخرى، فنظام اللغة، المتميزة عما ليس هي، هو ما يتم تأكيده في اللسانيات السوسورية.

2.3. السانكرونية والدياكرونية

ويقتضي تصور اللغة بوصفها نسقاً وجود تصور للسانيات:

«إن تعدد الدلالات المتوسل بها لتفسير استمرارية اللغة يمنعنا،

وبشكل مطلق، من أن ندرس، وفي الآن نفسه، العلاقات في الزمن والعلاقات داخل النسق.

ولهذا السبب سنميز بين نوعين من اللسانيات» (116 :1995).

ويتردد سوسور حول التسميتين اللتين سيطلقهما على هذين النوعين من اللسانيات: فأحدهما يدرس تطور اللغة، والآخر يدرس اشتغالها في حالة معينة، فيقترح أولاً تطور ولسانيات تطورية، مقابل علم أحوال اللغة أو اللسانيات الثابتة (ص 117)، ثم بعد ذلك سيضع الزوج سانكرونية في مقابل دياكرونية التي ستنتظم على أساسها لسانيات القرن العشرين في القسم الغالب منها.

«إلا أننا، وحتى نبرز هذا التعارض وذلك التقاطع بين نظامي ظواهر يتعلقان بالموضوع نفسه، نفضل الحديث عن لسانيات سانكرونية، ولسانيات دياكرونية. ويعدّ سانكرونياً كل ما يتعلق بالمظهر الثابت لعلمنا، بينما يعدّ دياكرونياً كل ما يتعلق بالتطورات. وستدل الدياكرونية والساكرونية، على التوالي، على حالة من حالات اللغة وعلى مرحلة التطور» (117 :1995).

ولتوضيح هذا التمييز ما بين حالة اللغة في سكونها ومرحلة ما من مراحل تطورها، يستعين سوسور باستعارته لعبة الشطرنج فيقتبس مثالاً على ذلك من اللغة الألمانية:

«في مباراة الشطرنج، تتميز أي وضعية للعب، وفي أي مرحلة من مراحل المباراة، بتحررها من وضعياتها السابقة، ولا تتأثر نهائياً بالكيفية التي صارت بها على هذا النحو. والذي يتتبع المباراة منذ بدايتها ليس أوفر حظاً من ذلك الفضولي الذي حضرها عند لحظة حاسمة منها. فلا فائدة، عند وصف وضعية اللعب، من التذكير بما حدث من عشر ثوانٍ مرت. وهذا كله ينطبق على اللغة ويكرس التميز

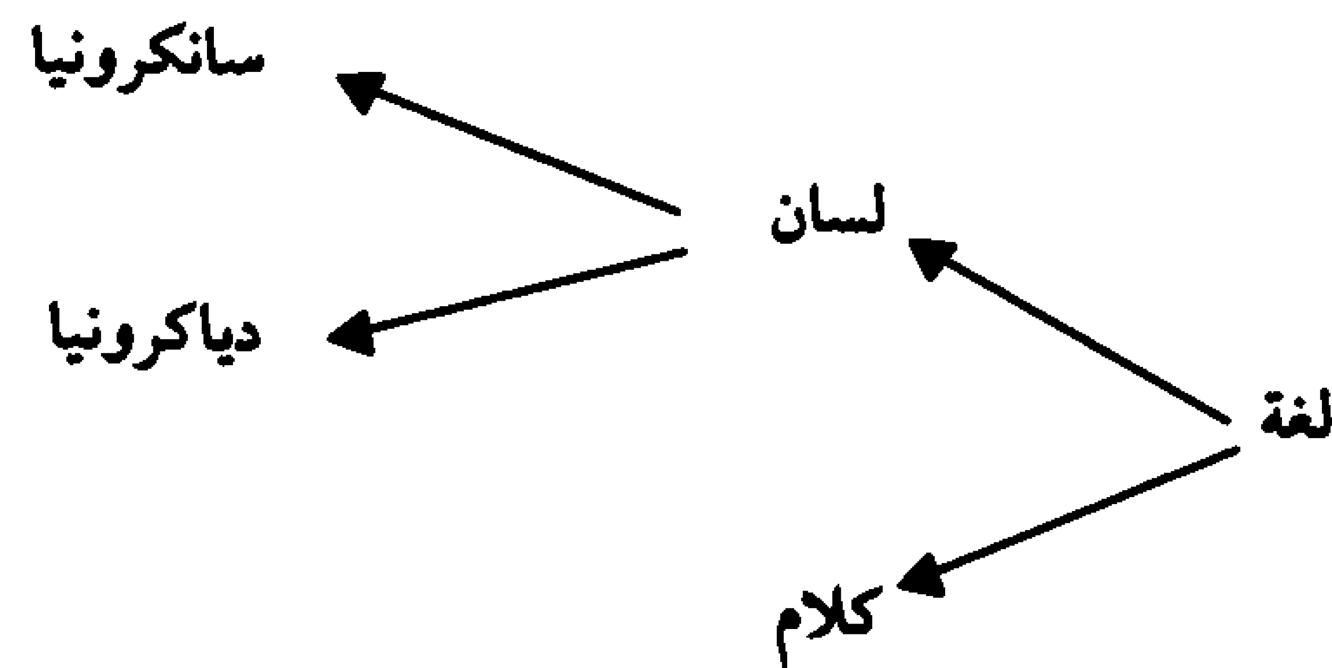
الجذري للدياكرونية عن السانكرونية. فالكلام لا يتم إلا في إطار حالة ما من حالات اللغة والتغيرات الحاصلة من حالة إلى أخرى لا مكان لها في ذلك» (127 :1995).

وبالفعل، فإن فهم صيغة الجمع Gäste [الألمانية] مثلاً، لا يحتاج إلى البحث عن صيغتها القديمة (gasti)، وإنما ينبغي معرفة التناوب: بين المفرد والجمع لـ (Gast / Gäste)، فعمل السانكرونية هو إقامة علاقة بين لفظين للنسق (Gast /Gäste)، بينما الدياكرونية لا تُعنى إلا بواحد (التطور من (gasti) إلى (Gäste)).

ويتضمن مفهوم السانكرونية رهانات مهمة: فهناك رهان ابستيمي بحيث إن المفهوم يوقع على قطيعة مع المقاربات السائدة خلال تلك الحقبة، وهي مقاربات قائمة على فحص التغيرات (اللسانيات التاريخية، والمقارنية)، وبالتالي فهي تهتم بالوحدات المعزولة، وهناك رهان نظري، لأن المفهوم يسمح ببناء اللغة كنسق مجرد، وهناك رهان منهجي في حدود ما يسمح به من تنظيم لحقل اللسانيات.

ويقترح سوسور التنظيم التالي: (139 :1995).

«يبين الجدول التالي الصورة العقلانية التي ينبغي على الدراسات اللسانية العمل وفقها:



وفي الجملة الأخيرة من القسم الأول من (*CLG*) نجد برنامج اللسانيات السوسورية الذي سنتناوله بالتفصيل في القسمين المواليين:

«ستعنى اللسانيات السانكرونية بالعلاقات المنطقية والنفسية القائمة بين الألفاظ القائمة والمشكلة للنسق، وفقاً لما يدركه الوعي الجمعي نفسه.

بينما ستدرس اللسانيات الدياكرونية العلاقات الرابطة بين الألفاظ المتتالية غير المدركة من قبل الوعي الجمعي نفسه والتي يحل بعضها محل بعض، دون أن تشكل نسقاً في ما بينها» (1995: 140).

نلاحظ، إذن، أن سوسور لا يقصي اللسانيات الدياكرونية، كما اعتقد أحياناً، وإنما يميز بعناية ما بين المقاربتين، وإقصاء المقاربة الدياكرونية البيّن في (*ELG*) لم يتم لذاته، وإنما أقصي بالنسبة لتعريف اللسانيات السانكرونية.

«وبخلافه، فإننا، في الواقع، نؤيد القول بوجود دراسة علمية خاصة بكل حالة من حالات اللغة تدرس في ذاتها، وبأن لا تكون تلك الدراسة لا تتطلب تدخل وجهة النظر التاريخية ولا تتوقف عليها وحسب، بل أن يكون شرطها الأولي هو إزاحة أي منظور أو مفهوم تاريخي، وكذا أي اصطلاح تاريخي بصفة جذرية ونسقية» (2002: 46).

وتحتفظ المقاربتان بصلات بينهما، وإن كانتا مستقلتين كلية عن بعضهما البعض، وهذا ما يوضحه [سوسور] عن طريق استعارة السطح (plan):

«لإبراز استقلالية السانكرونية عن الدياكرونية والتبعية المتبادلة بينهما، في الوقت نفسه، يمكننا مقارنة الأولى بإسقاط (projection) جسم ما فوق سطح، والواقع أن كل إسقاط يتوقف مباشرة على الجسم المسقط وإن كان مختلفاً عنه، وتلك قضية أخرى» (2002: 124).

3.3. القيمة

يقتضي تعريف اللغة بوصفها نسقاً وكذا تبني المقاربة السانكرونية أن لا يتم اعتبار وحدات اللغة إلا في العلاقات التي تقيمها في ما بينها، إذ إن «كل واقعة لغوية تتكون من علاقة ولا شيء غير العلاقة»، كما ورد في «الكتابات» (ص 263).

إن مفهوم القيمة هو من سيقوم بتشكيل المبدأ المنظم لتحليل ما يطلق عليه سوسور «الكيانات اللسانية» (entités linguistiques).

الكيانات الملموسة

يلح سوسور على أن الدلالات هي «أشياء واقعية» (1995: 144) وليست مجردات. ويسميها «كيانات ملموسة» (entités concrètes) أو «كيانات لسانية»، ويطبق عليها المبدأين الكبيرين التاليين:

«أ) إن وجود كيان لساني لايكون إلا بالجمع بين الدال والمدلول [. . .] ب) والكيان اللساني لا يحدد بشكل كامل إلا برسم حدوده وفصله عن كل ما يحيط به في السلسلة الصوتية. إن هذه الكيانات المحددة أو الوحدات هي التي تتقابل ضمن آلية اللغة» (1995: 144-145).

إن الفعل «عارض» (s'opposer) أساسي لأنه يسمي نمط وجود وحدات اللغة، وهي، في الواقع، وحدات لا وجود لها في ذاتها، وإنما يحدد وجودها ما تنخرط فيه من تقابل مع وحدات أخرى سواها:

«للغة، إذن، هذا الطابع الغريب والمثير المتمثل في كونها لا تقدم وحدات تدرك لأول وهلة، من دون إمكانية التشكك في وجودها، وفي أن ما يشكلها هو العملية [التي هي جزء منها]. تلك، ولا ريب، إحدى الخاصيات التي تتميز بها اللغة عن المؤسسات السيميائية الأخرى» (1995: 149).

فالتعارضات، إذن، هي التي توجد الدلالات بمنحها قيمة.

القيمة

اعتمد سوسور في وضعه مفهوم القيمة (valeur) على حالة الترادف (synonymie):

«داخل اللغة نفسها ترسم جميع الكلمات المعبرة عن أفكار متجاورة حدوداً مع بعضها البعض: فمرادفات من مثل (avoir peur) (redouter), (craindre) لا تكون لها قيمة خاصة إلا بالنظر إلى معارضاتها، وإذا ما سقطت كلمة (redouter) فإن مضمونها ينتقل إلى الكلمات المنافسة لها» (160 :1995).

وتنطبق عملية التعارض هذه الموجدة للدلالات «على أي لفظ من ألفاظ اللغة: كالوحدات النحوية مثلاً، ويوضح ذلك بتقديمه لمثال الجمع الذي لا وجود له إلا بمقابلته بالمفرد» (161 :1995). إن قيمة وحدة «أ» لا تخص، إذن، مادتها، وإنما كون أنها «لا- ب» non-b. وإذن، فسوسور يقدم تعريفاً سلبياً للقيم: «إن ميزتها الأكثر دقة هي أن تكون ما لا تكونه الوحدات الأخرى» (162 :1995). وتقدم (*ELG*) صياغة أكثر وضوحاً:

«إن اللغة، مهما كانت زاوية النظر إليها، لا تتألف من مجموعة من القيم الإيجابية والمطلقة وإنما من مجموعة من القيم السلبية، أو القيم النسبية التي لا وجود لها إلا باعتبار معارضاتها» (77 :2002).

وأخيراً يمكن الحديث، كما أشار إلى ذلك العديد من شراح (*CLG*)، على ما يشبه التكافؤ بين الدليل، والقيمة والعلاقة وجميع المفاهيم التي تقتضي وجود تمفصل سلبي بينها، ويؤكد سوسور نفسه هذا النمط من الترادف في (*ELG*):

«ونحن لا نقيم أي تمييز جاد بين المصطلحات: قيمة، أو معنى، أو دلالة، أو وظيفة، أو استعمال صيغة ما. فهذه

المصطلحات مترادفات. إلا أنه ينبغي الاعتراف بكون مصطلح قيمة أفضل تعبيراً من باقي المصطلحات الأخرى عن جوهر الفعل الذي يُعدّ بدوره جوهر اللغة. أي إن صيغة ما، لا يعتد بدلالتها وإنما بقيمتها. وهنا حجر الزاوية، فكون أن لها قيمة يقتضي بالتالي وجود قيم أخرى» (2002: 28).

4.3. علاقات مركبية/ علاقات ترابطية

بعد ما تم تعريف النسق اللغوي والطبيعة العلائقية المحضة بين وحداته يبقى توضيح كيفية عمل هذه الوحدات، أي الإحاطة بـ «حياة اللغة» (1995: 170).

يضع سوسور نشاط اللغة في «دائرتين» مختلفتين، تعود إحداهما إلى خطية اللغة، والثانية إلى نظام النسق.

الدائرة المركبية

إن الدائرة المركبية هي مكان التسلسل الخطي لوحدات اللغة، التي ترتبط بينها بـ «علاقات مركبية»:

«فمن جهة، تعقد الكلمات في الخطاب صلات بينها بحكم تسلسلها، تقوم على الطبيعة الخطية للغة التي تقضي بعدم إمكانية التلفظ بعنصرين في الوقت نفسه،[...] ويمكن تسمية هذه التأليفات المحمولة على المدى: مركبات (syntagmes) (1995: 170)».

ويعني مصطلح «مركب» عند سوسور كل متوالية لغوية من الكلمة إلى الجملة، تتكون من «وحدتين متتاليتين أو أكثر» (1995: 170) وذلك بخلاف الاستعمالات اللاحقة لهذا المصطلح اللساني[7]،

(7) يعني مصطلح مركب (syntagme) - كما هو شائع في التركيب syntaxe - مجموعة تشكل وحدة في التنظيم التراتبي للجملة: فنقول: مركب اسمي، مركب فعلي، مركب وصفي.

مـثـلاً: re-lire, contre tous, la vie humaine, Dieu est bon, s'il fait beau temps, nous sortirons، وغيرها من المركبات المقدمة كأمثلة في «الدروس» (ص 170).

وتتوفر العلاقات المركبية على المميزات التالية:

- يتعلق الأمر بعلاقات حضور (in praesentia)، أي إنها تستند إلى عناصر حاضرة بالفعل في سلسلة الكلام المنطوق.

- توالي العناصر يكون وفقاً لنظام مضبوط ففي كلمة (re-lire) مثلاً توجد السابقة (préfixe) على اليسار وجوباً.

- عدد العناصر محدود: أي إن مركباً واحداً لا يمكنه استعمال عدد غير متناه من العناصر.

وإذن، هل تنتسب المركبات إلى اللغة أم إلى الكلام؟

يوضح سوسور أنهما معاً يؤخذان بالاعتبار، وأن ذلك متوقف على الوحدة المعتبرة: فبقدر ما هي منظمة بقدر ما تكون تابعة لنظام اللغة.

«ينبغي أن ننسب إلى اللغة، وليس إلى الكلام، جميع أنماط المركبات المبنية وفقاً لصور مطردة. وبما أنه لا وجود لشيء مجرد في اللغة، فإن هذه الأنماط لا توجد إلا إذا كانت اللغة قد سجلت منها عينات بالقدر الكافي» (1995 : 173).

فكلمة (indécorable)، مثلاً، ما كانت لتوجد لو لم تكن اللغة تقدم سلفاً خطاطة حاضرة في (impardonnable), (intolérable)، و(infatigable).. الخ.

إلا أن المتكلم - من جهة أخرى - يمارس إبداعه في ما يقوم به من ترابطات مركبية على مستوى الجملة بالخصوص، إذ إن هناك

عدة أوجه لتنظيم جملة ما وإن كانت بسيطة. كما يوضح ذلك، مثلاً، البدائل المشهورة لـ «Belle Marquise, vos beaux yeux me font mourir d'amour» في *le Bourgeois gentilhomme* لموليير[8].

الدائرة الترابطية

تتشكل خارج دائرة سلسلة الخطاب ذهنياً ترابطات ما بين الكلمات وذلك عن طريق الاستحضار (évocation):

«من جهة أخرى، وخارج الخطاب، فالكلمات التي تتوفر على شيء ما مشترك بينها تترابط في الذاكرة، وتتكون بذلك مجموعات تسود داخلها علاقات متنوعة كلياً. فكلمة (enseignement) [تعليم] مثلاً، ستدفع الذهن إلى استحضار لاشعوري لكلمات أخرى: (enseigner) [علم]، و(renseigner) [أعلم]. . . إلخ) أو (armement) [تسلح]، و(changement) [تغير]). . . إلخ، أو [تعليم] (apprentissage) و(éducation) [تربية]، وهذه كلها، من وجه أو من آخر تتوفر على شيء ما مشترك بينها» (171 :1995).

إن الأمر يتعلق، إذن، «بعلاقات ترابطية»[9] لا تستند إلى نقطة مشتركة وحسب، بل تنتظم في متواليات مشكلة بحسب نمط العلاقات المعتبرة: فمثلاً: المصفوفة (enseignement) (enseigner) (enseignons) تستند إلى جذر مشترك، والمصفوفة (enseignement) (armement) (changement) تستند إلى لاحقة مشتركة، والمصفوفة:

---

(8) Paris, Classiques Garnier, II, V, p. 454.

(9) سيتحدث ورثة سوسور لاحقاً عن أمثول (paradigme) أو عن علاقات أمثولية (rapports paradigmatiques)، إنما بمعنى أضيق، بما أنه في أمثول ما ستكون المواقع النحوية للعناصر متماثلة.

(enseignement) (instruction) (apprentissage) (éducation) تستند إلى «تشابه المداليل وحده» (174 :1995).

وتتسم علاقات الترابط بالخاصيات التالية:

- يتعلق الأمر بعلاقة غياب (in absentia)، أي بغياب فعلي في سلسلة الكلام، بما أن المصفوفة قائمة افتراضياً في الذاكرة.

- نظام التتالي غير محدد بما أنه لا يوجد أي قيد للخطية.

- عدد العناصر غير محدد (إلا في المصفوفات التصريفية (flexionnelles) مثلاً، حيث صيغ الصرف عددها ثابت).

مراجع:

Gadet, F. *Saussure, une science de la langue*. (3e-ed). Paris: PUF, 1996.

Milner, J.-C. *Le périple structural, Figures et paradigmes*. Paris: Seuil, 2002.

Normand, C. *Saussure*. Paris: les Belles Lettres, 2000.

Saussure, F. (de). *Cours de Linguistique générale*. Edition critique préparée par Tullio de Mauro. Paris: Payot et Rivages, 1995.

الفصل الخامس

الاستقبال الفرانكوفوني لكتاب
دروس في اللسانيات العامة: البنيويات

1. الاستقبال النقدي

كثرت العروض حول كتاب (*CLG*) عند ظهوره، وهو حدث شكّل، من دون شك، فرصة للسانيين لتسجيل مواقفهم في الحقل النظري عن طريق إبراز المحاور التي تقربهم من التصورات التي أتى بها سوسور أو تبعدهم عنها. وسنعرض هنا عينة من أبرز وجهات النظر التي تم التعبير عنها. كما سنوضح، متجنبين الحشو المطنب في عرض وجهة نظر كتاب (*CLG*)، بعض سمات النقد الأكثر بروزاً انتقيناها من عند اللسانيين الفرانكوفونيين (باستثناء ياسبرسن وبلومفيلد)[1].

1.1. الاعتراضات

وتتمثل، في الغالب، في مآخذ تخص الصورنة والصرامة والتجريد التي ميزت تأليف (*CLG*) وكذلك التصورات التي دافع عنها

---

(1) الاستشهادات مأخوذة من المؤلف الجماعي **قبل سوسور** *Avant Saussure* (1978).

سوسور. فبالنسبة لمييه (1917)، الذي نوّه بمبادرة بالي - سيشهاي [جامعي الدروس]، فإن الأمر لا يتعلق بكفاءة المحررين، بل بالموضوع المستعاد ذاته:

«إن وعي المحررَين وبراعتهما لا تتركان مجالاً للشك في الأمانة التي قدما بها عموماً فكر الأستاذ [. . .] أما في ما يتعلق بالشكل، فإن المرء يشعر بدرس سوسور، لكنه ورد مختصراً كخطاطة [. . .] وترتبط الاعتراضات المعبَّر عنها بالصرامة التي عوملت بها الأفكار العامة المهيمنة على الدروس» (1978: 164-165).

ولـم يـأت مـوقـف هـ. شـوشـارد (H. Schuchardt) (1917) مختلفاً، إذ يرى أن كتاب (*CLG*) أخطأ «بنظاميته» (systématisme)، حيث آخذه على عدم عنايته بالوقائع الملموسة وجعلها في مرتبة ثانية. «وقد بدأ بإثارة اعتراضه العام [. . .] ضد تلك النظم التي تنهج التقسيم وتمارس العنف على الأشياء»، ثم يضيف:

«لم يبدأ سوسور [دراسته] من حيث ينبغي أن يبدأ، أي بالتمثيل الوحيد الملموس الذي هو في المتناول هنا، أقصد اللغة الفردية، أما اللغة العامة فهي شيء مجرد مثلها مثل الروح الجماعية مقابل الروح الفردية» (المصدر نفسه: ص 175).

لقد نعتت التمايزات التي تقدم بها سوسور بكونها مصطنعة وغير إجرائية، كما هو الحال بالنسبة للتقسيم سانكروني/دياكروني، وذلك من قبل شوشارد أولاً، [حيث يقول]:

«بينما كان ينبغي تحديد الوقائع الآنية بواسطة السانكرونية، فإن المغاير هو الذي يبدو أنه يفرض نفسه، حيث «تعرّف حالة لغوية مطلقة ما بغياب التغييرات». وعليه، يتم إنتفاء كل تعارض بين السانكرونية والدياكرونية» (المصدر نفسه: ص 178).

وينتقد ياسبرسن (Jespersen) التمييز نفسه، لكنه يؤسس نقده على مبرر آخر: فإذا تبين أن التقسيم سانكرونية/دياكرونية غير إجرائي، فإن سبب ذلك إنما يعود إلى عجز اللساني في تعليل ذلك التمييز أكثر مما يعود إلى الطابع الاصطناعي لهذا التمييز، ويرى فيه «ميلاً إلى تضخيم الاختلاف بين المظهرين كما لو كانا أمرين مستقلين عن بعضهما بصفة مطلقة» (Chiss, 1997, p. 159).

وهناك نقد آخر سلبي موجه إلى كتاب (*CLG*) يعترض فيه صاحبه على اختياراته في الكتابة، وبالخصوص على بلاغته، التي هي، من دون شك، تعليمية، إلا أنها تلجأ كثيراً إلى الاستعارة، مما يجعل حديث المؤلّف حديثاً يشوبه الغموض بدلاً من أن يأتي واضحاً. وهذا الاعتراض نفسه نجده عند كل من شوشارد وسيشهاي:

«يستغل سوسور المقارنات ليبعث الحياة في حديثه، وهذا الأمر مفهوم إذا ما قبلنا بأنه لا يمكن معالجة مشكلات اللسان من دون مقارنة، وتحديداً لأنه شيء لا يقبل المقارنة. غير أن كثرة المقارنات المستعملة من قبل سوسور (مقارنة اللغة بلعبة الشطرنج) مبالغ فيها، وتخلّ بطرفيها كما تسلب منهما تأثيراتهما المتبادلة» (المصدر نفسه: ص 181).

ويقول سيشهاي:

«كان سوسور يحب القول «إن اللغة في حالة معينة شبيهة بوضع في لعبة الشطرنج». فإذا ما تحركت إحدى القطع تأثر بذلك التوازن القائم بين القطع، وكذا جميع القيم نظراً لما بينها من تعاضد. إلا أنه إذا كان لاعب الشطرنج يحسب حركاته لتحقيق هدف معين، فإن التغير الذي يحقق في اللغة توازناً جديداً يتم، من دون قصد، عن

طريق حادث مجاني» (المصدر نفسه: ص 195).

إلا أن أعنف هجوم صدر عن شوشارد الذي رفض أن يكون كتاب (*CLG*) كتاباً مؤسساً، فحصر قيمته الحقة في الجانب البيداغوجي وأنكر أن تكون له قيمة علمية.

«وكيف ما كان الحال، فإن هذا المؤلّف يستحق إعجابنا، فهو مكتوب بروح وبوسائل علمية، ولكن هل يؤسس بذلك علماً؟ إن الأمر يتعلق هنا ببيداغوجيا اللغة، وليس ببحث في اللغة، وهذا الأمر تم تجاهله بوضوح» (المصدر نفسه: ص 179).

ويختم مييه نقده بمؤاخذة سوسور على تجاهله الأسباب الاجتماعية للتغير اللغوي وهو أسلوب في الرفع من قيمة تصور الناقد حول الموضوع، [يقول]:

«إن ف. دو سوسور، بفصله التغير اللساني عن الظروف الخارجية التي يتوقف عليها، يحرم ذلك التغير من صلته بالواقع، ويختزله في تجريد غير قابل للتفسير بالضرورة [...] كما أنه لا يحاول تقديم أي تصنيف، ولم يأت بأية نظرة جديدة [...] ويبدو، عند قراءة تلك الصفحات، أن المسألة تكاد تكون مجرد وهم» (المصدر نفسه: ص 166).

والموقف نفسه يتخذه فندرياس (Vendryès) الذي يدافع عن تقارب اللسانيات وعلم الاجتماع:

«لكن، ما الذي يجعل التغير الناشئ في الكلام مدمجاً في اللغة إذا لم يتعلق الأمر بسبب اجتماعي؟» (المصدر نفسه: ص 172).

2.1. الجدة

أخذاً بعين الاعتبار الانتقادات السابقة، فإن الاعتراف بالجدة

يكاد يكون صريحاً عند مختلف المؤلفين. ويرى سيشهاي أن إسهام كتاب (*CLG*) هو إسهام نسبي، مذكراً بأنه من إنجاز أحد النبهاء الذين واصلوا عمل ويتني. [يقول]:

«هناك كتاب أحدث، ولا ريب، تأثيراً عميقاً في تفكيره ووجّهه الوجهة الصحيحة [...]. إنه كتاب الأميركي ويتني المتخصص في اللغة السنسكريتية: (La vie du langage) [...]. فاللغة هي، قبل كل شيء، مجموعة أعراف منظمة» (المصدر نفسه: ص 184، 186).

هذه الملاحظة، التي تبدو غامضة، تبرز، كخاصية أصلية، إصرار سوسور على متابعة وتعميق ما بدأه ويتني:

«لقد خصص مجهوده كله لإنجاز مهمة وحيدة هي تصحيح وإتمام وتعديل ما قام به ويتني، مع حفاظه على المبدأ البسيط والبديهي للغاية الذي أكده بكل قوة وتدبر» (المصدر نفسه: ص 186).

إن ما بدا لبعض المؤلفين عيباً قاتلاً في المنهج أبرزه آخرون بوصفه دليلاً على تصور غير مسبوق. وهو رأي بلومفيلد الذي يقول:

«إن قيمة كتاب «الدروس» تكمن في برهنته الواضحة والصارمة على المبادئ الأساسية. وما أتى به سوسور كان في الجزء الأكبر منه «رائجاً»، وعُبِّر عنه هنا وهناك بطريقة متشظية، فقام هو بِمَنسَقةِ ذلك» (المصدر نفسه: ص 198).

وكذلك الأمر عند سيشهاي، ولو بدرجة أقل:

«لم يكن سوسور ذلك الرجل الذي يكتفي، في ما يتعلق بموضوع اللغة، بعلم الوقائع» (المصدر نفسه: ص 183).

ويرى فندرياس (1921) أن الفضل الكبير لكتاب (*CLG*) يكمن

في جعل استقلالية اللسانيات عن العلوم الأخرى أمراً ممكناً. وتنتج هذه الحالة الجديدة أساساً عن التمييز التمهيدي بين اللغة والكلام.

«إن التمييز بين اللغة والكلام أساسي، إذ بحصره موضوع اللسانيات يحرر هذا العلم، في الوقت نفسه، من الصواتة (الأصواتيات) ومن علم النفس» (المصدر نفسه: ص 168).

ويعلل فندرياس اقتراحه بتذكيره بغايات علم اللغة مثلما يذكر بانتماء تلك الغايات إلى مجال علوم السيميائيات (Sciences sémiologiques):

«يكمن الفعل اللغوي في الجمع بين مفهوم نفسي وصورة سمعية، وموضوع اللسانيات هو دراسة العلاقة التي تجمع بين الاثنين. [...] وتعدّ اللسانيات، كعلم للعلاقات بين القيم، علماً من علوم السيميائيات» (المصدر نفسه: ص 169).

ويطور بلومفيلد حجاجاً مماثلاً يتعلق باستقلالية اللسانيات موضحا أن «علم النفس والأصواتيات لا أهمية لهما، وهما، مبدئياً، غير واردين بالنسبة لدراسة اللغة» (المصدر نفسه: ص 198).

وبلومفيلد هو الوحيد من بين اللسانيين السابق ذكرهم الذي دافع عن الطابع المجدد لكتاب (*CLG*).

«كان سوسور أول من أعد خارطة للعالم لا يمثل فيها النحو التاريخي للهندو ـ أوروبية إلا إقليماً بسيطاً، لقد منحنا الأساس النظري لعلم اللغة» (المصدر نفسه: ص 199).

2. من النسق إلى البنية

1.2. الرهانات النظرية للاصطلاح

ليس غريباً أن يحاط الاستعمال غير المميز، في الغالب، بين مصطلحي النسق والبنية بشيء من العمومية، علماً أنهما لا يدلان

بالضرورة على المعطيات نفسها حتى وإن كانا مترابطين بقوة من الناحية النظرية. ومن المعروف أن مفهوم النسق غالباً ما يستدعي مفهوم البنية ما دام هناك دينامية إحالة متبادلة بينهما. وهنا ينبغي التذكير بأن استعمال مفهوم النسق سبق استعمال مفهوم البنية، فكيف نفهم هذا الترابط بين المفهومين، وما هو سبيل استنتاجه وكيف نتبين، بالتالي، رهاناته؟

للإجابة عن هذا السؤال المزدوج من الأنسب العودة إلى التعريف الأول للمصطلحين.

يدل مصطلح نسق ((système) من الإغريقية (sustema)) في اليونانية على التجميع، ثم أصبح منذ القرن 17م يطلق على مجموع يكوّن كلاً عضوياً. وبهذا المعنى، تقريباً، يستعمل سوسور هذا المصطلح في «الدروس» حتى يقدم تحديداً أولاً للغة ([أي إنها] «نسق دوال»). وهذا التعريف العام للغاية لا يقول شيئاً عن الكيفية التي ينظم بها هذا «الكل العضوي» المكوّن لنسق ما. (لسانياً كان أم سواه). وعند هذه النقطة بالذات يتدخل مفهوم البنية فيعين ويصف نوع العلاقة بين العناصر المكونة لـ «الكل العضوي» المعني. والواقع أن التعريف التام لكلمة نسق يتضمن تخصيصاً إضافياً: فالنسق هو مجموع يشكل كلاً عضوياً له بنية[2]. فهذان العنصران (نسق ـ وبنية) التعريفيان يشكلان بالتالي علاقة تكامل، إن لم يكن علاقة تضمُّن: فالقسمة نسق/بنية لا تحيل إلى إمكانية وجود كل يتمتع باستقلالية وحسب، بل تحيل كذلك إلى فكرة كلّ يتوفر له نمط تنظيم خاص به يحقق له استقلاليته: مثلاً، قانون للتأليف ينظم العلاقة بين العناصر المكونة له.

(2) تبعاً لتعريف **روبير الصغير** (*Le Petit Robert*).

سمح تعريف مفهوم البنية المعتمد في فلسفة العلوم بنمط من القيود أو القواعد التي أصبحت تفرض نفسها، بما أنه يدل على مجموع مكوّن من ظواهر متضامنة بحيث «تتوقف كل ظاهرة على الأخرى، ولا يمكنها أن توجد بالشكل الذي هي عليه إلا ضمن علاقتها بهذه الظواهر وبناءً عليها» (لالاند (Lalande)).

فخصوصية طريقة بنية مكونات النسق، إذن، هي التي تؤسس خصوصيته. وبعيداً عن تعريف (دلالي) مكثف لهذين المصطلحين، فإنه إذا ما أخذنا، الآن، الرهان النظري المترتب على تمفصلهما ضمن هذا الإطار المفاهيمي أو ذاك، فإن فهم لماذا تتعدد التأويلات المنتجة بالنسبة لمفهوم النسق السوسوري بتعدد صيغ البنيوية يصبح أكثر يسراً. لقد كان الأمر متعلقاً، في كل حالة، بمحورة النظريات وبرامج البحث التي تستلزمها حول مختلف مستويات تنظيم اللغة، وذلك انطلاقاً من مبدأ أن مكونات تلك المستويات تخضع لقواعد محددة تخص التنظيم والاستعمال يمكن التعرف إليها.

2.2. إعدادات مفهوم البنية

والمهم، في مرحلة ثانية، هو بيان أن مفهوم البنية، فضلاً على التعريف العام للمصطلح، كان موضوع إعدادات نظرية مختلفة طوال تاريخ اللسانيات. وهكذا، يقدم دوكرو (Ducrot) في كتابه **اللسانيات والبنيوية** (*Linguistique et structuralisme*)، مساهمة سلطت الضوء أكثر على تاريخ استعمالات النظرية لهذا المفهوم، [يقول]:

«إذا كنا نقصد بالبنية كل تنظيم مطرد، فإن البحث في البنيات اللغوية قديم قدم دراسة اللغات. فمنذ أن أصبحت هذه [الأخيرة] موضوعات وصف، ومنذ أن شرع النحاة في تفكيك الأداة اللغوية [...] تبين أن لكل لغة من اللغات تنظيماً» (17 :1968).

«ولم يكن على بنيوية القرن العشرين إدخال مفهوم البنية الذي كان مضمناً فيها منذ البداية. فأصليتها تكمن في إعطاء معنى جديد لهذه الكلمة من خلال التفكير في الصور، وتكمن كذلك في تحويل فكرة البنية وليس في تطبيقها» (المصدر نفسه، ص 18).

انطلاقاً من هذا الوضع، حيث يبدو أن الإحالة النظرية إلى فكرة البنية قد تمت في إطار الوعي والمحورة المتدرجة، عزل دوكرو مرحلتين أساسيتين، وهما مرحلتان توافقان تصورين بارزين طبعاً تطور علم اللغة.

«كانت نقطة الانطلاق هي ملاحظة وجود تنظيم، وهي ملاحظة قديمة قدم الأنحاء. وكانت غاية المرحلة الأولى، التي بدأ إنجازها في نهاية القرن 18، التأكيد على أن لكل لغة نظامها الخاص الذي لا يقوم على شيء آخر خارج عنها. بينما تمثلت المرحلة السوسورية، بالنسبة لهذا التنظيم، في المطالبة بواقعية ويقينية تكونان على الأقل مساويتين لتلك التي للعناصر» (المصدر نفسه: ص 60)[3].

وتجدر الإشارة إلى أن إعادة تعريف مفهوم البنية بشكل موسع يشكل هوية مميزة لكل توجه نظري. فبسماحنا بالتطورات الأكثر حداثة في اللسانيات (نظرية الخطاب، والذرائعيّات) نكون أمام معنى ثالث لمفهوم البنية لا يقل شرعية عن سابقيه:

«إن التأليف الدلالي للغة يُستَغَلّ دائماً من قبل الذوات المتكلِّمة

(3) يؤكد دوكرو على ما يلي: «وهكذا جرّ التواصل، ومعه الاعتباطية، اللغة إلى ما لم توضع لأجله، فمنعها من تشكيل نظام مماثل للعقل. إن أصالة سوسور تتمثل في أنه اعتبر ما كان يصفه المقارنون انحرافاً في اللغة [العنصر] البنائي فيها وحسب. فكل لغة في نظره هي في الأساس أداة تواصل، وبالتالي فهي اعتباطية، وفي هذه الاعتباطية نفسها ينبغي البحث عن نظام مستقل (المصدر نفسه: ص 66).

لتنظيم العلاقات البيذاتية (intersubjectives) في الحوار [. . .] وستظهر، إذاك، بنية جديدة للنقاش البشري، وتوزيعاً جديداً للأدوار في الحركية الاجتماعية» (المصدر نفسه: ص 112).

ويسارع دوكرو إلى إبداء ملاحظة قد لا تخلو من سخرية، وجهها إلى الجمود الذي يميز أحياناً العلم العادي (science normale) (العبارة لكوهن (Kuhn)):

«وهكذا نكتشف عند نهاية تحليلنا لفكرة البنية منظوراً لسانياً مناقضاً تماماً لمنظور الأنحاء العامة التي شكلت نقطة انطلاقنا (وهذا لا يستلزم أن تكون وجهتا النظر هاتان متنافرتين» (المصدر نفسه: ص 112).

وبالروح نفسها سننظر في الأولويات النظرية التي جعلت لغويين أصلاء، أمثال بالي وغيوم وتينيير، يقترحون ثلاثة تصورات بنيوية، وفيّة كلها لكتاب سوسور (*CLG*)، وإن اختلفت بعمق في ما يخص توجهاتها.

3. الاستقبال النظري

1.3. ش. بالي (1865 ـ 1947): الأسلوبية

بالي وسوسور

إن القصد من عرض الأطروحات الكبرى لشارل بالي (Charles Bally) هو تقييم الاعتبارات التي يشكل فيها مشروع الأسلوبية بديلاً لتلك التصورات التي يوردها سوسور في (*CLG*).

وتجدر الإشارة إلى أن نشر مؤلفات بالي (الذي يصرح بأنه من أتباع سوسور) كان قبل نشر (*CLG*). ومن ذلك: (*Précis de*

(*Le* و ،(*Traité de stylistique française*) (1909)و ،*stylistique*) (1905) (1913) (*langage et la vie*. لنقل بداية إن بالي لا يدين لسوسور بأي شيء في ما يخص آراءه. وعلى الرغم من تقاسم بالي ومييه عديد الرؤى السوسيولسانية بالنظر إلى المؤلف المهم لهذا الأخير (*Linguistique historique et linguistique générale*)، فإن ظهور كتاب بالي (1942) (*Linguistique générale et linguistique française*) يعتبر بحق منعطفاً مهماً، وذلك لتأكيده القوي على تحكم وجهة نظر «اللسانيات العامة»، من الآن فصاعداً، في أي مشروع بحث في اللسانيات.

لنبدأ بالتأكيد على أن بالي ينفصل عن سوسور (الذي كان أستاذه) في نقطة رئيسة، وذلك عندما نادى بتصور للسانيات يتجه كلية نحو دراسة الإنتاج الشفوي المعترف به جماعياً، وهذا صحيح، ولكنه مؤسس على أولوية المنهج التجريبي. ومع ذلك فهو يتفق مع سوسور في نقاط عدة، كنقد فكرة الكتابة بوصفها تمثيلاً تقريبياً للسلسلة الكلامية (chaîne parlée). غير أن هذا الاحتراس المشترك (الذي يجد أصوله في أعمال النحاة الجدد) يرافقه في حالة بالي، على وجه الخصوص، رفض للأدب المتهم بتبعيته القصوى للتقليد القديم المعياري في الاستعمال اللغوي. كما أن بالي يقول بانتمائه، على المستوى المنهجي، إلى التفكير القائم على الفكر السوسوري.

تحديد المجال

ومصطلح الأسلوبية، كما هو مستعمل في السياق الفرنسي، بل الفرانكوفوني، يدفع المرء إلى التفكير في الأدب، خصوصاً إذا علمنا أن هذا المصطلح منذ تقهقر البلاغة أصبح يعني دراسة الأساليب الجمالية الخاصة بمؤلف ما. واختيار بالي لهذا المصطلح لم يحل دون نوع من عدم الفهم:

«إن أخذ عمل بالي بعين الاعتبار محدود، من جهة، بالعلاقة أستاذ ـ تلميذ، وملغّم، من جهة أخرى، بتسمية «الأسلوبية» التي اعتمدها مؤلفه. غير أن هذه الأخيرة تثير باستمرار الكثير من سوء الفهم» (Chiss, 1977: 147).

وقد حاول بالي نفسه، في مرحلة أولى، التحذير من الخلط لمّا شرع في فصل ما يعنيه بالأسلوبية عن أية إحالة على مجال الجمالية الأدبية (esthétique littéraire) [يقول]:

«هذه الأسلوبية ترصد، وتلك تقدم نصائح. هذه (الجمالية) تلاحظ، وفن الكتابة يعلم تسخير اللغة في قصد جمالي» (1909: 74).

يرفض بالي، إذن، ما يفهمه الوسط الأكاديمي عموماً من الأسلوبية، بل يرفض حتى مفهوم الأسلوب بالمعنى البلاغي للكلمة. وهكذا، وبعدما بيّن ما لا يدخل في الأسلوبية، تقدم بالي بتعريف إيجابي لمشروعه.

«تدرس الأسلوبية، إذن، وقائع التعبير اللغوي المنظمة باعتبار محتواها العاطفي، أي التعبير عن وقائع الإحساس بواسطة اللغة، وعن تأثير وقائع اللغة على الإحساس» (المصدر نفسه: ص 6).

أو أيضاً:

«إن ما تدرسه لسانيات التعبير هو [...] الطرق، والدوال التي بواسطتها تنتج اللغة الانفعال» (1913: 60).

ثم يوضح، لاحقاً، أن «الأسلوبية ليست هي دراسة جزء من اللغة بل هي دراسة اللغة برمتها منظوراً إليها من زاوية خاصة» (المصدر نفسه: ص 62). وهذا التعريف الموسع كلياً للأسلوبية (الذي يشمل «الوقائع اللغوية كلها»، بما لهذه الوقائع «من قدرة على

إظهار مقاطع من **حياة الروح**[4] (*la vie de l'esprit*)»)، سيوجه، من الآن فصاعداً، فهمنا نحو مصدر للتأثير قريب من بعض أطروحات النحو المقارن للقرن التاسع عشر. وفكرة «حياة الروح» ـ وهي فكرة فلسفية بامتياز (عند هردر وهيغل) ـ شكلت، كما نتذكر، أفقاً مفهومياً لدى مقارنين ذوي اتجاهات متمايزة أمثال همبولت أو شلايخر والطامحين كذلك، بتعمقهم في تحليل اللغات، إلى إبراز «رؤية العالم» التي تنطوي عليها كل لغة. وعندما يتحدث بالي عن الإحاطة «باللغة برمتها» من «زاوية خاصة» فهو يردد صدى التوجهات الأساسية للمدرسة الألمانية التي تعتبر اللغة تعبيراً حيوياً عن روح مجموعة (أو ثقافة أو أمة) معينة:

«ترى المدرسة الألمانية في أسلوبية لغة ما دراسة لخصائص تلك اللغة. فهذه الخصائص اللغوية بطبيعتها تعكس بدورها الخصائص النفسية لدى الجماعة الناطقة بتلك اللغة» (المصدر نفسه: ص 53).

ومع ذلك، يَعدُّ بالي نفسه مجدداً في ما يتعلق بأثالة مفهوم الأسلوب نفسه ليعود به إلى معناه الأول، والحال أن الأمر يتعلق بإدراك خاصية اللغة عن طريق تحليل «اللغة برمتها»، أو بعبارة أدق: إدراك سماتها التعبيرية الخاصة بها، تلك التي تمنحها خاصيتها أي سمات الإحساس التي تقيم وحدة روحها (عبقريتها الخاصة بالمعنى الذي عند هردر). ونظراً لانشغاله بتحديد موقعه في النقاش النظري الدائر في عصره حول الوظيفة الأولى للغة (تعبيراً عن الفكر أم شرطاً للكلام) وضع بالي برنامج الأسلوبية في إطار التكلم (prise de parole):

---

(4) التشديد من عندنا.

«إذا كانت دراسة اللغة تعني دراسة نسق العلاقات بين الروح والكلام، فلا يمكن للأسلوبية أن تكون هذا، وهذا كله [. . .] ونحن نزعم أن موضوعها هو العبارة المتكلِّمة وليس الواقعة المفكَّر فيها، إن نظر الأسلوبية يتجه نحو الخارج وليس إلى الداخل» (1909: 12-13).

موضوع الأسلوبية

بتعريفه للأسلوبية اعتماداً على التعرف إلى صيغ الذاتية اللغوية، يربط بالي تحليل هذه المعطيات بمجال «اللغة المتكلِّمة» (langue parlée).

وينبغي أن نفهم من هذه التسمية لغة التواصل بالدرجة الأولى، أو اللغة المألوفة (لغة «كل يوم»). ولهذا يحيط بالي عن قرب بموضوع الأسلوبية عندما يرصد في اللغة المنطوقة ما يعود، من جهة، إلى صيغها التلقائية، وما يعود، من جهة أخرى، إلى صيغها المشتقة، وهذه الصيغ الأخيرة قابلة لنقلها بسهولة إلى مجال المكتوب. فهي تتعلق بأوضاع خاصة وتشكل أجناساً: «خطابات، عهود، محاضرات، ندوات، محادثات، نقاشات جمعيات التداول . . . إلخ» (المصدر نفسه: ص 285).

ويميز بالي بين سجلين للتعبير هما: السجل العاطفي، والسجل الفكري. ويتوزع السجل العاطفي المفضل في الأسلوبية بين التعبير عن الإدراك والتعبير عن الانفعال:

«يتأرجح تفكيرنا بين الإدراك والانفعال، فبواسطته نفهم ونشعر، وغالباً ما يحصل لدينا، في الآن نفسه، التفكير والإحساس بالأشياء المفكَّر فيها بنسبة تتغير بشكل لا محدود. وهو أمر صحيح». (المصدر نفسه: ص 151 ـ 152).

وهذا التمييز لا يبرر إلا من وجهة نظر منهجية، بينما الأمر بخلاف ذلك في الممارسة، بما أن السجلين العاطفي والفكري يتداخلان في ما بينهما بحيث لا يكادان يظهران منفصلين عن بعضهما البعض. ولهذا يقرب بالي بينهما باعتبار الأفضلية (prévalence) أو «الهيمنة» (dominante).

«إلا أنه، بالنسبة للملاحظة العملية، يمكن القول بأن الأهمية تارة تكون للذكاء وأخرى للإحساس، والتفكير يتجه نحو هذا القطب أو ذاك من دون بلوغهما كلياً، فيتم له، بحسب الحالات، إما «هيمنة» فكرية أو «هيمنة عاطفية» (المصدر نفسه: ص 151 ـ 152).

وينبغي التذكير، هنا، بأن بالي وإن جعل، في البداية، من المدرسة اللسانية الألمانية مرجعيته النظرية، فإنه يبقى، كذلك، مديناً للتراث البلاغي التقليدي. وبالفعل فإن التمييز بين نظامي التعبير (عقلي/ عاطفي) لا يستقيم من دون استرجاع ما ورد عند أرسطو حول التمييز بين البعدين المنطقي والأخلاقي ـ العاطفي للخطاب (éthico-pathétique)، بما أن الأسلوبية في الاصطلاح تشكل نظرية للخطاب العاطفي. وللإحاطة عن قرب بمقصود بالي بعبارته «لغة مألوفة» (langue familière)، فقد صيغت تعريفات عديدة، منها:

«وأكثر ما يثير الانتباه في الحديث الشفوي الحق، كونه يكشف، وباستمرار إلى حدّ ما، عن تفكير ذاتي محسوس وعاطفي» (المصدر نفسه: ص 286).

«إن التعبير المألوف هو، إن صح التعبير، المظهر الذاتي والمظهر العاطفي للغة المشتركة التي تتضمن مجموع وقائع اللغة المنطوقة المعبرة عن مجريات الحياة الواقعية بطريقة غير شخصية» (المصدر نفسه: ص 292).

وللأسباب المشار إليها، يبقى التعبير العاطفي متمنعاً من دون الإحاطة به. ولمعالجة هذه الصعوبة العملية، يقدّم بالي مبدأ للبحث يتعذر المس به. فبما أنه لا يمكن عزل التعبير العاطفي من حيث هو كذلك، فإن دراسته ستتم في علاقته بالتعبير الفكري. وهكذا يحدد بالي موضوع بحثه في ضوء منظور تقابلي (contrastive):

«بناء على النسبية العامة لوقائع التعبير، فإن العنصر العاطفي لواقعة لغوية ما لا يمكن فرزه إلا من خلال تقابله مع مضمونه الفكري» (المصدر نفسه: 117).

وبذلك يعد بالي، بعد بريل وقبل بنفنيست، ومن دون منازع، أول من وصف الذاتية التعبيرية بوصفها واقعة لغوية.

«إن من يتكلم للتعبير عن انفعال، أو للصلاة، أو ليأمر، ليس في حاجة إلى الاختراع لكي يكون فصيحاً، ما دام سيجد وسائل التعبير مهيأة في صيغتها الشفوية، بل هي أول ما يخطر بباله» (1913: 158).

وبالتالي، يقصي هذا المنظور مسألة اعتبار التعبير الذاتي كلاماً فردياً مرتجلاً، كما يقصي، خلافاً لبعض القراءات المتعجلة، فهم الأسلوبية بعدّها لسانيات للكلام (مقابل لسانيات اللغة التي يُعدّ سوسور ممثلها الوحيد). والحقيقة أن بالي اعتمد تقسيم سوسور لغة/كلام المميز لكتاب *(CLG)*. إلا أنه يغتنم الفرصة لتأسيس أسلوبية «للغة المتكلِّمة» والمرور إلى إعادة تقييم لمفهوم اللغة. إن شروط اللغة المتكلِّمة (أو اللغة المألوفة) المتميزة جذرياً عن الكلام، والتي تفهم بكونها إعمالاً فردياً للغة، يتم ضبطها في أفق مفهوم اللغة:

«باختصار، أنا لا زلت وفياً للتمييز السوسوري ما بين اللغة والكلام، لكنني أضيف إلى مجال اللغة قسماً يصعب نَسْبُهُ إليه، ألا وهو اللغة المتكلِّمة المنظور إليها في محتواها العاطفي والذاتي. وهي تستدعي دراسة خاصة أطلق عليها اسم: الأسلوبية. وأحد موضوعات

دروسي سيكون إبراز الكيفية التي تندرج بها الأسلوبية في اللسانيات العامة» (المصدر نفسه: ص 158 ـ 159).

أسلوبية أم تلفظ

بعد أن خصص بالي سلسلة من الأبحاث لدراسة أشكال التعبير العاطفي، سيتوجه نحو دراسة أكثر تخصصاً للجملة في كتابه **اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية**. وقد أثار ديورر (Durrer) الانتباه إلى أن:

«مفهوم الأسلوبية هذا، الغامض للغاية، سيختفي فجأة تاركاً المكان لمفهوم التلفظ (énonciation)» (1998: 107).

قبل أن يضيف:

«إن بالي، بحسب ما نعلم، لا يعلق ولا يبرر تغيير اتجاهه الاصطلاحي. وبحكم لباقته المدهشة لم يسم هذا المفهوم بطابعه» (المصدر نفسه).

كما أن بالي، بتمسكه بدراسة الجملة، سيفتح فصلاً جديداً يدخل فيه هذه المرة دراسته لتورط الذات المتكلّمة في خطابها. وهنا ينبغي تسجيل الملاحظة التالية «إن الجملة هي الصورة الأبسط في توصيل فكرة ما» (1942: 35) وعلى الرغم من كون «الجملة» تشكل وحدة الدراسة القاعدية في النحو التقليدي فإن بالي سيعيد استثمار هذا الموضوع ضمن منظور تلفظي صرف.

التقسيم تيمة/ كلام

يتيح هذا التقسيم، الذي صار تقسيماً كلاسيكياً في اللسانيات النصية عند بناء الجملة، تحديد نمطين أساسيين في توزيع المعلومة: «كل تلفظ يتضمن منطقياً عنصرين: الشيء المتحدث عنه، وما يقال عنه» (المصدر نفسه: ص 101). ويتمثل الرهان الرئيس في هذا التمييز في الإشارة إلى أن التنظيم الداخلي للجملة يتضمن بعض

التوجيهات المتعلقة بتراتبية المعلومة المقدمة. إلا أن ما يشغل بالي هو إبراز تفوق التدخل الذي تقوم به الذات المتكلِّمة على تنظيم خطابها، وهذا يعني، والحالة هذه، أن تقديم المعلومة بطبيعتها تبدو ثانوية أمام الكيفية التي عرضت بها، ولديورر نقد مناسب للغاية تؤكد فيه على الطابع التقريبي، إن لم يكن المتردد، لوضعية المعلومة المعتبرة على هذا النحو:

«إننا لا نعرف حقيقة ما إذا كان هذان المصطلحان (تيمة/ كلام) يحيلان إلى وجود تعارض بين معلومات قديمة وأخرى حديثة، أو بين قواعد ثانوية وأخرى مهمة» (135 :1998).

والمرونة النسبية للبنى التركيبية (خصوصاً في اللغة المتكلِّمة) تجعل من الصعب التعرف إلى الآليات اللسانية التي تشمل مفهومي التيمة والكلام. ولهذا يلح بالي على الاعتراف بطابع الصدفة في توزيعهما، انطلاقاً من اللحظة التي تقوم فيها إجراءات التفكيك والتقطيع بدور مهيمن على صيغة الخطاب.

«والتقطيع يسمح بأن نجعل من أي جزء من جملة عادية تيمة، ومن الجزء الآخر تلفظاً بمعنى الكلمة. وهكذا تصبح عبارة «لم أتمكن من حل هذا المشكل» هي «أنا، لم أتمكن من حل هذا المشكل»، أو «حل هذا المشكل، لم أتمكن منه... إلخ» (61 :1949).

وما يضاعف من هذه الآليات ذاتها (بخاصة في حالة التقطيع) بصمة المظهر فوق التقطيعي (suprasegmental) للكلام (وهو بعد تطريزي يتحقق بواسطة علامات الترقيم في الكتابة).

«وهكذا، ففي الصيغة المتكلِّمة قد تصبح جملة مترابطة مقطعة بمجرد ما تطبق عليها موسيقى التقطيع» (64 :1942).

التقسيم قول/ طريقة القول

وهذا التقسيم الآخر عرف حظه من الأهمية خصوصاً في

نظريات التلفظ وعلى مستويات متنوعة، وقد برر بالي هذا بما يلي:

«تشتمل الجملة الصريحة، إذن، على قسمين: أولهما ما تعلق بالعملية التي تشكّل التمثل (كالمطر، الشفاء، على سبيل المثال) وسنطلق عليه، تبعاً للمناطقة، القول (le dictum).

ويتضمن القسم الآخر الوحدة الأساس في الجملة والتي لا تقوم من دونها، أي التعبير عن الموجهية المرتبطة بالعملية [التي تقوم بها] الذات المفكرة» (1949: 36).

يسمح التعارض، المحدد على هذا النحو، بعزل آلية لغوية أخرى ـ متلازمة إن صح القول ـ مع التحليل التركيبي السابق. وبهذا يوضح بالي الكيفية التي تتموضع بها الذات المتكلّمة بالنظر إلى تلفظها. إن الأمر يتعلق هنا بتوسع في التفكير الأسلوبي بوصفه تحليلاً خاصاً لصور «العنصر الذاتي في اللغة» (بريل (Bréal)). ويبدو أن تناول القول من منظور موجهي (modale) أهم بكثير من تناوله معزولاً. وفي هذا الخصوص يتقاطع بالي مع فلسفة اللغة العادية (وتيارها الذريعي) في الفصل (كما هو الشأن عند أوستين (Austin)، مثلاً) بين ما يعود، في فعل الكلام، إلى المضمون المثبت (فعل عباري (acte locutoire)) وما يعود إلى الطريقة التي أثبت بها المتكلم ذلك المضمون (فعل لاعباري (illocutoire)). ومن هنا، يبذل بالي ما في وسعه لتحديد المظاهر الأساسية لطريقة القول (modus) آخذاً بعين الاعتبار، في ما يبدو، تقليداً قديماً في التفكير الفلسفي حول ملكات الروح[5].

---

(5) ذكرها (Durrer, 1998: 127). وهي تذكر أن «تصوراً للموجهية على هذا النحو يحيل بداهة إلى الميتافيزيقا القديمة القائلة بملكات الروح الثلاثة (الفكر، الرغبة، الإرادة)، التي تم إحياؤها في 1902 من قبل الفلاسفة الفرنسيين».

«إن الموجهية هي الصيغة اللغوية لحكم فكري، أو لحكم عاطفي أو لإرادة تعلن عنها ذاتٌ مفكرة بخصوص إدراك أو تمثل روحي لديها. [...] والجزء من التلفظ المعبر عن حكم الإرادة [...] متضمن في القول» (1942: 3-4).

ثم يتساءل بالي لاحقاً حول درجة التوافق الحاصلة في الخطاب بين الذات المتكلِّمة والذات الموجهية. فاضطراب التوافق بين الذاتين لا يشكل استثناءاً في الصورة المتكلِّمة، بل على النقيض من ذلك، يعمل الفصل بين المكونين كما يعمل شرط الإمكان بالنسبة لعديد استراتيجيات الخطاب، كالنفي السجالي (négation polémique)، والكذب، والسخرية.

وتشكل هذه الأنماط الثلاثة عمليات خطابية ثلاثة تستند إلى هذا النقد. وقد بحثت دلالة التلفظ التي طورها دوكرو (Ducrot) (1984 ,1995)، في إطار نظرية تعدد الأصوات، هذا التمييز الذي قدّمه بالي.

تصور اجتماعي ذريعي

أتى بالي بعديد العناصر النقدية في ما يتعلق بالتصورات الإعلامية للغة، الموروثة عن التراث النحوي أو عن ابستيمولوجيا (*CLG*). وشرع، في الوقت نفسه، في إعداد تصور ذريعي تلفظي وسوسيولساني «للغة المتكلِّمة».

النشاط التلفظي

يثمن بالي، بابتعاده عن «الدروس»، وضع الذات المتكلِّمة، وذلك حتى يسلط الضوء على آليات التعبير باعتبارها هذا:

«إن دراسة لغة ما ليست مجرد ملاحظة العلاقات القائمة بين

الرموز اللغوية، بل هي كذلك ملاحظة الصلات التي تجمع بين الكلام والفكر [...] إنها، في جزء منها، دراسة نفسية [...] وهي، مع ذلك، دراسة لسانية بصفة أكبر، نظراً لاهتمامها بالناحية التعبيرية للفكر وليس بالناحية التفكيرية للوقائع المعبر عنها» (2 :1909).

وانطلاقاً من هذا التخصيص، يطور بالي نقداً للتصور الإعلامي للغة لصالح تصور ذاتي للتحدث (prise de parole). فكل تحدث يسعى إلى توصيف مشاعر الذات المتكلِّمة، وهو أبعد من أن يكون تقديماً لمجرد مضمون إخباري:

«عندما نقول إن الجوَّ حار، أو الجو بارد، أو إنها تُمطر، فإن الأمر لا يتعلق، قطعاً، بمجرد ملاحظة، وإنما بانطباع عاطفي أو حكم عملي كفيل بتحديد فعل ما» (17 :1913).

«يضيف فكرنا، تلقائياً، إلى أدنى إدراك «فكرة قيمية» [...] فالأشياء تثير فينا إما إحساساً رائعاً، أو إحساساً مقززاً، وهي تنقسم إلى أشياء نستمتع بها وأشياء نتألم منها» (152 :1909).

إن محورة القيمة الذاتية للتعبير اللغوي لا تنحصر في بناء مفهوم الذات المتكلِّمة، بل هي موازية لبناء موضوع جديد. وهكذا، فإن الاستعمالات اللغوية يتم تحديدها باعتبار إشكالية التفاعل. إلا أن هذا الإطار الجديد للتحليل يتم ضبطه بدوره انطلاقاً من تصور صراعي (agonique). فبالنسبة لبالي، كل تحدث له وجهة ما، إلا أن تبادل الكلام يرتبط بميدان للمواجهة الرمزية.

«تصبح اللغة، إذن، سلاح نزال [...] يحاول المرء اقتناص حظوة منها، وإلا فإنه يقر لها بالاحترام والإعجاب» (18 :1913).

غير أن بالي ينبه إلى أن الطابع الصراعي لتبادل الحديث «لا يتنافر مع التضامن والتعاطف (المصدر نفسه: ص 20)، فهو يرتبط،

قبل كل شيء، بجهد متبادل للتكيف بين الذوات المتكلّمة الحاضرة. إنه جهد ضروري، وضرورته هي بقدر الاختلافات الموجودة بين الذوات، التي تعود في الأساس إلى «توافق غير تام في المعتقدات والرغبات والإرادات» (المصدر نفسه).

نشاط محدد. إن أولوية التعبير الذاتي لا تعود إلى موقف لاتاريخي، بل بخلافه، فقد خصص بالي مقالات تحليلية عديدة حول الطابع المشروط اجتماعياً للنشاط اللغوي. فهناك سلسلة من الإكراهات تقيد الحوار بشكل جوهري. وبحسب بالي، فإن تبادل الحديث تهيمن عليه، في الأساس، الظرفية الخارج لغوية وكذا السياق (البيئة اللغوية) أو الوسائط السيميائية المرتبطة بالفعلية بالكلام (مثل التعبير الميمي الحركي).

يعمل النشاط اللغوي، في مقام أول، كنشاط حاسم اجتماعياً بما أنه يسمح كذلك «بتصنيف» الذوات المتكلِّمة اعتباراً لانتماءاتها المختلفة.

«إن اللغة، أيضاً، واقعة اجتماعية بالدرجة الأولى، لأنها، بطريقة أو بأخرى، تصنّف الذات المتكلِّمة» (203 :1909).

ومن جهة أخرى، فإن النشاط اللغوي يضبط عبر رهانات دينامية وقيميّة (axiologique). ومن هنا يمكن تحديد ثلاث سمات لهذا النشاط:

ـ النشاط اللغوي يتطلب مجهوداً للملاءمة مع السياق خلال مدة تبادل الحديث كلها، إلا أن نجاح هذا التبادل غير مؤكد: «يصنف المرء، بشكل أو بآخر، بحسب طريقة حديثه [...] وقد يحدث أن ينطق الفرد نفسه لغته الأم بطرق متعددة، وإذا كنا لا نتنبّه إلى ذلك، فلأنه غالباً ما يتم بكيفية غريزية» (المصدر نفسه: ص 232).

ـ النشاط اللغوي يتطور باعتبار منظور التلقي، إذ يفترض الأخذ بالاعتبار المتلفظ المشارك (co-énonciateur) الذي يشكل حضوره قيداً على الذات المتكلِّمة.

«نستحضر الظرف الاجتماعي لذلك الشخص، ووضعه بالنسبة لنا، هل هو في مرتبة أعلى أم أدنى، وبالخصوص العلاقات القائمة بيننا القادرة على إبعادنا عنه أو تقريبنا منه [...] وهذه الاعتبارات تخلق، بدورها، مشاعر من نوع خاص وتؤثر بشكل مختلف، وهي تنضاف إلى المشاعر الفردية وتعدّلها بالتخفيف من حدتها أو بتقويتها أحياناً...» المصدر نفسه: ص 9).

إن هذا النمط من التكيف مع صورة المتلفظ المشارك يحدد صيغة الرسالة، كما تبين ذلك أمثلة بالي: «نحو: «هلاّ قمت بهذا، أرجوك؟» (Voulez-vous faire cela, je vous prie?) [...] «هيا! قم بهذا!» (Allez! faites-moi ça!) (المصدر نفسه: ص 9)

ـ يحدد النشاط اللغوي، فضلاً على ذلك، الصورة التي يقدمها المتحدث عن نفسه، باعتبار مرتبة مخاطبه (الاجتماعية).

«ولكن لا يمكننا التكلم من دون التكلم مع أحد ما، أو من دون التفكير في أحد ما [...] لنتصور إذن اللغة كتعبير عن فكرة موجهة إلى الآخر أو معبَّر عنها مع تمثل للآخر» (المصدر نفسه: ص 8).

تقاربات

والمقصود هنا استحضار التقاطعات أو الإشارة إلى تطابق وجهات النظر الناجمة عن التقارب الحاصل بين فكر بالي والأبحاث المعاصرة.

تزامن. بداية، ينبغي التأكيد على التقاربات الأسلوبية مع بعض تطورات البحث الأنجلوساكسوني:

ـ ففي المجال اللساني الفرانكوفوني، طور بالي تصوراً ذريعياً لفعل اللغة. وقد هيأ، بوضعه مسافة بينه وبين فلسفة التواصل الكلاسيكية، مجالاً لظهور نقاط تلاقٍ بينه وبين الفلسفة التحليلية (المسماة: «[فلسفة] اللغة العادية» وهو أمر تم التأكيد عليه منذ زمن (Récanati, 1980).

ـ تحديد سمات «اللغة المتكلِّمة»، بانفتاحها المتنامي على الإكراهات السوسيوثقافية، جعل من التغيرات الخطابية (التصحيح المفرط (hypercorrection)، الملاءمة (adaptation)، نظرية الأوضاع (théorie des faces)) إشكالية، وذلك قبل سوسيولسانيات أميركا الشمالية (Labov, 1976; Goffman, 1974).

الانتساب. في مقام ثان، ينبغي التدقيق في الطريقة التي طبعت بها أسلوبية بالي بنفوذها مختلف تيارات البحث، وعلى وجه الخصوص التيارات الفرنسية.

ـ تعليم اللغات. الديداكتيك أساساً، وذلك انطلاقاً من المساهمة المباشرة لبالي من جهة (كتابه حول *La Crise du français*, 1932)، وانطلاقاً، كذلك، من أعمال تلميذه فريه (Frei) (*La Grammaire des fautes*, 1929) بشكل خاص.

ـ نظرية التلفظ. ولبالي في هذا المجال دين على من سار على دربه. وهو دين غالباً ما بقي مضمراً (حالة بنفنيست)، أو أعلن عنه في وقت متأخر (دوكرو)، بخاصة في ما يتعلق بنظرية تعدد الأصوات (1984, 1995).

ـ سوسيولوجية بورديو (Bourdieu)، وعلى وجه الخصوص مفهوم التمايز لديه (1985) الذي اقترضه وأعاد استثماره في أهم عمل له حول اقتصاد التبادلات اللسانية (1982).

ـ الحركة المعروفة باسم المدرسة الفرنسية لتحليل الخطاب، في ما يتعلق بالتصور السجالي للاستعمالات اللغوية. ويمكن إيجاد هذا الانتساب كذلك عند مؤلفين أمثال ألتوسير وفوكو وبورديو في عهد قريب. ومن الممكن، في هذا الخصوص، أن تكون هذه الوساطات الحديثة قد أضمرت جزئياً تأثير الأسلوبية، إنما يكفي التذكير بأن بالي نفسه، القريب غاية القرب من الفكر الألماني، قد حمل إلى ميدان النظرية اللسانية الموضوعة الفلسفية (هيغل) حول صراع الوعي من أجل الاعتراف[6].

2.3. غ. غيوم (1883 ـ 1960): علم النفس الآلي للغة

يعلن غوستاف غيوم، تلميذ مييه وقارئ سوسور، أنه وريث للنحو المقارن و«للدروس» على حد سواء. غير أن النموذج الذي أقامه يتميز بمسلمته العقلانية، وبذلك فهو ينتسب إلى التراث الفلسفي اللساني الذي يمتد من مدرسة بور رويال إلى همبولت (Humboldt). إن اللغة، بحسب غيوم، تقوم بربط بنيات نفسية ضمنية ببنيات سيميائية تعمل على إظهارها.

نقطة الانطلاق

التمثل والتعبير. أخذ غيوم عن هـ. دولاكروا (*Le Langage et la pensée*, 1930) مقولته: «الفكر يشكل اللغة ويتشكل باللغة»، كما أخذ عن مييه قناعته بأن «اللغة هي آلية عجيبة كل شيء فيها متماسك». وتتضمن أعماله عدداً من الأشكال الهندسية (Topologique)

---

(6) وهو تصور لا يتوافق بشكل جيد مع نظرية التسامح لمبدأ التعاون (غريس)، أيا كان زعم المنظرين حين يربطون، بتسرع كبير، بالي بالتيار الذريعي.

(«بالحركة وبصورة الحركة» - لايبنتز (Leibnitz) هو من نصح باستعمالها هكذا 369 :1995) الكفيلة بأن تجعل حركات الفكر («حركيات» (cinétisme) التي تدبر اقتصاد الدوال ملموسة لغايات استكشافية وتعليمية. وبحسب غيوم فإن «اقتصاد» اللغة يكمن في ترجمة الآليات التي نحملها في ذواتنا سلفاً إلى [صيغة] قولية (dicibilité)، إنها المنظورية (visibilité)» (1973).

والمقصود بالمنظورية هنا العملية الذهنية الأساسية لفهم «المضامين» التي ينبغي صياغتها. أما القولية فتعني إلباس التمثل صورة صوتية، بحيث يشكل «الانتقال من المنظور (visible) إلى القولي (dicible)» - من المتمثَل إلى المعبر عنه - عملية نفس - فيزيائية يتضمن إنجازها أربع مراحل: «منظورية (ذهنية)/ قولية (شفوية أو كتابية) / قول فعلي/ مقول نهائي» (1973: 40-41).

غيوم قارئ سوسور

إن النقد الرئيسي الذي استنتجه غيوم من قراءته لكتاب «الدروس» يخص تأويل القسمة لغة/ كلام. فقد بدا له هذا التعارض غير مبرر بالشكل الكافي، [وذلك لأنه]:

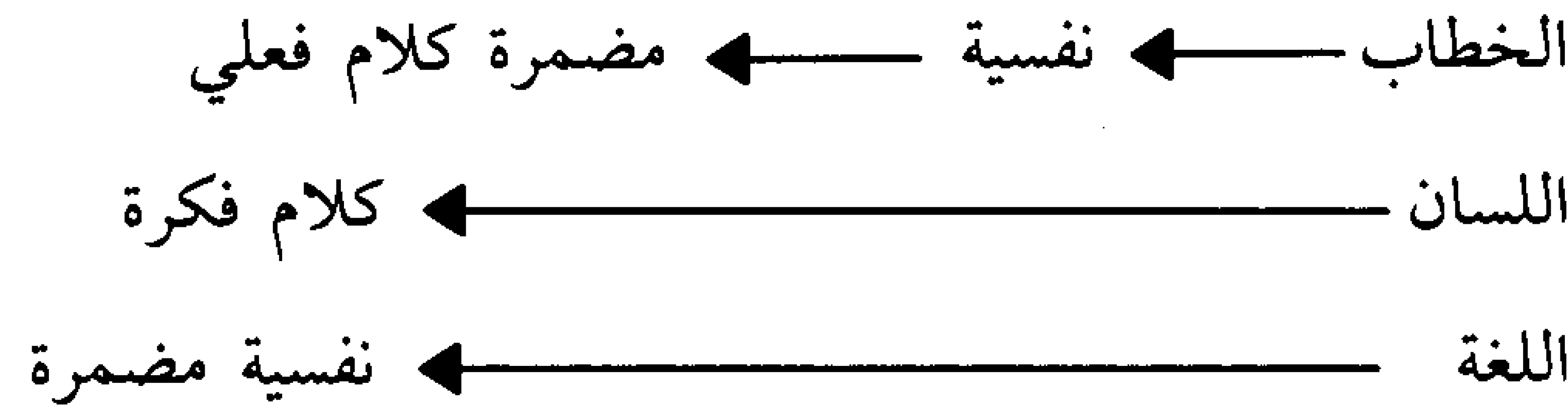
- لا يأخذ بالاعتبار الصلة التي يقيمها كل مصطلح من المصطلحين مع نظام التفكير من جهة، ونظام الخطاب من جهة أخرى،
- لا يتيح وصفاً مرضياً للفعل اللغوي في كليته.

كلام لا مادي وكلام مادي. انطلاقاً من هذا النقد، يقترح غيوم تحليلاً آخر للانتقال من اللغة إلى الكلام، وهو انتقال سيوصف، منذ ذاك، بوصفه عملية تحيين (actualisation). فبتسليمه بأن «الذات المتكلِّمة تجد نفسها متملّكة للغة مهيأة للاستعمال» (70 : 1973)، فقد

رأى أنه من الضروري تحديد أي نمط من الآليات يشمل الكلام، [يقول]:

«إن الكلام، الذي يكون لامادياً (aphysique) في مستوى اللغة، يصبح مادياً في مستوى الخطاب، ما لم يظل هذا الأخير داخلياً» (المصدر نفسه، ص 72).

ويستنتج غيوم من ضرورة التمييز بين النظامين البنيويين للكلام (كلام ـ فكرة وكلام فعلي)، الخطاطة التالية:



لنوضح أخيراً أن إحلال مصطلح خطاب محل مصطلح كلام يتأتى من تعريف غيوم الموسع لمفهوم الخطاب: فهذا المفهوم يحيل إلى كل تمظهر للغة منطوقة كانت أم غير منطوقة. وبعبارة أخرى، فإن الكلام بالمعنى السوسوري لن يكون إلا بعداً واحداً من بعدي الخطاب (الذي يضم التعبير الشفوي والتعبير غير الشفوي). وهذا يقتضي، كما سيشرح ذلك بنفنيست بعبارات مختلفة، أن تكون اللغة شرط إمكان بالنسبة لجميع أشكال التعبير.

ويصاحب هذا التعديل إعادة تقييم شامل لنظرية اللغة كما عرضها سوسور في (*CLG*).

القوة والأثر. ونجد عند غيوم صدى للمسلمة السوسورية حول الطابع القار للغة والطابع المتغير للكلام في أطروحته القائلة بالطابع الممأسس للغة والطابع الارتجالي للخطاب. وقد قاد هذا التمييز الجذري إلى مراجعة مفهوم الدلالة:

«يقابل الكلام الفكري تنوع كبير في الكلام الفعلي الذي يتغير بتغير الذات المتكلِّمة، وكذا بحسب ظروف الكلام بالنسبة للذات المتكلِّمة نفسها» (المصدر نفسه: ص 70).

يميز غيوم، إذن، بين الدلالة في موضع مدلول بالقوة، والدلالة في موضع مدلول بالفعل (له تأثيرات المعنى المتغيرة بحسب السياق). إن الإنتقال من اللغة إلى الكلام، منظوراً إليه من زاوية الفعل اللغوي، يدرك كعملية تربط بشكل تعاقبي بين:

«أ ـ زمن أولي بالقوة يسير من عناصر بناء الكلمة إلى الكلمة المبنية.

ب ـ زمن نهائي بالفعل يسير من الكلمة إلى الجملة، أي من وحدة بالقوة إلى وحدة بالفعل [...] من الكلمات إلى الفكرة المعبر عنها» (المصدر نفسه : ص 145).

وأخيراً، فإن كل استعمال للغة في الخطاب يقتضي مدة غاية في القصر يسميها غيوم الزمن الإجرائي (temps opératif).

ركائز التحليل اللساني الثلاثة

أوكل غيوم للنظرية اللسانية مهمة اكتشاف الآليات والإجراءات البناءة التي تنظم إعداد اللسان، وبالخصوص اقتصاد لغة خاصة:

«يجب أن تكون الحالة الدائمة للساني هي البحث المتواصل من الملاحظة العامة إلى الفهم الشامل» (المصدر نفسه: ص 80).

ويجمع علم اللغة بين مطلبين هما: الوصف التجريبي (ما هو قابل للملاحظة، «الملاحظة العامة») والتفسير الاستنباطي (الفهم الشامل). وهو يتصور هذا العلم مبدأ للمعرفة يردد، هنا أيضا، صدى مسلمة «الدروس» القائلة بأن «وجهة النظر هي التي تحدد الموضوع».

وبعيداً عن التجريب، أي أخذاً بعين الاعتبار فرضياته ومسلماته، يميز غيوم بين ثلاث ركائز للتحليل هي:

- **علم النفس النسقي** (*psychosystématique*): وموضوعه الوصف التام لنسق اللغة على اعتبار أن كل لغة تستعمل نموذجاً خاصاً لتمثل العالم (وهذا يذكّر بالتصور الرومانسي الموروث عن هردر). وكما يوضح غيوم فإن:

«علم النفس النسقي لا يدرس علاقات اللغة بالفكر وإنما يدرس الآليات المحددة والمبنية التي يتوفر عليها الفكر ليتمكن من ذاته، وهي الآليات التي تعيد اللغة إنتاجها بأمانة» (المصدر نفسه: ص 94).

- **علم النفس الآلي** (*psychomécanique*): وموضوعه الرئيس وصف الآليات النفسية التي يحددها علم النفس النسقي. وتنظيم تلك الآليات هو ما يضفي الخصوصية على نسق لغوي ونمط لغوي ما (هندو - أوروبي، سامي، أسيوي... إلخ). وتبقى هذه الآليات مضمرة في كل صياغة فعلية.

- **علم النفس السيميائي** (*psychosémiologie*): وهدفه وصف الاستعمال المكوّن من الدلائل (signes)، و، من وجهة نظر الكلام المنطوق، من المتغيرات التي يفرضها هذا الكلام على الدوال (signifiants) (صرف - تركيب، صرافة، صرف - صواتة).

- وأخيراً، إن عمل اللساني يستند إلى تقنية يطلق عليها غيوم اسم لسانيات الموقف (Linguistique de position):

«والجوهري في هذه التقنية هو تقديمها لكل ظاهرة لسانية في الصورة الأولى لتطورها الطولي (longitudinal) والقيام بتحليلها، كما يفعل ذلك الفكر نفسه، وذلك بواسطة قطع مستعرضة

(transversales) يحملها التطور الطولي، ومهما كانت المسألة المعالجة، فإن التقنية تظل هي نفسها» (المصدر نفسه: ص 93).

اعتماداً على هذه التقنية المحددة على هذا النحو، شرع غيوم في تحديد مسائل تضاهي في اختلافها مسألة تكوين الدلائل (والأنساق النحوية) أو بناء الزمن اللغوي، أو، أيضاً، آليات التحديد.

النظام البنيوي للغة

الأصل والعلية. في ما يتعلق بالإناسة اللغوية، يجسّد موقف غيوم توليفاً للأفكار التي نوقشت طيلة القرن التاسع عشر. فاللغة كانت، بالنسبة للبعض، في مقام أول، تعبيراً عن الفكر، وبالنسبة للآخرين، سمحت بالتعبير عن الحاجات، وذلك بتأسيسها الرابط الاجتماعي على العلاقة السياسية ـ الاقتصادية، أما غيوم فيأخذ بالأطروحتين، لكنه، مع ذلك، يفضل فكرة: اللغة ـ تمثل على فكرة: اللغة ـ أداة للتواصل:

«كأطروحة عامة، سيكون من الأنسب من أجل تطور متزامن لكل من اللسانيات والفلسفة أن لا نكثر من الثرثرة حول مقولة اللغة واقعة اجتماعية، لأنه إذا كانت كذلك في العلاقة بين الناس المستعملين لها، فإنها، ولا شك، شيء غير هذا في عمق التفكير البشري الذي يبنيها فيه وينبني بها [...]. وعلى لسانيات واقعية بالفعل [...] أن تنطلق من علاقتين: العلاقة الاجتماعية إنسان/ إنسان. والعلاقة التي هي من نوع آخر كون/ إنسان: وعملياً فإن العلاقة كوني/ فردي هي مشتقها الكيفي» (1969: 45-46).

وهكذا يبتعد غيوم عن سابقيه (بريل، ومييه، وسوسور نفسه) لكنه يعود في نصوص متأخرة إلى هذه المسألة:

«لدينا في الأصل: كون/ إنسان [...] وفي عمق العقل الإنساني [...] هناك مماثلة للفكر الكوني بالفكر الإنساني [...] ثم تأتي بعد ذلك العلاقة إنسان/ إنسان» (المصدر نفسه: ص 273 ـ 274).

بناء الدلالات. إن تكوين الدلالات (تكوينها أو نشأتها على نحو معين) سابق على استعمالها (praxéogénie). وقد ميز غيوم، لكي يحيط بنشأة النسق النحوي، بين عمليتين متكاملتين، وذلك بتطبيق لسانيات الموقف:

ـ عملية أولى للتمييز (أو التخصيص): أطلق عليها اسم نشأة الأفكار (idéogenèse)، ويميز التفكير خلالها مفهوماً ما.

ـ عملية ثانية للفهم (أو التعميم) يسميها نشأة الصرافة (morphogenèse)، وخلالها يتجسد المضمون المميز سابقاً في صورة ومادة صوتية.

ويحدد تعاقب هاتين العمليتين السيرورة الكاملة لنشأة المعجم (lexigenèse)، أي تكوين الوحدات المعجمية:

«إن اللجوء إلى مناهج لسانيات الموقف هو ما أهلنا لاكتشاف كُنه نسق الكلمة، ليس في اللغات الهندو ـ أوروبية وحدها، وإنما في لغات العالم كلها» (المصدر نفسه).

وينبه غيوم، بعد ذلك، إلى أن تعاقب حركتي التخصيص والتعميم «يمثل عين نشاط الفكر الذي يقوم، في ذاته، بحجز (saisie) لهذا النشاط بواسطة قِطَع يحملها الخط الناقل، وهي الوسيلة الوحيدة لديه» (المصدر نفسه).

وانطلاقاً من سيرورة التكوين هاته يبين غيوم المكتسب الموافق لكل حجز:

ـ القطعة الأولى المستعرضة تحدد قاعدة الكلمة.

ـ القطعة الثانية تثبت صرافة الكلمة.

ـ القطعة الثالثة تنهي تكوين الدليل بإعادة صب كل واحد منها في «جزء من اللغة» الخاصة، [وهو ما تبرزه] الخطاطة التالية:

تخصيص		تعميم
تمييز أولي	عمليات وسيطة	فهم نهائي
قاعدة الكلمة	صرافة الكلمة	جزء من اللغة
مصفوفة(فكرة خاصة)	صورة قبل ـ نهائية	صورة نهائية
القطعة الأولى	**القطعة الثانية**	**القطعة الثالثة**

إن ما يطلق عليه غيوم بشكل تناوبي «صوراً ناقلة» (formes vectrices) أو «عمليات وسيطة» يتوافق في نشأة المعجم مع إسناد الخاصيات الشكلية:

«العلامات النحوية للجنس، أو العدد، أو الحالة أو الشخص عندما يتعلق الأمر بالاسم، وعلامات الجهة، والزمن، والشخص عندما يتعلق الأمر بالفعل» (المصدر نفسه).

إعادة تعريف اللغة

يغير غيوم التصور السوسوري للغة بتأكيده على أن اللغة هي «نسق الأنساق». فما معنى هذا؟ إن اللغة، بوصفها حاوية كونية، تعيد تكوين نفسها عن طريق آلية اندماج لسلسلة من الأجهزة المندمجة حيث تتعارف مختلف أنماط «الكلمات». وهكذا تتوزع الأجزاء المتنوعة للغة إلى أجزاء لغوية حملية (prédicative) وأخرى غير حملية (non-prédicative) (Moignet, 1981)، وذلك بحسب تشكّلها من مادة «مفاهيمية» «ثقيلة» أو «دقيقة» (Wilmet, 1978).

وقياساً على المفهوم النحوي الكلاسيكي، فإن الحملية تعني عند غيوم قابلية بعض الكلمات لقول شيء ما عن كلمات أخرى. ويجد هذا التوزيع لنفسه ما يبرره اعتباراً، بالخصوص، لدرجة الحدوث (incidence) التي تميز كل فئة من الصور. ومن بين العناصر الحملية، يصنف غيوم الاسم، والضمير، والفعل، والصفة، والظرف. فالاسم الذي يحمل في ذاته فئة الشخص الأصلي (موضوع الاستهداف الحملي ذاته) يتبين أنه ذاتي الحدوث (auto-incident) بما أنه محمول نفسه، وذلك انطلاقاً من سَميأة الفضاء (sémiotisation) (أي من «مادة»). والفعل ـ الذي تكوّن مفهوم الزمن فيه انطلاقاً من تمثل الفضاء ـ يتميز بالحدوث الخارجي من الدرجة الأولى بالنسبة للاسم الذي يتخذه عماداً. وتدخل الصفة في الخطاب بالشروط نفسها المتعلقة بالاسم. أما الظرف، فإن دلالته تتحكم فيها الحدوث الخارجية من الدرجة الثانية، بما أن هذا الجزء من اللغة ينطبق على الاسم (أو على الضمير الشخصي) عن طريق الفعل. وينظم إعمال أجزاء اللغة غير الحملية في الخطاب آلية الحدوث المستعرَض ـ (trans-incidence)، بما أن الكلمات الفارغة دلالياً كالكلمات النحوية، تصلح، وحسب، للربط إما بين كلمات أخرى (وهو حال أدوات العطف (conjonctions de coordination أو بين جمل (وهو دور أدوات الإتباع (conjonctions de subordination)). إن حركية الخطاب، وخصوصاً تلك التي تقتضيها الإكراهات التلفظية، تسمح لنسقية اللغة هذه بأن تنتظم بحسب مبدأ مزدوج للاقتصاد والتوافق التعبيري.

مظاهر علم النفس الآلي

عملية التحديد. انطلاقاً من بحث حول *(Le problème de l'article et sa solution dans la langue française)* (1919) صاغ غيوم،

لأول مرة، فرضية الحركية الأساسية (cinétisme) التي بواسطتها يتمثل الفكر العلاقة خاص/ كلي.

إن العملية النحوية التي تكفلت بها سيميائيات أداة التعريف تفحص، بصفة كلية، آلية التسمية، الدقيقة إلى حد ما. ويمكن رسم هذه السيرورة الأساسية على شكل موتر ثنائي (tenseur binaire):

.....................‎/‎.....................

حركية مخصّصة　　　　　　حركية معمّمة

وانتقلت، في الفرنسية الحديثة، مختلف استعمالات صيغ التعريف (le/un) إلى التعبير عن حجوزات تحديدية تنطلق من فعل مرجعي عام ومبهم إلى فعل تحديد معرف (خاص)، كما في الخطاطة التالية:

1+ عام Le　　　　عام +4 Le

خاص 2 Un　　　　خاص 3 Le

....

(1) جندي فرنسي لا يخشى التعب

(2) جندي يخرج من الثكنة

(3) الجندي يقطع الميدان ومعه عُدته

(4) الجندي الفرنسي لا يخشى التعب

يبين تنوع الاستعمالات أنه يمكن للصيغتين le/un أن تتنافسا من أجل التعبير عن قيمة الخطاب نفسه (أثر المعنى) : فنطاق le/un، في الجملتين (1) و(4) عام، بينما هو خاص في [الجملتين] (2) و(3). ومن الملموس، من جهة أخرى، أن التحديد الخاص في الخطاب

(نموذج: 3)، يقتضي دائماً وجود التحديد العام (نموذج 1).

تمثل الزمن

تمَّ عرض التصور النفس ـ آلي للزمنية الفعلية ابتداء من سنة 1921 في **الزمن والفعل** (*temps et verbe*). ويؤسس هذا التصور لمفهوم صورة الزمن (image-temps) الذي تتمثل خصوصيته، بحسب تعبير غيوم ، في كونه «يستند إلى تمثل الفضاء».

نظرية الصيغ الفعلية: هناك تياران فكريان مرتبطان جوهرياً ببناء ما يطلق عليه غيوم صورة الزمن. يقول:

«لقد نجحت في تحديد نشأة الصورة الزمنية (chronogenèse) التي هي [. . .] نشأة قدرة بناء الزمن، وفي تحديد تمثل الصورة الزمنية (chronothèse) الذي هو ممارسة تلك القدرة طيلة اكتسابها، باعتبارهما مصدراً كلياً للبناء اللساني للزمن» (المصدر نفسه).

إن التمييز الأولي للمحور الطولي لنشأة الصورة الزمنية والمحاور المستعرضة لتمثل الصورة الزمنية يسمح، من منظور ذهني، بتفسير طبقة الصيغة الفعلية. وهكذا نجد على الخط الناقل للتمثيل الخطي للزمنية (نشأة الصورة الزمنية) الصيغ الفعلية الثلاثة التي حددها النحو التقليدي (شبه اسمي (quasi nominal)، افتراضي (subjonctif)، بياني (indicative)) وهي موضوعة كثلاث مراحل لبناء صورة الزمن (أولي أو قبلي، متوسط، متأخر أو نهائي). وتشكل صيغة الفعل غير المتصرف ـ التي تنضاف إليها صيغتا الحاضر والماضي ـ تمثيلاً افتراضياً لزمنية يطلب إنجازها: فهي، إذن، تحدد حجزاً كامناً (in posse). وتوازي صيغة الوجه الافتراضي تمثيلا لزمنية في طور الإنجاز: فهي تحدد حجزاً قيد الإنجاز (in fieri). وتغطي صيغة الوجه البياني تمثيلاً للزمنية المنجزة بصفة كلية.

ويشمل هذا الوجه صيغ الحاضر، والماضي البسيط، والماضي غير المكتمل، والمستقبل، والشرط: فهي تحدّد حجزاً تاماً (in esse).

نظرية الزمن. يتوزع الفضاء الزمني المتضمن جميع أحداث العالم على مختلف تمثيلات السيرورة الفعلية، وبهذا المعنى فهو يظهر كحدث وقع أو سيقع (advenant ou advenu).

وتبعا لذلك، فإن كل محور موجِّه (modal) يدمج كلاً من هذين المستويين: مستوى الحدوث (فعل وقع)، ومستوى التفسخ (فعل لم يقع). وتقدم بعض التمثيلات الفعلية خاصية مختلطة (اسم الفاعل، الماضي اللامكتمل، والشرط) مازجة بين جزء منجز وحجز للإنجاز، وهكذا تتوزع مختلف أنماط الزمنية الفعلية، عند كل تفريع، باعتبار الحالات الثلاث لتمثل الصورة الزمنية التي تنتمي إليها من الناحية الموجهية.

ـ **الجهة** (aspect): يحيل مفهوم الجهة، في النحو التقليدي، إلى وجهة النظر التي انطلاقاً منها يتم إدراك السيرورة: «فالتمثل الزمني، إذن، لا ينفصل عن السيرورة. أما في ما يتعلق بالبعد الجهي للسيرورة، فإنه يحدد زمناً داخلياً. ويخصص تصور علم النفس الآلي مصطلحات التأصّل (immanence) والفوقية (transcendance) لوصف طبيعة السيرورة الفعلية، آخذاً بعين الاعتبار وجهة النظر التي تسمح بكشف التغيرات. ويحدد غيوم ثلاث صيغ جهية أساسية:

ـ صيغة متأصلة (جهة مكثفة (tensif)) يدرك فيها الحدث «من داخل السيرورة»: حيث تقوم صيغ الفعل غير المتصرف، والوجه الافتراضي، والوجه البياني بفحص مقولة التأصل الجهي (من نمط: «أتغدى» (Je déjeune)، «أنا أتناول غدائي» (Je suis en train de déjeuner)... إلخ).

ـ صيغة فوقية (جهة موسعة) يختزل بموجبها إدراك السيرورة

«في الملاحظة». وهذه الصيغة «تعبّر عن أسبقية الحدث (antériorité) من دون حاجة إلى تغيير الحقبة (وهي من نمط: «ما أن تغدى حتى ذهب» (dès qu'il a déjeuné, il s'en va)).

ـ صيغة بيفوقية (bi-transcendante) (جهة بيمُوسعة) تعبّر عن أسبقية زمنية مرتبطة بصيغة جهة فوقية (من نمط: «ما أن تناول غداءه حتى ذهب» (Dès qu'il a eu déjeuné, il s'en est allé)).

ويمكن التمثيل للصورة الزمنية بالخطاطة التالية:

	فعل غير متصرف ـ اسم فاعل ـ اسم مفعول	وجه افتراضي ـ لامكتمل ـ وجه افتراضي لامكتمل	ماضي بسيط ـ شرط.
نشأة الصورة الزمنية	............./	............./	....
	تمثل الصورة الزمنية 1	تمثل الصورة الزمنية 2	تمثل الصورة الزمنية 3
	حدوث/ تفسخ	حدوث/ تفسخ	حدوث/ تفسخ
	كامن	قيد الإنجاز	تام

3.3. ل. تينيير (1893 ـ 1954): تركيب تبعية

فكرة تركيب بنيوي

يدافع تينيير (Tesnière) عن التوازي بين الصواتة البنيوية وتصور لتركيب بنيوي لم يسبق أن أثير قبله، وذلك عند تأكيده على أنه ينبغي «العمل، خلف الطبيعة الفيزيائية المحضة للظواهر، على اكتشاف استعداد [هذه الأخيرة] لتحمل وظائف لسانية محضة» (40 :1988).

وقد نبه، برفضه «للحكم المدرسي المسبق»، الذي يحصر التركيب في «دراسة استعمال الصور [النحوية]، «إلى أن أغلب كتب

التركيب التي نشرت منذ قرن ما هي إلا كتب لتراكيب صرافية» (المصدر نفسه: 34، الفقرة 8).

ثـم يحصر تينيير، بصرامة شديدة، موضوع النموذج الذي يقترحه، وقد عهد إليه دراسة الجملة. يقول:

«إن موضوع التركيب البنيوي هو دراسة الجملة. فضلاً على ذلك، فاللغويون الألمان، عندما اضطروا إلى ترجمة كلمة تركيب إلى لغتهم، لم يجدوا مكافئاً لها أفضل من (Satzlehre)، أي «علم الجملة»» (المصدر نفسه: 12، الفقرة 1).

ويندرج مشروع تينيير ضمن التقليد الفلسفي اللساني المتمحور، كما هو الشأن عند همبولت، حول مبدأ استقلالية التركيب:

«التركيب سابق على الصرافة. فعندما نتكلم لا يكون قصدنا هو إيجاد معنى لمتوالية من الفونيمات موجودة قبله، ولكن منح صورة حساسة يسهل نقلها لفكرة موجودة قبلها وهي علة وجودها الوحيدة [...]» (المصدر نفسه: 36، الفقرة 4).

وبهذا ينفصل تينيير عن الفرع الأكثر تمثيلية للنحو المقارن (من بوب إلى مييه)، ويقترب بعزم من لسانيين أمثال الدانماركي بروندال (Brondal) أو السويسري بالي الذي يقول فيه: «كان له الفضل في إعادة الاعتبار للصورة الداخلية للغة مقابل الصرافة» (المصدر نفسه 35: الفقرة 12).

وقد أدت إعادة قراءة همبولت تينيير بوضوح ما بين الصورة الخارجية للغة (صرافتها) وصورتها الداخلية (تركيبها).

المفاهيم الوصفية

الربط: كما يذكّر تينيير بذلك في مسلمة بسيطة، فإن فهم، وكذا بناء الجملة يتوقفان على وجود علاقات معينة بين عناصرها:

«كل كلمة مضمنة في جملة تتوقف تلقائياً عن أن تبقى معزولة، كما هو الحال في القاموس. فهناك روابط بينها وبين الكلمات المجاورة لها يدركها العقل، ويشكل مجموعها هيكل الجملة» (المصدر نفسه: 11، الفقرة 3).

وإن:

«فهم جملة، يعني إدراك مجموع الروابط التي تجمع بين مختلف الكلمات [المضمنة فيها]» (المصدر نفسه: 12، الفقرة 10).

ويؤدي تحليل الصلات إلى إعمال تصور تراتبي للعلاقات التركيبية[7]:

«إن دراسة الجملة التي هي الموضوع الخاص للتركيب البنيوي [...] هي، في الأساس، دراسة لبنيتها التي ليست إلا تراتب روابط» (المصدر نفسه: 14، الفقرة 6).

والدور الحقيقي للربط هو، مبدئياً، وصل «لفظ أعلى (مهيمن) بلفظ أدنى (تابع) (الفقرة 1). ولتيسير التحليل البنيوي للجملة يستعمل تينيير تمثيلاً خطاطياً يسميه ستيما (stemma) شجرة العائلة:

«مجموع سمات الربط تشكل «الستيما». والستيما يبين بجلاء تراتبية الروابط، ويبرز تخطيطياً مختلف العقد التي يجمعها في حزمة، فيجسد بذلك عيانياً بنية الجملة» (المصدر نفسه: 15، الفقرة 9).

من الترتيب الخطي إلى الترتيب البنيوي. لقد أتاحت نظرية تينيير

---

(7) ويضيف تينيير مؤكداً: «وعلى كل، فإن مفهوم الصلة هو ما يعبر عنه اسم التركيب نفسه، ففي الإغريقية هناك «تنظيم، ترتيب»». كما أن هذا المفهوم الداخلي الصرف يوافقه في الغالب «الصورة الداخلية للغة» (innere Sprachform) عند همبولت (المصدر نفسه: الفقرة 12).

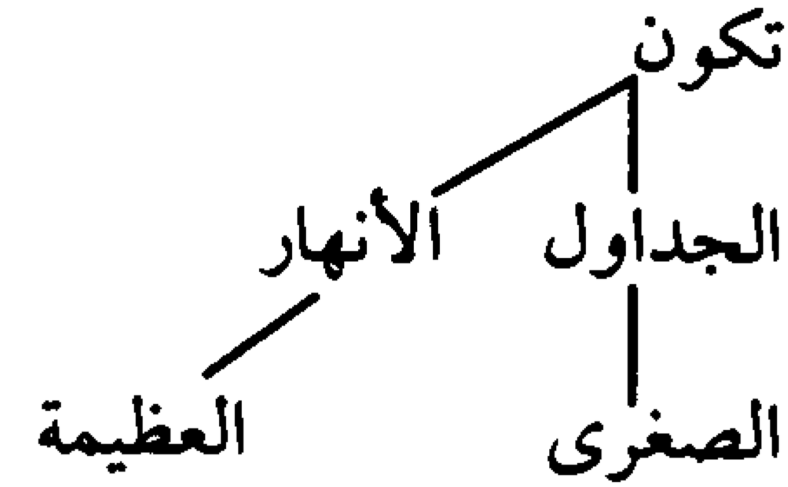
بهذه الأداة التحليلية التمييز الواضح بين مستويين في بناء الخطاب. وبالفعل، «فإن وضع ستيما لجملة ما يعني تحويل ترتيبها الخطي إلى ترتيب بنيوي» (المصدر نفسه: 19، الفقرة 2) «بما أن كل تركيب بنيوي يستند إلى العلاقات القائمة بين الترتيب البنيوي والترتيب الخطي» (الفقرة 1).

وهذا ما يوضحه المثال التالي:

- الترتيب الخطي: الجداول الصغرى تكوّن الأنهار العظمية

Les petits ruisseaux font les grandes rivières

- الترتيب البنيوي:



ويترتب على هذا التمييز تعريف صارم للسيرورة اللغوية لإعادة الإنتاج/ استقبال: إن تكلم لغة يعني «تحويل ترتيبها البنيوي إلى ترتيب خطي»، وفهم لغة يعني «تحويل ترتيبها الخطي إلى ترتيب بنيوي».

إلا أن تينيير يؤكد على «أن هناك [...] تناقضاً بين الترتيب البنيوي الموجود على مستويات عدة (اختزلت في إثنين في الستيما) وبين الترتيب الخطي الموجود على مستوى واحد» (الفقرة 3). ويؤكد أن هذا التناقض هو بمثابة «تربيع دائرة اللغة»، ويعتبر «حله شرطاً لا مفر منه للكلام» (المصدر نفسه).

مفهوم الفاعل (actant). يقتضي تحديد الجملة باعتبار قيود الترتيب البنيوي نقد مقولات النحو التقليدي وبالخصوص التعارض فاعل/ محمول (sujet/ prédicat):

«إن خطاطة الجملة الفعلية [...] تختلف بشكل كبير عن الخطاطة التي يتبناها النحو التقليدي (1988: 103, § 1). وباعتماد هذا النحو التقليدي على مبادئ منطقية، فإنه يجهد نفسه في البحث، في الجملة، عن التعارض المنطقي بين العماد (support) والمحمول. والفاعل هو ما قيل عنه شيء ما، أما المحمول فهو ما يقال عنه [أي عن الفاعل]» (الفقرة 2).

وعلى غرار غيوم، يرفض تينيير استعمال «المنطق الصوري قبلياً، وهو الذي لا مكان له في اللسانيات» (الفقرة 5)، فيؤكد أن «الخلاصة التي يسمح بها» الاعتبار «البعدي» لوقائع اللغة «من طبيعة أخرى تماماً»، بما أنه «لا يوجد في أية لغة واقعة لغوية تستدعي التعارض بين الفاعل والمحمول» (الفقرة 6).

لهذه الأسباب يقترح إحلال مفهوم الفاعل (actant) محل مقولات النحو التقليدي، والمقصود بهذا المصطلح تسمية «أشخاص أو أشياء مشاركة بدرجة ما في السيرورة (process)» (المصدر نفسه: ص 105، الفقرة 1). وهناك خاصية تميز إدراج مختلف أنواع الفاعلين في الجملة: وهي، «من حيث المبدأ، أسماء»، «توابع مباشرة للفعل» (المصدر نفسه: ص 106، الفقرة 2).

ويشير تينيير إلى أن الفاعل «من وجهة نظر بنيوية وليس من وجهة نظر دلالية [...] هو فضلة مثل الفضلات الأخرى» (المصدر نفسه: ص 109، الفقرة 13) بالمعنى الذي يكون فيه «فاعلاً (actant) مكملاً «للعامل» (régissant)».

العقدة الفعلية. يرى النحو البنيوي في «عُقدة» الفعل المبدأ النشط في الجملة، ومحورها المنظم. ويصف اللغوي هذه الآلية باعتماد صورة موازية:

«تعبر العقدة الفعلية عن دراما صغيرة. ومثلها مثل الدراما، فإنها تتضمن بالضرورة سيرورة، كما تتضمن في الغالب ممثلين (acteurs)، وظروفاً (circonstances) (المصدر نفسه: ص 102، الفقرة 1).

«وبنقل مستوى الواقع الدرامي إلى مستوى التركيب البنيوي، تصبح السيرورة والممثلين والظروف، على التوالي، هي: الفعل والفاعلين (actants) والظروف (circonstants). (المصدر نفسه: ص 102، الفقرة 2)».

وفي المثال التالي: يحشر ألفريد أنفه دائماً في كل مكان (Alfred fourre toujours son nez partout)، تنظم العقدة الفعلية، من جهة، الفاعلين (هنا: عددهم اثنان ألفريد، وأنف)، ومن جهة أخرى، الظروف (الأول، ظرف الزمان: دائماً، والثاني، ظرف المكان الذي تتم فيه السيرورة: في كل مكان). أما ضمير الملكية ـ هـ ـ فقد ضم في الستيما إلى اليسار تحت الفاعل الثاني. وتقتضي مواضعة للكتابة أن يوضع التمثيل الدلالي للترتيب البنيوي «الفاعلين على اليسار» و«الظروف على اليمين» (المصدر نفسه: ص 102).

التكافؤ (valence). تتحدد بنية الأفعال في إطار نظرية التكافؤ التي تعدّل، مرة أخرى، وبشكل محسوس، فهم الآليات اللسانية:

«إن الفعل، وهو بمثابة ذرة مسننة، كفيل بممارسة فعله على عدد مرتفع نسبياً من الفاعلين [...] إن عدد الفاعلين المفترض التحكم فيهم (...) يشكل تكافؤاً للفعل» (المصدر نفسه: ص 239، الفقرة 3).

وانطلاقاً من هذا التوصيف، يميز تينيير بين أربعة أنماط فعلية:

ـ الأفعال اللامتكافئة (avalents) وهي الأفعال اللاشخصية

(impersonnels) في النحو التقليدي (نحو: إنها تمطر (il pleut)).

ـ الأفعال الأحادية التكافؤ (monovalents): وهذه الفئة هي فئة الأفعال اللازمة (نحو: ألفرد نائم (Alfred dort)).

ـ الأفعال الثنائية التكافؤ (bivalents): وهي توافق، كما هو الحال بالنسبة للأفعال الموالية، الأفعال المتعدية (صيغة الفعل المعلوم (active): Alfred frappe Bernard (ضرب ألفريد برنارد)، صيغة المجهول (passive): Bernard est frappé par Alfred (ضرب برنارد من قبل ألفريد)، صيغة المنعكس (réfléchie): Alfred se tue (قتل ألفريد نفسه)، صيغة التفاعل (réciproque): Alfred et Bernard s'entre-tuent (يتقاتل ألفريد وبرنارد).

ـ الأفعال ثلاثية التكافؤ (trivalents): وتشمل مبدئياً، بحسب تينيير (Tesnière)، «أفعال القول والعطاء» (نحو: Alfred donne le livre à Charles (أعطى ألفريد الكتاب لشارل)، Alfred dit bonjour à Charles (قال ألفريد يوماً سعيداً لشارل)، أو كذلك، «demander» (طلب) بمدلوليه، كما في demander un livre- pour l'avoir (طلب كتاباً ـ ليحصل عليه)، و demander l'heure- pour la savoir (طلب التوقيت ـ ليَعلمه)).

الاختلاف اللساني: ترجمة وتعليم

استفاد تعليم اللغات، وكذا الترجمة، من منظورات تركيب التبعية (syntaxe de dépendance)، ويتعلق الأمر، في الحالتين، بالمساهمة الكبيرة التي قدمها النموذج المقترح من قبل تينيير لفهم الاختلاف اللغوي (تعلم لغة وتعليمها انطلاقاً من لغة أخرى).

التعرف إلى لغة: نود هنا إثارة انتباه القارئ حول القيمة التربوية لمبدأ تصنيف اللغات (لغات طاردة (centrifuges) مقابل لغات جاذبة

(centripètes)) المقدم من قبل تينيير الذي يلاحظ:

«عندما تكون كلمتان مرتبطتين بنيوياً، فهناك طريقتان لوضعهما في تتابع خطي بحسب البدء بأحدهما أو بالآخر في السلسلة الكلامية» (المصدر نفسه: ص 22، الفقرة 1).

وبوجه عام، تحدد هاتان الطريقتان بنيتين لسانيتين: البنية النازلة أو الطاردة (الفرنسية: (cheval blanc) [(حصان أبيض)])، والبنية الصاعدة أو الجاذبة (الإنجليزية: (white horse) [(حرفياً: أبيض حصان)]): في الحالة الأولى يتقدم اللفظ العامل (cheval) على اللفظ التابع (blanc)، وفي الحالة الثانية اللفظ العامل (horse) يأتي بعد اللفظ التابع (white). إن قيود الترتيب البنيوي (المتميز على الترتيب الخطي) هي التي تبرر، في كل لغة، تسميتها بـ «طاردة» أو «جاذبة». وبالفعل، ففي التمثيل البنيوي للغات الطاردة، تحصى الألفاظ «بالابتعاد عن العجرة المركزية» بينما يتم بخلافه في الثانية.

الترتيب المختلط (mitigé) مقابل الترتيب البيّن (accusé). غير أن تينيير ينبه، كذلك، إلى أن توزيع اللغات بحسب تقسيمها إلى طاردة أو جاذبة «موسوم شيئاً ما»، بحيث تكون لغة ما «ذات طابع طارد أو جاذب وبيّن أو مختلط» (المصدر نفسه: ص 24، الفقرة 1)، وبدوره، فإن التقسيم بيّن/مختلط يبرَّر بـ:

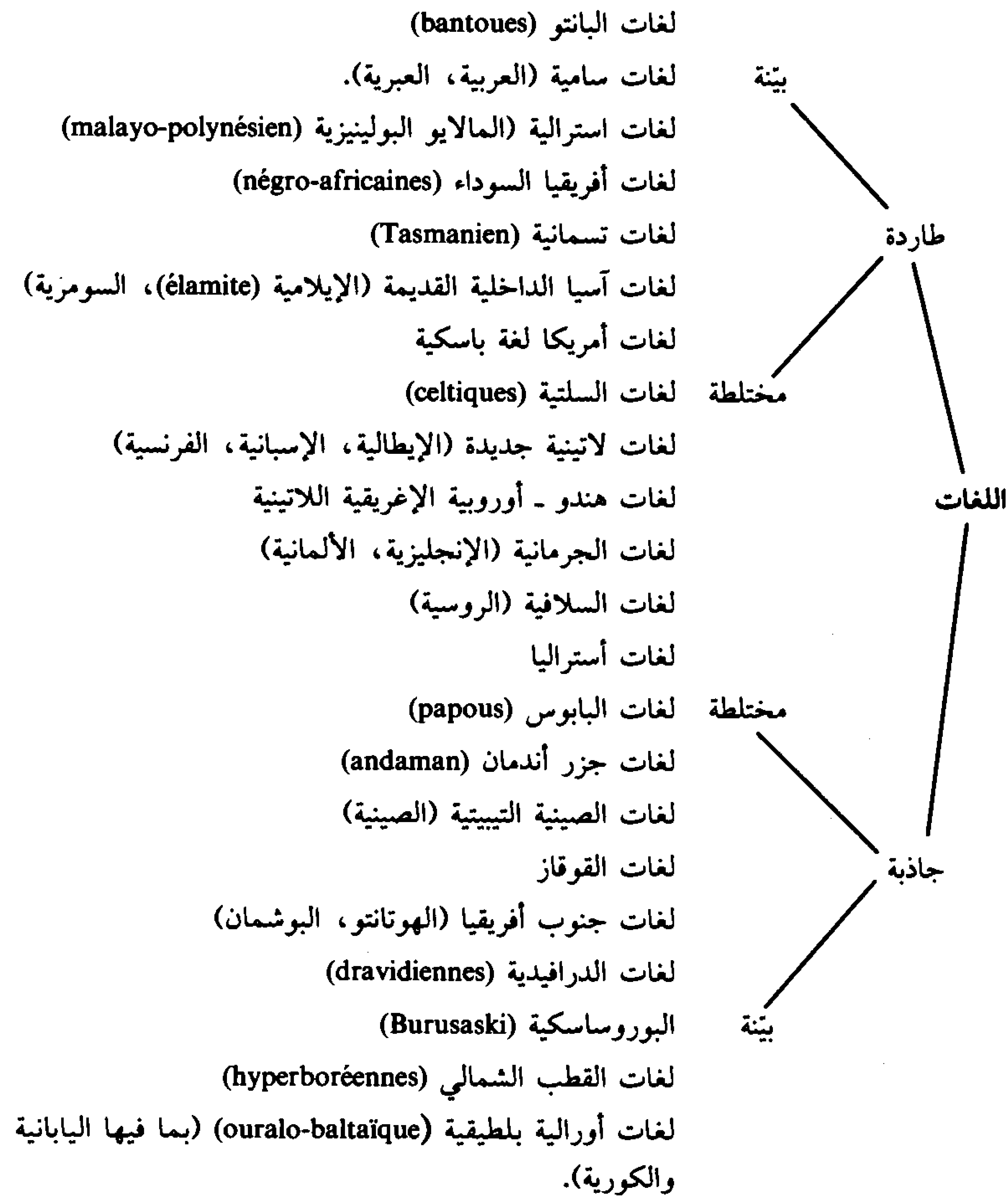
ـ يكون للغة ما طابع مختلط عندما لا تكون الغلبة فيها لأحد الترتيبين: الطارد أو الجاذب (المصدر نفسه، الفقرة 2).

ـ يكون للغة ما طابع بيّن عندما تكون الغلبة فيها بيّنة لأحد الترتيبين الطارد أو الجاذب (المصدر نفسه، الفقرة 3).

التناوب البنيوي.

وتسمح التمايزات المشار إليها، سابقاً، بتصنيف غير مسبوق للغات يشكل بديلاً جاداً للتصنيف السلالي (généalogique)

(التاريخي) أو النمطي (السانكروني). وفي مقابل التصنيف الأول (المتميز عن اللسانيات التاريخية) وكذا التصنيف الثاني (المتميز عن أول نحو مقارن) القائم على درجة امتزاج عناصر لغة ما، يعارض تينيير مبدأ التصنيف «بواسطة اتجاه البيان الخطي». وهذا الأخير يمنح امتيازاً مزدوجاً لكونه «يقوم أساساً على سمة للبنية» (27، الفقرة 3). ويقدم، في الوقت نفسه، «إحاطة مناسبة بالوقائع» (32، الفقرة 1):



التوافق الجغرافي اللساني

بابتعاده عن وجهة النظر السانكرونية الصرفة (المبررة من لدن جماعة البنية) وكذا عن وجهة النظر الدياكرونية (المبررة من لدن الجماعة الأصل)، يتجنب تصنيف تينيير معالجة علاقة القرابة أو التناسب بين اللغات بشكل مباشر (يستطيع التناسب إلغاء القرابة كما تستطيع القرابة إلغاء التناسب). وفضلاً على ذلك، فإن هذا التصنيف يبرز توازنات مهمة بين التنظيم الأساسي لمختلف اللغات ومناطق توزيعها وتوسعها الجغرافي:

«سنلاحظ توزيعاً جغرافياً متميزاً. فالأشكال الطاردة تحتل الجزء الأكبر من أفريقيا (باستثناء أقصى جنوبها) ومن أستراليا. وبخلاف ذلك، تحتل اللغات الجاذبة الجزء الأكبر من آسيا، وسيكون الأمر غريباً إذا كان هذا التوزيع المضبوط إلى هذا الحد محض صدفة [...]» (33، الفقرة 8).

الترجمة

مفهوم التحكيب (métataxe). في جميع اللغات، يفرض التعبير عن الأفكار نفسها (المضامين الدلالية) بنيات تركيبية مختلفة، غالباً ما تكون متباينة جذرياً: «إن الترجمة من لغة إلى أخرى تضطرنا إلى استعمال بنية مختلفة» (المصدر نفسه: ص 283، الفقرة 2). ويقترح تينيير تسمية «هذا التغير البنيوي» بالتحكيب: «والترجمات المتضمنة للتحكيب تكون ترجمات عميقة» (المصدر نفسه، الفقرة 6).

وفضلاً على اعتبار آليات لغة واحدة، فإن هذه العملية تكشف عن مراعاتها لتوازي المستويين البنيوي والدلالي:

«التحكيب ما هو إلا تطبيق لمبدأ استقلالية البنيوي والدلالي (...) بما أن الأمر يتعلق بالتعبير عن فكرة متطابقة دلالياً بجملة مختلفة بنيوياً» (المصدر نفسه: ص 284، الفقرة 8).

وقد قاد التنوع الكبير لحالات التحكيب تينيير إلى تمييز «جميع درجات التحكيب، وذلك بحسب أهمية التغير البنيوي الحاصل من أجل تحقيق الترجمة» (المصدر نفسه: ص 284، الفقرة 11).

غايات الترجمة .غاية الترجمة هي، من الآن، الحفاظ على المحتوى الدلالي، الذي يجب أن يحتفظ به، وإلا فإنه ينبغي بناؤه في اللغة الهدف انطلاقاً من اللغة المصدر.

«لا يحتاج مستعمل الترجمة إلا إلى معرفة المحتوى الدلالي للجملة، أما تنظيمها البنيوي، فيهمَل تماماً، إذ يعد من مهام المترجم» (المصدر نفسه: ص 284، الفقرة 9).

يستنتج من هذا أن الأساسي في الترجمة ينبغي أن يظل، في النهاية، خفياً بشكل كامل:

«من واجب المترجم أن يبقى متوارياً تاركاً في الظل المطبخ البنيوي كله الذي يشكل تقنية الترجمة. وهذه الأخيرة يمكن أن تكون ذات فائدة مهنية كبرى بالنسبة للمترجم، ولكنها لا تقدم، مطلقاً، أية منفعة لمستعمل الترجمة الذي يريد بخلاف ذلك أن يكون متحرراً من أي قيد يمنعه من الوصول مباشرة إلى الفكرة المعبَّر عنها [...]» (المصدر نفسه: الفقرة 10).

مراجع

Ducrot, O. *Le structuralisme en linguistique*. Paris: Seuil, 1968.

Durrer, S. *Introduction à la linguistique de Charles Bally*. Lausanne: Delachaux et Niestlé, 1998.

Fuchs, C., Le Goffic, P. *Les Linguistiques contemporaines*. En particulier chap. 3: Tesnière (2e éd). Paris: Hachette Supérieur, 1992.

Normand, C. [et al.]. *Avant Saussure. Choix de textes (1875-1924).* En particulier chap. V. Bruxelles: Complexe, 1978.

Madray-Lesigne, F., Richard-Zappella, J. *Lucien Tesnière aujourd'hui.* Actes du colloque international CNRS URA 1164-U de Rouen, nov. 1992. Louvain: Peeters, 1995.

Wilmet, M. *Gustave Guillaume et son école linguistique.* Paris-Bruxelles: Nathan-Labor, 1978.

الفصل السادس

البنيويات الوظيفية

1. وضع التيار الوظيفي وتعريفه

يبدو أن مصطلح الوظيفية، بما يوحي به من استقلالية الأعمال التي يحيل إليها ويجمّعها على مدى قرن تقريباً، كما لو أنه يسمي تياراً مستقلاً بذاته متميزاً أو منفصلاً عن التيار البنيوي المؤسس المنحدر من أعمال سوسور. غير أن السيمات التي تنتهي بـ (-isme) تسطّح الحقائق النظرية، كما أن المعاجم أو المصنفات التوليفية تقدم تلك التيارات بدافع الوضوح الديداكتيكي غالباً، كما لو كانت مستقلة، بينما هي في الواقع متداخلة ببعضها البعض، سواء على مستوى اختياراتها النظرية أم على مستوى انتسابها: فالوظيفية (fonctionnalisme) والبنيوية (structuralisme) والشكلانية (formalisme) والتوزيعية (distributionnalisme) لا تشكل كيانات نظرية تامة ومستقلة، وإنما هي متداخلة وترتبط في ما بينها بعلاقات انتساب أو تعارض، وباختيارات نظرية معقدة. والواقع أنه ينبغي وضع الوظيفية ضمن مجموع الحركة البنيوية. فهي بنيوية خاصة يمكن تسميتها بالبنيوية الوظيفية (structuralisme fonctionnel). وإذا أردنا دمج الوظيفية في إحدى الأطروحات النقيضة المصنفة للتيارات

اللسانية والتي تكوّن «القارة البنيوية»، فينبغي أن نعارضها بالشكلانية: إذ بينما تحظى الصور اللغوية داخل المجتمع بأهمية أكبر في الوظيفية، تجعل الشكلانية الاشتغال الداخلي للنسق اللغوي في صُلب اهتماماتها.

وتعدّ الوظيفية أكثر من نظرية أو مجموع نظريات، إنها نمط تفكير ونظرة إلى اللغة وعلاقاتها بتنظيم العالم. لقد نشأ الفكر الوظيفي من أعمال مشتركة ومن منافي أعضاء حلقة براغ، ابتداء من العشرينيات، كما عرف لمساته الأخيرة المتميزة في نظريات ذات نطاق عام. وفي ما يلي، سنتناول بالدرس، على التوالي:

- ميلاد الصواتة في روسيا وفي تشيكوسلوفاكيا مع تروبتسكوي (Troubetskoï).

- وإعداد الكلوسيماتيك، في الدانمارك، في رحاب حلقة كوبنهاغن (Copenhague)، مع ل. هيلمسليف (L. Hjelmslev).

إلا أن فهم هذين المسارين العلميين لا يحصل من دون الأخذ بعين الاعتبار المركز المؤسس لذلك، أي حلقة براغ التي كانت بوتقة للتجديد والنقد في الميدان العلمي بأوروبا العشرينيات، وكانت كذلك منطلقا لطريقة جديدة في التفكير في اللغة.

1.1. حلقة براغ

تطلق حلقة براغ، أو مدرسة براغ، بصفة عامة، على مجموع اللسانيين الذين أعدّوا صحبة تروبتسكوي وجاكوبسون أطروحات براغ، الصادرة عن أول مؤتمر دولي للسانيات انعقد بلاهاي سنة 1928. والواقع أن حلقة براغ تأسست في تشرين الأول/ أكتوبر 1926 من قبل ماتيسيوس (Mathesius). وقد ضمت باحثين تشيكيين

(هافرنك (Havranek)، من بين آخرين)، كما استفادت من تعاون لسانيين أجانب مثل الألماني (بولر (Bühler) (والفرنسيين تينيير وبنفنيست وفندرياس ومارتينيه (Martinet). إلا أن الروسيين تروبتسكوي وجاكوبسون، اللذين انضما إلى الحلقة سنة 1928، ظلا هما الشخصيتين المهمتين في الحلقة، ثم، بدرجة أقل، كارسيفسكي (Karcevskij). وسيلتحق بهؤلاء تلاميذهم (ومنهم على الخصوص فاشك (Vachek) الذي يُعدّ أكثر تلاميذ ماتيسيوس تفوقاً). وهؤلاء التلاميذ هم من سيؤمن، إلى يومنا هذا، استمرار المدرسة رغم القلاقل التاريخية[1].

لسانيات «من نوع جديد»

تشكل اللسانيات المستمدة من حلقة براغ ثورة ابستيمولوجية في المقاربات الأوروبية للغة خلال العشرينيات [من القرن الماضي]. فتحتَ هيمنة نظريات فقه اللغة القائمة على البحث الدياكروني، والمتمثلة أساساً في أعمال النحاة الجدد، ركزت اللسانيات التشيكية اهتمامها في مطلع القرن العشرين، على التغير اللساني، والتعمق في البعد التاريخي. غير أن حلقة براغ ستقدّم، دون أن تعيد النظر في أسس المقاربة الدياكرونية، البعد السانكروني بوصفه بعداً مركزياً وضرورياً.

الأصول: ف. ماتيسيوس (1882 ـ 1945)

في مقال له بعنوان «اللسانيات الوظيفية» (Functional

(1) تفرّق أعضاء المدرسة جراء الحرب العالمية الثانية، فانقطع صوتها لما استولى الشيوعيون على السلطة سنة 1948 ومنذ سنة 1990، ستعرف نهضة جديدة بتشجيع من فاشك.

(Linguistics يقدم ماتيسيوس «وهو الأب المؤسس لحلقة براغ» منهج لسانيات براغ ومقارباتها في صياغة واضحة، وقد نشر هذا المقال لأول مرة سنة 1929 (أعيد نشره سنة 1983 في مؤلف لفاشك ودوسكوفا (Duskova) 1983). والمقال يعرض بشكل جيد وضع اللسانيات التشيكية وجزئياً اللسانيات الأوروبية خلال العشرينيات، كما يتعرض لما حملته النظرة الوظيفية من جديد [في مجال البحث اللغوي]. ويذكر ماتيسيوس، في هذا المقال، بدعامتين أساسيتين تقوم عليهما لسانيات براغ، وهما: اختيار السانكرونيا التي هي الخيط الرابط بالنسبة للسانيات الوظيفية، والعلاقات التي تقيمها الأبحاث اللسانية مع الحقل الاجتماعي للفن والإبداع.

وقد تم اختيار السانكرونيا لتكون معارضة واضحة لمدرسة النحاة الجدد.

«كان لمدرسة النحاة الجدد [. . .] إيمان راسخ بأن المنهج الوحيد العلمي حقا في البحث اللساني هو المنهج التاريخي، وكل ما كان لا يتوافق مع هذا المنهج تلصق به تهمة النحو الوصفي. ثم ظهرت لسانيات حديثة أقرت، إلى جانب المقاربة التاريخية أو الدياكرونية، بوجود أسباب علمية مكافئة تبشر بمقاربة لا تاريخية، أو سانكرونية، للبحث في لغة ما، وفي حقبة زمنية ما، من دون اعتبار لحالة سابقة عرفتها تلك اللغة. ذلك أن تحليلاً للمركب الكامل للظواهر التي تحدث متزامنة في لحظة ما، هو الوحيد الذي يمكننا من إدراك تبعيتها السانكرونية المتبادلة التي تربطها بالنسق اللغوي» (1983 : 121-122)[2].

(2) الترجمة الفرنسية للمقاطع المأخوذة من هذا المقال قام بها م. أ. بافو (M. A. Paveau).

إلا أن إقحام وتبرير المقاربة السانكرونية للغة لم يتم تقديمهما، مع ذلك، كقطيعة ابستيمولوجية حقيقية تهدف الى إعادة تأسيس شامل للسانيات. ورغم أن ماتيسيوس تحدث في مرات عديدة عن «لسانيات جديدة» (new linguistics)، فإنه لم يكن لديه وهم التجديد الجذري، وإنما عَدَّ عمله، وكذا عمل جماعته، استمراراً لما تحقق من مكتسبات علمية عبر التاريخ:

«يتم التقدم في البحث العلمي بوجهين، الأول عن طريق تطبيق المناهج القديمة المجربة على مواد وقضايا حديثة، والثاني عن طريق البحث عن مناهج جديدة تسمح بإلقاء ضوء جديد على مشكلات قديمة والتوصل إلى اكتشافات جديدة من مواد قديمة» (121 : 1983).

وفي نهاية مقاله يؤكد ماتيسيوس على شدة ارتباط وظيفية حلقة براغ، حتى في بنائها النظري، بالانتاج الأدبي لتلك المرحلة:

«وبالنسبة لمسألة تقويم اللغة، فإن اللغوي الذي له نظرة وظيفية إلى اللغة يسير يداً بيدٍ مع الفنان الذي ينتج إبداعات لغوية. وهذا ليس محض صدفة. إن هذه العلاقة الوثيقة بين اللسانيات الجديدة والأدب[3] (*belles lettres*) تبدو مفيدة حتى في مجالات أخرى. فقد ساهمت اللسانيات الجديدة في وضع اللبنات الأولى للعلم الجديد المتعلق بالصورة الشعرية، ووجدت، هي كذلك، عند مؤلفي الأعمال الأدبية معلومات حول إمكانات التعبير اللساني: إن الذين لا حسَّ مرهفاً لهم بالنسبة لقيم اللغة لا يمكنهم أن يصبحوا لسانيي المنهج الجديد، وهذا كله نتيجة طبيعية تماماً. وكما قلت في البداية، فاللسانيات المقبلة ستقرب الأبحاث اللسانية من الواقع، وهنا تكمن أهميتها التي لا يمكن إنكارها» (139 : 1983).

---

(3) وردت هكذا في النص بالفرنسية وبخط مائل.

وسيضطلع جاكوبسون، بشعريته، بتمتين هذا الارتباط بين الأدب واللسانيات: وسنرى أن تصوراته الصواتية مرتبطة أساساً بانشغاله بالاستعمال الشعري للغة، ويجب، من جهة أخرى، توضيح أن مصادر إلهام أعضاء «حلقة براغ» غالباً ما كانت هي العلامات غير اللغوية، وعلى الخصوص الأعمال السينمائية الطليعية: حيث تحضر اللغة كنسق علامات وحسب، من بين أنساق أخرى.

أنشطة حلقة براغ

تتمثل السمة الأساسية لحلقة براغ في مزجها بين البنيوية والوظيفية، وتتلخص الفكرة العامة المؤسسة لتفكير هذه الحلقة في أن بنية اللغات تتحدد بوظائفها المميزة لها، وهكذا ينبغي القول مع دان (Danes) (1987) بأن المقاربة اللسانية لحلقة براغ هي مقاربة «بنيوية وظيفية»: فالوظيفيون هم بنيويون بالقدر الذي يكون فيه موضوع بحثهم هو اللغة بوصفها نسقاً، وبعبارة أخرى، فهم يضيفون بعداً آخر، وهو البعد المتضمن في لفظ «وظيفي» الذي احتفظت به التصنيفات التاريخية. وإلى جانب سؤال النسق والبنية يضيفون سؤالاً آخر يخص الوظائف والمهام.

وقد عرفت نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات إنتاجاً غزيراً في حلقة براغ، كما عرفت إقامة تظاهرات دولية ستكون آثارها طويلة المدى: ففي 1928، انعقد بلاهاي أول مؤتمر دولي للسانيين، ثم تبعه في 1929، المؤتمر الدولي الأول للباحثين في اللغات السلافية ببراغ، وهو الذي صدرت عنه تلك «الأطروحات» الشهيرة التي قدمها جاكوبسون صحبة تروبتسكوي وكارسيفسكي. ثم في 1932 انعقد، بأمستردام، أول مؤتمر دولي للعلوم الصوتية كان له صدى قوي بأوروبا، حيث بدأ الحديث عن حلقة براغ من خلال تصورها

الصواتي. إن ما يربط بين أعضاء حلقة براغ ليس اتفاقهم على المسلمات نفسها حسب، بل كذلك الحوار المستمر في ما بينهم، وهو نموذج للعمل أرساه ماتيسيوس جعل حلقة براغ تتقبل التيارات الجديدة، وأهلها لمراجعة مواقفها وإعادة صياغتها باستمرار. إن تعدد الأصوات بين مختلف التخصصات هو خاصية مميزة لحلقة براغ.

أطروحات حلقة براغ

قدمت أطروحات حلقة براغ لأول مرة في المؤتمر الدولي للسانيات المنعقد بلاهاي سنة 1928، وتم نشرها كعمل جماعي في الجزء الأول من «أعمال حلقة اللسانيات ببراغ» الذي أعدّ ليقدم إلى المؤتمر الدولي الأول للسلافيين ببراغ سنة 1929[4].

ترد هذه الأطروحات التي عددها تسعة في جزئين متمايزين: فالأطروحات الثلاثة الأولى، التي سنتفحصها هنا، تعرض برنامج بحث في اللسانيات بعامة. وعلى الرغم من أن عمل حلقة براغ يختزل غالباً في الصواتة، فإن الأطروحات تقدم اقتراحات حول عمل اللغة في كليته، وخصوصاً اللغة الشعرية والأدبية. أما الأطروحات الست الأخرى، فهي تقدم مقترحات لدراسة اللغة التشيكية واللغات السلافية.

الأطروحة الأولى. وتتعلق «بمشكلات المنهج الناجمة عن تصور اللغة نسقاً، وكذا أهمية هذا التصور بالنسبة للغات السلافية (المنهج السانكروني وعلاقته بالمنهج الدياكروني، والمقارنة البنيوية والطابع العرضي أو التسلسل المنظم لوقائع التطور اللساني)»

---

(4) الصيغة التي نعتمدها هنا، بالفرنسية، هي النص الموضوع على النت بموقع جامعة لوزان (Lausanne)، شعبة اللغات السلافية (unil.ch/slav/ling/textes/theses29.html).

هذه الأطروحة تضع أربعة مبادئ ضرورية لبناء لسانيات عامة لا تنحصر في الوصف وحده، وهي:

1 ـ اللغة نسق وظيفي موجه نحو غاية:

«باعتبار اللغة منتوجاً للنشاط البشري، فهي تتقاسم وإياه خاصية الغائية [...] فاللغة، من وجهة النظر هذه، نسق من وسائل التعبير المرتبطة بهدف، فلا يمكن فهم أية واقعة لغوية ما لم يؤخذ بالاعتبار النسق الذي تنتمي إليه».

2 ـ يجب تفضيل الاهتمام بالتحليل السانكروني من دون إهمال فوائد الملاحظة الدياكرونية (وهو ما يشكل نقداً للاهتمام الذي أولاه سوسور للسانكرونية).

«إن أفضل طريقة لمعرفة جوهر اللغة وطبيعتها هي التحليل السانكروني للوقائع الراهنة، فوحدها هذه الوقائع تقدم المواد الكاملة ويمكن الإحساس بها مباشرة [...] إن تصور اللغة كنسق وظيفي حاضر كذلك في دراسة الأحوال الماضية للغة، سواء تعلق الأمر بإعادة تشكيلها أم بملاحظة تطورها. وليس بمقدورنا وضع حواجز فاصلة بين المنهجين السانكروني والدياكروني مثلما فعلت مدرسة جنيف (Genève).

3 ـ ينبغي استعمال المنهج المقارن وفقاً لمنظور سانكروني ودياكروني في الآن نفسه:

«[...] ينبغي استعمال المناهج المقارنة بكيفية أوسع، وهو المنهج الصالح لاكتشاف قوانين بنية الأنساق اللسانية وتطورها».

4 ـ يجب تعويض نظرية التغيرات المعزولة والحاصلة صدفة بنظرية «التسلسل حسب قوانين الوقائع التطورية»:

«في العلوم التطورية التي من بينها اللسانيات التاريخية نرى، في الوقت الراهن، أن تصور الوقائع التي تحدث اعتباطيا وبالصدفة، حتى وإن تحقق وقوعها بانتظام مطلق، تترك المكان لمفهوم تسلسل الوقائع بحسب قوانين الوقائع التطورية (الوحيد النشأة (nomogénèse)). ولهذا نرى، كذلك، أن نظرية التطور المتطابق (évolution convergente) في تفسير التغيرات النحوية والصواتية تدفع بفكرة التوسع الآلي والعرضي إلى المرتبة الثانية».

الأطروحة الثانية. «مهام ينبغي تناولها عند دراسة نسق لغوي ما، وعلى الخصوص النسق السلافي».

نجد في هذه الأطروحة الأسس الأولى لصواتة براغ (التي تعود إلى جاكوبسون وتروبيتسكوي)، ونظرية الكلمة، ونظرية تركيبية («النحو الوظيفي» الأول، الذي يرجع إلى ماتيسيوس).

أ ـ عناصر من أجل صواتة سانكرونية:

تم التأكيد، في النقطة الأولى من الأطروحة الثانية «أبحاث تتعلق بالجانب الصوتي للغة»، على ضرورة وجود تمييز سيفصل بشكل واضح بين مادتين مختلفتين هما الأصواتيات والصواتة ويؤسس لهما.

«ضرورة التمييز بين الصوت كواقعة فيزيائية موضوعية، والصوت كتمثيل، والصوت كعنصر من عناصر النسق الوظيفي»

وسيكون الصوت كظاهرة فيزيائية موضوعاً يخص الأصواتيات، بينما الصوت [المنظور إليه من خلال] وظائفه (المقصود هنا الفونيم) فهو موضوع يخص الصواتة:

«[...] إن الصور السمعية الحركية الذاتية لا تعد عناصر للنسق

اللساني إلا في حدود تأديتها، ضمن هذا النسق، وظيفة مميزة بالنسبة للمعنى. ويعد المضمون الحسي لمثل هذه العناصر الصواتية أقل جوهرية من علاقاتها المتبادلة داخل النسق (مبدأ بنيوي للنسق الصواتي)».

ب ـ نظرية التسمية (dénomination): يركز في النقطة الثانية التي تحمل عنوان «أبحاث حول الكلمة وتجميع الكلمات» على الظواهر التالية:

التأكيد على وجود الكلمة «كحصيلة للنشاط اللغوي المانح للتسمية (activité dénominatrice)»:

«إن اللسانيات التي كانت تحلل اللغة كواقعة موضّعة (objectivé) وذات طابع آلي، غالباً ما كانت تنكر، بصفة كلية، وجود الكلمة، إلا أن الوجود المستقل للكلمة باعتبار وظيفتها أمر بديهي، فضلاً على كون هذا الوجود يظهر في مختلف اللغات بكثافة متفاوتة وإن كان هذا أمراً احتمالياً. واللغة بحكم تسميتها للأشياء، تقسم الواقع، سواء كان داخلياً أم خارجياً، محسوساً أم مجرداً، إلى عناصر يمكن إدراكها».

ـ ضرورة ممارسة ما أصبح يطلق عليه في الوقت الراهن «انفتاح التخصصات على بعضها البعض»، بما أن دراسة الكلمة تدمج في الوقت نفسه البعد المركبي (نشاط التسمية هو «أحياناً جزء لا يتجزأ من النشاط المركبي») والبعد الدلالي (ينبغي «الاهتمام بالوقائع المنتمية عادة إلى الدلالة»).

ج ـ التركيب الوظيفي: وهي النقطة الأخيرة في الأطروحة الثانية التي تحمل عنوان «نظرية الإجراءات المركبية» وتعود أساساً إلى ماتيسيوس. وهذه النقطة تجعل من مفهوم الحمل مركز التركيب:

«إن الفعل (acte) المركبي الأساسي الذي هو في الوقت نفسه الفعل الخلاق للجملة هو الحمل (prédication)، وبالتالي فالتركيب الوظيفي يدرس في الأساس الأنماط الحملية آخذاً في الاعتبار صورة ووظيفة الفاعل النحوي».

وهنا يتم التأكيد مجدداً على البعد المقارن: إذ بمقارنة البنى الجملية للغات مختلفة (التشيكية، والفرنسية، والإنجليزية) سنرى أن مفهومي الفاعل النحوي والمحور لا يتطابقان بالضرورة، وأن كل لغة تنهج طريقاً من الطرق المختلفة لبناء الجمل.

وفضلاً على هذه النقطة الأخيرة، يوضح محرراً الأطروحات أن الصرافة بوصفها «نظرية أنساق صور الكلمات وزمر [الكلمات]»، لا تشكل «تخصصاً موازياً» للتخصصات المعروضة سابقاً (المعجمية والتركيب)، بل تعمل على جعلها تتقاطع في ما بينها.

الأطروحة الثالثة: الوظائف اللسانية. تعرض الأطروحة الثالثة التي تحمل عنوان «قضايا البحث في اللغات في مختلف وظائفها»، في مقام أول، المفهوم المركزي لوظيفة اللغة الذي سيكون في قلب المقاربات الوظيفية اللاحقة (النقطة الأولى) كما تعرض عدداً من المقترحات حول «اللغة الأدبية» (النقطة الثانية) و«اللغة الشعرية» (النقطة الثالثة).

أ ـ في وظائف اللغة:

صاغ محررا الأطروحات المبدأ الأساسي للمذهب الوظيفي (fonctionnalisme) ومفاده أن طبيعة الوظائف اللسانية هي التي تحدد بنية اللغة:

«تفرض دراسة اللغة الصرامة في مراعاة تنوع الوظائف اللسانية وأنماط تحققها في الحالة المدروسة [...] فبحسب تلك الوظائف

وتلك الأنماط تتغير البنية الصوتية والبنية النحوية والتأليف المعجمي للغة».

ثم بعد ذلك طرحا عدداً من الثنائيات المفهومية المركزية بالنسبة للبرنامج الوظيفي والتي تشكل خطاطة تصنيف الوظائف التي سيتقدم بها جاكوبسون لاحقاً:

التأكيد على أهمية بنية اللغة: إن «اللغة الداخلية» (langage interne) هي وحدها «قابلة للتعميم» بخلاف «اللغة الظاهرة» (langage externe):

«ينبغي التمييز بين اللغة الداخلية واللغة الظاهرة. وتعدّ هذه الأخيرة مجرد حالة خاصة بالنسبة لغالبية المتكلمين لأنهم يستعملون الصيغ اللغوية وهم يفكرون أكثر مما يستعملونها وهم يتحدثون: وبالتالي فمن الخطأ التعميم والمبالغة في تقدير أهمية الجانب الصوتي الخارجي كلية، كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الوقائع اللغوية المحتملة».

ـ وظيفة اللغة الاجتماعية:

يعتبر محررا المقال أن «اللغة الفكرية الظاهرة (langage intellectuel manifesté) اتجاه اجتماعي في الأساس»، أما اللغة الانفعالية (émotionnel) «فلها توجه اجتماعي عندما تهدف إلى إثارة بعض الانفعال لدى المستمع (لغة مثيرة)، أو تكون بمثابة تفريغ انفعالي، يتم من دون اكتراث بالمستمع».

ـ وظيفة التواصل والوظيفة الشعرية: بالنسبة لدورها الاجتماعي، يجب تمييز اللغة بحسب العلاقة القائمة بينها وبين الواقع الخارج ـ لساني، فهي تقوم إما بوظيفة تواصلية أي متوجهة نحو المدلول، أو بوظيفة شعرية أي تتجه نحو الدلالة ذاته.

ـ نمط التمظهر الكتابي والشفوي: أنماط التمظهرات اللغوية هي: من جهة أولى، التمظهر الشفوي الذي ينقسم بحسب كون المستمع يرى المتكلم أم لا. ومن جهة أخرى، التمظهر الكتابي. وفي مقام ثانٍ هناك اللغة التناوبية المتقطعة، ولغة الحوار الداخلي المتواصل. ومن المهم تحديد أي أنماط تترابط مع أي وظائف وبأي مقياس.

وآخر مجال للبحث تم اقتراحه هو «اللهجيات الوظيفية» التي تسعى إلى رصد التنوع داخل اللغات : التنوعات اللهجية بالنسبة للغة المشتركة نفسها، تنوع اللغات الخاصة (لغات التخصصات التقنية، والمهنية. . . إلخ)، تنوع «اللغات التي يتم تكييفها لتستجيب للعلاقات مع وسط لغة أجنبية»، وتنوع «الطبقات اللغوية في المدن».

ب ـ «حول اللغة الأدبية».

يثير المحرران مسألة أسباب ظهور «لغة أدبية» في حقبة وفي سياق معينين، لغة أدبية تنفصل عن «اللغة الشعبية». فيوضحان أن «تمييز اللغة الأدبية» هو تمييز وظيفي: إذ إن اللغة الأدبية «تعبر عن الحياة الثقافية والحضارية» وبالتالي فهي موضع «تثقيف» ناجم جزئياً عن الحاجة إلى تجريد الفكر وصورنته، وهو ما يظهر في المستوى التركيبي (حضور الجمل المساعدة مثلاً)، كما أنها تتوفر على عدد من الخصائص:

«[. . . . .] مراقبة متزايدة (رقابة) على العناصر العاطفية (ثقافة التلميح والتورية (euphémisme)).

«[. . . . .] استعمال وظيفي أكبر للعناصر النحوية والمعجمية (وفي الخصوص معجمة متزايدة لزمر الكلمات، وتحديد أدق للوظائف التي تترجم بالميل نحو تجنب الغموض وبتدقيق أكبر في وسائل التعبير)»،

«[.....] ووفرة أكبر في المعايير اللسانية الاجتماعية».

وفضلاً على هذا التمييز بين الأدبي الشعبي، فإن التمييزات التالية تتمم برنامج الدراسة: لغة متواصلة (continue) (مكتوبة أو شفوية) في مقابل لغة متقطعة (discontinue) (مكتوبة أو شفوية)، ولغة أدبية مكتوبة مقابل لغة أدبية شفوية. إن اللغة المتواصلة (أي لغة الحوار الذاتي (monologique) من دون انقطاع) هي خزان علامات اللغة الأدبية، خصوصاً في الكتابي. واللغة المتقطعة (أو المناوبة، كما في المحادثة) هي الأكثر قرباً من اللغة الشعبية. وهذه التمييزات، وخصوصاً تقاطعاتها، هي ما يجب أخذه بالاعتبار في دراسة اللغة الأدبية.

ج ـ «حول اللغة الشعرية»

إن الاقتراحات المتعلقة باللغة الشعرية التي تعود أساساً إلى جاكوبسون تؤسس عمله اللاحق كله، كما تشكل القواعد الأساسية لكل ما سيعرف بشعرية القرن العشرين.

بداية، إن التعريف المقدم للغة الشعرية يضعها في تقاطع مع الكلام والتواصل:

«من وجهة نظر سانكرونية، تأخذ اللغة الشعرية شكل الكلام، أي فعل إبداع فردي يستمد قيمته من رصيد التراث الشعري الراهن («اللغة الشعرية»)، من جهة، ومن رصيد اللغة التواصلية المعاصرة، من جهة أخرى».

ثم ستعرّف بتميزها، أي باستقلاليتها بالنسبة للقوانين القائمة أو السابقة عنها.

«إن إحدى الخاصيات المميزة للغة الشعرية إبرازها لعنصر

الصراع والتغيير، وطبيعة هذا التغيير واتجاهه ودرجته شديدة التنوع. وهكذا فإن اقتراب اللغة الشعرية من لغة التواصل، على سبيل المثال، مشروط بمقابلته بالتراث الشعري القائم...».

ويلح المحرران على الصلة الوثيقة بين «مختلف مستويات اللغة الشعرية»، ويفسران ذلك بأنه في الشعر يتمفصل الإيقاع «وهو مبدأ ناظم» مع العناصر الصواتية والصرافية وكذلك المعجمية والتركيبية من أجل نظم بيت شعري. «بل يؤكدان على أن القافية نفسها ليست واقعة صواتية صرفة»، ملحين على استحضار مستويات اللغة كلها في اللغة الشعرية.

غير أننا نجد، في هذه الأطروحة الثالثة على الخصوص، بياناً بمعنى الكلمة يدعو إلى اعتبار الشكل في دراسة اللغة الشعرية ضدّاً على المناهج التي تقوم على وصف المضامين الدلالية:

«المؤشر المنظم للفن، والذي به يتميز عن باقي البنى السيميائية هو منحى القصد، ليس في اتجاه المدلول وإنما في اتجاه الدلالة نفسه». والمؤشر المنظم للشعر هو القصد الموجه نحو التعبير الشفوي. إن الدليل هو المهيمن في النسق الفني، ولذلك، فعندما يتخذ مؤرخ الأدب المدلول موضوعاً رئيساً للدراسة بدلاً من الدلالة ـ عند دراسته لأيديولوجيا عمل أدبي بوصفه وحدة مستقلة ـ فإنه بذلك يكسر تراتبيه قيم البنية التي يدرسها».

2. مفهوم الوظيفة في اللسانيات

1.2. تعريف

لم يعرّف مصطلح «وظيفة» بدقة في النصوص الصادرة عن حلقة براغ، وإنما استعمل بمعنى ضمني. وإذا ما عدنا إلى ذلك

التصريح المشهور الوارد في الأطروحة الأولى: «اللغة نسق من وسائل التعبير المناسبة لهدف ما»، يمكننا تعريف الوظيفة بكونها المهمة الموكولة إلى عنصر لساني بنيوي (طبقة، آلية) للوصول إلى هدف في إطار التواصل البشري.

إن الأسئلة حول تحديد وظائف اللغة، وبالتالي حول طبيعة هذه المهام المسندة لعناصرها، تفضي إلى إحداث نمطيات تهدف إلى وصف عمل اللغة كنسق تواصل. وأشهر تصنيف هو تصنيف جاكوبسون. وقد أعاد هذا الأخير الاشتغال على النمطية الوظيفية الأولى التي اقترحها بولر.

2.2. التصنيفات الكبرى

ك. بولر

كارل بولر (1879 ـ 1963) هو عالم نفس ألماني، وقد حدد في خلاصته التركيبية حول اللغة، التي نشرها في (1934)، ثلاث وظائف للغة: (معرفية، وتعبيرية، ونزوعية (conative)) وهي توافق الفاعلين الثلاثة الأساسيين بالنسبة للتواصل: (العالم، المتكلم، المخاطب):

ـ الوظيفة المعرفية (cognitive) (أو وظيفة تمثل العالم) وهي تناسب استعمال اللغة قصد الإخبار (نقل معلومات واقعية)

ـ الوظيفة التعبيرية (expressive) (أو وظيفة الإفصاح (extériorisation)) تقدم معلومات حول الأحوال الداخلية للمتحدث، أو استعداداته أو مواقفه.

ـ الوظيفة النزوعية (conative) (أو وظيفة النداء) استعمال اللغة بقصد التأثير على المرسل إليه، أو بقصد إنتاج تأثيرات ذريعية.

إن هذه الوظائف في تحليل بولر توافق ظواهر نحوية، وهي في

الأساس الموجهات والأشخاص. فالوظيفة المعرفية، مثلاً، تتأتى باستعمال الصيغة البيانية (indicatif) والشخص 3، بينما الوظيفة التعبيرية توافق أكثر الصيغة الافتراضية (subjonctif) والشخص 1، والوظيفة النزوعية تفضل صيغة الأمر (impératif) والشخص 2. إن البنيات اللغوية، بالنسبة لـ بولر، كما بالنسبة للوظيفيين عموماً، تفسر عن طريق وظائف اللغة.

وقد انصب النقد الذي وجّه لهذا التصنيف على التمييز الغامض بين الوظيفتين الثانية والثالثة: فهما معاً موجهان نحو المرسل إليه.

ر. جاكوبسون

عاد رومان جاكوبسون (1896 ـ 1982) إلى هذا التصنيف وعمّقه مستلهماً النظرية السبرنياتية (cybernétique) (Shannon and Weaver (1949))، فاقترح في مقاله «اللسانيات والشعرية» (*linguistique et poétique*) المضمن في كتابه: (*Essais de linguistique générale*) (1963: 209-248)، خطاطة للتواصل تقوم على ست وظائف. وقد حظيت هذه الخطاطة باهتمام كبير خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك لكونها عرفت انتشاراً كبيراً في تعليم اللغة وتعليم التواصل، على وجه الخصوص.

وقد أضاف جاكوبسون إلى العناصر الثلاثة المنظّمة للتواصل بحسب بولر (أي العالم، المتكلم، والمخاطب) عناصر الرسالة، والشفرة المستعملة والاتصال بين المتحاورين. والوظائف الستة التي يثيرها هي:

ـ الوظيفة المرجعية (référentielle) (المعرفية عند بولر) فالملفوظ يعبر عن العالم وينجز «رؤية نحو المرجع (référent)» (214)،

ـ الوظيفة التعبيرية أو الانفعالية (expressive ou émotive):

و«تستهدف التعبير المباشر عن موقف المتكلم اتجاه ما يتحدث عنه».

ـ الوظيفة النزوعية، وهي موجهة نحو المرسل إليه: فالملفوظ غايته التأثير على المحاور.

ـ الوظيفة اللّغوية (phatique): فالملفوظ يعبر عن الاتصال الحاصل بين المتكلم والمخاطب، والمقصود رسالة تستعمل «أساساً لإقامة أو تمديد أو قطع الاتصال، والتحقق من كون قناة التواصل تعمل [...] ولإثارة انتباه المخاطب أو التأكد من أنه لم ينسحب» (217).

ـ الوظيفة الميتا لغوية (métalinguistique): يقدم الملفوظ معلومات حول الكيفية التي أنتج بها، وحول الشفرة التي تم بموجبها. «ففي كل مرة يرى المرسل و/أو المرسل إليه أنه من الضروري التحقق من كونهما يستعملان الشفرة فعلاً، فإن الخطاب يكون حينئذ متمركزاً حول الشفرة: إذ يقوم بوظيفة ميتا لغوية (أو تفسيرية)» (217-218)،

ـ الوظيفة الشعرية: حيث الملفوظ منتوج له قيمة في حد ذاته: فالوظيفة الشعرية «تحقق الجانب الملموس في الدلائل» (218).

ويوضح جاكوبسون بأن الرسالة لا تنحصر في وظيفة واحدة وحسب، بل تؤدي عدة وظائف مع هيمنة واحدة منها: إذ هناك تراتبية بين الوظائف في الملفوظات المنتجة.

وأول نقد وجه لتصنيف جاكوبسون، بوجه عام، ينصب على كون كل وظيفة من هذه الوظائف لا تستند، بالضرورة، إلى عناصر بنيوية خاصة باللغة، إذ من الصعب العثور على معايير لغوية صرفة للتمييز بين الوظائف. فالملفوظان:

L'élément *argon* est un gaz rare

العنصر أرغون غاز نادر

Le mot *suzeé* est un substantif archaïque

الكلمة سيزي اسم عتيق[5].

مثلاً، لهما البنية نفسها تماماً، لكن لا علامة لغوية تشير إلى أن الأول إحالي بينما الثاني ميتا لغوي. أما النقد الثاني الموجه لجاكوبسون فيتمثل في كون هذه الوظائف توجد في أنساق تواصل غير لغوية: فهي ليست وظائف خاصة باللغات الطبيعية.

م. هاليداي

في سنة 1980، اقترح مايكل هاليداي (المولود سنة 1925) بدوره تنميطاً وظيفياً يقيم، بشكل صريح، علاقات بين البنيات النحوية للغة ما ووظائفها. ويُعدّ هاليداي أقرب إلى تحليلات بولر منه إلى اقتراحات جاكوبسون. وقد وضع الوظائف الثلاث التالية (سنعود لاحقاً إلى مصطلح ميتا وظائف (métafonctions) الذي يستعمله كذلك):

- الوظيفة التمثلية (idéationnelle) التي تتيح للمتحدث التعبير عن حالته الداخلية وعن العالم الخارجي في الآن نفسه (نجد هنا وظيفة التمثل لدى بولر)،

- الوظيفة البيشخصية (interpersonnelle) التي تسمح بإقامة وحفظ وتخصيص العلاقات بين أعضاء المجتمعات (وفي هذا اقتراب من وظيفة النداء عند بولر، والوظيفة اللغوية عند جاكوبسون)

- الوظيفة النصية (textuelle) التي تمكن من تنظيم الخطاب المناسب للظرفية[6].

---

(5) الأمثلة مأخوذة عن ف. فرانسوا في: مارتينيه 1968.

(6) كان هاليداي، في صيغة أولى لنمطيته (1975)، يتحدث عن «وظيفة تجريبية (expérientielle)» و«وظيفة منطقية (logique)» (تنظيم المعلومات)، وقد جمعهما في ما بعد في «الوظيفة التمثلية».

وهذه الوظائف هي إما من صميم اللغة (وهو حال الوظيفة النصية)، وإما خارجة عن اللغة، أي أنها تتمفصل حول العناصر الخارجة على اللغة، وتحيل إلى الواقع الاجتماعي مثل الوظيفة التمثلية والوظيفة البيشخصية. ومن هذه الوظائف يأتي كل النسق الدلالي لهاليداي: فمفهوم الوجه (أو الصيغة) في اللغة الانجليزية مشتق من الوظيفة البيشخصية، ومفهوم التعدية مرتبط بالوظيفة التمثلية ومفهوم المحور مرتبط بالوظيفة النصية.

إن هذا التصنيف يستند إلى مسلمات تختلف قليلاً عن تلك التي تستند إليها حلقة براغ، التي يستلهم منها كل من بولر وجاكوبسون. فبالنسبة للساني براغ تستطيع وظيفتان أو أكثر أن تعملا في الملفوظ نفسه إلا أن واحدة منها هي التي تهيمن. أما بالنسبة لهاليداي، فجميع الوظائف في جملة ما تشتغل في الوقت نفسه، من دون أن تكون لإحداها الأسبقية. زيادة على ذلك، وخلافاً لحلقة براغ التي لم تربط أبداً بين المستويات التركيبية المختلفة وبين نمطية الوظائف عند بولر، فإن هاليداي يرى أن الوظائف تنعكس بوضوح في التنظيم الداخلي للغة، كما هو الأمر في نسق التعدية، والوجه والمحور.

3. تطور الفونولوجيا: ن. تروبيتسكوي (1890 ـ 1938)

تؤشر أطروحات حلقة براغ التي ساهم نيكولاي تروبيتسكوي (1890 ـ 1938) بنصيب وافر في إعدادها على التطور السريع الذي عرفته صواتة حلقة براغ، وبالخصوص من خلال الندوة الدولية للصواتة (براغ 1930) التي ستتلوها تظاهرات دولية أخرى. ويبدو تروبيتسكوي كمن سمح بتأسيس وتوليف الصواتة كتخصص، وذلك انطلاقاً من أفكار سوسور المؤسسة الواردة في (*CLG*). وقد شكل

كتابه (*Principes de phonologie*) (1939، ترجم إلى الفرنسية سنة 1949) عملاً توليفياً لصواتة حلقة براغ، كما منحت أبحاث تروبيتسكوي للصواتة قاعدة دولية، ليس على صعيد أوروبا فحسب، حيث يعمل الجيل الجديد لتلك الحقبة (مارتينيه وغوغنهايم (Gougenheim))، بل كذلك في ما وراء الأطلسي (بلومفيلد على سبيل المثال). وفضلاً على عمله على تأسيس التخصص، فإن مساهمته النظرية الأهم هي مقاربته الصارمة لمفهوم الفونيم وللعلاقات التي تربط بين الفونيمات.

1.3. الأصواتيات والصواتة

إن مسألة الدلالة، بالنسبة لتروبيتسكوي، هي ما يميز أساساً بين الأصواتيات والصواتة:

«إن ما يميز الأصواتيات أساساً هو إقصاؤها التام لأية علاقة بين المركب الصوتي المدروس وبين دلالته اللغوية» (11 :1964).

ومن جهتها، فإن:

«الصواتة عليها أن تبحث في الاختلافات الصوتية المرتبطة، في اللغة المدروسة، باختلافات في المعنى، وفي الكيفية التي تتصرف بها العناصر المميزة (أو العلامات) مع بعضها البعض، وبناء على أية قواعد تستطيع أن تتآلف في ما بينها لبناء كلمات أو جمل» (11 :1964).

وهكذا، فإن موضوعي اشتغال كل من الأصواتياتي (phonéticien) والصواتي (phonologue) مختلفان. فبينما ينكب الأصواتياتي على دراسة «الجانب المادي لأصوات اللغة البشرية» (11 :1964)، فإن الصواتي ينظر إلى الصوت في كونه يقوم بوظيفة في النسق اللغوي تهدف إلى إنتاج المعنى في منظور تواصلي

بالأساس، هو منظور حلقة براغ. وفي مقال له صدر سنة (1932)، يقدم تروبيتسكوي الأمور بطريقة أكثر وضوحاً:

«إجمالاً، تبحث الأصواتيات عن ما نتلفظ به في الواقع عند التحدث بلغة ما، بينما تبحث الصواتة عما نتخيل أننا ننطق به. «إن ما نتلفظ به في الواقع» يتغير من وقت لآخر، ومن شخص لآخر [...] أما ما «نتخيل أننا ننطق به» فلا يتغير (على الأقل في حالة لغوية معينة)» (in Pariente, 1969 : 149).

وإذن، فلن يكون للتخصصين الرهانات نفسها. ويشير تروبيتسكوي إلى أن الأصواتيات، التي جعل منها سوسور «علماً طبيعياً»، «فردانية» كونها تُعنى بإنتاجات ملموسة، وبالتالي فهي مطبوعة بخصوصيات إنتاجها، أما الصواتة فهي «كونية» لأنها تبحث في المبادئ التي تحكم إنتاج المعنى على مستوى بنية اللغة.

«تدرس الأصواتيات، كونها فردانية وذرية، الظواهر الصوتية المعزولة، أما الصواتة التي هي كونية بطبيعتها، فتنطلق من النسق ككل عضوي وتدرس بنيته» (المصدر نفسه: ص 150).

2.3. الفونيمات وعلاقاتها

تعريف الفونيم

يقدم تروبيتسكوي تعريفاً للفونيم هو الأكثر ثباتاً ستعتمده جميع الدراسات الصواتية المعاصرة. وفي (*CLG*)، يعرّف سوسور الفونيم بوصفه مجموع الانطباعات السمعية والتلفظية للوحدة المسموعة والوحدة المنطوقة. وهذا تعريف «طبيعي» للفونيم، أي أنه يقوم على ملاحظات ذات طبيعة فيزيائية وليست وظيفية. ثم سيثير بعده بودوان دو كورتناي (Baudouin de courtenay) (وهو صواتي روسي) من

بعده المسألة من الناحية النفسية: فالفونيم هو صورة نفسية للصوت، وينبغي دراسته من زاوية وظائفه اللغوية. وهذا يقتضي وجود علمين متميزين هما: الأصواتيات الفيزيائية (physiophonétique) لدراسة الصوت، والأصواتيات النفسية (psychophonétique) لدراسة الفونيم، أما تروبيتسكوي فسيقدم صياغة أكثر صرامة لهذا التمييز بين الصوت والفونيم، وسيجعله أساس مبادئه الصواتية[7]:

«تدرس الأصواتيات الراهنة العوامل المادية لأصوات الكلام البشري: سواء ذبذبات الهواء المناسبة، أم أوضاع وحركات الأعضاء المنتجة لتلك الأصوات. وخلافاً لذلك، فإن ما تدرسه الصواتة الراهنة ليس الأصوات بل الفونيمات، أي العناصر المكونة للدال اللغوي، وهي عناصر غير ملموسة، بما أن الدال نفسه غير ملموس (عن ف. سوسور)» (1932, in Pariente, 1969: 148).

يعرّف الفونيم في «مبادئ الصواتة» بوصفه «وحدة صواتية لا تقبل، من وجهة نظر لغة معينة، التحليل إلى وحدات صواتية متتالية أصغر» (ص 37)، «إنه أصغر وحدة صواتية في اللغة المدروسة» (ص 37 ـ 38)، والأمر يتعلق «بمفهوم وظيفي قبل أي شيء آخر» (1964: 49).

ولا وجود لتماثل ضروري بين الأصوات والفونيمات، إذ يمكن أن يكون هناك عديد الأصوات التي هي تحقيقات للفونيم نفسه: وهنا نكون بصدد الحديث عن بديل (variante). فمثلاً في الفرنسية، هناك ثلاث طرق للنطق بفونيم /r/ ، يشار إليها بثلاث علامات

(7) لنوضح أن ن. تروبتسكوي كان، بشكل أو بآخر، مسايراً للجو السائد آنذاك، بما أنه في الفترة نفسها، ومن دون وجود أية علاقة بأوروبا، قام اللغوي وعالم الإناسة الأميركي سابير بصياغة هذا التمييز أيضاً.

صوتية مختلفة، بما أنه يتم إنتاج ثلاثة أصوات مختلفة: /r/ المكرّر (roulé) الممثل له بـ [r]، و/r/ اللهوي (grasseyé) الممثل له بـ [R]، و/r/ المركزي (central) الممثل له بـ [R]. نقول، إذن، إن [r] و[R] و[R] بدائل للفونيم /r/.

الروابط بين الفونيمات

التعارض الصواتي المميز. تتمظهر الوظيفة اللسانية للفونيمات في الإطار العام للتقابل الصواتي المميز: ويتعلق الأمر بـ «اختلاف صوتي كفيل بتمييز المعاني الفكرية في لغة ما» (148 :1964). ففي الفرنسية مثلاً، يمكن الحديث على تقابل مميز بين الفونيمين /p/ و/b/ عندما يستعملان للتمييز بين متتاليتين للصوتين: [pa] و[ba]، وبالتالي للكلمتين pas وbas اللتين لهما معنيان مختلفان. وعلى خلاف ذلك، فإن تقابلاً بين فونيمين يفتقر إلى الوظيفة التمييزية من حيث المعنى، لن يكون وارداً، وبالتالي نكون بصدد تقابل غير مميز. وكما يؤكد تروبتسكوي (69 :1964)، فإن «قائمة الفونيمات في لغة ما ليس إلا لازمة لنسق التعارضات الصواتية في تلك اللغة». ويعني هذا أن النسق الصواتي للغة ما يقوم على علاقات التعارض بين الفونيمات وليس على مجرد وصفها، مما يؤدي إلى تبني منظور أصواتي.

ويحدد تروبيتسكوي نوعين من التعارض الصواتي: التعالق (correlation) والفصل (disjonction): فالتعارض الذي يرجع إلى التعالق سيقابل بين أزواج الفونيمات التي تتوفر أو لا تتوفر على سمة الجهرية (sonorité) (وهي سمة ناتجة عن ذبذبة الحبال الصوتية)، وهكذا ستتقابل، في اللغة الفرنسية، /p/ و/b/ ، و/t/ و/d/ ، و/k/ و/g/ ، فالأولى تفتقر إلى سمة الجهرية (صوامت مهموسة (sourdes)) والثانية لها سمة الجهرية (صوامت مجهورة (sonores)). أما التعارض الذي يعود إلى الفصل، فيخص أزواج

الفونيمات التي تتقابل في ما بينها من دون أن تشكل زوج تعالق: فالفونيمات /a/ و/u/، أو /p/ و/l/، مثلاً، منفصلة، فهي لا تتقابل بمقتضى توفرها على سمة خاصة.

تحييد التعارضات: يعدّ تحييد التعارضات من بين المبادئ الأساسية للنسق الصواتي، وقد يكون هذا التحييد من فعل البنية: فكل لغة تستعمل نسق التعارضات بشكل غير تام مما يقلص إمكانات استعمال بعض الفونيمات. ويقدم تروبيتسكوي مثالاً على ذلك، الفونيمين /ng/ و/r/ في الإيفنك (evenk) (لغة التنكوز (toungouze)) والألمانية: فبينما يستعمل الفونيم /ng/ في جميع المواقع في الإيفنك (بداية الكلمة، ووسطها، ونهايتها)، لا نجده في الألمانية إلا في نهاية الكلمة أو في وسطها. وبالعكس فإن /r/ يستعمل في جميع المواقع في الكلمة الألمانية، لكنه لا يوجد في بداية الكلمة في الإيفنك، وهذا يعني أنه في المواقع التي يستحيل وجود فونيم بها، لا يكون هناك تقابل مميز مع فونيم آخر. وإذن، فإلى جانب النسق الصواتي العام هناك نسق جزئي خاص بلغة معينة.

إنما هناك تحييدات سياقية ناجمة عن المحيط الصواتي لبعض الفونيمات. والتحييد المغاير (neutralisation dissimilative) (أو المغايرة (dissimilation)) يقتضي وجود ممايزة بين فونيمين متماثلين أو لهما سمة مشتركة إذا وجدا متجاورين مباشرة، والتحييد المماثل (assimilative) أو المماثلة ((assimilation)) يقتضي تعديل فونيم عند اتصاله بفونيم آخر، ولكليهما سمات نطقية مشتركة، فمثلاً في الفرنسية، يصير [b] في [الكلمة] (*absurde*) [p] قبل [s]، بما أن كل من [b] و[p] صامتان انفجاريان (*occlusives*).

تجميع الفونيمات: يشتمل كتاب مبادئ الصواتية على دراسة لخاصيات الصوائت والصوامت التي سنتناولها لاحقاً في المبحث

المخصص لمارتينيه حول النسق الفرنسي. وسنركز هنا على ما يقوله تروبيتسكوي عن القوانين العامة التي تحكم تجميع الفونيمات (بعبارة أخرى تأليفاتها) وعن المناهج المناسبة لدراستها.

فإذا كانت كل لغة تتوفر على قوانين تتحكم في تجميع فونيماتها، فإن هناك، مع ذلك، نوعاً من التأليف معتمد عالمياً (وبالتالي فهو ممكن في جميع لغات العالم): وهو التأليف: فونيم صامت + فونيم صائت. إن إحدى مهام الصواتة هي وصف نسق التأليف الخاص بكل لغة بحسب المنهج الذي فصّله تروبيتسكوي في كتاب «المبادئ» والذي يقوم على الأخذ بعين الاعتبار، من وجهة نظر صواتية، «وحدة إطار» أوسع هي الصرفية (morphème) أو الكلمة. وهكذا، سيدرس الصواتي [تروبيتسكوي] تأليفات الفونيمات داخل وحدة دالة (خلافاً لدراسة الفونيم معزولاً، فهو، للتذكير، لا يحمل دلالة)، وذلك بمقتضى المبدأ المؤسس للصواتة، أي الأخذ بعين الاعتبار «المعنى الفكري» للنسق الصواتي للغة ما.

«من البديهي أنه علينا القيام، وبشكل منفصل، بدراسة المواقع داخل الوحدات الإطار المعنية (بداية الكلمة ووسطها، ونهايتها)، من جهة، ودراسة الأشكال الثلاثة الأساسية لتجميعات الفونيمات، من جهة أخرى (تجميع الفونيمات الصائتية في ما بينها، والصامتية في ما بينها، وتجميع الفونيمات الصائتية والفونيمات الصامتية)» (1964: 272).

وقد أدى هذا البرنامج إلى عرض منهج، هو الآتي:

«إن المنهج الذي ينبغي اعتماده في دراسة تلك الأشكال من التجميعات الفونيماتية نابع بمنطق حتمي من الأسئلة التي على هذه الدراسة الإجابة عنها. بداية، يجب البحث عن أي الفونيمات قادرة

على التجمع في الموقع المعني، وأي الفونيمات تقصي بعضها البعض. ثم ينبغي تحديد في أي نظام ترتيبي توجد عليه تلك الفونيمات الواحد منها بجانب الآخر في الموقع السابق ذكره. وثالثاً، ينبغي، كذلك، ذكر عدد الألفاظ في كل تجميع للفونيمات المقبولة في الموقع المعني» (المصدر نفسه: 272).

التطور الصواتي

يتقاسم تروبيتسكوي مع باقي أعضاء حلقة براغ قناعة مفادها أنه ينبغي، عند دراسة نسق لغة ما، تضافر المنظورين السانكروني والدياكروني، ولهذا دمجت صواتته البعد التاريخي. إن النسق الصواتي يتطور. وقد عبر تروبيتسكوي عن مواقف قوية بخصوص سبب التطور الصواتي لنسق ما، وهي مواقف كثيراً ما تم الاعتراض عليها.

«ومع أن تطور النسق الصواتي محدد، إلى درجة ما، بقوانين البنية العامة، التي تقصي بعض التأليفات وتفضل أخرى، فإنه موجه، في كل لحظة، بالميل نحو هدف. ومن دون قبول هذا العنصر الغائي يستحيل تفسير التطور الصواتي. وإذن، فهذا التطور له معنى وله منطق داخلي على الصواتة التاريخية إبرازه» (1932, in Pariente 1969: 163).

وتقتضي وجهة نظر تروبيتسكوي الغائية أن لا تكون التغيرات الأصواتية والصواتية ظواهر معزولة بل منتظمة من أجل هدف هو انسجام الأنساق. وفي هذا نقد ضمني لموقف النحاة الجدد وكذلك لمواقف سوسور الذي يؤاخذه أعضاء حلقة براغ على تفضيله للسانكرونية. إن التأكيد على هذا الميل للنسق نحو هدف سيتعرض بدوره للنقد من قبل مارتينيه بالخصوص، الذي رأى فيه موقفاً أكثر عاطفية، وأقل علمية.

ختاماً، سنترك تروبيتسكوي يلخص إسهاماته في لسانيات القرن العشرين، بقوله:

«تلخيصاً لكل ما أتينا على ذكره، نلاحظ أن الصواتة الراهنة كحركة علمية تتميز أساساً ببنيويتها وبكونيتها النسقية. وهذه السمة تميزها جذرياً عن المدارس اللسانية السابقة الفردانية والذرية بامتياز [...] وتتميز المرحلة التي نعيشها بميل جميع التخصصات العلمية نحو تغيير الذرية بالبنيوية والفردية بالكونية (بالمعنى الفلسفي لهذين المصطلحين بطبيعة الحال)» (المصدر نفسه: ص 164).

4. ل. هيلمسليف: الكلوسيماتيكية

1.4. الوضع

يرتبط لويس هيلمسليف (Louis Hjelmslev) (1899 ـ 1965)، منذ أعماله الأولى (*Etudes Baltes*, 1932)، بتقاليد اللسانيات التاريخية الدانماركية (راسك، وطومسون، وياسبرسن). وخلال سنة 1926 ـ 1927، استأنس هذا اللساني بمبادئ اللسانيات العامة بجوار كل من مييه وفندرياس، وهذا التأثير واضح في كتابه **مبادئ النحو العام** (*Principes de grammaire générale*) سنة 1928، وكتابه **مقولة الحالة** (*la catégorie du cas*) (1935-1937). إلا أن اسم هيلمسليف وعمله ظلاّ مرتبطين بتأسيسه المشترك سنة 1931 (مع هـ. أولدال (H. Uldall) لحلقة كوبنهاغن اللسانية. ويشكل كتابه **في مبادئ الصوتيات** (*On the principles of phonematics*)، سنة 1935، جواباً نقدياً على أعمال حلقة براغ. ومنذ سنة 1939، سيدير هيلمسليف مجلة *(Acta linguistica)* التي أسست قبلاً من لدن ف. بروندال (V. Brondal). كما أن الأبحاث التي قام بها في مطلع الأربعينيات أدت إلى نضج مفاهيمي يطبعه طموح نظري، يشهد عليه كتابه (*Prolégomènes à une*

(*science du langage*) (1943). أما كتابه (*Le Langage*)، الذي حرره سنة 1943 ولم ينشر إلا في سنة 1963، والذي قدم لمسألة الدياكرونية، فقد بنى فيه أطروحة مفادها أن التغيرات اللغوية ليست ناجمة لا عن أسباب اجتماعية (وجهة نظر مييه) ولا عن ضرورة القوانين الصوتية (أطروحة النحاة الجدد) وإنما هي ناجمة في الأساس عن تعديلات في العلاقات المنطقية التي تحكم اقتصاد عناصر النسق نفسه.

2.4. تأويل كتاب الدروس

أشار هيلمسليف، منذ سنة 1935، في تعريف له يذكّر بالتمييز السلبي للسانيات عند سوسور، إلى أن «اللسانيات الحقة»:

«ينبغي أن لا تتناول اللغة كركام من الظواهر غير اللسانية (مثلاً فيزيائية، نفسية، لسانية، اجتماعية) بل ينبغي تناولها ككل مكتف بذاته، كبنية متفردة» (2 : 1935).

وضع المسلمات

ستتطور النظرية كعملية وضع مسلمات (axiomatisation) لأهم تصورات كتاب (*CLG*). إن تحليل اللغة هو تحليل لمجموعة من الوظائف (بالمعنى الوارد في علم الرياضيات) أي تحليل للعلاقات القائمة بين مختلف المتغيرات للسيرورة نفسها.

«يجب التأكيد على أن كل سيرورة يمكن أن تحلل إلى عدد محدود من العناصر تستعمل باستمرار في مختلف التأليفات [...]. واستناداً إلى هذا التحليل سيكون ممكناً ترتيب تلك العناصر في طبقات، وذلك بحسب إمكانيات تأليفها. وينبغي، فضلاً على ذلك، أن يكون في الإمكان القيام بجرد شامل واستقصائي للتأليفات الممكنة» (المصدر نفسه).

ويميز هيلمسليف بين ثلاثة أنواع من الوظائف: وظيفة علاقات التبعية المتبادلة (interdépendance) (لفظ يقتضي وجود لفظ آخر)، ووظيفة التحديد (détermination) (الاقتضاء ليس متبادلاً)، ووظيفة التجميع (constellation) (المقصود تبعيات أكثر حرية). والفكرة الأولية هي أن العناصر المنتمية لنسق ما تحدد بنية. إن الهدف من التحليل اللساني هو، إذن، تأويل كل تكوين للعلامات بوصفه تمظهراً للنسق:

«فالأجزاء المتناسقة الناتجة عن تحليل فريد للكل (tout)، يتوقف عليها، بالقدر نفسه، هذا الكل» (المصدر نفسه: ص 17).

خطاطة/ استعمال، مضمون/ تعبير:

في ضوء كتاب **المقدمات**، أعيدت قراءة التقسيم السوسوري لغة/ كلام من زاوية التعارض خطاطة/ استعمال، حيث يعيد هيلمسليف النظر في ذلك التميز مضيفاً إليه عنصراً ثالثاً هو المعيار، الذي يفهم بوصفه تعميماً جماعياً للاستعمال. يقدم هذا الثلاثي تصوراً جديداً لتكوين لغة ما (بمعنى: معيار/ استعمال/ خطاطة). ومن جهة أخرى، فإن أحد أهم التصريحات النظرية في كتاب (*CLG*) (الذي بموجبه «تبني اللغة وحداتها بتشكلها في كتلتين عديمتي الشكل [...] وهذا التأليف ينتج صورة، وليس مادة») يفضي إلى إعادة النظر في نظرية الدليل اللغوي. فالدلالة بالنسبة لهيلمسليف، يشكل وظيفة ذات متغيرين اثنين («المدلول الذي أعيد تعريفه كمضمون، والدال الذي أعيد تعريفه كتعبير»). ومن هذا المنظور، فإن الصورة اللسانية يتم تصورها على شاكلة شبكة من العلاقات المحددة بين «قطع لعبة الشطرنج» (لنتذكر أن سوسور هو صاحب هذه المقارنة).

يسمح تحليل الصورة اللسانية بتصورين متكاملين. وللإحاطة بصورة المضمون يشير هيلمسليف إلى أن كل لغة تشكل موشوراً صورياً يقوم بتقطيع معين للواقع (أي المادة). ولا يزال مثال تحديد طيف الألوان في مختلف اللغات رمزاً لورود هذه الأطروحة. وإذا كان التمييز الإدراكي يشكل ثابتاً من ثوابت الجنس البشري، فما يبقى هو أن مختلف اللغات (المرتبطة بمختلف الثقافات) تتصور بطريقة خاصة تنوع الألوان. وهناك مثال آخر، مستعار من مجال عملي آخر، يظهر «غياب التوافق هذا، داخل دائرة المعنى نفسها» كما هو حال «التوافقات التالية بين اللغات الدانماركية، والألمانية والفرنسية» (1971 : 72):

الفرنسية	الألمانية	الدانماركية
Arbre شجرة	Baum	Trae
Bois خشب	Holz	
	Wald	Skov
Forêt غابة		

إن موضوع تشكيل الواقع عن طريق الضوابط المعرفية التي تفرضها عليه صورة اللغات لا يمر من دون التذكير مباشرة بفرضية سابير ـ وورف (Sapir- Whorf). إن المعنى («أو المادة») يشكل «كياناً يتم تعريفه بالنظر إلى الوظيفة التي يؤديها بتوافق مع المبدأ البنيوي للغة ومع جميع العوامل التي تجعل اللغات تختلف عن بعضها البعض»، بحيث يكون «الشكل مسقطاً على المادة مثلما ترمي شبكة مفتوحة بظلها على مساحة غير مقسمة توجد تحتها». إن شكل المضمون، بحسب هيلمسليف، يعاد تكوينه من وحدات أصغر هي مكونات المعنى (plérèmes) (مكافئة للسمات الدلالية (sèmes) في

الدلالة المكونية (sémantique componentielle)، كما أن شكل التعبير يركب ثانية من وحدات أولية هي مكونات التعبير (cérèmes) (مناظرة للفونيم). والعلاقات الوظيفية التي تقوم بين مكونات التعبير ومكونات المعنى تؤثر على إنتاج الوحدات الدالة (glossèmes). وإذن، فالكلوسيماتيكية تفهم من دراسة متغيرات العلاقة البنيوية التي يقيمها نمطاً الوحدات هذين، وهي دراسة أصبحت ممكنة بتحديد ميتا ـ لغة صارمة.

3.4. غايات النظرية

تقدم نظرية اللغة صورة عن نفسها عبر «جبر (algèbre) للغة يعمل بوحدات لا اسم لها، أي بكيانات سميت اعتباطاً وليس لها تعيينات طبيعة». ومن خلال كون النظرية مجردة مبدئياً، فإنها يجب أن تكون مستقلة عن أيِّ تجربة. «إن الوقائع التجريبية لا تستطيع دعم النظرية ذاتها، بل فقط إمكانية تطبيقها». وأخيراً، تتميز النظرية بقيمتها التنبؤية، بما أنه «يجب في الأساس أن تكون صالحة للوصف والتنبؤ [...] بأي نص ألّف في أية لغة كانت» وهي صالحة للتطبيق «على لغات لم يسبق لها أن وجدت، بل لعل بعضها لن يوجد أبداً».

هناك رغبة قوية في الصورنة تميز الكلوسيماتيكية، وسيمارس هذا النموذج تأثيراً ملحوظاً في تطور السميائيات الأوروبية وسيميائيات أميركا الشمالية. وفي فرنسا كذلك، سيكون وراء وظيفية مارتينيه، الذي هو أحد المرجعيات النظرية الكبرى لمدرسة باريس. وسيعمل أ. ج. غريماس (J. Greimas) الذي أخذ عن هيلمسليف، وعن أعمال الشكلانيين الروس وحلقة موسكو وحلقة سان بطرسبورغ، وعن المنطق الصوري د ف. رايشنباخ (F. Reichenbach)

، على تقديم مبادئ **دلالة بنيوية** (1969) (*Sémantique structurale*) كفيلة بدمج مختلف مستويات التحليل السيميائي اللساني-(sémio-linguistique) (من التحليل السيمي (sémique) إلى دراسة البنيات السردية).

مراجع

Jakobson, R. *Essais de linguistique générale*. tome 1. Paris : Minuit, 1963-1973.

Hjelmslev, L. *Essais linguistiques*. Paris : Minuit, 1971.

Troubetskoï, N. *Principes de phonologie*. Paris : Klincksieck, 1964.

———. «La phonologie actuelle.» in: Pariente, J. C. *Essais sur le langage*. Paris : Minuit, 1969, pp. 143-164.

Thèses de Prague, 1929 : unil.ch/slav/ling/textes/theses29.html

الفصل السابع

النظريات الوظائفية

1. تعميم فرنسي: أ. مارتينيه

1.1. التفكير الوظائفي

يصنف الفكر الوظائفي عند أ. مارتينيه (1908 ـ 1999) ضمن البنيوية الوظائفية التي طورها سوسور، وضمن المنظور الوظيفي لحلقة براغ، وذلك من خلال أعمال تروبيتسكوي بوجه خاص. وقد بدأ مارتينيه بأبحاثه في اللغة الهندو ـ أوروبية والصواتة، ثم وسع مجال عمله ليشمل اللسانيات العامة. ورغم أنه لم يُقدّم نموذجاً لسانياً عاماً (مثل ما فعل تشومسكي، مثلاً)، فإن مجموع أعماله تشكل نظرية في إطار لسانيات وظيفية. وأشهر كتاب له هو (*Eléments de linguistique générale*). إن منظور مارتينيه، ومن دون أن يكون كونياً، هو منظور تعميمي حقاً، ويستند إلى التأمل الدائم في تنوع اللغات، والأخذ في الحسبان الاختلافات بينها. وقد أراد مارتينيه ممارسة لسانيات تكون في الوقت نفسه موضوعية (رافضاً الاعتماد على الإحساس اللساني، أو الحدس النفسي) ومنفلتة من الصورنة أو الدوغمائية. لقد كان مطلبه الأول هو تقديم وصف سليم لواقع

الظواهر اللغوية. إن المبدأ النظري الأساس عند مارتينيه هو تعريفه اللغة «كأداة للتواصل ذات تمفصل مزدوج وأداة للتمظهر الصوتي» (20 :1991). ومن هنا ينطلق في بناء مفاهيم ستكون مركز اقتراحاته اللسانية.

2.1. المفاهيم الرئيسة

الوظيفة

في كتاب له صدر عام 1989 بعنوان (*Fonction et dynamique des langues*)، يقدم مارتينيه تعريفاً توليفياً للمعنى الذي يعطيه لمنظور أبحاثه الوظيفي، [يقول]:

«يستعمل مصطلح «وظيفي» (fonctionnel) هنا بالمعنى الأكثر تداولاً للمصطلح، ويقضي بأن تحلل الملفوظات اللغوية اعتماداً على الكيفية التي تساهم بها في سيرورة التواصل. ويأتي اختيار وجهة النظر الوظيفية من الاقتناع بأن كل بحث علمي يتأسس على إيجاد ورود ما (pertinence)، وأن الورود التواصلي (pertinence communicative) هو الذي يسمح بفهم أفضل لطبيعة اللغة وديناميتها. وستفرز جميع السمات اللغوية وتصنف، بالدرجة الأولى، اعتماداً على الدور الذي تؤديه تلك السمات في توصيل المعلومة» (53 :1989).

إن هذا التعريف المنتمي بوضوح إلى إرث مدرسة براغ يستند إلى مفهوم مركزي في لسانيات مارتينيه وهو الورود التواصلي:

الورود التواصلي

يشكل الورود التواصلي بالنسبة لمارتينيه وجهة نظر حول الموضوع وطريقة لفهمه. وسيعتبر وارداً، من الناحية التواصلية، كل موضوع (بنية صورية، وحدة) تكون وظيفته هي تقديم معلومة:

«كل علم يتميز باختيار بعض خاصيات مواضيع [بحثه] أكثر مما يتميز باختيار تلك الموضوعات. وكل علم يتأسس على ورود ما. وفي اللسانيات الوظيفية نرى أن الورود هو الورود التواصلي» (1989: 37).

وإذن، فمارتينيه يفضل الوظيفة الأشمل، وهي تلك التي تركز على التبادل بين أطراف التواصل وليس على عنصر واحد في سيرورة التواصل. وهو يميز نوعين من الورود: الورود المميز (pertinence distinctive) أي ورود الفونيمات، والورود الدال (pertinence significative) أي، ورود الوحدات الدالة (monèmes). وهذا مفهوم جديد على اللسانيات قدمه في إطار مفهوم آخر هو مفهوم التمفصل المزدوج (double articulation).

التمفصل المزدوج: فونيمات ومونيمات

إن التمفصل المزدوج هو سمة مميزة للغة البشرية. فاللغات البشرية مؤسسة، في الواقع، على تشفير من طبقتين «وكل وحدة من الوحدات الناتجة عن التمفصل الأول تتمفصل بدورها إلى وحدات من نمط آخر» (1991: 13).

التمفصل الأول يجعل التمفصل الأول الوحدات الدالة الصغرى تتآلف في ما بينها بحيث تنتظم «التجربة المشتركة بين جميع أعضاء الجماعة اللغوية» (1991: 14). كما أن الإمكانية اللامتناهية للتواصل تمنح لكل متكلم، في الآن نفسه، القدرة على إنتاج ملفوظات فريدة.

وتتوفر وحدات التمفصل الأول على معنى وصورة صوتية، إنهما دلائل بوجهين، دال ومدلول، يطلق عليهما مارتينيه اسم وحدات دالة (ويستعمل كذلك الدلالة كمكافئ لها). وقد وضع هذا المفهوم ليعرّف به وحدات أو بنيات لها ورود تواصلي، معتبراً أن

مفهوم الصرفية (morphème) غير إجرائي. والوحدة الدالة ليست بالضرورة قطعة لغوية منفصلة قد يكون لها معنى ثابت، وإنما قد تكون مجرد اختلاف صوري. فمثلاً إذا وجد في عبارة (il va à la chasse) تطابق ظاهري بين الوحدات والقطع اللغوية، لا يمكننا القول بوجود خمس وحدات دالة. في الواقع، إن مارتينيه يفترض وجود وحدتين دالتين في الصورة «va»: صورة الزمن الحاضر مقابل صور الأزمنة الأخرى (مثلاً (alla)، ومعنى (aller) مقابل معنى صورة فعلية أخرى (mange)).

وما كان لهذا التمفصل الأول أن يكون ممكناً إلا لأن الوحدات الدالة تتكون هي نفسها من توالي وحدات أصغر لا تحمل معنى، أي فونيمات: وهذا هو التمفصل الثاني.

التمفصل الثاني. إذا كانت قائمة الوحدات الدالة للغة ما مفتوحة (لأن اللغات كلها في تطور مستمر) فإن قائمة الفونيمات مغلقة، وتشكل نسقاً كما بيّن ذلك تيروبتسكوي. وهكذا، ففي مثال (il va à la chasse) تتكون الوحدة الدالة (chasse) من ثلاث وحدات من نوع التمفصل الثاني /ʃas/.

إن التمفصل المزدوج يتيح [إنتاج] كمية هائلة من الرسائل الممكنة، بما أن النسق الصوتي المقتصد جداً (39 صوتاً توجد حالياً في الأبجدية الفرنسية) يسمح بصياغة آلاف الوحدات الدالة التي هي نفسها يمكن تأليفها لإنتاج عدد لا متناهٍ من الملفوظات.

3.1. لسانيات عامة وظيفية

انطلاقاً من هذين المبدأين، ينظم مارتينيه مكونات اللسانيات على الطريقة الآتية:

الصواتة أو الصوتيات

ستدرس الفونيمات، والتنغيمات (intonations) والنبر (ton) وموقع النبر (accent). ويعرفها مارتينيه على هذا النحو:

«الصواتة هي دراسة الكيفية الأصلية التي تستفيد بها كل لغة من موارد النطق لتأمين التواصل بين مستعملي هذه اللغة. إذ تأخذ من جميع الاختيارات التلفظية الممكنة عدداً معيناً يكفل تحقيق إنتاجات يتعرف إليها سمعياً بشكل جيد. وهذه الإنتاجات هي التي يستعملها المتكلم ليميز بها مختلف الوحدات الدالة بمقابلة بعضها ببعض، وليقيم تقابلات بين تلك الوحدات التي تتوالى في السلسلة الكلامية» (1989: 112).

الدالية

تدرس الوحدات الدالة فتعد قائمة للوحدات الدالة للغة ما، وتميز بين الوحدات الدالة المعجمية (مواد علم المعاجم) والوحدات الدالة النحوية (مواد النحو): ففي مثالنا (il va à la chasse) يتكون المقطع (va) من وحدة دالة معجمية (حاملة لمعنى فعل (aller) ومن وحدة دالة نحوية (حاملة لعلامة صرفية فعلية).

التركيبوية

وستدرس التركيبات (أي الكلمات المركبة والمشتقة) والكيفية التي تشكلت بها. ويطلق مارتينيه اسم تركيبة (Synthème) على مقطع لملفوظ يضم عدداً من الوحدات الدالة المعجمية في تأليف مع بعضها البعض: وبما أن ظاهرة التأليف هذه من مستوى تركيبي فقد اختار لها لفظ تركيبة. فمثلاً اللفظ (incompressible) يشتمل على ثلاث وحدات دالة (السابقة in، واللاحقة ible ـ ، والقاعدة - compress) فيشكل بذلك تركيبة.

التركيب

ومهمته دراسة علاقات التبعية للوحدات الدالة والوظائف التي تضطلع بها في ملفوظ معين.

وتشكل المجالات الأربعة مواد مستقلة. وقد أضاف مارتينيه إليها مادتين مستعرضتين هما: الصرافة والقيمية (axiologie).

الصرافة

وتتكون من دراسة مجموع العلامات الصورية غير الواردة من التمفصل الأول، ودراسة شروط ظهورها. يقول مارتينيه «أعني بـ «الصرافة» دراسة الانحرافات الصورية» (35 :1989). والواقع أن الاختلافات الصورية التي لا ترجع إلى وظيفة التواصل عديدة في اللغة الفرنسية: كبعض علامات الجنس، بالنسبة للجمادات (فكون (table) مؤنثة و(fauteuil) مذكر في الفرنسية لا يساهم في التواصل، فضلاً على كون الأجناس (genres) في لغات أخرى قد تكون مختلفة)، وبعض التعديلات في الصور القاعدية بحسب الاشتقاق (فالاختلاف ما بين (fabriquer) و(fabricant) غير وارد).

القيمية

وهي تدرس القيمة الدلالية للوحدات الدالة، كالسمات المكونة لدال الوحدات الدالة المعجمية والنحوية (أي السمات الدلالية)، وكذا دراسة مؤثرات المعنى التي تستطيع الوظائف التركيبية إنتاجها. ويميز مارتينيه القيمية عن الدلالة: «فالقيمية هي، إذن، دراسة القيم الدالة المتقابلة» (36 :1989).

2. نحو وظيفي: م هاليداي

لقد كانت مبادئ النحو الوظيفي حاضرة منذ 1909 في دروس ماتيسيوس وهي معروضة في أطروحات براغ. والفكرة المركزية في

تلك المبادئ هي أن الصورة تابعة للوظيفة. وقد اقترح ماتيسيوس نموذجاً كونياً غير مؤسس مسبقاً على حقيقة فعلين وظيفيين: فعل التسمية (the naming act) وفعل بناء ملفوظات مركبية (the syntagmatic utterance forming act. ويعود مفهوما الاسم (name) والملفوظ (utterance) إلى الوظيفة. وفي ما يتعلق بما ينتجه المتكلمون فعلاً، سيتحدث ماتيسيوس عن كلمة (word) وعن جملة (sentence). وانطلاقاً من هذه العلاقات بين الاسم والملفوظ، من جهة، والكلمة والجملة، من جهة أخرى، يطرح ماتيسيوس مبادئ نحو وظيفي. فإذا كانت المقولتان الوظيفيتان (التسمية، وإنتاج الملفوظات) كونيتين، فإن المظهر الصوري للغة (الكلمات وتركيب الجمل) مظهر خاص: فكل لغة تنجز أفعالاً وظيفية بطريقة خاصة.

إن انتساب ماتيسيوس، في ما يتعلق بالنحو الوظيفي، أنجلو ـ ساكسوني بالأساس: فهناك مؤلفون أمثال (Dik) (1989 و1997) وفولي (Foley) وفان فلان (Van Valin) (1984)، وهاليداي (1973) وكونو (Kuno) (1987) طوّروا أنحاء وظيفية صراحة. وتُعدُّ أعمال هاليداي من بين الأعمال الأكثر عدداً ونشراً، لأنها، بالخصوص، تغطي حقل النص وكذا حقل الخطاب، ونموذجه هو ما سنقدم هنا مثالاً.

1.2. النموذج النسقي الوظيفي

مقاربة سوسيو وظيفية

يمكن أن ننعت عمل هاليداي بالمقاربة السوسيو ـ وظيفية للغة. وإحدى نقاط القوة في عمله، إدخاله البعد الاجتماعي في اللسانيات.

وإذا كان هاليداي يندرج بوضوح ضمن إطار الوظيفية البراغية والفرنسية، فإنه كذلك يستوحي أفكاره من أعمال مدرسة لندن

(وبالخصوص من مالينوفسكي (Malinovski) وفيرث (Firth)) ومدرسة كوبنهاغن (هيلمسليف). إن اهتمامه بمالينوفسكي، الأنثروبولوجي المتخصص في شعوب بولينيزيا (Polynésie)، يفسر قوة تأكيده على وجود صلة بين البنيات الاجتماعية واللغوية:

«ليست اللغة مجرد جزء من سيرورة اجتماعية، بل هي تعبير عنها كذلك، ولهذا فهي منظمة بكيفية تجعل منها، في الوقت نفسه، استعارة (métaphore) للسيرورة الاجتماعية» (Steele and Threadgold, 1987: 604)[1].

ولكن الأمر لا يتعلق بنظرية انعكاس حسب، إذ إن التمفصل بين المعطيات الاجتماعية والصور اللسانية يتم بفضل ما يطلق عليه هاليداي الميتا ـ وظائف. (فكرية، بيشخصية، نصية). والميتا ـ وظائف بالنسبة إليه هي محاولة نظرية لإدراك العلاقة بين الصور الداخلية للسان واستعمالاتها ضمن سياقات الحياة الاجتماعية.

«إن الميتا ـ وظائف هي المفاهيم النظرية التي تسمح بفهم الوجيهة (interface) القائمة بين اللغة وما هو خارج عنها، وهذه الوجيهة هي التي شكلت صورة النحو» (المصدر نفسه: ص 608).

ويوضح هاليداي بعبارات أخرى أن الميتا ـ وظائف هي ما يتيح الخروج من النسق للتوجه نحو النص: فمفهوم النص يحتل قلب لسانياته (ولهذا يتحدث الناس عن نموذج نسقي وظيفي). والتعريف الذي يقدمه له يعتمد على تعريف البنية.

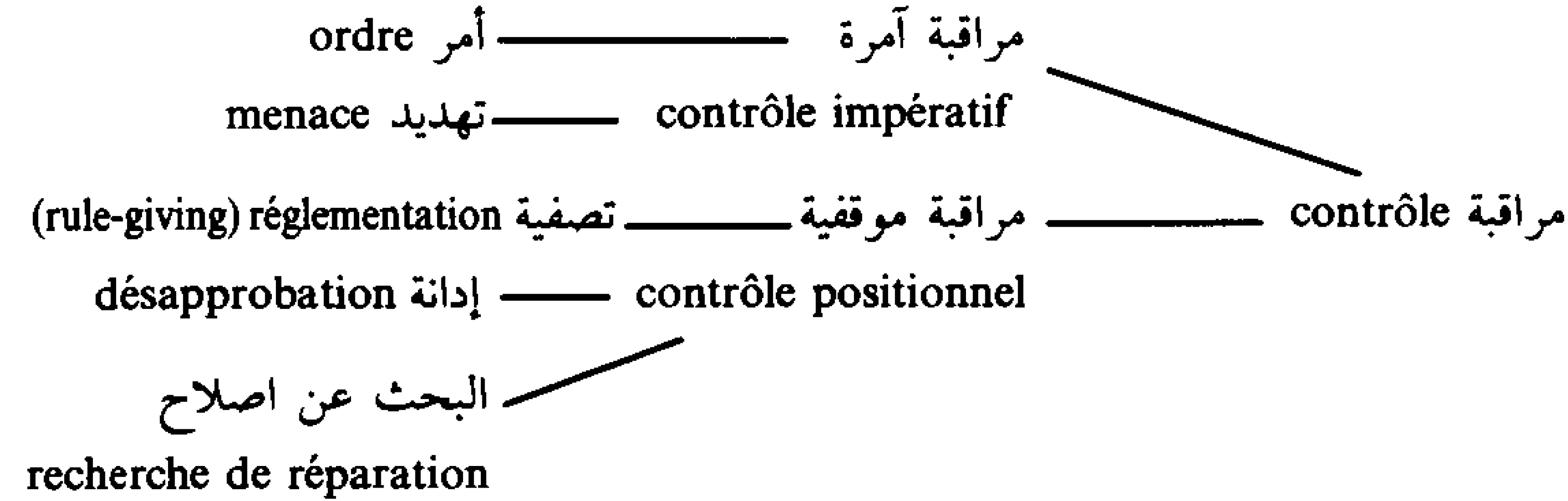
---

(1) الاستشهادات المستخرجة من (Steele and Threadgold, 1987) (حوار لهاليداي) ترجمها من الإنجليزية م.أ. بافو (M. A. Paveau).

البعد الأمثولي (paradigmatique). بينما ركز اللسانيون اهتمامهم في نهاية الستينيات على العمل المركبي للنحو، شدد هاليداي على بعده الأمثولي. وقد احتفظ بمصطلح البنية ليخص به نماذج التأليفات حول المحور المركبي، واختار إطلاق اسم نسق على مجموع إمكانات الاختيار التي لدى المتكلم في المحور الأمثولي. إن هذا المجموع يشكل شبكة هائلة (network). وقد وصف هاليداي بوضوح العلاقة الموجودة بين البنية والنسق، بقوله:

«وجدت أثناء عملي طريقة فعالة لإعادة تنظيم الفرق بين النسق والبنية بحيث يمكن تمثل مجموع النسق (بالمعنى الذي عند هيلمسليف) بطريقة أمثولية كمتوالية شبكات نسقية مكافئة صورياً لشبكة نسقية هائلة [...] وحينئذ، ستصبح البنية هي الطريقة التي تحققت بها الاختيارات النسقية» (المصدر نفسه: ص 605).

يقدم هاليداي مثالاً عن الشبكة الدلالية للأم التي تهذب ابنها، ويعرضه على النحو التالي:



إن المتكلم هو من يرسم مساره الأمثولي في الشبكة بحسب السياق المباشر للموقف والسياق الأوسع للثقافة التي ينتمي إليها.

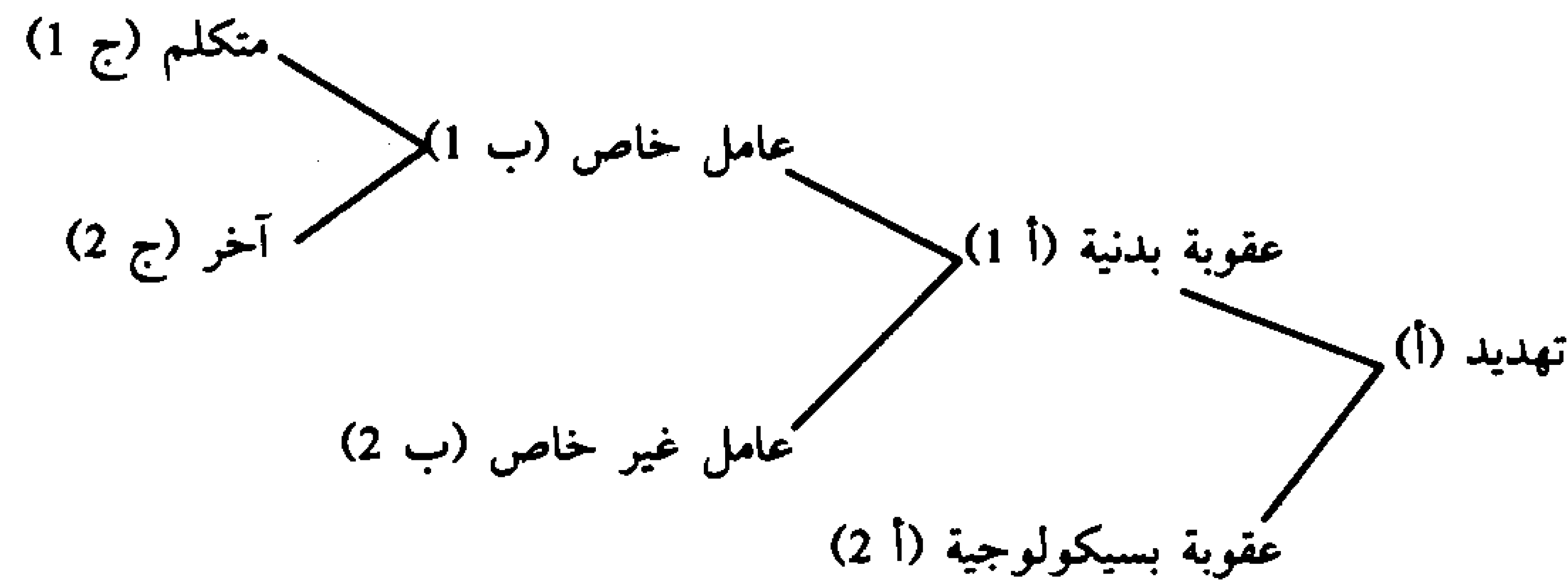
فكرة الاختيار. مفهوم الاختيار، بالنسبة لهاليداي، هو مفهوم معرّف لمفهوم الشبكة، إذ تعتبر اللغة بمثابة خزان من الإمكانات

الدلالية الموجهة نحو التواصل، ويقوم المتكلم باختيارات ضمن مجموعات من البدائل الدالة:

«النموذج نسق - بنية لا يقول شيئاً على الإطلاق بخصوص سيرورات اتخاذ القرار أو القصد عند المتكلمين أو عند المتلقين. ونحن نعرّف نسقاً سيميائياً بوصف مجموعة من مجموعات بدائل. أما البنية فهي مجرد تحقيق اختيار من بين تلك البدائل، أو، كما نطلق عليها، «عبارة منتقاة»» (المصدر نفسه: ص 606).

وإذن، فإن اللغة تبدو عنده نسق احتمالات، ولهذا يسمى نحوه النسقي (systemic grammar) أحياناً: نحو الاختيار (choice grammar). إلا أن المبدأ لا يختزل في مجرد إمكانية اختيار بالنسبة للمتكلم. إن الفرضية التي تستند إليها الرؤية الاحتمالية للغة، بالنسبة لهاليداي، هي أن الاختيار يقتضي وجود معنى، سواء كان هذا الاختيار عن وعي أم لا، أو كان ناتجاً عن الإرادة أو محدداً بالسياق والثقافة. إن مسار الأم في الشبكة الدلالية للتهذيب ليس اعتباطياً بل ينتج معنى، وهاليداي يتحدث، هنا كذلك، على السلوك اللغوي، مما يؤكد البعد الاجتماعي للدلالة كما يتصورها.

«ترتبط الاختيارات الدلالية، مثلما يقتضي ذلك مفهوم الشبكة، بالاختيارات المعجمية النحوية. ويمكن للمكون [تهديد] في شبكة الأم أن يكون له تصنيف فرعي (sous- classifié) لتظهر اختيارات دقيقة يقوم بها المتكلم أثناء إنجازه لهذه الجملة أو تلك (28 :1970):



يسمح هذا التصنيف الفرعي بتبيان أن الجملة «tu vas recevoir une gifle» هي توسيع لـ(أ) الذي يمر بانتقاء (أ 1) و(ب 2)، أو أن الجملة «papa sera fâché contre toi» هي توسيع لـ(أ) الذي يمر بانتقاء (أ 2) و(ب 1) و(ج 2). ويلح هاليداي كثيراً على أن الجملة لا تفسر بصورتها حسب، وإنما يتوقف تفسيرها، بصفة خاصة، على السياق الضيق والواسع. وهذه المقاربة تقتضي أن تسمح معرفة وسائط السياق بالقيام بتنبؤات حول الجمل الممكنة.

2.2. المنظور الوظيفي للجملة

تعود مقاربة الجملة التي يشار إليها عادة بالاختصار الإنجليزي FSP (functional sentence perspective) إلى ماتيسيوس، وهي تظهر في أطروحات براغ تحت عنوان «التقسيمات الراهنة للجملة» (Divisions actuelles de la proposition). والفكرة المركزية لهذه المقاربة تتمثل في كون الهدف من الجملة هو تقديم المعلومات الجديدة (خبر (rhème)) التي تستند إلى معلومات معروفة (محور (thème)). وهذا النوع من العمل يحدد نظام الكلمات، كما يحدد التوافق أو عدم التوافق، بين بنية محور ـ خبر وبنية فاعل ـ فعل، مثلاً.

وقد قام هاليداي، من جهته، بالتمييز بين المحور (ما يتحدث عنه المتكلم) والخبر (ما يقوله المتكلم عن المحور)، وهو يرى أن البنية محور ـ خبر (البنية المحورية (thematic structure)) بنية تركيبية (إنها مسألة موقع، ففي الإنجليزية، مثلاً، يأتي المحور في الموقع الأول من الجملة). إلا أن بنية المعلومة (information structure) تطريزية (prosodique) تعود إلى الصوت وإلى التنغيم. إن المحور والمعلومة هما في الواقع منتقيان من قبل المتكلم، إلا أن المحور

موجه نحو المتكلم (ما يتحدث عنه) بينما المعلومة موجهة نحو المتلقي (ما يريد المتكلم أن يشدّ به انتباه المتلقي).

وتدخل هذه المقاربة ضمن السيميائيات الاجتماعية عند هاليداي، فالمحور المتكون من معلومات معروفة سلفاً، يوثق رباط الانتاجات اللغوية بسياقاتها، وهذا أحد الأسباب التي من أجلها يمكن القول بأن المنظور الوظيفي للجملة يشكل ما يشبه ولادة اللسانيات النصية والمقاربات الذرائعيّة التواصلية للغة.

3. اللسانيات الشعرية: ر. جاكوبسون

ليس هناك توليف نظري جامع لأعمال رومان جاكوبسون (Roman Jakobson) (1896 ـ 1982) الكثيرة جداً، سيما ولسانياته تقارب عديد فروع المعرفة: الصواتة، وعلم الأمراض اللغوية (pathologie du langage)، والإناسة، ونظرية الإعلام، والأسلوبية، والفلكلور. وقائمة أعماله، المنجزة غالباً بتعاون مع غيره، طويلة جداً وتشكل أحد المسارات المهمة للسانيات القرن العشرين. ويعد تحريره لأطروحات براغ بتعاون مع تروبيتسكوي أساساً له. لقد طور جاكوبسون أبحاثه اللسانية انطلاقاً من الصواتة: فبعدما أعدّ ما يطلق عليه في الولايات المتحدة «الصواتة الثانية الجاكوبسونية» (حيث قلص تصنيف التعارضات إلى نمطية من 12 حالة، كانت موضع نقد من قبل علماء الصواتة) انتقل إلى النظر في العلاقات بين الصوت والمعنى، خصوصاً في الأدب والشعر بوجه أخص.

وتتمثل خصوصية جاكوبسون في كونه وثيق الصلة بين الأدب واللسانيات عند تأسيسه إلى الشعرية. وهذا الجانب من أعماله هو ما سنركز عليه في الأساس.

1.3. تماثل وتجاور: أبحاث في الحبسة

تأليف وانتقاء

يذكّر جاكوبسون، متناولاً مفهومي المحور الأمثولي والمركبي لدى سوسور، بأن «كل دلالة لغوية يقتضي وجود شكلين من الترتيب» (ELG1 : 48)[2] وهما: التأليف والانتقاء. إذ إن كل متكلم ينتقي وحدات لغوية موحدة في الشفرة اللغوية بواسطة علاقات التماثل. وتقيم هذه الوحدات المؤلّف بينها علاقات تجاور في الرسالة المنجزة. وهذا يعني أن الدوال اللغوية ترجع دائماً إلى مجموعة أخرى من الدوال: شفرة اللغة بالنسبة للوحدات المنتقاة وسياق الرسالة بالنسبة للوحدات المؤلف بينها:

«إن مكونات كل رسالة ترتبط بالضرورة بالشفرة بواسطة علاقة داخلية وبالرسالة بعلاقة خارجية. وتستعمل اللغة العلاقتين في مختلف مظاهرها» (48).

نموذجي الحبسة

يقترح جاكوبسون نمطية ثنائية للحبسات مبنية على النموذج انتقاء/ تأليف، ويطلق عبارة «اضطراب المماثلة» (trouble de la similarité) على الحبسة التي يشكو منها مريض يعاني من صعوبات في إيجاد المرادفات، وفي الانتقال من لغة إلى أخرى، وفي أن يكون مرتاحاً عند إنجاز خطاب يناجي فيه نفسه: فبما أن التأليف وحده، وبالتالي التساوقية، هو العامل، فإن الذات المتكلّمة تكون أكثر كفاءة في الحوار، في جميع صور الخطاب حيث يكون السياق مهماً. وكل ما يعود إلى الانتقاء يطرح مشكلاً لديه: إذ يكون مثلاً

(2) بما أن كل الاستشهادات التالية مستخرجة من هذا الكتاب، فلن نحيل، من الآن، إلا على الصفحات.

لديه ميل نحو استبدال كلمات خاصة بكلمات تنوب عنها (mots-vicaires) مثل (chose) أو (machin) اللتان لا يكتسبان معنى إلاّ في السياق.

والنوع الآخر من الحبسة هو «اضطراب التجاور» (trouble de la contiguïté) الذي يعرّف بتلك الصعوبات في القيام بالتأليفات الضرورية في ترتيب الملفوظات:

«في هذا النوع من الحبسة، التي يختل فيها السياق [...] يتقلص امتداد وتنوع الجمل. وتضيع القواعد التركيبية المنظمة للكلمات في وحدات أعلى [...] ويصبح ترتيب الكلمات كارثياً، حيث تغيب روابط العطف والتبعية النحوية، سواء كانت للتطابق أم للتعدي. وكما هو منتظر، فإن الكلمات التي لها وظائف نحوية صرفة، مثل الروابط، وحروف الجر، والضمائر، وأدوات التعريف هي أول ما يسقط تاركة المكان لأسلوب «تليغرافي»، والحال أن هذه الكلمات هي التي تصمد أكثر في حالة اضطراب التماثل» (57).

إن أهمية هذا التصنيف الثنائي لدى جاكوبسون تكمن في تطوير وإغناء التعارض الذي صاغه سوسور بين العلاقات الأمثولية والعلاقات المركبية. وإن كان تنميط الحبسة هذا قد اعترض عليه بسبب بساطته، بعدما أثار حماس الأطباء النفسانيين وأطباء الأعصاب، فإن هذا التحليل قد شكل، في وقته، تقدماً في دراسة استعمال اللغة.

2.3. الشعرية: أسبقية الشكل

استعارة وكناية

لا ينحصر التعارض تماثل/تجاور، بالنسبة لجاكوبسون، في دراسة الحبسات، وإنما يعمل بكيفية أوسع باعتباره وصفاً لاستعمال

اللغة، وذلك في صورة تقابل يتناول وجهين مركزيين في البلاغة، هما: الاستعارة والكناية:

«يمكن لخطاب ما أن يتطور عبر خطين دلاليين مختلفين: محور (بؤرة (topic)) يستدعي محوراً آخر، إما عن طريق التماثل أو عن طريق التجاور. ولعله من الأفضل، بلا ريب، أن يتم الحديث عن سيرورة استعارية في الحالة الأولى وعن سيرورة كناية في الحالة الثانية بما أن تعبيريهما الأكثر كثافة يوجد عند أحدهما في الاستعارة وعند الثاني في الكناية. [...] وتعمل الوسيلتان في السلوك الكلامي العادي باستمرار، إلا أن الملاحظة المتأنية تبين أن الأفضلية تكون لأحدهما تارة وللآخر تارة أخرى، بحسب تأثير النماذج الثقافية، وكذا تأثير الشخصية والأسلوب» (61).

انطلاقاً من هذا يضع جاكوبسون تصنيفاً ثنائياً لأشكال استعمال اللغة: فالشعر ستهيمن عليه الاستعارة، بينما النثر سيستعمل الكناية. ويقترح، كذلك، وصفاً ثنائياً للتيارات الجمالية الكبرى: فبينما تضع الرومانسية والرمزية السيرورة الاستعارية في المرتبة الأولى، تتأسس الواقعية على سيرورة الكناية لأن «المؤلف الواقعي يقوم باستطرادات كنائية من الحبكة إلى الجو العام ومن الشخوص إلى الإطار الفضائي الزمني» (63).

وقد تعرض جاكوبسون لمآخذ عديدة على ميله هذا الذي يفرض إطار وصف ثنائي على الإنتاجات اللغوية كلها. إلا أن هذا الإطار الثنائي، وإن كان مختزِلاً بعض الشيء، شكل مكتسباً مهماً بالنسبة للمقاربة اللسانية للنصوص الأدبية، الشعرية منها على وجه الخصوص: إذ إن وضع مفهوم الوظيفة الشعرية يسمح بنظرة تفضيلية لصورة الملفوظ الأدبي، ولصناعة هذه الصورة.

صورة الشعر

باندماجه في الحركة الثقافية الواسعة للشكلانية الروسية، وباهتمامه بالشاعرين خليبنيكوف (khlebnikov) ومايكوفسكي (Maïakovski)، سيضع جاكوبسون مفهوم عملية الإبداع في بؤرة الدراسة اللسانية للنص الشعري، وهو رهان الوظيفة الشعرية المتميزة بـ «هدف (Einstellung) الرسالة من حيث هي كذلك، إذ يقع التركيز على الرسالة لذاتها» (218) وذلك بإبراز «الجانب الملموس للدلالة».

التكافؤ

«على أساس أي معيار لساني يمكن التعرّف تجريبياً إلى الوظيفة الشعرية؟» يتساءل جاكوبسون بعدما أعدّ صياغته لنمطية وظائف اللغة. ويقدم الجواب عن هذا في مقطع مشهور أرسى فيه مفهوم التكافؤ. وقد اختار مثال رسالة تتكون من الكلمة (*enfant*) (اختير من الأمثول (*gamin*)، (*gosse*)، (*mioche*)، (*enfant*) . . . إلخ (المرتبطة بفعل من أمثول النعاس ((*somnole*)، (*repose*)، (*sommeille*)، (*dort*))، فكتب:

«الكلمتان المختارتان تتآلفان مع بعضهما البعض في السلسلة الكلامية، ويتم الانتقاء على أساس التكافؤ، والتماثل، والتنافر، والترادف، والتضاد، بينما التأليف، أي بناء المتوالية، يستند إلى التجاور. إن الوظيفة الشعرية تسقط مبدأ التكافؤ لمحور الانتقاء على محور التأليف، ويصير التكافؤ في مرتبة العمل البنائي للمتوالية» (220).

ويشير جاكوبسون إلى أنه في الشعر، حيث الهيمنة للوظيفة الشعرية، مثلما في الانتاجات الأخرى التي لا تهيمن فيها، تنتقى الكلمات لا لقيمتها التواصلية والإعلامية وإنما لعلاقة التكافؤ (تشابه أو عدم تشابه) التي يمكن لهذه الكلمات أن تقيمها مع الكلمات

الأخرى. وهو يتحدث، كذلك، عن «تراكب التماثل والتجاور الذي يمنح الشعر جوهره الرمزي المعقد، والمتعدد المعاني» (238). ولهذا تهيمن على الشعر صور متنوعة للتكافؤ على المستوى الصوتي (القوافي، الجناس، التجانس الصوتي) والمستوى الإيقاعي (الوزن)، والمستوى التركيبي (التوازي، التناظر)... إلخ.

اللبس. إن تعريف الوظيفة الشعرية هذا يستلزم أن لا تكون الوظيفة الأساسية للغة الشعرية هي وصف العالم الواقعي: فالوظيفة المرجعية ليست إلا وظيفة ثانوية، ويتم حجبها بحزم من قبل العمل الشعري. وقد قاد هذا جاكوبسون إلى إدخال مفهوم اللبس الذي يمكن تعريفه بوجود معنيين، في الوقت نفسه، أحدهما يحيل إلى العالم والثاني نابع من تأليفات السياق:

«إن اللبس خاصية داخلية، لا تتغير، بالنسبة لكل رسالة تتمركز حول ذاتها. إنه، باختصار، لازمة ضرورية للشعر [...] فليست الرسالة وحدها هي التي تغدو ملتبسة، بل المرسل والمرسل إليه كذلك. وفضلاً على الكاتب والقارئ، فهناك «أنا» البطل الملحمي أو السارد الخيالي، و«أنت» أو «أنتم» الخاصة بالمرسل إليه المفترض في الحوار الداخلي الدرامي، وفي الاستعطافات والرسائل الشعرية» (238).

مراجع

Halliday, M.A.K. *Explorations in the Functions of Language*. London: E. Arnold, 1973.

Jakobson, R. *Essais de linguistique générale*. (tome 1 et 2). Paris: Minuit, 1963-1973.

Martinet, A. *Éléments de linguistique générale*. Paris: A. Colin, 1991.

الفصل الثامن

الصورنات

من الوصفية إلى التوليدية

للسانيات الأميركية ميزات خاصة باعتبار أنها متأثرة، في جزء كبير منها، بدراسة اللغات الهندو ـ أميركية: فقد كان الرهان الأهم بالنسبة للأعمال اللسانية في ما وراء الأطلسي، منذ منتصف القرن 19 إلى السنوات العشرين، هو معرفة هذه اللغات عن طريق التعلم والتحليل، وهي معرفة تندرج ضمن سيرورة أوسع لفهم ثقافي واجتماعي. وهذا ما يفسر أن اللسانيات في الولايات المتحدة كانت مدمجة في الإناسة، حتى أنها كانت علماً فرعياً لها، وأن اللسانيين الذين سنتحدث عنهم، في هذا الفصل، كانوا بصفة عامة متخصصين في اللغات الهندو ـ أميركية.

ويفسر هذا جزئياً، كذلك، سيطرة المنهج الوصفي على التقليد الأميركي، فبواس (Boas) الذي كرس الجزء الأكبر من أعماله للغات الهندو ـ أميركية، أسس تقليداً، بل مدرسة وصفية في رحابها طور أتباعه نظرياتهم، خصوصاً سابير (Sapir) وبلومفيلد (Bloomfield). ويمكن أن نعرف الوصفية بكونها اختياراً لمقاربة نظرية مجردة للكلام تخصّص لتقديم أوصاف عملية وناجعة للغات

الخاصة (وهي وجهة نظر مخالفة لما سيصبح، ابتداء من الخمسينيات، المقاربة التشومسكي: أي ملاحظة اللغات الخاصة للوصول إلى نظرية عامة للغة). إن اللسانيات الوصفية هي لسانيات سانكرونية، شجعت ظهور النموذج البنيوي وهيمنته، فيما بعد، على اللسانيات الأميركية. وهو نموذج كان موجوداً سلفاً بشكل ضمني، في القرن 19 من خلال التأثير القوي لويتني (Whitney): في الواقع، إن الاتجاه البنيوي، يفرض نفسه بشكل طبيعي تقريباً، أمام استغناء وصف اللغات الهندو ـ أميركية عن تاريخها المكتوب.

لقد اتخذت الوصفية، في الثلث الأول من القرن العشرين، شكل ما سمي، في ما بعد، بالتوزيعية التي من روادها بلومفيلد ثم هاريس (Harris) وبيك (Pike) إلى جانب الفرنسي غروس (Gross) الذي أدخل المناهج الهاريسية إلى فرنسا.

1. ل. بلومفيلد والوصفية

1.1. تصور آلي للغة

في سنة 1933، نشر ليونارد بلومفيلد (1887 ـ 1949) مؤلفه (*Language*) الذي شكل نظرية عامة للغة سيتم تطويرها وتعميقها من قبل طلابه تحت عنوان التوزيعية، وهو تيار هيمن على اللسانيات الأميركية إلى حدود 1950.

ذهنية وآلية

لا يمكن الحديث على عمل بلومفيلد من دون موضعته بالنظر إلى عمل زميله سابير، فالرجلان تكوّنا وعملا في الحقبة نفسها، وأعطيا الأولوية ذاتها لدراسة الشكل (صاغ سابير مقاربة للفونيم سابقة على تلك التي صاغها تروبيتسكوي، واحتمالاً خارج

الصياغات السوسورية). لكنهما أعملا اختيارات نظرية مختلفة. إن مقارنتهما بشكل تفصيلي ستكون عملاً كاريكاتورياً، لكن، مع ذلك، يمكن القول إن سابير كان مع مقاربة ذهنية للغة بينما كان بلومفيلد، بكل تأكيد، آلياً يتبنى نظرة سلوكية. وبالفعل، ففي الوقت الذي يتحدث فيه سابير عن واقعية نفسية للفونيم، كان بلومفيلد بوضوح ضد الذهنية، معتبراً أن الكلام يمكن مقاربته من الخارج بوصفه سلوكاً، وليس من الداخل تعبيراً عن واقعيات نفسية أو ذهنية.

«تزعم النظرية الذهنية التي هي، من أوجه عديدة، الأكثر قِدماً، والتي لا زالت معمولاً بها في التصور الشعبي وعند رجالات العلم، أن تنوع السلوك الإنساني هو نتيجة تدخل عامل غير مادي موجود عند كل إنسان، روحاً كان أم إرادة، أم وعياً (في الإغريقية (Psyché)، ومن هنا المصطلح (Psychologie))، وهذه الروح، بحسب التصور الذهني، تختلف كلياً عمّا هو مادي، وبالتالي فهي تخضع لنمط آخر من أنماط العلاقة السببية أو قد لا تخضع لأي نمط. . .

وتزعم النظرية المادية (أو على الأرجح الآلية) أن تنوع السلوك الإنساني المتضمّن للخطاب، ناجم عن كون أن جسم الإنسان هو نظام معقد للغاية، فالأفعال الإنسانية، بحسب التصور المادي، هي جزء من المتواليات سبب نتيجة، تماماً كتلك التي نلاحظ عند دراسة الفيزياء أو الكيمياء» (1933: 35-36)[1].

لا يقبل بلومفيلد مفاهيم الذهنية، فمفاهيم روح، إرادة، وعي بالنسبة إليه، ليست إلا «تمثيلات لتعاقب العالم المادي» أو حركات جسدية.

---

(1) بما أن كل استشهادات بلومفيلد مأخوذة من مؤلفه الصادر سنة 1933، فلن نشير، من الآن فصاعداً، إلا إلى الصفحة.

مقاربة سلوكية

تعود مقاربة بلومفيلد إلى علم النفس السلوكي (psychologie behavioriste) (بتأثير من عالم النفس فوندت (Wundt)). فالسلوك الإنساني، بحسب الاتجاه السلوكي، يمكن تفسيره انطلاقاً من معطيات خارجية من دون اللجوء إلى معطيات داخلية لن تكون إلا أوهاماً. وبالنسبة لبلومفيلد، فاللغة سلوك ويمكن بالتالي دراستها بطريقة خارجية، فالأمر، بالنسبة إليه، لا يتعلق بمذهب بسيكولوجي بل بمنهجية (méthodologie).

يطبق بلومفيلد، إذن، الخطاطة الشهيرة حافز ـ استجابة (Stimulus-réponse) على اللغة، ويصوغها على الشكل التالي: **ح ـ اس ـ ح ـ اس.** إن ح هو الحافز الخارجي الذي يدفع شخصاً لإنتاج الكلام اس، هذه الاستجابة اللغوية تشكل بالنسبة للسامع حافزاً ح يثير استجابة **اس**. وللتعبير عن هذا المسار السلوكي من **ح** إلى **اس**، يحكي بلومفيلد «حكاية جيل» (apologue de Jill) الشهيرة:

«لنفترض أن جاك وجيل ينزلان إلى بستان، تحس جيل بالجوع، وترى تفاحة على الشجرة. تُصدر صوتاً بحلقها ولسانها وشفتيها، يقفز جاك فوق الحاجز، يتسلق الشجرة، يقطف التفاحة، ويجلبها لجيل ويضعها في راحتها، تأكل جيل التفاحة. يمكن لتعاقب الأحداث هذا أن يدرس بطرق متعددة، لكننا، نحن دارسي اللغة، سنميز عادة بين فعل الكلام والظروف الأخرى التي سنسميها الأحداث العملية (événements pratiques). ومن وجهة النظر هذه، فإن الحادث يتكون من ثلاثة أجزاء مرتبة ترتيباً زمنياً.

أ. أفعال عملية تسبق فعل الكلام

ب. الخطاب

ج. أفعال عملية تلي فعل الكلام» (27).

انطلاقاً من هذه الحكاية يدقق بلومفيلد خطاطته:

«من الواضح أن العلاقة بين الحركات الصوتية لجيل (ب 1) واستماع جاك (ب 3) لا تتأثر إلا بقدر ضئيل جداً من عدم اليقين أو التغير، بما أن الأمر يتعلق بذبذبات صوتية تعبر الهواء (ب 2) وحسب. وإذا مثلنا لهذه العلاقة بخط متقطع، فإننا نستطيع ترميز الوسيلتين البشريتين للاستجابة لحافز بهاتين الخطاطتين.

- رد فعل من دون كلام: **ح ← اس**
- رد فعل بواسطة اللغة: **ح ← اس ← ح ← اس**» (29).

من المهم الإشارة إلى أن **ح** و**اس** «حادثين عمليين» ينتميان إلى عالم خارجي عن اللغة. وأن اس وح وحدهما يشكلان الفعل اللغوي الذي يسميه خطاباً.

أولية الوصف

انطلاقاً من هذه الخطاطة يتجلى برنامج بلومفيلد: فهو يرى أن تفسير الظواهر اللغوية لا زال، بالفعل، بعيد المنال. فاتجاهه الوصفي، إذن، اختيار منهجي، وهو ما عُدَّ توجهاً ضيقاً من قبل منتقديه، وهذا الاختيار أدى به إلى رفض كل ما هو تاريخاني، أو وظيفي (وهو ما يميزه عن سابير، مثلاً، الذي يؤالف بين الشكل والوظيفة): فأشكال اللغة ستلاحظ من الخارج، من دون الأخذ بعين الاعتبار تطورها التاريخي أو الوظيفة التي تقوم بها داخل النسق. إن وصفية بلومفيلد تنطوي، كذلك، على إبعاد المعنى: فهو يرفض التصور الذهني للمدلول (الحل السوسوري للمدلول باعتباره مفهوماً). فالمدلول بالنسبة إليه هو مجموع الأحداث العملية التي يقترن بها ملفوظ، وبالتالي فإن وصفها غير ممكن لأن الإحاطة بهذا المجموع غير ممكنة:

«لتقديم تعريف دقيق علمياً لمعنى كل صورة من صور لغة ما، فإنه يجب أن تكون لنا معرفة دقيقة علمياً بكل ما يشكل عالم المتكلم» (32).

لكن هذا الإبعاد لا يخص إلا منهجية العمل التي أعدها بلومفيلد: وبالفعل، فالمعنى، كما سنرى، غير غائب في تحليلاته قطعاً، بل هو حاضر في كل خطابه، لكنه يعتبره صعوبة مستعصية على الحل اعتباراً للحالة الراهنة للبحث.

إن دراسة لغة ما يعني جمع متن، أي مجموعة من الملفوظات تم إصدارها فعلاً، وذلك بهدف إظهار الاطرادات (régularités) الصورية، من دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب الدلالي. فالمفهوم الوحيد الذي سيعدّ وارداً في التحليل هو مفهوم السياق الخطي أو المحيط.

2.1. المعنى

في كتابه (*Language*) يعود بلومفيلد باستمرار لمشكل المعنى، وعلى الخصوص في الفصل المعنون بـ «المعنى (La signification)» حيث يقدم له تعريفاً من خلال صياغتين إحداهما إيجابية مستوحاة من السلوكية، والأخرى سلبية يلجأ إليها لمهاجمة التصور الذهني، وكذلك لدعم التصور الآلي والفيزيائي للمعنى. هاتان الصياغتان مهمتان لأنهما تفسران بوضوح الأفكار المؤسسة للسانيات البلومفيلدية.

ـ المعنى من منظور السلوكية

«إن دراسة أصوات الخطاب من دون اعتبار معانيها تجريد: ففي الاستعمال الفعلي تصدر أصوات الخطاب كعلامات، وقد عرّفنا

المعنى بالنسبة لصورة لغوية ما بأنه الوضعية التي تَلفَّظَ فيها المتكلم بهذه الصورة اللغوية والاستجابة التي تثيرها عند المستمع. إن وضعية المتكلم واستجابة المستمع مرتبطان كلياً، لأن كل واحد منا يتعلم كيف يتصرف كمتكلم أو كمستمع من دون تمييز بين الوضعين. ففي المتوالية السببية:

وضعية المتكلم خطاب استجابة المستمع.

عادة ما تكون وضعية المتكلم، كتعبير أول، أكثر بساطة من استجابة المستمع؛ ولهذا السبب فنحن نتحاور ونحدد عادة المعاني باعتبار حافز المتكلم» (132).

ـ نقد التصور الذهني للمعنى وتأكيد الآلية:

«يعتقد الذين يأخذون بعلم النفس الذهني (psychologie mentaliste) أن بإمكانهم تفادي صعوبة تحديد المعاني لأنهم يظنون أن سيرورة غير فيزيائية أو فكرة، أو مفهوم، أو صورة، أو إحساس، أو فعل إرادي أو شيء شبيه بذلك تتشكل لدى المتكلم قبل ملفوظ صورة لغوية ما [...] أما الذي يأخذ بالآلية فلا يقبل بهذا الحل» (135).

ويوضح بلومفيلد أن مفاهيم الصورة الذهنية أو الإحساسات لا تعدو أن تكون شاملة لحركات جدُّ ملموسة للجسد، ويصنفها في ثلاثة أنماط:

1 ـ «سيرورات على نطاق واسع، تكاد تكون هي نفسها عند أشخاص مختلفين، ولأن لها أهمية اجتماعية فهي تمثل بصيغ خطابية تقليدية نحو: أحس بالجوع (أنا غاضب، خائف، متأسف، سعيد؛ يؤلمني رأسي... إلخ).

2 ـ انقباضات عضلية وإفرازات لعابية محدودة، غير مرئية وجدُّ متنوعة تختلف من شخص لآخر، وليس لها أهمية اجتماعية مباشرة، ولا تمثل بصيغ خطابية تقليدية.

3 ـ حركات صامتة للأعضاء الصوتية، تعوض حركات التكلم ولا تدرك من قبل الآخرين (الفقرة 4.2 ,"penser en mots") (135).

3.1. وحدات اللغة

المسلمة الأساسية للسانيات

إن تفكير بلومفيلد في المعنى هو ما أدى به إلى الإعلان عما يسميه «المسلمة الأساسية للسانيات» التي انطلاقاً منها سيقترح تنظيماً للصور اللسانية للغة:

«بما أنه ليس لدينا أي وسيلة لتحديد أغلب المعاني وبيان استقرارها، فإنه يمكننا اعتبار الطابع الخاص والمستقر للغة ما افتراضاً للدراسة اللغوية، بالقدر نفسه الذي نفترضه في علاقاتنا اليومية مع الناس. ويمكننا أن ننظر إلى هذا الافتراض باعتباره المسلمة الأساسية للسانيات، أي:

[. . . .] في بعض الجماعات (العشائر اللغوية) تكون بعض الملفوظات متشابهة شكلاً ومعنى.

وميزة صيغ الخطاب هذه تكتسب على حساب العقلانية [. . .]

إن مسلمتنا الأساسية تقتضي أن يكون لكل شكل لغوي معنى ثابتاً ومخصوصاً» (137).

نفهم، إذن، أن مشكل المعنى لم يوضع خارج حقل اللسانيات، بل هو بخلاف ذلك، دعامة لفرضية أساسية حول اشتغال

اللغة. وانطلاقاً من هنا، يقدم بلومفيلد وصفاً لما يسميه الصور اللسانية والمكونات، وهما مفهومان مركزيان في نظريته.

الصور اللسانية والمكونات:

إن الصور اللسانية (formes linguistiques) هي وحدات الإشارة (signal) (أحياناً يتحدث بلومفيلد عن «صور الإشارة») التي تستدعي عند تلفظ المتكلم بها الاستجابة لوضع معين:

«عند التلفظ بصورة لغوية، يدفع المتكلم سامعيه إلى الاستجابة لوضع معين، هذا الوضع والاستجابة له يكوّنان المعنى اللغوي لهذه الصورة» (150).

ويميز بلومفيلد بين نوعين من الصور اللسانية: الصور المعجمية والصور النحوية.

الصور المعجمية

الصورة المعجمية هي تأليف من فونيمات له معنى ثابت عن جماعة لغوية. إن اصطلاح بلومفيلد يتنوع أحياناً، فهو يتحدث كذلك على إشارة معجمية (signal lexical) أو صورة صوتية (forme phonétique). إن مفهوم الصورة المعجمية هذا هو طريقة من داخل المقاربة السلوكية للغة لفهم ما قد يسميه اتجاهاً آخر بالكلمة.

الصور النحوية

الصورة النحوية (forme grammatical) هي تأليف لما يسميه بلومفيلد طكسيمات (taxèmes). والطكسيم هو سمة من سمات الأحكام النحوية (يستعمل [بلومفيلد] أحياناً، انطلاقاً من الكلمة طكسيم، عبارة صورة طكسيمية (forme tactique) عوض صورة نحوية). وكما هو الشأن بالنسبة للفونيم، فإن الطكسيم أو سمة

الأحكام النحوية يمكن عدّه عنصراً مستقلاً:

«إن سمات الأحكام النحوية تظهر في تآليف متنوعة، ولكن يمكننا بصفة عامة عزلها ووصفها منفصلة عن بعضها البعض. إن سمة بسيطة من سمات الأحكام النحوية هي سمة نحوية أو طكسيم. إن الطكسيم يمثل بالنسبة للنحو ما يمثله الفونيم بالنسبة للمعجم، أي أصغر وحدة في البناء» (157).

فالقطعة !Run (جرى!)، مثلاً تنتج عن تأليف طكسيمين هما التعجب والفعل غير المتصرف (infinitif)، وهما قابلان للعزل والوصف ومنفصلان عن بعضهما البعض.

ويقيم بلومفيلد توازياً واضحاً بين صورة معجمية أو صوتية وبين صورة نحوية أو طكسيمية مع التأكيد على ارتباط الشكل بالمعنى.

«تشكل صورة صوتية ومعناها صورة لسانية، وتشكل صورة طكسيمية ومعناها صورة نحوية» (157).

المكونات وتحليلها

وضع بلومفيلد، كذلك، مفهوم المكون (constituant) الذي هو أساس عملية التحليل إلى مكونات مباشرة، التي سيتم تطويرها من قبل تابعيه، انطلاقاً من أعمال هاريس، بصفة خاصة. إن المكون هو عنصر مشترك بين صور مركبة:

«نلاحظ أن لبعض الصور اللغوية تشابهات صوتية ودلالية مع صور أخرى؛ مثلاً: (John courait)، (John tombait)، (Bill courait)، (Bill tombait)؛ (Johnny Billy)، ؛(dansant)، (jouant)؛ (Blackberry)، (cranberry)، (strawberry)، (strawflower). إن الصورة اللغوية التي لها تشابهات صوتية أو دلالية جزئية مع صورة لغوية أخرى

هي صورة مركبة. والجزء المشترك بين الصور المركبة كلها (اثنتان أو أكثر) هو صورة لسانية؛ إنه مكون من مكونات هذه الصور المركبة. نقول إن هذا المكون متضمن في (أو مدرج في، أو يدخل في) الصور المركبة» (153).

في الأمثلة أعلاه، يمكننا القول إن (John) و(Bill) مكونان، والشيء نفسه بالنسبة ل (tombait) و(courait) وأداة التصغير (y-) والصرفات (ant-) و(berry-) و(straw-). إن فكرة اندراج مكونات بسيطة في صور مركبة هو أساس التصور التراتبي للجملة وتحليلها إلى مكونات مباشرة.

النحو بوصفه تنظيماً للصور اللسانية

يعرف بلومفيلد نحو لغة ما بوصفه نسقاً لترتيب الصور اللسانية، ويحدد أربعة أنماط من الترتيب:

الرتبة. «إنها التعاقب الذي نتلفظ فيه بمكونات صورة مركبة» (154)، كالرتبة [حد + اسم] أو [سابقة + جذر] في الفرنسية، مثلاً. هذا المفهوم يناظر عمل المركبات عند سوسور.

المجزوئية. وهي «استعمال الفونيمات الثانوية» (155)، أي الفونيمات التي تظهر في مستوى الترتيبات النحوية كالنبر (الذي سيفصل في مسألة الرتبة في ?john أو !john، مثلاً).

التغيير الصوتي. «إنه تحول في الفونيمات الأولية لصورة معينة» (156). فـ (do + not)، في الإنجليزية، تفضي إلى (Don't) و(duke) مضافاً إليها التأنيث تفضي إلى (duchess) (تحوّل K إلى ch). بينما في (count) ← (countess) ليس هناك تحول. وهذا ينطبق على mort ← mortel في الفرنسية، مثلاً (حيث نمر صوتياً من t خرساء إلى t متلفظاً بها) في مقابل origine ← originel حيث ليس هناك تحول.

انتقاء الصور. في إطار المقتضى النحوي نفسه، يمكن للصور أن تنتقى بطرق مختلفة، وهو ما يفضي إلى تغييرات في المعنى. فإذا كان (john!) أو (boy!) نداءان فإن (Run!) أو (jump!) أمران: فالمقتضى النحوي هو نفسه، لكن اختيار الصور المعجمية (اسم علم، أو فعل) مختلف، والأمر نفسه بالنسبة لـ (drink milk) (شرب حليباً) و(watch john) (راقب جون) فهي عبارات فعلية غير متصرفة، بينما (fresh milk) (حليب طازج) و(poor john) (جون المسكين) هي صور وصفية. فالاختلاف يكمن في اختيار المكون الأول، فأحدهما مكون فعلي والآخر وصفي. ويستخلص بلومفيلد من ذلك أن (drink) و(watch) ينتميان إلى طبقة من الطبقات الصورية للإنجليزية و(fresh) و(poor) إلى طبقة أخرى (156).

إن طكسيمات الانتقاء بالنسبة لبلومفيلد، تستند إلى عادات خاصة بمتكلمي لغة ما: ويوضح أن طكسيمات الانتقاء في الأمثلة: (Bill fell)، (Bill ran)، (john fell)، (john ran)، و(Our horse ran away) هي العبارات الاسمية (John، Bill، our horses) والعبارات الفعلية المتصرفة (ran، fell، ran away). أما طكسيمات الرتبة فتقيد الترتيب [عبارة اسمية + عبارة فعلية]. إن الصور المعجمية تستعمل، إذن، في الموقعين فاعل فعل حدث بموجب القيود التي تربط بين الصور والوظائف المتواضع عليها. بعبارة أخرى، إن الصور المعجمية تقترن بطبقات صورية.

«يتضمن نحو لغة ما، إذن، مجموعة جدّ معقدة من العادات (طكسيمات الانتقاء) بموجبها لا يمكن لصورة معجمية ما أن تستعمل إلا في بعض الوظائف المتواضع عليها؛ فكل صورة معجمية تسند دائماً إلى صور طبقات مألوفة. ولوصف نحو لغة ما علينا أن نحدد الطبقات الصورية لكل صورة معجمية، وأن نحدد ما هي الخصائص

التي تجعل المتكلم يسندها إلى هذه الطبقات الصورية» (149).

إن عمل هذه الطبقات الصورية هو هدف اللسانيات المعلن عنه عند بلومفيلد. وهو هدف حققه أتباعه، خصوصاً هاريس، تحت يافطة التوزيعية.

2. ز. س. هاريس والتوزيعية

تطور عمل زيليغ س. هاريس (Zellig S. Harris) (1909-1992) عبر ثلاث مراحل كبرى: فأولاً، هناك إرساء المنهجية التوزيعية التي تميزت بنشر مقال (Methods in Structural Linguistics)، سنة 1947، ثم بعد ذلك المرور إلى النحو التحويلي وإدراج مفهوم التحويل الذي صاغه سنة 1968 في (*Mathematical structure of language*) (ترجم إلى الفرنسية سنة 1971)، ثم أخيراً، الانتقال إلى تصور آخر للتحويلات عرض (A grammar of English on Mathematical Principles) في سنة 1982.

1.2. أطر التوزيعية

أهداف اللسانيات التوزيعية

إن هدف اللسانيات التوزيعية بالنسبة لهاريس هو بيان أن نسق اللغة يعمل بناء على اطرادات يمكن الاستدلال إليها، وذلك انطلاقاً من متن محدود من العبارات الطبيعية:

«إن مهمة اللسانيات، كما هو الشأن بالنسبة لمعطيات مشابهة في أي علم آخر، كانت تحديد ما هي العناصر المستقلة التي تميز تأليفاتها المطردة تميز ذواتا تظهر بشكل مستقل ـ يتعلق الأمر هنا بالجمل» (179 :1971).

إن هدفه، إذن، هو تعميم منهج يستطيع الإحاطة باشتغال اللغة. ويشمل عمله مشكل الاستثناءات، أي الظواهر التي يمكن أن لا تخضع للقواعد العامة المستخلصة من معالجة الملفوظات:

«نظراً للتعقيد الكبير للمعطيات اللسانية، فإن كل تحليل يترك بقايا من عناصر تبدو شاذة، أو من أنماط بنيات تبدو غير مشابهة للأنماط الرئيسية، وكذا من عناصر أو قطعات معزولة لا تستجيب لبعض خصائص طبقتها» (193 :1971).

ولحل هذا المشكل، فإنه يحتفظ بمبدإ القواعد العامة، ويقترح القيام باستثناءات «لتأليفات خاصة من قواعد النحو العامة» :1971) (193، أو بتوسيعات للقواعد العامة:

«بعد تطبيق التعميم على اللهجات الخاصة والعبارات الفردية الأخرى للغة ما، تتبقى دائماً استثناءات عديدة لهذه التعابير. ويمكن أن نطمح وحسب، بالنسبة لهذه الأخيرة، إلى صياغة القواعد العامة بطريقة تجعل الاستثناءات الفردية تقدم باعتبارها توسيعاً لمجال قاعدة ما يتجاوز حدود ما تبيحه القاعدة العامة» (193 :1971).

لكنه يفكر، كذلك، في عكس العلاقة بين الخاص والعام:

«وفي الحالات التي يكون فيها هذا غير ممكن، فربما يكون علينا تغيير تعريفاتنا بترك حرية أكبر للعناصر، أو القبول ببنية مهلهلة يشكل فيها الجزء الأكبر من اللغة (الجزء الأكثر اطراداً) حالة خاصة» (المصدر نفسه).

وكيفما كان التبرير الذي يقدم، فإن مفهوم العمومية ثابت: فهو بالفعل مفهوم مركزي في اللسانيات الهاريسية، ويشكل مسلمة حقيقية.

مناهج الوصف اللساني

يتم الوصف اللساني على مرحلتين: جرد الوحدات البنيوية للغة أولاً، ثم، من بعد ذلك، تحديد القواعد التي تربط بينها (أي توزيعها، وهو مفهوم صاغه هاريس وسمي به التيار الذي أنشأه). وبالفعل، فإن هاريس يجعل من عملية استبعاد مفهومي الوظيفة والدلالة أمراً نسقياً داخل التحليل اللساني: فالعلاقة الوحيدة المعترف بورودها هي التوزيعية، التي تقدم بوصفها «البحث الأكثر أهمية في اللسانيات الوصفية»[2](1947:5).

وهناك مستويان في اللغة، بالنسبة لهاريس، هما مستوى العناصر الصواتية ومستوى العناصر الصرافية. وهذان المستويان يشملان كل توسيع للتلفظ، بما أن أي تلفظ يمكن أن يوصف، من جهة، بوصفه تأليفاً لعناصر صوتية، ومن جهة أخرى، بعدّه تأليفاً لعناصر صرافية.

وحدات اللغة

● العناصر الصوتياتية (phonématiques). لعزل العناصر الصواتية، ينبغي تقطيع المتوالية الصوتية (sonore). هذه العملية تتم انطلاقاً من المقارنة بين عديد الملفوظات، وتسليط الضوء على تشابهاتها. فالملفوظان (can't do it) و(cameras cost too much)، مثلاً، يبتدئان بالقطعة نفسها (-Ca). والشيء نفسه بالنسبة للقطعة الأخيرة في (He's in) و(That's my pin). ولا مجال للحديث هنا عن التشابه الدلالي، بل الأمر يتعلق بالتشابه الصوري الذي يمكن أن

(2) الاستشهادات المستخرجة من هاريس 1951 (مقدمة 1947) مترجمة من الإنجليزية من قبل م. أ. بافو (M. A. Paveau).

يبيح استبدالاً. ففي المثالين السابقين يمكن استبدال (-ca) و(-in) أصواتياً من دون أن يطرأ أي تغيير. إن مبدأ التقطيع هو مبدأ صوري ليس إلاّ، ولا دخل للدلالة هنا. والنتيجة هي إنتاج طبقات القطع، وهذه الأخيرة تتحدد بمجموع مواقعها في المتوالية الكلامية. إن هذا الإجراء مختلف عن ذلك الذي يتّبعه التقليد الصواتي الأوروبي الذي تُعزل فيه الفونيمات بناء على التمييز الدلالي (والذي يصرّح، مثلاً، أن /p/ و/b/ مختلفان لأنهما يميزان بين (pain) و(bain)).

العناصر الصرفياتية (morphématique). يقترح هاريس تعريفاً للصرفيات يتوخى تجنب اللجوء إلى المعنى. لندقق أن المعنى الأميركي للمصطلح صرفية (morphème) مختلف عن معناه في أوروبا: فالأمر يتعلق هنا بمكافئ تقريبي للدلالة.

يعرِّف التقطيع إلى صرفيات بالطريقة التالية:

«نقول إن متوالية من الفونيمات، لتكن /ruwmar/ في that's our roomer، تتضمن أكثر من عنصر صرفياتي واحد إذن، وإذا كان جزء من المتوالية يظهر باستقلال عن الجزء الآخر حسب، في المحيط العام نفسه: فـ /ruwm/ تظهر كذلك في That's our room و/ar/ تظهر كذلك في That's our recorder» (1947: 158).

يمكن أن نستخلص، إذن، أن /ruwm/ و/r/ عنصران صرفياتيان. ويشير هاريس إلى أن التقطيع يثير بعض المشكلات: ففي المجموعة (*strawberries*) و(*blackberries*) و(*boysenberries*)، يمكن عزل (*berries*) بعدّها صرفية، وينبغي أن تظهر (*-straw*) و(*-black*) و (*-boysen*) في محيطات أخرى كذلك. وهذا هو الحال بالنسبة للأولين، أما (*-boysen*) فبخلاف ذلك، فهي لا ترد إلا في (boysenberries) (1947: 159). والشيء نفسه عند مقارنة (*there*) و

(*then*) و(*thither*) و(*this*) و(*that*)، يبدو أنه بالإمكان استخراج الصرفية (-*th*) التي قد يكون لها، بحسب هاريس، قيمة استفهامية (192 :1947). هل بإمكاننا التفكير بالطريقة نفسها في ما يخص (-*pl*) في (*plant*) و(*plow*) و(*plank*) و(*pluck*) و(*plot*) و(*plump*) (193 :1947)؟ إن الجواب سلبي على الأصح. لكن، تجدر الإشارة إلى أن منشأ هذه التساؤلات هو وضوح المنهج التوزيعي.

لنلاحظ أن هذا التصور للوحدة مخالف للتصور السوسوري. فالوحدة عند سوسور لاتوجد لذاتها، فهي ليست محددة قبلياً، ولا توجد إلا داخل نسق اللغة، وتعرّف سلبياً بالنظر إلى الوحدات الأخرى. أما في المنظور التوزيعي، فالوحدات، بخلاف ذلك، تكون موجودة سلفاً، بما أن المرحلة الأولى للسانيات تكمن في جردها.

التوزيع. يرتكز مفهوم التوزيع إلى مفهوم المحيط. ليكن العنصر «أ»: في تلفظ معين، يكون محاطاً [«أ»] بعناصر من اليمين ومن اليسار، تسمي متواردات (co-occurrents). وهي تشكل انتقاء «أ» في التلفظ المخصوص. ويعطي هاريس مثالاً بـ (I tried) الذي يكتب أصواتياً / ay#trayd/ ويشرح:

«يتشكل محيط / a/ من مجموع الفونيمات / tr--yd/ ، أو إذا أخذت التنغيمات الفونيمية بعين الاعتبار، /./ tr-yd: plu/ ، أو بصفة أكثر اكتمالاً / ay#tr_yd/ » (1947:15).

أما بالنسبة للجانب الصرفياتي، فإن محيط الصرفية (try) هو (I-ed).

إن مجموع متواردات «أ» كلها، الملاحظة في الملفوظات المجموعة في متن ما، تشكّل توزيع «أ». ويقدم هاريس للمفهوم التعريف التام التالي:

«إن توزيع عنصر ما هو مجموع كل المحيطات التي يظهر فيها،

أي مجموع المواقع (أو التواردات) (المختلفة) كلها لعنصر ما بالنظر لتوارد عنصر آخر» (16 :1947).

لكن التوزيع يمكن أن نعرّفه بواسطة عملية أخرى هي الاستبدال: إذا كان ممكناً استبدال عنصر ما (أ) بعنصر آخر (ب) في المحيطات نفسها، نقول إن (أ) و(ب) لهما التوزيع نفسه. وإذن، فالتوزيع والاستبدال مرتبطان غاية الارتباط.

التوزيع والمعنى. لقد استطعنا القول إن هاريس يقصي المعنى من منهجه ولكنه يدخله، مع ذلك، في تحليلاته. ويشرح [هاريس] موقفه من المسألة بالإشارة إلى أن التوزيع والمعنى لهما، بالفعل، ارتباطات، ولكن ليس هناك تواز دقيق بين بنية صرافية وشيء آخر خارجي له علاقة بالمعنى. إن نظام الشكل ونظام المعنى نظامان مختلفان، لكنهما غالباً ما يلتقيان في الوقائع:

«وهذا لا يعني أن اختلافات المعنى أو الهوية المظهرية للمعاني لا يمكن استعمالها في أثناء البحث عن تقطيعات للملفوظ إلى قطعات أكبر من الفونيم. فبما أن التقطيع التوزيعي [...] والتقسيمات المرتبطة بالمعنى [...] تقتضيان تقطيع الملفوظات إلى أجزاء، كل جزء منها هو، بصفة عامة، أطول من فونيم، فمن الممكن أن تكثر [حالات] تطابق التقطيعين» (189 :1947).

ويشرح هذا التلاقي بكون الاختلافات الدلالية تتوافق، بصفة عامة، مع اختلافات المحيط:

«هناك، بصفة عامة، ارتباط وثيق بين التقسيم إلى صرفيات الذي يمكن أن نقيمه على أساس المعاني وذلك الذي ينتج عن مقاييسنا التوزيعية. والأمر هكذا، لأن الصرفيات التي تختلف بسبب المعنى، بصفة عامة، ستختلف كذلك بسبب محيطاتها، إذا أخذنا

محيطات أطول بقدر كاف وبكمية أكبر» (1947: 189, note 67).

ومهما يكن، فإن التحليل التوزيعي، مع ذلك، قاصر غاية القصور عن معالجة حالات اللبس: وبالفعل، فإن التوزيع نفسه يمكن أن يكون له تقطيعان ومعنيان، كما يبين ذلك المثال الشهير: Flying planes can be dangerous[3]. ويثير هذا الإشكال، على وجه الخصوص، عندما يتعلق الأمر بإجراءات الترجمة الآلية للغات.

2.2. من التوزيعية إلى التحويلية

من الوحدات إلى الجمل

في مرحلة ثانية من عمله باحثاً، اهتم هاريس في الستينيات، بمستويي الجملة والخطاب، [وهي نتيجة] طبيعية أفضى إليها تصوره لوحدات اللغة المرتكز إلى التراتب:

«في أي مادة لغوية، يمكن للوحدات، أو على الأقل قطعاتها الأولية، أن ترتب خطياً. وكل خطاب هو متوالية من الفونيمات. وبشكل أكثر دقة، فهذا يعني أن كل صرفية هي متوالية من الفونيمات، وكل كلمة هي متوالية من الصرفيات، وكل جملة هي متوالية من الكلمات، وكل خطاب هو متوالية من الجمل» (1971: 10).

لقد تجدد مشروع هاريس التوزيعي بمفهوم التحويل، وصار الحديث، إذن، عن التحويلية أو الاتجاه التحويلي (*transformationnalisme*). وطبقاً للمنهج الوصفي الذي طبقه على وحدات اللغة، وعلى علاقتها التوزيعية، فهو ينطلق من ملاحظة

(3) «الطائرات المحلقة يمكن أن تكون خطيرة» أو «الطيران على متن طائرة يمكن أن يكون خطيراً»، بحسب تأويل (flying) هل هي صيغة فعلية أم صيغة وصفية.

الجمل ليقترح بعد ذلك صورنة (formalisation) ممكنة. فهدفه ليس الإحاطة بمجموع الجمل المنتجة، بل تمييز التأليفات التي تكوّن الجمل المقبولة من تلك التي لا تقوم بذلك. وهذا بالنسبة إليه هو:

«المشكل الرئيسي للنحو، أي تحديد متواليات الأصوات أو الكلمات التي تكوّن جملاً أو خطابات عن طريق مقابلتها بأخرى لا تفعل ذلك» (23 :1971).

وبالفعل، فهاريس متنبّه لكون أن «تأليفات العناصر كلها لا تكوّن خطاباً» (وهذا عنوان فصل من كتابه *Structures mathématiques du langage*):

«في لغة معينة، لا تكوّن المتواليات الممكنة كلها للفونيمات التي تنتمي لهذه اللغة جملاً أو خطابات. فعدم إمكان تحقيق كل التأليفات الممكنة يسمح بتحديد كل عنصر مركب (الصرفيات مثلاً) بوصفه تقييداً مفروضاً على تأليفات العناصر البسيطة (الفونيمات)» (1971 : 13).

واختصاراً، فإن تفسير هذه الظاهرة هو ما يشكل البرنامج الأدنى للتحويلية.

مفهوم التحويل

يجيب مفهوم التحويل عن سؤال يخص العلاقات القائمة بين الجمل وليس بناءها:

«يتضمن منهجنا، أولاً، نظرية للعلاقات بين الجمل. وتتجلى هذه المقاربة للنحو، في مقام أول، في التساؤل عن كيفية تعالق الجمل في ما بينها، وليس عن كيفية تقطيعها. إن العلاقة الأساسية المبينة، هنا، تتم بين خطاطات الجمل التي تتطلب الاختيارات نفسها

بالنسبة للكلمات، لإنتاج جمل مقبولة» (56-55 :1971).

تنبني العلاقات بين الجمل على التحويل: فجمل لغة ما يمكن أن تحلل وتصنف انطلاقاً من بعض العمليات الصورية المطبقة على بنيات الجمل المسماة جملاً قاعدية ((*kernels*) بالإنجليزية، أي «جمل ـ نواة»). فعلى سبيل المثال، يمكن تحليل الجملة (*Cette robe a été faite par une couturière*) باعتبارها تحويلاً للمجهول للجملة الأصلية: (*une couturière a fait cette robe*). هذا الإجراء يسمح بالإحاطة بإنتاج الجمل المركبة عن طريق تفكيكها إلى جمل بسيطة. فمثلاً الجملة: (Marie explique; Paul est malade) يمكن تفكيكها إلى (*Marie explique*)؛ و(*Paul est malade*) اللتين تنتجان الجملة المركبة عن طريق التبعية (subordination). وفي هذا الإطار، يقترح هاريس نمطية من اثني عشر تحويلاً ممكناً (تحويل البناء للمجهول، التبعية، الاستبدال الضميري، التقليص بالحذف... إلخ).

لا يمكن لهذا العمل أن ينسحب على جمل اللغة كلها، ولا يخطر ببال هاريس اقتراح وصف استقصائي لجمل لغة ما، ناهيك عن اقتراح نموذج تجريدي لتوليد الجمل (مشروع صار في ما بعد مشروعاً لتشومسكي)، فالمقصود هو إرجاع التنوع والتعقيد المظهريين للجمل إلى تأليفات لجمل بسيطة محدودة عدداً:

«يمكن تفسير كون أن الخطابات والجمل هي متواليات لعناصر خفية باعتبار عددها. فمجموعة العناصر النحوية ذات الطابع الاعتباطي (سواء تعلق الأمر بالأصوات، أو بعناصر المفردات، أو بقواعد التصنيف والتركيب) يجب أن تكون محدودة العدد أو مولدة اطرادياً انطلاقاً من عدد محدود من المولدات؛ وهذه المجموعة، في الافتراض المناقض، لا يمكن أن تؤلف من عناصر خفية محددة سلفاً تكون متاحة للمتكلم والمستمع معاً. إن ما يترتب على ذلك هو أن

تكون صورة واحدة في الأقل، من صور النحو ذات طبيعة محدودة» (1971: 12).

إن التحويل، بالنسبة لهاريس، أداة لتنظيم للغة.

وسيتم تصدير التحويلية إلى فرنسا بواسطة غروس، من جهة، كما سيعاد تناولها وتأويلها من قبل تشومسكي والتيار التوليدي، من جهة ثانية.

تحليل الخطاب

إن هاريس هو من ابتدع عبارة تحليل الخطاب منذ 1952 في مقال له بمجلة (*Language*) يحمل عنوان (*Discourse analysis*) (ترجم إلى الفرنسية في 1969). وقد قدم في هذه الصياغة تحليلاً لـ «تتبع الملفوظ (المكتوب أو الشفهي) الذي نسميه خطاباً» (8 :1969)، أي بنية لغوية أكبر من الجملة. ويقترح تطبيق المنهج التوزيعي على هذا البعد (النص مثلاً) بطريقة ينبغي توضيح كيفية اشتغالها:

«من الممكن أن لا نعرف ما يقوله النص بالتدقيق، لكن يمكننا أن نحدد الكيفية التي يقول بها - أي ما هي الصيغ الاطرادية للصرفيات الأساسية التي تكوّنه (8 :1969)».

إن برنامج هاريس حول «تحليل الخطاب» غني بمشروعين: التحليل الصوري للنصوص من جهة (وهو ما سيتم تطويره من قبل آخرين تحت اسم اللسانيات النصية)، والتحليل الاجتماعي للإنتاجات اللفظية، أي الأخذ بعين الاعتبار المجال الخارج لساني:

«من الممكن تصور تحليل الخطاب انطلاقاً من صنفين من المشاكل هما في الواقع مرتبطان. يخص الأول منهما مدّ اللسانيات الوصفية لتشمل أكثر من جملة واحدة في الآن نفسه. ويخص الثاني

العلاقات بين «الثقافة واللغة (أي بين السلوك غير اللفظي والسلوك اللفظي)» (9 :1969).

إن المنهج الذي يقترح هاريس هو منهج طبقات التكافؤ (classes d'équivalence). لتكن الملفوظات التالية:

هنا، تسقط الأوراق قرابة منتصف الخريف

هنا، تسقط الأوراق قرابة نهاية الشهر

يحل البرد الأول بعد منتصف الخريف

نبدأ بالتدفئة بعد نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر

نقول إن منتصف الخريف ونهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر متكافئان لأنهما يظهران في المحيط نفسه. والشيء نفسه بالنسبة لـ يحل البرد الأول ونبدأ بالتدفئة. وتنعت هذه العناصر بكونها تنتمي إلى طبقة التكافؤ نفسها:

«نقول إن عناصر ما (أجزاء نص ـ صرفيات أو متواليات صرفيات) متكافئة في ما بينها إذا كانت تظهر في محيط لعناصر أخرى مطابقة أو مكافئة لها. كل مجموعة من العناصر المتكافئة في ما بينها تسمى طبقة تكافؤ. وكل جملة من النص، على التوالي، تمثل بمتوالية من طبقات التكافؤ التي تنتمي إليها أجزاؤها المختلفة. نحصل، إذن، بالنسبة لكل النص، على جدول بمدخلين اثنين، المحور الأفقي ممثلاً لطبقات التكافؤ الواردة في جملة واحدة، والمحور العمودي ممثلاً للجمل المتعاقبة. إن الأمر لا يتعلق بجدول لبنيات الجملة (فواعل، أفعال. . . إلخ)، بل بصيغ ورود طبقات التكافؤ في النص كله» (19-20 : 1969).

إن هدف التحليل الهاريسي للخطاب هو بيان أن الجمل لا

تترابط في ما بينها اعتباطاً، وأن هناك نحواً لهذا الترابط مختلفاً عن نحو اللغة، يستطيع التحليل التوزيعي أن يرصده. وهذا ما بينه الذين جاؤوا من بعده، بشكل واسع، في الخمسين سنة الأخيرة، سواء كانوا من تيارات أخرى أو قارات أخرى.

3. ك. بيك والطغميمية

1.3. وضعية ك. بيك

ينتمي كينيث بيك (Kenneth Pike) (1912-2000) إلى الشق الآخر المنحدر من الاتجاه البلومفيلدي: ففي الوقت الذي يعمل فيه هاريس على صقل وصياغة المسلمة التي تحصر الاهتمام في الشكل وحده، في دراسة اللغة، يختار هو الأخذ بعين الاعتبار البعد الوظيفي والدلالي. ويبدو موقفه هذا، المعبر عنه من خلال ما أسماه الطغميمية، مناقضاً لتوزيعية هاريس الصرفة.

يرى بيك، وهو لساني لكنه، أيضاً، عالم إناسة، وشاعر وفيلسوف نصراني، أنه يمكن أن تتكون هناك وجهتا نظر حول الأحداث الإنسانية:

ـ وجهة نظر خارجية، صورية، من دون فرضية حول وظيفة الأحداث الملاحظة؛ وهي وجهة نظر يسميها «إيتيك» (étique) [(أصواتية)] (من الإنجليزية (*etic*) المصاغة انطلاقاً من (*phonetic*)).

وهذا في نظر بيك، هو الموقف البلومفيلدي والهاريسي.

ـ وجهة نظر داخلية، دلالية، تدمج تأويل الأحداث بناء على وظائفها في العالم: وجهة النظر «إيميك» (émique) [(صوتياتية)] (من (*emic*) المصاغة بناء على (*phonemic*)).

ويرى بيك أن وجهة النظر «الإيتيكية» (étique) لا ينبغي أن تصلح إلا كنقطة انطلاق للبحث الإيميكي (émique) الخاص بالأحداث الإنسانية، وللإنتاج الكلامي بصفة خاصة. من هذا المبدأ الأساس ولدت الطغميمية (tagmémique)، من الاسم طغميم (*tagméme*)، الذي يشكل الموضوع المركزي لنظريته. وكتعريف أول يمكن أن نتحدث على لسانيات تدمج الوظيفة والمعنى في الصواتة.

2.3. الطغميمية

اللغة بوصفها سلوكاً

إن اللغة، بالنسبة لبيك، لا يمكن النظر إليها بعدّها نظاماً مستقلاً يمكن ملاحظته من دون اللجوء إلى [جوانبه] الخارجية. فهي، في مقام أول، سلوك إنساني بكل ما يقتضيه ذلك من روابط بالمجالات الأخرى للنشاط الإنساني (يتبنى بيك بصفة كلية سلوكية بلومفيلد). وتبعاً لذلك، فإن على اللسانيات أن تستلهم من العلوم الإنسانية الأخرى، وبصفة خاصة من علم النفس وعلم الاجتماع والإناسة.

ويتجلى تصور بيك في الإثباتات الأربعة الآتية:

1. اللغة نمط من أنماط السلوك الإنساني:

«إن اللغة سلوك، أي وجه من أوجه النشاط الإنساني الذي ينبغي ألا يعالج في جوهره على أنه منفصل بنيوياً عن النشاط غير اللغوي» (26 :1967).

2. ينبغي النظر إلى اللغة في سياق العلاقة الإنسانية ككل:

«إن نشاط الإنسان يشكل كلاً بنيوياً، بالقدر الذي لا يمكن فيه تقسيمه إلى أجزاء أو مستويات أو قطعات واضحة بما يكفي، يمكن

للغة فيها أن تتموضع في مجزوءة سلوكية، معزولة عن السلوكيات الأخرى من ناحية خصائصها، ومحتواها، وتنظيمها. إن الأنشطة اللغوية والأنشطة غير اللغوية تشكل كلاً موحداً، وينبغي أن تصمم النظرية، وكذلك المنهجية أو تبنياً لمعالجتها بهذه الصفة» (المصدر نفسه).

3. يمكن تطبيق نظرية اللغة على السلوكات الإنسانية الأخرى وعلى تأليفات السلوكيات اللفظية وغير اللفظية، وهكذا فالأمر يتعلق بنظرية موحدة (unifiée) (يظهر مفهوم النظرية الموحدة، أي الشاملة، بوضوح في عنوان مؤلفه الأساسي: *Language in relation to an*) *Unified Theory of the Structure of Human Behaviour*) الذي صدر جزآه في 1955 و1960)[4].

4. السلوك الإنساني سلوك مبنين، وليس ناتجاً عن الصدفة. ويبين بيك ذلك من خلال اشتغاله على تنظيم مصلحة دينية، أو مقابلة في كرة القدم، أو وجبة فطور عائلية.

مسلمات لسانيات بيك

يقدم بيك أربع مسلمات كلية مثبتة بالنسبة لكل سلوك إنساني:

1. كل سلوك قصدي، يتضمن اللغة، مقسم إلى وحدات. والوحدة المميزة بالنسبة لكل سلوك هي «السلكة» behaviorème (مصطلح صيغ بالقياس إلى (morphème) و(phonème). . . إلخ).

---

(4) «اللغة في علاقتها النظرية موحَّدة لبنية السلوك الإنساني». المقتطفات كلها من بيك المستشهد بها هنا ترجمتها من الإنجليزية م. أ. بافو. إن بيك يكاد يكون مجهولاً في فرنسا، رغم مؤلفه المهم خصوصاً في مجال الوحدات عبر الجملية (نص، خطاب). وقد تمت ترجمة نحوه وحده، والتطبيق الأوروبي الوحيد الموجود لأعماله سويسري، اقترحه رولي، 1969.

2. تتوالد الوحدات في السياق. فالسياق يؤثر في الشكل: إن الجمل ينبغي أن تفحص دائماً في السياق، لأن اختيار نوع الخطاب (روائي، علمي... إلخ) يؤثر في الوحدات التي يتكون منها الخطاب. «لا شيء له معنى في ذاته. ولا يكتسب شيء أو حدث ما معنى إلاّ بعد اعتباره في إطار بنية أوسع» يكتب بيك (48 :1981). ولهذا السبب لا تأخذ «الطغميمية» بعين الاعتبار إلا الصور الفعلية (actual forms)، أي الحقيقية (authentiques). أما التفكير في الصور غير الممكنة (المعلمة بنجمة) فهو شيء مرفوض في نظرية بيك.

3. تنظم الوحدات بطريقة تراتبية. يشكل مفهوم التراتب حجر الزاوية بالنسبة للطغميمية: وحدات أصغر تتبدى كأجزاء لوحدات أكبر. إن وحدات التراتب النحوي هي الصرفية ((racine) (جذر))، زمرة الصرفيات ((stem) (جذع))، الكلمة، العبارة ((phrase) (مركب))، القضية ((clause) (جميلة))، الجملة (sentence)، الفقرة، الخطاب الأحادي، التبادل الحواري، والمحادثة الحوارية.

للغة بنية ثلاثية الأوجه (trimodal structure)، يمكن بلوغها من المستويات الثلاثة للصواتة والنحو والإحالة (هذه الأخيرة تتضمن الذرائعيّات ونظرية أفعال الكلام). أما بالنسبة للدلالة، فتوجد متناثرة في بعض السمات الصواتية والنحوية، وجزئياً في الإحالة.

4. كل وحدة (أي كل ظاهرة لغوية) يمكن النظر إليها من منظورات مختلفة. ويحدد بيك ثلاثة منظورات، من خلالها ستنبثق ثلاثة عناصر مختلفة هي الجزيئات، والأمواج، والحقول:

ـ المنظور الساكن (*statique*) يعرف الوحدة بالجزيء (particle). ومن هذه الزاوية فالوحدة خفية، وفردية. وتعدّ الكلمات المعزولة، مثلاً، جزيئات (particles).

ـ المنظور الدينامي (dynamique) يعرف الوحدة بالأمواج *(waves)*. إنها، إذن، دينامية الوحدات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، أي الطريقة التي تتراكب بها في ما بينها. فالأصوات تتراكب (overlap) مع بعضها البعض، وتأتي في أمواج. والأمر نفسه بالنسبة للسمات الدلالية، بما أنه لا يمكن أخذها واحدة واحدة، كالجزيئات.

ـ المنظور العلاقي (relationnelle) يرصد علائق الوحدات في النسق. إن مجموعة كاملة من العلائق ومن الوحدات الداخلة في هذه العلائق تشكّل حقلاً *(field)*. والكلمات المرتبطة بعضها ببعض في اللغة، تنتمي إلى حقل، وباعتبار وجودها في سياق، سنقول إنها تنتمي إلى حقل للخطاب (discourse-field).

الطغميم

قبل صياغة تعريف للطغميم، يعرف بيك الوحدة بوصفها مزيجاً يضم السمة (feature)، والتمظهر (manifestation) (التحقق في الخطاب) والتوزيع (الدور في وحدات أكبر). ويختزل هذا التعريف في الصيغة: و= س ظ ت (U= FMD). فوحدات اللغة يمكن رصدها من ناحية سماتها ومن ناحية تمظهرها ومن ناحية توزيعها. وهذا يعني أن الوحدة اللسانية بالنسبة لبيك هي عنصر أساسي متعدد ومتجذر في الإنتاج السياقي للملفوظات.

أعاد بيك تناول مفهوم الطغميم (المشار إليه سلفاً عند بلومفيلد الذي يعد الطغميم مجموعة من الطكسيمات)، وجعل منه وحدة النحو واضعاً له التعريف التالي: إنه تعالق وظيفة نحوية خاصة بطبقة الوحدات التي تقوم بهذه الوظيفة. ويظهر الطغميم في مكان (slot) خاص، في جملة حيث يقوم بوظيفة معينة (فاعل، محمول، رأس،

مقيّد) يمكن لوحدات طبقته أن تقوم بها (اسم، مركب اسمي، فعل، مركب فعلي، صفة). ويقدم بيك تعريفاً للطغميم من خلال الجدول الآتي:

علبة 1 حيث (نووي أو هامشي في المتوالية) [= مكان]	**علبة 3 ماذا أو من** [= طبقة]
علبة 2 لماذا [= دور أو وظيفة]	**علبة 4 كيفية الإحالة** (في الشفرة، الإطار أو المرجع، عالم الخطاب، الزمن، الفضاء أو الاستعارة) [= تماسك]

إن الطغميم هو وحدة في سياق مزودة بهذه الخصائص الأربعة التي تظهر متزامنة. فالمكان والطبقة والوظيفة والتماسك تعمل معاً، ويسمح مفهوم الطغميم للمحلّل بالإحاطة بهذا التزامن.

الطغميم والخطاب

إن الغاية القصوى للطغميمية هي تقديم نظرية تدمج المعلومة المعجمية والنحوية والصواتية. إلا أن النظر إلى اللغة بوصفها سلوكاً يستلزم الإقرار بأن اللغة لا يمكن صورنتها، وتبعاً لذلك، فإن الطغميمية تبحث عن توازن بين الحاجة إلى إقامة تعميم حول اللغة وبين الخصوصيات والتغيرات الموجودة فيه. وهذا هو ما تختلف فيه الطغميمية عن باقي المقاربات الأميركية لتلك الحقبة، لأنها، وبصفة خاصة، تتجاوز إطارات الجملة إلى البنية الكاملة للنص، المدمج في سياقه. وبالفعل، فقد وضع بيك نظرية طغميمية للخطاب (*tagmemic discourse theory*) تكاد تكون مجهولة في فرنسا. وقد نشر بيك، لوحده أو بتعاون مع آخرين، أعمالاً عديدة كان موضوعها النص أو الخطاب. وسنستشهد بصفة خاصة بدراسته لـ «تعليمات التجميع» لحفل شواء (''Instructions d'assemblage'' d'un barbecue)، المقدمة في 1981، ضمن الطغميمية والخطاب والفنون الشفوية

(*Tagmemics, Discourse and Verbal Art*) حيث استعمل مفهوم عالم الخطاب (*universe of discourse*) الذي سنقدم لمحة عنه في الاقتباس التالي:

«إن تأويلنا للمادة المكتوبة والشفوية يتأثر بمجموع انتظاراتنا؛ فبالإحالة وحدها على نمط مخصوص للنوع، أسلوباً أو وضعية، أو للخلفية الشخصية، أو لنموذج التفكير، يمكن للمادة أن تأخذ معنى. لقد سبق أن أشرنا إلى أن المتكلم يسقط معارفه السالفة. ولهذا السبب يكون لتعليمات التجميع معنى باعتبار أنها مرتبطة بعالم الخطاب الأوسع للمتكلم، على وجه الخصوص» (1981: 16).

حالياً، لازالت الطغميمية مستمرة من خلال أعمال لونغاكر (Longacre) (1983) حول أنماط أشكال الخطاب.

4. م. غروس والنحو المعجمي

1.4. تطبيق للمنهج الهاريسي على الفرنسية

أنجز موريس غروس (Maurice Gross) (1934 ـ 2001)، حوالي نهاية الستينيات، أعمالاً مستلهمة من المنهج الهاريسي كانت غايتها الوصف النسقي للبنى التركيبية للغة الفرنسية. وقد أسس منهجه، جزئياً، على عدم ثقته في الصورنة النظرية المنتجة للنماذج. وبانحيازه التام للتجريبية الرياضياتية، اقترح وصفاً لعمل الكلمات الفرنسية التركيبي يستند إلى مفهوم التحويل.

اختيار الاستقصاء التجريبي

إن موقف غروس هو موقف تجريبية نسقية تناقض موقف منظرين يكتفون، بحسب رأيه، باستخراج معلومات مبعثرة تتكفل المبادئ النظرية بتوحيدها:

«إن المقاربة الواسعة الانتشار التي ننتقدها ونقترح استبدالها تتمثل أساساً في القيام بملاحظات معزولة في نواح مختلفة من البنية اللسانية. إن هذه الملاحظات غير نسقية بالمرة، والثغرات التي تفصلها لم تبحث تجريبياً، فصائغو النماذج يتركون للاستقراء مهمة ملء هذه الثغرات» (10 :1975).

وهذا ينطوي على مقاربة نقدية للنظرية اللسانية التي تفهم بوصفها بناء يدعي الإحاطة بمجموع ظواهر اللغة عن طريق الاستقراء.

«هذه الثقة في الاستقراء لا تستند إلى أي أساس علمي. وبالفعل، فهناك اعتقاد شاع بواسطة مدارس الفلسفة، ينسب إلى النظريات (أي النماذج) قوة استقرائية مهمة. وبحسب هذا الاعتقاد، فالنظرية يمكن أن تتنبأ بعدد من الظواهر أكبر بكثير من الظواهر التي كانت أساس بناء النظرية. يبدو أن مثل هذه الحالات لم توجد قط». (1975: 9).

ويختار غروس، الوفي للمسلمات الهاريسية، القيام باستكشاف نسقي للغة الفرنسية. ويرى أن تراكم المعطيات وحده «سيسمح بتطوير آراء يمكن أن تؤدي إلى صياغة النظريات» (10 :1975).

المنهج التحويلي

في إطار مختبره الخاص بالتوثيق الآلي واللسانيات (جامعة باريس7)، ينظّم غروس ويشرف على عمل نسقي لتحليل البنية التركيبية الدلالية للفرنسية، وفقاً لمنهج تحليل تحويلي منبثق عن مناهج مقترحة من قبل هاريس. وبالفعل، فهو يستعمل معايير صورية لا تلجأ إلى المعنى.

وعلى سبيل المثال، فهو يدرس ما يسميه هاريس «الأفعال العوامل» (verbes opérateurs)، أي الأفعال ذات البناء المركب التي

تحكم الجمل الفضلات (complétives) والأفعال غير المتصرفة (infinitifs) من مختلف الأنماط. وينتهي إلى تصنيف 1500 فعل عامل، بناء على مقاييس تركيبية وحسب، أي بحسب طبيعة فضلاتها. وقد تمت متابعة هذه الدراسة بالنسبة لعدد أكبر من الأفعال الفرنسية، التي أخضعت لمقاييس مختلفة، وانتهت إلى جدول يضم 6000 من الأفعال مصنفة بناء على 350 مقياساً، سمح بصياغة المبدأ التالي: لا توجد هناك أفعال لها السلوك التوزيعي نفسه، ولكن يمكن للأفعال أن تجمع في طبقات لها تشابهات سلوكية دالة، تسمى طبقات التكافؤ (classes d'équivalence). إن هذا المبدأ نابع من عمل وتحليل رياضي محض:

«ينتمي عنصران (أي دخلتان) إلى الطبقة نفسها عندما يكون لهما الخصائص التركيبية نفسها.

وبالنسبة لمجموعتنا المكونة من 3000 دخلة (أي فعل)، فإن هذه العلاقة تنتج مجموعة من 2000 طبقة. وحيث أن كل طبقة تضم 1,5 من الأفعال، فإنه يمكننا التأكيد بأنه لا يوجد هناك فعلان لهما الخصائص التركيبية نفسها» (214 :1975).

يبين تحويل المجهول (passive) والتحويل الضميري (pronominal) المطبقان على (flâner) و(aimer)، مثلاً، أن هذين الفعلين لا يمكن ضمهما إلى الطبقة نفسها:

Luc flâne la nuit/ *luc la flane/ *la nuit est flânée par luc

Luc aime la nuit/ luc l'aime/ la nuit est aimée par luc

إن طبقات التكافؤ تسمح بالإحاطة بعمل الجمل الأولية (ذات فعل واحد). ومن هنا مفهوم النحو المعجمي (lexique-grammaire)، الذي يعرفه بالطريقة الآتية:

«نطلق تسمية النحو المعجمي على مجموعة طبقات التكافؤ

للجمل الأولية، وهذه المجموعة هي بمثابة مولّد بالنسبة للجمل المركبة» (45 :1975).

في 1990، ضم النحو المعجمي للأفعال البسيطة 12000 وحدة، وبالنسبة للأفعال المركبة (تعابير مسكوكة، تعابير استعارية، عبارات ... إلخ) فقد وصل العدد إلى 20,000.

سؤال المعنى

كما هو الشأن عند هاريس، فإن سؤال المعنى هو سؤال مركزي، رغم أنه لا يتدخل في إجراءات التحليل: إن الهدف من عمل كهذا هو إضافة مقاييس دلالية للمقايس التركيبية تسمح بربط المعنى بالسلوك التركيبي. إلا أن هذا الربط ظل إلى حدود 1990 مجرد برنامج:

«إن الآليات والتمثيلات المستعملة خالية تماماً من المعنى [...] لكنّ المقاربة كلها تتمثل في تقليص تنوعات الشكل التي تخفي توزيع المعنى، وهو هدف الوصف اللساني (الذي لازال بعيد المنال). إن المناهج المعجمية والتركيبية الموجودة لازالت بعيدة عن استغلال مجال تطبيقها بالكامل. في الواقع، وإلى يومنا هذا، لم يتم وصف أي لغة بصفة كاملة بواسطة هذه المناهج. ولكن يبدو، مع ذلك، أن تقدماً قد تم إحرازه عندما أمكن فصل وصف المعنى عن وصف الأشكال، في حين لا يمكن حالياً تأكيد أي شيء يطبعه التماسك أو العمومية بالنسبة لأبسط وحدة للمعنى. ونأمل أن تتطور مناهج تحليل المعنى انطلاقاً من الأنساق المعجمية التركيبية التي هي في طور البناء» (54 :1998).

2.4. التحويلات الأحادية والثنائية

في التفاصيل، يمكن أن نصنف التحويلات في زمرتين: التحويلات الأحادية والتحويلات الثنائية.

تخص الأولى جملاً أولية ذات فعل واحد: وهي البناء لغير الفاعل، الإضمار، زحلقة الفاعل، وهي تحفظ معنى الجمل، ويمكنها أن تشكل طبقات دلالية للتكافؤ، كما تبين ذلك العمليات المطبقة على الجملة: (*Max a lu trois de ces livre*) (قرأ ماكس ثلاثة من هذه الكتب)

-الإضمار (pronominalisation):

(Il a lu trois de ces livres); (Max en a lu trois); (Il en a lu trois);

(قرأ ثلاثة من هذه الكتب؛ قرأ ماكس منها ثلاثة؛ قرأ منها ثلاثة)؛

- البناء لغير الفاعل (passivation) والإضمار:

(Trois de ces livres ont été lu par Max); (Trois ont été lu par Max); (Trois de ces livres ont été lu par lui); (Trois ont été lu par lui);

(ثلاثة من هذه الكتب قرأت من قبل ماكس؛ ثلاثة قرأت من قبل ماكس؛ ثلاثة من هذه الكتب قرأت من قبله؛ ثلاثة قرأت من قبله)؛

- زحلقة الفاعل (extraposition) والبناء لغير الفاعل:

Il a été lu trois de ces livres par Max; Il en a été lu trois par Max; Il a été lu trois de ces livres par lui; Il en a été lu trois de ces livres par lui.

(قرأت ثلاثة من هذه الكتب من قبل ماكس؛ قرأت ثلاثة منها من قبل ماكس؛ قرأت ثلاثة من هذه الكتب من قبله؛ قرأت ثلاثة منها من قبله).

إن التحويلات الثنائية هي تلك التي تمكّن من الربط بين جملتين أوليتين، مثلاً، (Max a lu trois de ces livres et Luc a conseillé douze livres à Max) (قرأ ماكس ثلاثة من هذه الكتب

واقترح لوقا اثني عشر كتاباً على ماكس). يتعلق الأمر هنا بالعطف (coordination)

Luc a conseillé à Max douze livres et il en a lu trois

اقترح لوقا على ماكس اثني عشر كتاباً قرأ منها ثلاثة

والجميلات الظرفية (subordinations circonstancielles)

Max a lu trois de ces livres parce que Luc les lui avait conseillés)

قرأ ماكس ثلاثة من هذه الكتب لأن لوقا اقترحها عليه

وبالصلات (relativations)

Les trois livres que Max a lu lui ont été conseillés par Luc

الكتب الثلاثة التي قرأها ماكس اقترحت عليه من قبل لوقا

وبالجميلات الفضلية (subordinations complétives)

Luc a conseillé à Max qu'il lise trois de ces livres

اقترح لوقا على ماكس أن يقرأ ثلاثة من هذه الكتب.

5. ن. تشومسكي والنموذج التوليدي

إن أهمية أعمال نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) (ولد في 1928) هي في مستوى صداها العالمي في اللسانيات. فقد عرفت نظرية تشومسكي انتشاراً واسعاً في الستينيات والسبعينيات، سواء في مجالات البحث أو في مجالات التدريس. بل إن اسم تشومسكي أصبح، تقريباً، مرادفاً للسانيات.

1.5. برنامج تشومسكي

تشومسكي هو تلميذ من تلامذة هاريس تميّز بعمله على الترجمة الآلية (traduction automatique) (بمعهد ماساشوسيتس

للتكنولوجيا، MIT بكامبردج، بالولايات المتحدة الأميركية). ولكنه يعارض المبدأ الهاريسي حول المتن المحدود للملفوظات الطبيعية (وهو تقليد للاتجاه الوصفي يقلق اللسانيات الأميركية منذ منتصف القرن 19): فإذا كان تشومسكي يرحب بإرث الصورنة والتحويلية ويأخذ بهما، فهو يرفض إرث التجريبية الوصفية. وتجدر الإشارة إلى صلاته العلمية بـ ن. غودمان (N. Goodman) (أحد أكبر المنظرين للبنائية)، وهي صلات غير معروفة بما يكفي، لكنها تفسر بعض المظاهر الأولية لنظريته.

اقترح تشومسكي نظرية تحويلية وتوليدية أحد ميزاتها تطورها، فقد قدم ما سمي «بنظريته المعيار» (théorie standard) في الخمسينيات والستينيات، ثم «النظرية المعيار الموسعة» (théorie standard étendue) في السبعينيات، واقترح نموذجاً أخيراً في الثمانينيات، مع تطويرات في التسعينيات: أي «نظرية المبادئ والوسائط» (théorie des principes et des paramètres). ونعرض هنا الخطوط العريضة للنظرية المعيار الموسعة التي هيمنت مدة طويلة على اللسانيات في الولايات المتحدة الأميركية وبصفة جزئية في أوروبا.

2.5. النظرية المعيار

ويتعلق الأمر بنظرية للبنى اللسانية قدمت في «البنى التركيبية» (*Structures syntaxiques*) (1957). وهي متمحورة حول التركيب الذي يعد عند تشومسكي مركز التحليل بالنسبة للغة ما: إن التركيب بالنسبة إليه مستقل، وينبغي أن يسمح بـ «بناء نظرية عامة مصورنة للبنية اللسانية وباستكشاف أسس هذه النظرية» (7 :1957). وفي بحثه عن لغة صورية، يدرس تشومسكي، أولاً، القوة النظرية لعدد من النماذج التركيبية قبل أن يقترح نموذجه.

النماذج التركيبية

يقدم تشومسكي تعريفاً غاية في الوضوح للتركيب (syntaxe) ووظيفته، يقول:

«إن التركيب هو دراسة المبادئ والسيرورات التي بموجبها تبنى الجمل في لغات خاصة. إن هدف الدراسة التركيبية للغة معينة هو بناء نحو يكون بمثابة آلية تنتج جمل اللغة موضوع التحليل» (13 :1957).

ويركّز تشومسكي على ما يسميه «استقلالية النحو» بالنظر إلى المعنى (نجد، هنا، معطى من معطيات التوزيعية الهاريسية). إن هدف تشومسكي هو إعداد نموذج قادر على وصف الجمل النحوية للغة ما كلها، من ناحية بنيتها التركيبية. ويعطي مثالاً ظل مشهوراً وهو جملة «الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة» التي هي جملة سليمة نحوياً، لكنها غير سليمة دلالياً.

نحو الحالات المحدودة. يدرس تشومسكي، في إطار نموذج نظري للتواصل، حالة آلة تنطلق من وضع أولي لتصل إلى وضع نهائي، والنتيجة هي إنتاج جملة: «إنه نحو الحالات المحدودة الذي يعده تشومسكي قوياً جداً وعاماً» (23 :1957)، لكنه غير قادر على وصف بعض الجمل.

نحو المكونات. يتجه تشومسكي، إذن، نحو التحليل إلى مكوّنات الذي هو وصف يأخذ بعين الاعتبار البنية المركبية (structure syntagmatique). ويقترح النموذج مجموعة من «صيغ التعليمات» (formules d'instruction) (أي قواعد إعادة الكتابة règles de réécriture) تسمح بتوليد جمل عن طريق عمليات «اشتقاق» (dérivation). فالجملة (The man hit the ball) (يضرب الرجل الكرة) تولّد بواسطة متوالية من تسع اشتقاقات أنتجتها صيغ

التعليمات، المعلمة ب + (1957: 30)[5]:

جملة	(I)
م س + م ف	(II)
أد +م س + م ف	(III)
أد + س + فعل +م س	(IV)
The + س +فعل +م س	(V)
The+ man+فعل +م س	(VI)
The+ man+ hit +م س	(VII)
The+ man+ hit+أد +س	(VIII)
The+ man+ hit+ the+ س	(IX)
The+ man+ hit+ the+ ball	(X)

لقد وجد تشومسكي هذا النموذج أكثر قوة من الأول، ولكن، بناء على مبدأ أن «أقوى دليل على ضعف نظرية لسانية يتمثل في بيان أنها لا يمكن أن تطبق مطلقاً على لغة طبيعية» (1957: 30)، أثبت أنها غير قادرة على الإحاطة ببناء الجمل الإنجليزية.

النحو التحويلي. سيستمر نموذج النحو التحويلي وسيطور نموذج المكونات. وقد أدخل تشومسكي قواعد جديدة تسمى «تحويلات نحوية» (*transformations grammaticales*):

«ينطبق تحويل نحوي على متوالية [...] لها بنية مركبية معينة، ويحولها إلى متوالية جديدة لها بنية مركبية جديدة مشتقة» (1957: 50).

فتحويل البناء لغير الفاعل مثلا المطبق على (John admires sincerity) (التي يمكن صورنتها في: م س1 مسا ف م س2) يولّد

(5) [م س: مركب اسمي، ؛ م ف: مركب فعلي؛ أد: أداة؛ س: اسم؛ ف: فعل م].

by ف en +be + مساعد + 2(م س) (sincerity is admired by john) م س1)[6].

يميز تشومسكي بين التحويلات الاختيارية والتحويلات الضرورية. فإذا كان البناء لغير الفاعل اختيارياً، فإن [تركيب الفعل] المساعد (للحصول على أفعال في الماضي مثلاً) ضروري. يسمى مجموع الجمل الناتجة عن تحويلات ضرورية «نواة اللغة» (noyau de la langue). وبهذا ستكون جمل لغة ما من نمطين: الجمل ـ النواة والجمل المشتقة من متواليات تحتية للجمل ـ النواة.

في تحليله النهائي، يقترح تشومسكي هندسة عامة للنحو ترتكز إلى ثلاثة مستويات متوالية:

ـ بنية مركبية: هو مستوى تكوين متواليات الصرفيات المنظمة بحسب صيغ التعليمات؛

ـ بنية تحويلية: تتعرض متواليات الصرفيات لتحويلات ينتج عنها متواليات كلمات؛

ـ صرف - صواتة (morphophonologie): متواليات الكلمات تحوّل إلى متواليات الفونيمات.

ويخلص تشومسكي إلى أفضلية النموذج التحويلي من حيث القوة التفسيرية.

النموذج المعيار

اقترح تشومسكي، في 1965 (*Aspects de la théorie syntaxique*)، نظرية عامة (وهو العرض الأكثر تطوراً للنظرية

(6) يحب جون الصدق - الصدق محبوب من قبل جون. العنصر يشير إلى البناء لغير الفاعل بالنسبة إلى أفعال مثل (to eat) (eaten).

المعيار)، أدخلت مفهومين أصبحا مركزيين في اللسانيات: التمييز بين القدرة والإنجاز (compétence/performance) والتمييز بين البنيات العميقة والبنيات السطحية (structures profondes/superficielles)، وهو ما أعطى بعداً ذهنياً لنموذجه، بما أن هذه التمييزات تفترض وجود خطاطات داخلية لدى الذات االمتكلِّمة (sujet)، سابقة على إنتاج الجمل. وبهذا يبتعد تشومسكي أكثر عن الإرث التوزيعي الذي يفضل التجريبية والآلية.

القدرة والإنجاز. هناك تشابهات بين الزوج قدرة/ إنجاز والتمييز السوسوري لغة/كلام: فكما هو الشأن بالنسبة لسوسور، أبعد تشومسكي العمل على الملفوظات المنتجة (مجال الكلام) للعمل على النحو (البنى التركيبية)، في حين بنى سوسور لسانيات اللغة (نسق اللغة).

إن عمل اللساني، بحسب تشومسكي، ينبغي أن ينصب على قدرة المتكلمين، أي على المعارف الحدسية التي لمتكلم عن لغته وبالتالي عن بنياتها:

«ليس النحو التوليدي نموذجاً للمتكلم أو المستمع [...] إنه يحاول بالطريقة الأكثر حياداً تحديد معرفة اللغة التي تشكل الأساس للإنتاج الفعلي للكلام من قبل المتكلم ـ المستمع» (1965: 19).

وإذن، فاللسانيات التوليدية ليست، قطعاً، نظرية للإنجازات، أي لإنتاجات المتكلمين الفعلية. فهناك لسانيات أخرى (توزيعية، تلفظية، خطابية) تهتم بمجال الإنجاز، ونفهم أن تمييز تشومسكي ليس تمييزاً نظرياً وحسب، بل هو تمييز معرفي ومؤسسي كذلك.

البنية العميقة والبنية السطحية. بناء على مسلّمة النحو التحويلي بوجود تحويلات، انطلاقاً من جملة نواة، يمكننا القول إن جملتين

مختلفتين ظاهرياً (بنية سطحية) يعودان إلى البنية نفسها العميقة المشتركة بينهما قبل التحويل. والعكس صحيح أيضاً، إذ يمكن لجملتين متشابهتين ظاهرياً أن تكون لهما بنيتان عميقتان مختلفتان. وكمثال على ذلك، الجملتان (Pierre promet à Marie de venir et Pierre permet à Marie de venir) (وعدَ زيد هندا بالمجيء وسمحَ زيد لهند بالمجيء)، فهما ظاهرياً متشابهتان (البنية السطحية نفسها)، لكنهما مختلفتان في العمق (إحداهما تتحدث عن مجيء زيد والأخرى عن مجيء هند)[7].

النموذج ومكوناته. يتضمن النموذج المعروض في «جوانب النظرية التركيبية» ثلاثة مكونات:

ـ المكون التركيبي ويتكون من قواعد إعادة الكتابة التي تنتج خطاطات تركيبية ومن التحويلات التي تسمح بتوليد بنى سطحية انطلاقاً من بنى عميقة.

ـ المكون الدلالي، خاص بالتأويل، ولا علاقة له بالمكون السابق، وبالتالي فهو ساكن، ويتكون من مجموع المعطيات الضرورية للفهم. وهو مرتبط بالمكون التركيبي في مستوى البنى العميقة.

ـ المكون الأصواتي، خاص بالتأويل كذلك، وهو يسمح بإلباس البنيات السطحية؛ وهو الأكثر ارتباطاً باللغات الخاصة، وبالتالي فالتغيرات تكثر فيه.

ستسير التطورات التالية لنظرية تشومسكي في اتجاه التجريد المتنامي: ففي النظرية المعيار الموسعة، يعطي للبنى السطحية أهمية

(7) مثال أورده: Fuchs and Le Goffic, 1992, p. 76.

كبرى في النموذج، وتأويلها يفضي إلى مفهوم «الصورة المنطقية للجملة»، وهي أساس ما يسمى «نظرية الآثار».

إن المجال الذي فتحه تنظير تشومسكي مهم، سواء بالنسبة لعدد الأعمال التي تعتمده، أو بالنسبة لطول عمره. وإذا كانت النظرية التركيبية قد فقدت الريادة التي كانت لها في الثمانينيات، بسبب ظهور لسانيات الكلام (خطاب، نص، تفاعل) فإنها تبقى، مع ذلك، ورشاً مفتوحاً للبحث.

مراجع

Bloomfield, L. *Le langage*. trad. J. Gazio. Paris: Payot, 1970.

Chomsky, N. *Structures syntaxiques*. Paris: Seuil, 1969.

Harris, Z. S. «Analyse du discours.» *Langages*: no. 13, trad. F. Dubois-charlier. Paris: Didier-larousse, 1969, pp. 8-45.

Gross, M. «Sur la notion harrissienne de transformation et son application au français.» *Langages*: no. 99. Paris: Larousse, 1990, pp. 39-56.

Pike, K. and Pike, E. G. *Analyse grammaticale. Introduction à la tagmémique*. trad. L. Bouquaux et P. Dauby. Louvain-Paris: Peeters, 1995.

الفصل التاسع

اللسانيات التلفظية

للسانيات التلفظية أساس مشترك يتمثل في نقد لسانيات اللغة، وفي إرادة دراسة وقائع الكلام التي تعني إنتاج ملفوظات من لدن المتكلمين في تواصل حقيقي. إن البرنامج النظري للسانيات الكلام منصوص عليه بوضوح من لدن سوسور في (*CLG*)، لكنه تخلى عنه بسرعة. فلنعد إلى هذا التناوب بين لسانيات اللغة ولسانيات الكلام، الذي يعيد بنفنيست (Benveniste) صياغته كما يأتي:

«إنهما حقاً عالمان مختلفان، رغم احتضانهما للواقع نفسه، وهما يفسحان المجال لنوعين مختلفين من اللسانيات رغم أن طريقيهما يتقاطعان في كل حين. فمن جهة، هناك اللغة التي هي مجموعة من الدلالات الصورية محددة بواسطة إجراءات صارمة، ومصنفة في طبقات، ومؤلفة في بنيات وأنساق، ومن جهة أخرى، هناك تمظهر اللغة في التواصل الحي» (1966: 130).

وكما يقول سوسور في (*ELG*)، فإن هذين العالمين «يتطلب كل واحد منهما نظرية منفصلة عن الأخرى» (ص 92). فالنظرية المتعلقة «بالتواصل الحي»، تنبثق، بحسب بنفنيست، من إعادة النظر في الهيمنة التي كانت للغة في السبعينيات. وتلخص كاترين كربرات

أورتشيوني (Catherine Kerbrat-Orecchioni)، في كتابها (*L'Enonciation. De la subjectivité dans le langage*)، مسلمات لسانيات اللغة والانتقادات الموجهة لها، في خمس نقاط (8-6 :1980):

(1) «إنها لسانيات مشفرة، ينبغي أن ترد إليها وقائع الكلام كلها».

هناك انتقادان: فمن جهة، ليس للشفرة أي واقعية تجريبية (هناك لهجات، ولهجات اجتماعية، ولهجات فردية... إلخ، باختصار هناك تنوع كبير في استعمالات اللغة)، ومن جهة أخرى، ينبغي التساؤل عن الطريقة التي تتجلى بها الشفرة في الخطاب، عن طريق نموذج للإنتاج والتأويل.

(2) «من هذا المنظور، فإن الوحدة الكبرى التي يقف عندها التحليل، هي الجملة [...]».

نقد: هناك «قواعد تأليف عبر جملية (transphrastique)» وينبغي أن تمكّن من الإحاطة بعمل وحدات أكبر من الجملة.

(3) «إن آلية إنتاج المعنى بسيطة نسبياً، وهي ذات دعامة مزدوجة:

- الدال المعجمي [...]
- بعض الأبنية التركيبية [...]».

نقد: في الواقع، يمكن لكل الوحدات اللغوية أن تشارك في بناء المعنى، كالوحدات الأصواتية، والخطية، والإيقاعية، والنصية حتى.

(4) «حين نتأمل مشكل «الكلام»، أي الشفرة العاملة، فإنه في إطار الخطاطة الشهيرة للتواصل (جاكوبسون) يتجلى الكلام كمواجهة مثالية بين شخصين حرّين وواعيين، ويملكان الشفرة نفسها، ومن ثم فالتواصل يكون شفافاً ناجحاً على الدوام».

نقد: يتعلق الأمر، هنا، بتصور مثالي يغض الطرف عن الإخفاقات التواصلية وعن ضبطها المستمر، وعن الظواهر اللاواعية التي تحددها. وبما أن الكلام نشاط بشري فإنه ينبغي أن يعالج من زاوية تطبيقية.

(5) «وفي الأخير، تؤكد مسلمة التأصيل (postulat de l'immanence) على الإمكان والضرورة المنهجية لدراسة «اللغة في ذاتها ولذاتها» باستبعاد كلي لما هو خارج لساني».

نقد: لا يمكن استبعاد المرجع من دراسة الظواهر اللغوية (وهو حال الإشاريات، بصفة عامة، كما سنرى)، وكذا كل ما ينتمي إلى سياقات الإنتاج. ويتطلب هذا الأمر، إذن، انفتاحاً على تخصصات أخرى.

يرتكز كل نوع من أنواع اللسانيات التي سنتحدث عنها هنا على واحد أو أكثر من هذه الانتقادات، إذ يجعل منها مسلمة انطلاق: فالانتقادان (1) و(3) يخصان لسانيات التلفظ، والانتقاد (2) يخص اللسانيات النصية، والانتقادان (4) و(5) يخصان لسانيات الخطاب.

لقد عملت البنيوية على تطوير نظرية اللغة وتعميقها إلى حدود السبعينيات، وهي الفترة التي عرفت ظهور أعمال تركّز اهتمامها على التلفظ، منخرطة بذلك، وبوضوح، في البرنامج الثاني. فلا ينبغي لهذه المقاربة أن تكون مناقضة جذرياً للسانيات اللغة، لكونها تستقي بعض أصولها منها: فمثلاً بالي وكوليولي (Culioli) وبنفنيست هم نحاة تكوّنوا في إطار الحقل البنيوي. لقد كان همّ اللسانيات التلفظية في مراحلها الأولى، رصد وتحليل السامات (marques) التلفظية في الكلام، وهذه السامات هي عبارة عن أدوات للغة وظيفتها تسجيل ذاتية المتكلم في التلفظ.

1. نشأة مفهوم التلفظ

1.1. الأصول المنسية: ش بالي وم. باختين

عادة ما يعدّ إميل بنفنيست (سنوات 50 و60) «أبا» لنظرية التلفظ، غير أن اهتمام اللسانيين بالمشكلات التلفظية يعود إلى سنوات 1910 و1920 في أوروبا وروسيا. وقد شهدت هذه الحقبة الزمنية ظهور الإشكالية التلفظية، ولكن الانتشار السريع للنموذج البنيوي أوقف نموّها.

شهدت السنوات ما بين 1912 و1926 جدلاً حول الخطاب غير المباشر الحر (Discours indirect libre) الذي هو أصل إشكاليات التلفظ والتفاعل[1]. وقد ردّ تشارلز بالي على لغوي ألماني أثار مسألة نفور الفرنسية من الخطاب غير المباشر بسبب ضرورة اللجوء إلى التركيب الرابطي، فوضح أن الفرنسية تستعمل الخطاب غير المباشر الحر، وتحلّل طريقة اشتغاله في المستوى التلفظي. إن الأشكال اللغوية للخطاب المحكي تحلل، بوضوح، في هذا النقاش، بحسب مستويات التلفظ.

وقبل بنفنيست، نجد في الجانب الروسي، كذلك، ميخائيل باختين فولوشينوف[2] (Mikhaïl Bakhtine- (1975-1895) Volochinov)، الذي يستلزم تصوره التفاعلي للغة أخذ التلفظ بعين

---

(1) بالنسبة لتقرير مفصل عن هذا الجدل، انظر «Baggioni, 1998,» in: R. Vion, *Les sujets et leurs discours. Enonciation et interaction* (Paris: Publication de l'université de Provence, 1998).

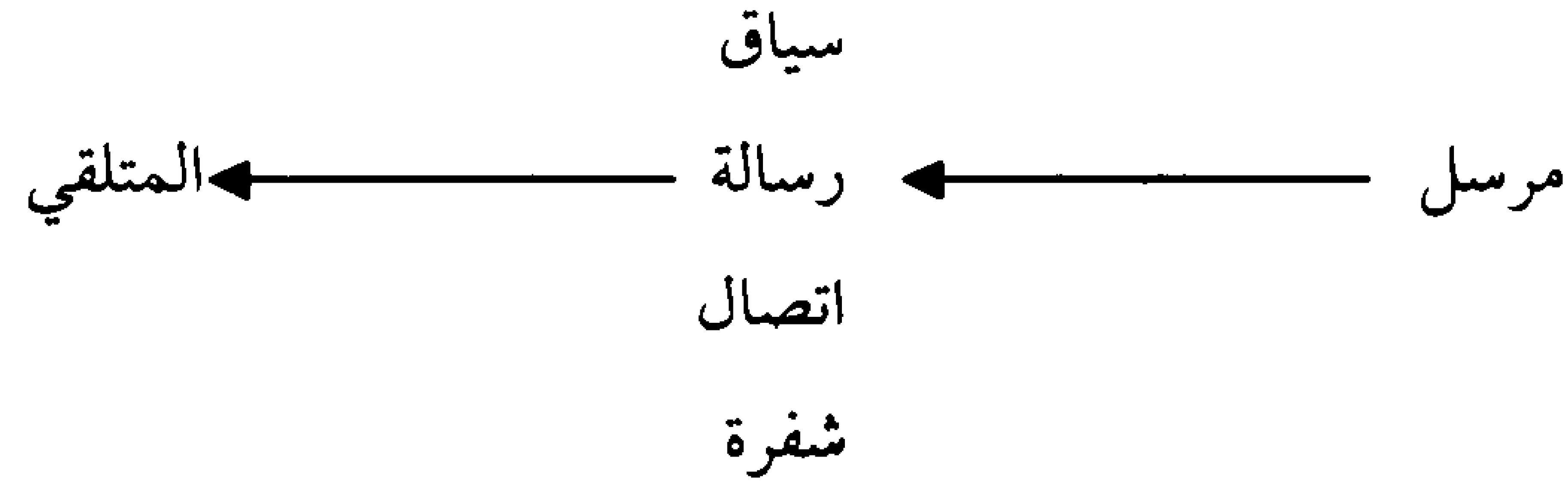
(2) نشر باختين كتابه الذي صدر سنة 1929 وترجم إلى الفرنسية في سنة 1977، (*Le Marxisme et la philosophie du langage*) تحت اسم ف. ن. فولوشينوف (V. N. Volochinov).

الاعتبار. فبالنسبة إليه لا وجود لدليل [لغوي] إلا في أدائه الاجتماعي، فالمادية والمثالية يشكلان كلاًّ متكاملاً. وهو لا يميز بين الملفوظ وتلفظه، فالأمر، بالنسبة إليه، يتعلق بالمعطى الواحد نفسه: أي «الملفوظ ـ تلفظ»، الذي هو «صورة ـ معنى» . فكل صورة تحمل معنى، وهذا المعنى محصّل من إنتاج اجتماعي. فلا وجود لنسق مجرد أو تعبير فردي، إذ لا يمكن فهم اللغة البشرية إلا في ارتباط بالبعد الاجتماعي لأصلها.

2.1. من التواصل إلى التلفظ

خطاطة التواصل لجاكوبسون

إن الأخذ بعين الاعتبار البعد التلفظي يسمح بإغناء تصور التواصل كما حددته وأذاعته خطاطة جاكوبسون الشهيرة التي وضعها سنة 1963 :



وقد وجهت انتقادات عديدة لهذه الخطاطة، يمكن تلخيصها في أربع نقاط:

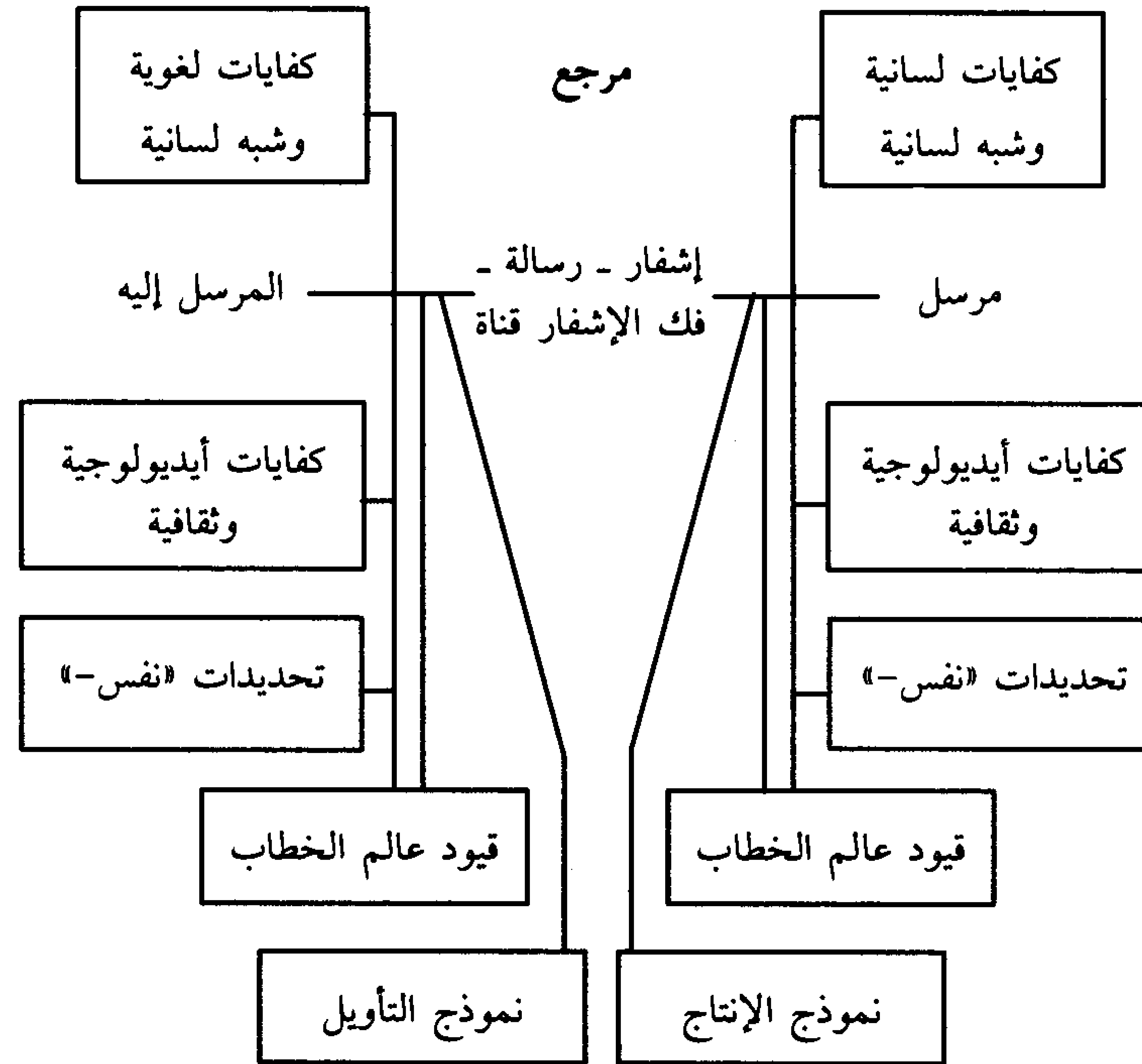
ـ ترسم هذه الخطاطة تواصلاً متجانساً وخطياً، في حين أن التفاهم بين المرسل والمرسل إليه هو تفاهم جزئي؛

ـ تتموقع الشفرة خارج التواصل، في حين أنها تتكوّن من معارف داخلية للذوات المتكلّمة،

ـ لا تقول الخطاطة شيئاً عن الكفايات الخارج لسانية (موسوعية، أو نفسية أو ثقافية)،

- لا تتضمن هذه الخطاطة أي نموذج للإنتاج (إشفار) وللتأويل (فك الإشفار)

ولتجاوز هذه الثغرات، تقترح كربرات أورتشيوني (19 :1980) الصيغة المعدلة التالية:



موضوع التلفظ

تستلزم المقاربة التلفظية للغة نظرية للذات كذلك، وذلك لأن ساماتها التسجيلية (marques d'inscriptions) في الملفوظ تشكل

موضوع عمل اللساني. فإذا كانت المقاربات البنيوية والتوليدية تتجاهل مسألة الذات فإن المنظور التلفظي يجعلها في قلب اللسانيات. إن تصور الذات الكلاسيكية، أي الذات المستقلة التي تصوغ أفكارها في كلمات، والمتمكنة من مضمون كلامها ومن الصور اللغوية قد تم تقويضه تماماً.

تعدّ الذات المتكلِّمة، منذ العشرينيات، ومع باختين تحديداً، ذاتاً مرتبطة بمحيطها، باستبطانها لمعايير وأشكال خطابية خارجية عنها، لكنها تشكلها. إن التلفظ، إذن، هو الموضع الحق للكلام، الذي يعرّف باعتباره تفاعلاً شفهياً:

«إن المادة الحقة للغة لا تتكون لا من نسق مجرد لصور لغوية ولا من تلفظ ـ حوار داخلي (monologue) معزول، ولا من الفعل النفسي ـ الفزيولوجي لإنتاجه، ولكنها تتكون من الظاهرة الاجتماعية للتفاعل الشفهي المحققة عبر التلفظ والتلفظات (136 :1977)».

لقد تم استثمار تصور الذات اللامتجانسة هذا، في الثمانينيات، بصفة خاصة، من قبل أوثيي (Authier) الذي عمد إلى تطوير الزوج لاتجانس مكوني/ لاتجانس مُظهَر (hétérogénéité constitutive vs hétérogénéité montrée) في سنة (1982). وتكون الذات لامتجانسة مكوّنياً حين تكون مخترقة بتقسيمها الذاتي أو بما هو اجتماعي، أو بخطاب الآخر، أو بعديد الأشكال الخارجية. ويمكن أن تظهر لا تجانسها، أيضاً، في خطابها: فهي تساير عملية إخراج خاص لمختلف الأصوات التي تخترقها، ومن هنا نكون أمام تعدد الأصوات. إن أعمال دوكرو حول تعدد الأصوات تستند، هي الأخرى، إلى رفض وحدانية (unicité) الذات المتكلِّمة.

هذا التصور التفاعلي للتواصل يعيد النظر، إذن، في تمثل

للتواصل كان يستند إلى كلام متكلّم موجّه إلى مخاطب: فبطلا العملية معاً يبنيان التواصل، ولهذا السبب يصير التلفظ، عند كوليولي، على سبيل المثال، تلفظاً مشتركاً (co-énonciation). ونجد الفكرة نفسها عند فيلسوف اللغة جاك (Jacques)، الذي يتحدث عن الجماعة التلفظية. فالأمر يتعلق كذلك بتصور تفاعلي للتلفظ:

«مفهوم التخاطب مفهوم أولي، بينما مفهوما المتكلم والمستمع مفهومان مشتقان» (1983: 57-58).

إن تصور الذات بوصفها متلفِظاً مشاركاً وفاعلاً مشاركاً في الكلام، سنجده عند الباحثين المنتمين إلى مدرسة بالو ألتو (Palo Alto)، كذلك، وعند هابرماس (Habermas) وهو فيلسوف منظّر للتواصل.

3.1. تعريفات التلفظ

أ. بنفنيست

إن التعريف الأصلي للتلفظ الذي صار تعريفاً اعتيادياً نجده عند بنفنيست (1902-1976) فهو يعتبر أن «التلفظ هو إعمال للغة عن طريق فعل فردي للاستعمال» (1974: 80). وينبغي أن يفهم في إطار تقابل أساسي بين المجال السيميائي والمجال الدلالي. ويعتبر بنفنيست أن كل ما ينتمي للغة فهو «سيميائي»:

«لنعلن، إذن، هذا المبدأ: كل ما يندرج ضمن السيميائيات معياره الضروري والكافي هو إمكان تحديده داخل إطار اللغة واستعمالها. فكل علامة تدخل في شبكة من العلاقات والتعارضات مع علامات أخرى تعرّفها وتحدّد معالمها داخل اللغة. فمن يقول «سيميائي» يقول «داخل لساني»» (1974: 222-223).

ويطلق «دلالي» على ما ينتمي للكلام:

«يفضي بنا مفهوم الدلالة إلى مجال اللغة وهي تمارس بالفعل؛ ونحن، في هذه المرة، ننظر إلى اللغة من زاوية وظيفتها بوصفها وسيطاً بين الإنسان والإنسان، أو بين الإنسان والعالم، أو بين الروح والأشياء، وذلك لنقل المعلومة، أو إيصال التجربة، أو فرض الانخراط، أو إيجاد الجواب، أو التوسل، أو الإلزام، وباختصار، لتنظيم حياة الناس بأكملها» (224 :1974).

يدخل التلفظ بوضوح في مجال الدلالة، وذلك في إطار الجملة. إن الجملة، في الواقع، بحسب بنفنيست، هي وحدة الخطاب لأن المتكلم يمارس حريته في إطارها، باستثناء ما يتعلق بالتركيب:

«والجملة، بوصفها إبداعاً لا نهائياً، وتنوعاً غير محدود، هي حياة اللغة العاملة نفسها. أي، أنه مع الجملة نخرج من مجال اللغة باعتبارها نسق علامات، لندخل معها في عالم آخر، هو عالم اللغة بوصفها أداة للتواصل المتجلي في الخطاب» (130 :1966).

لا يتعلق الأمر هنا بالجملة النموذج عند النحاة أو التوليديين، وإنما بالجملة المحققة من لدن المتكلم:

«إن الجملة، إذن، هي، دوماً، حدث مختلف؛ ولا توجد إلا في اللحظة التي يُتلفظ بها فيها وتنمحي فوراً، إنها حدث زائل» (227 :1974).

تعريف التلفظ عند بنفنيست، إذن، هو تعريف يقف عند حدود الجملة، أما توسيع هذا المفهوم إلى أبعد من الجملة فستضطلع به لسانيات النص ولسانيات الخطاب. فمقاربة بنفنيست هي مقاربة نحوية للتلفظ.

أ. دوكرو

هناك تعريف آخر «مؤسس» للمفهوم في فرنسا قدّمه في السبعينيات أوسوالد دوكرو (ولد سنة 1930) حيث يُنظر إلى التلفظ بوصفه الحدث الموافق لإنتاج الملفوظ، وهي مقاربة تشبه كثيراً مقاربة بنفنيست. ونقدم هنا صياغة حديثة للمفهوم:

«إنه الحدث التاريخي المتشكّل عن طريق إنتاج ملفوظ ما، أي أن جملة ما قد تمّ إنجازها. ويمكن دراسته بالبحث عن الشروط الاجتماعية والنفسية التي تحدد هذا الإنتاج [...]. لكن يمكن، كذلك، دراسة [. . .] التلميحات التي يقوم بها الملفوظ تجاه التلفظ، وهي تلميحات تشكل جزءاً من المعنى نفسه لهذا الملفوظ. إن هذه الدراسة تساير وجهة نظر لغوية صرفة، باعتبار أن كل اللغات تتضمن كلمات وبنيات يتطلب تأويلها بالضرورة تدخل فعل التلفظ نفسه» (1995: 603).

تستند هذه المقاربة إلى التمييز الذي يقيمه دوكرو بين الجملة والملفوظ: فالجملة تسلسل مركبي افتراضي، في حين أن الملفوظ قطعة (segment) تم إنتاجها فعلياً من لدن المتكلم. وكما هو الشأن بالنسبة لبنفنيست، يحصر دوكرو العمل على التلفظ في كلمات اللغة. وبحسب قوله، فإن وجهة نظره «لغوية صرفة».

د. مانغونو

تأخذ التعريفات أو التدقيقات الأكثر حداثة بعين الاعتبار الأعمال التي أنجزت على مدى الثلاثين سنة الأخيرة. وهكذا أمكن لدومينيك مانغونو (Dominique Maingueneau) (المولود سنة 1950) أن يعلن أن التلفظ هو «محور العلاقة بين اللغة والعالم» (1996: 36)، وأن يقترح تدقيقاً يقوم على الافتراضات التي يجب تجنبها:

«لا ينبغي أن يفهم التلفظ بعدّه تملّكا لنسق اللغة من قبل فرد ما. فالذات لا تتمكن من التلفظ إلا عبر القيود المتعددة لأجناس الخطاب.

- لا يقوم التلفظ على المتلفِظ الوحيد: فالتفاعل يأتي في المقام الأول [...].

- إن الفرد الذي يتكلم ليس بالضرورة هو من يتحمل عملية التلفظ». (المصدر نفسه)

2. الجهاز الصوري للتلفظ: إ. بنفنيست

توجد في الملفوظات المنتجة من قبل المتكلمين الفرادى، سامات «لإعمال اللغة»: وهو ما يطلق عليه بنفنيست «الجهاز الصوري للتلفظ»، الذي يحمل في الإنتاجات الشفهية ذاتية المتكلمين.

1.2. الوضعية التلفظية

تتكون الوضعية التلفظية من مجموع الوسائط التي تسمح بالتواصل: [أي] المتكلم، والمخاطب، ومكان وزمان التبادل الحاصل بينهما. وتسجل هذه الوسائط في بعض الصور اللغوية عبر الإشاريات. والإشاريات (deixis) كلمة يونانية تعني «ظهور، فعل الإظهار» وتستعمل للدلالة على التحديد اللغوي لوسائط الوضعية التلفظية. يطلق على الصور المعنية إشارية (déictiques)، وتشمل، بصفة عامة، المؤشرات الشخصية والفضائية الزمانية (spatio-temporels)، رغم أن بنفنيست لا يستعمل المصطلح إلا بالنسبة لهذه الأخيرة. ومن جهته، سيستعمل جاكوبسون، مصطلح «واصل» (Embrayeur) ترجمة لـ «shifter» الإنجليزية المأخوذة عن ياسبرسن (Jespersen) (1922). ويعرّفه على النحو الآتي:

«تحتوي كل شفرة لغوية على طبقة خاصة من الوحدات النحوية يمكن تسميتها واصلات: إن المعنى العام للواصل لا يمكن أن يحدّد من دون إحالة إلى الرسالة» (178 :1963).

الإشاريات الشخصية

إن وجود المتكلم والمخاطب في الملفوظ تدل عليه الضمائر الشخصية. وندين لبنفنيست بتوضيحه أن ضمائر الشخص الأول والثاني لهما وضع مختلف عن ضمائر الشخص الثالث، لأنهما، في الأساس، يشكلان مؤشري الوضعية التلفظية. وبالفعل، فإن [الضميرين] أنا وأنت لا يمكنهما إلا أن يحيلا إلى بَطليْ التلفظ (الشخص المتكلم والشخص المتحدث إليه)، في حين أن [الضمير] «هو» يخص الشخص الذي نتحدث عنه، وهو لا ينتمي إلى الوضعية التلفظية (إنه بحسب بنفنيست «اللا ـ شخص» (non-personne)):

«في الشخصين الأولين، هناك، معاً، شخص معني (impliqué)، وخطاب عن هذا الشخص، فـ«أنا» تعيّن الشخص المتكلم وتستلزم، في الوقت نفسه، ملفوظاً منسوباً إلى «أنا»: فعندما أقول «أنا»، لا يمكنني ألا أتكلم عن نفسي. وبالنسبة للشخص الثاني، فـ «أنت» تعيّن بالضرورة من قبل «أنا»، ولا يمكن التفكير فيه خارج وضعية تحدد انطلاقاً من «أنا»؛ «أنا»، في الوقت نفسه، تحدّد شيئاً بوصفه محمولاً لـ «أنت». أما بالنسبة للشخص الثالث، فالمحمول يحدّد بوضوح، لكن خارج «أنا ـ أنت»، وهذه الصورة تستثنى من العلاقة التي بها يتم تخصيص «أنا» و«أنت». وبالتالي فإن شرعية هذه الصورة باعتبارها «شخصاً» حولها علامة استفهام» :1966) .228)

في الواقع، ليس للشخصين الأول والثاني واقع إلا في الخطاب، وليس لهما مدلول ثابت وكلي:

«ما هو، إذن، الـ «واقع» الذي يحيل إليه أنا أو أنت؟ إنه «واقع الخطاب» ليس إلاّ، الذي هو شيء فريد جداً». (228 :1966).

وقد أدى هذا الأمر ببنفنيست إلى اقتراح التعريفات التالية:

«يعني أنا «الشخص الذي يتلفظ بمجرى الخطاب الراهن الذي يتضمن «أنا»» (228 :1966).

«[...] ونحصل على تعريف مناظر بالنسبة لـ أنت باعتباره» الشخص المخاطب في مجرى الخطاب الراهن الذي يتضمن المجرى اللغوي «أنت» (253 :1966)».

في الواقع، إذا ما تساءلنا عمن يكون أنا وأنت في ملفوظ نحو «(أنا) أدعوك إلى الغداء يوم الثلاثاء» (Je t'invite à déjeuner mardi)، فلا يمكن إلا أن نجيب: أنا هو الشخص الذي يقول أنا، وأنت هو الشخص الذي يقول له أنا أنت، في نطاق يستعمل فيه جميع المتكلمين هذه الصور. فليس لها محتوى دلالي، بل تشكل وقائع للخطاب وحسب.

الإشاريات الفضائية الزمانية

يندرج فضاء التلفظ وزمانه في صور أخرى للغة لا يمكن لها، هي كذلك، أن تتضح إلا انطلاقاً من الوضعية التلفظية:

«إن المؤشرات الإشارية، كأسماء الإشارة، والظروف، والصفات، هي التي تنظم العلاقات الفضائية والزمانية حول «الذات» المنظور إليها بعدّها مَعلَما (repère): نحو «هذا، هنا، الآن»، وتعالقاتها المتعددة «ذاك، أمس، العام الماضي، غداً»... إلخ. إنها تشترك في سمة هي أنها تتحدد في ارتباط بمجرى الخطاب الذي أنتجت فيه ليس إلاّ، أي تحت تأثير الـ «أنا» الذي يَتلفظ فيه» (1966: 262).

لنتخيل أننا عثرنا في الشارع على تذكرة مسجل عليها: «تعالوا

إلى **هنا غداً** في الوقت نفسه». فمن دون تحديد تاريخ التدوين والمكان المضبوط للموعد، أي من دون معلومات خارج لسانية، يصير من المستحيل توضيح العنصرين **هنا** وغداً.

يمكن للإشاريات الفضائية أن تكون أسماء إشارة (أغلق هذا الباب)، أو ظروفاً وعبارات ظرفية (يجب أن تدور إلى اليسار) أو معرّفات (ها هو زيد)؛ ويمكن للإشاريات الزمانية أن تكون ظروفاً وعبارات ظرفية (كنت الشهر الماضي في عطلة)، أو عناصر إشارية (ستتحسن الأمور هذا الشهر)، أو أزمنة فعلية (فتلك التي تنتظم حول لحظة التلفظ لها قيمة إشارية تكاد تكون واضحة، بما أنها تفهم باتخاذ اللحظة التي يتحدث فيه المتكلم مَعلما).

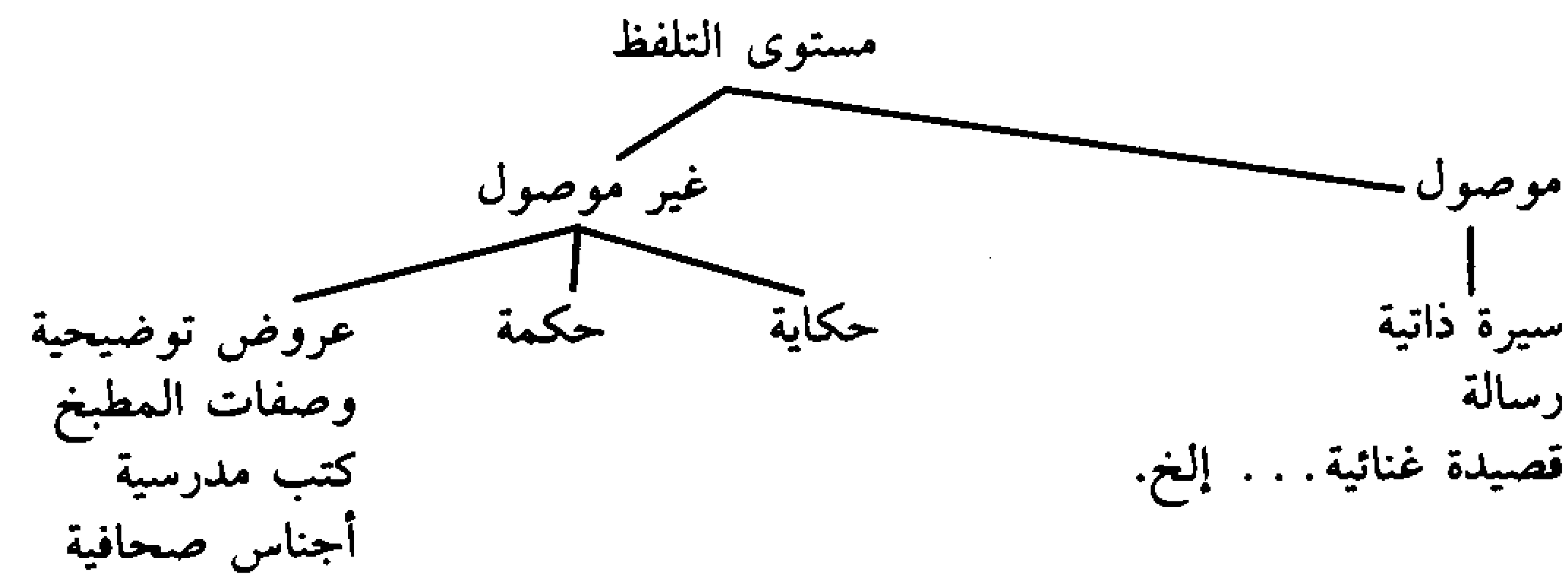
مستويات التلفظ

في مقال من «المقدمات» بعنوان «علاقات الزمن في الفعل الفرنسي» (1966)، يقترح بنفنيست تصنيف الأزمنة من منظور تلفظي، أي بالنظر إلى استثمار المتكلم لها في نصه. ويميز بين مستويين: مستوى التاريخ، من دون توظيف المتكلم لهذه الأزمنة في نصه، ومستوى الخطاب حيث هناك توظيف قوي لها. ومن هنا فهو يتحدث عن تلفظ تاريخي وتلفظ خطابي. وهذان المستويان يقتسمان أزمنة اللغة وخصائص مختلفة، يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

التاريخ	الخطاب
ماضي البسيط، لامكتمل (imparfait)، شرطي (conditionnel)، ماضي بعيد (plus que parfait)، الحاضر المطلق (présent de vérité générale)	ـ كل الأزمنة، باستثناء الماضي البسيط ـ الأزمنة الأساسية: الحاضر، المستقبل، الماضي المركب
مجال الكتابة	المجال الشفهي، أو مجال الإنتاجات الشفهية

الشخص 3	صور الشخص كلها
لا وجود لسامات إشارية	سامات إشارية
معلَم: زمن حدث التلفظ	معلم: زمن التلفظ

انطلاقاً من هذا العمل المؤسّس، يقترح مانغونو (1993) تقابلاً بين مستوى تلفظ موصول (embrayé) ومستوى تلفظ غير موصول (non embrayé): فعندما يأخذ المتكلم الكلمة يُنتج ملفوظاً موصولاً (موسوماً بإشاريات، تعلن عن حضوره بوصفه متكلماً) أو غير موصول (من دون سامات إشارية، حيث حضوره، بوصفه متكلماً، غير واضح في الملفوظ). إن التعارض تاريخ/ خطاب هو، في الواقع، تقابل صارم شيئاً ما، لأن الأحداث الماضية يمكن أن تحكى بارتباط مع زمن التلفظ (كالحكاية أو الطرفة)، وبالتالي، فإن مصطلح تاريخ لم يعد مناسباً. فضلاً على ذلك، فغالباً ما نجد تناوباً في النص نفسه بين مستويي التاريخ والخطاب (حوار في حكاية، مثلاً). ويسبب الاصطلاح تاريخ/ خطاب لبساً مؤسفاً بين المستويين (موصول وغير موصول) وبين أنماط النصوص (يمكن الاعتقاد أن الطراز الروائي الذي يقابل كلمة تاريخ هو بالضرورة غير موصول، وهو أمر غير صحيح). فضلاً على ذلك، فإن الملفوظات كلها من دون واصلات لا تكون بالضرورة حكايات: مثلاً، الأمثال، والإعلانات، والجرعات، والبنود القانونية... إلخ. وقد دفعت هذه الانتقادات مانغونو إلى اقتراح الخطاطة التالية (79 :1993):



نرى أن مستوى التاريخ عند بنفنيست يوافق المستوى غير الموصول السردي (non embrayé narratif) عند مانغونو كما يوافق مستوى الخطاب المستوى الموصول.

2.2. صيغ التلفظ

هناك أيضاً سامات تلفظ غير إشارية، وهي حالة الصيغة (modalité)، أي الطريقة التي يتصور بها محتوى الملفوظ. وهذا المفهوم قديم، إذ إن نحاة العصور الوسطى ميزوا بين الصيغة والمحتوى القضوي للملفوظات. وفي المرحلة الكلاسيكية، أصبح الحديث على الشكل وعن المادة، كما في «المنطق أو فن التفكير» لأرنولد ونيكول (Arnauld & Nicole)، على سبيل المثال. لكن بالي هو الذي قام بتثبيت المفهوم في اللسانيات، مستعيداً التمييز اللاتيني «طريقة القول» (*modus*) و«القول» (*dictum*). وعليه فالصيغة هي:

«الصورة اللغوية لحكم عقلي أو لحكم عاطفي، أو لإرادة، تتلفظ بها ذات مفكرة بخصوص إدراكٍ أو تمثلٍ لروحها» (3 :1942).

كل جملة، في الواقع، تتضمن قولاً (*dictum*)، والمضمون الممثَل، وطريقة للقول (*modus*)، والعملية النفسية التي بواسطتها يعطي المتكلم «صورة لغوية» لهذا القول. ونفهم من ذلك أن صيغة التلفظ تخص العلاقة الذاتية التي يقيمها المتكلم مع المخاطب.

وبهذا المعنى، فإن هناك صيغ عديدة توافق الاستعدادات النفسية للمتكلم. ويمكن أن تكون موسومة بوضوح في الخطاب، أو تظهر بطريقة ضمنية. ومن وجهة نظر نحوية جملية، جرت العادة على إسناد أربع صيغ للجملة الفرنسية:

- إقرارية (assertive): Tu restes souvent silencieux. (تلتزم الصمت غالباً)

- استفهامية (interrogative) : Restes-tu souvent silencieux? (هل تلتزم الصمت غالباً؟)

- تعجبية (exclamative) Tu restes souvent silencieux! (تلتزم الصمت غالبا !)

- طلبية (jussive) : Reste silencieux! (التزم الصمت)!

3.2. صيغ الملفوظ:

تخص صيغ الملفوظ القول نفسه. فهي تُعبّر عن موقف المتكلم في ما يخص محتوى الملفوظ. ولا تعنى صيغة الملفوظ بالعلاقة بين المتكلم والمخاطب، بل تحدد الطريقة التي يموضع بها المتكلم الملفوظ بالنظر إلى الصنفين التاليين:

الصيغ المنطقية

إن اهتمام الفلاسفة والمناطقة بالصيغ قديم جداً، لكن الصياغات الأولى الوثيقة الصلة باللسانيات ظهرت في بداية القرن 20. ونميز عموماً بين خمسة أنماط من الصيغ:

- الصيغ الأرسطية (الصادقة ضرورة أو احتمالاً) (aléthiques)، وتخص الضرورة والإمكان؛

- الصيغ الزمانية (temporelles) وتتعلق بتمثيل الماضي والمستقبل؛

- الصيغ الوجوبية (déontiques)، وتشير إلى السماح واللزوم؛

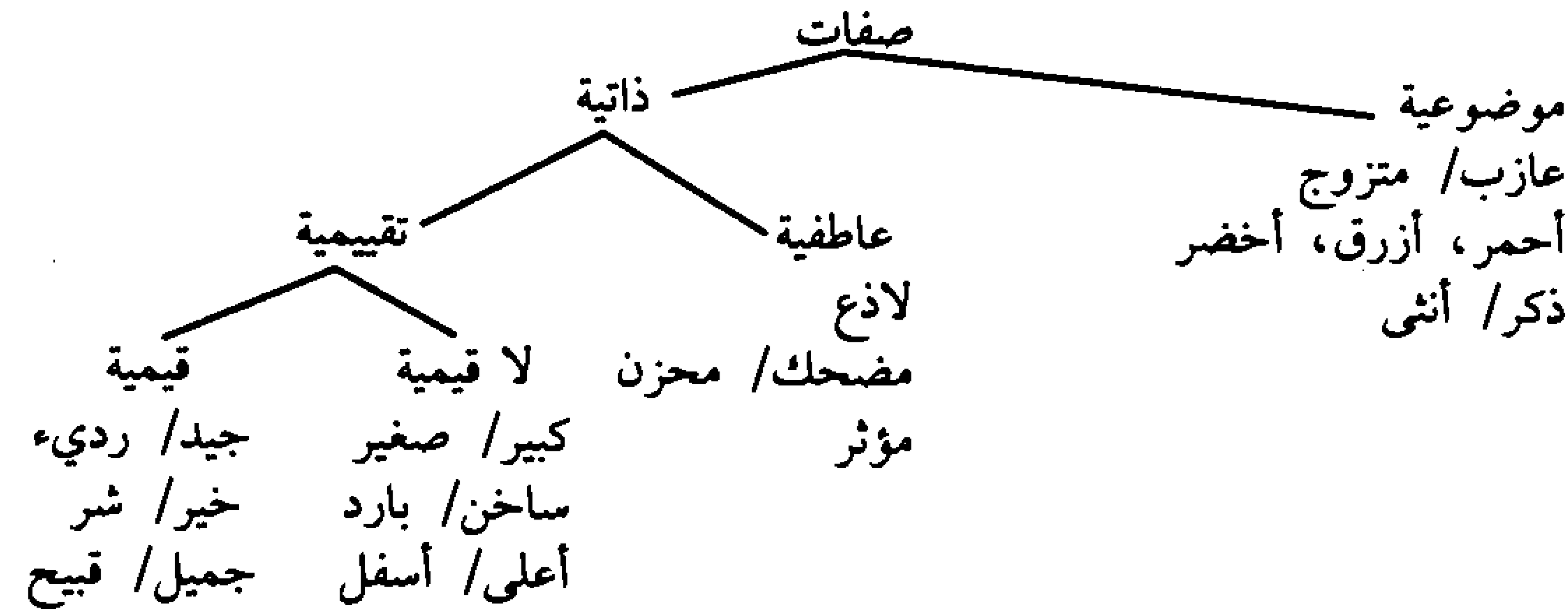
- الصيغ البولية (bouliques) المعبرة عن الرفض والرغبة؛

- الصيغ المعرفية (épistémiques) وتخص المعرفة والاعتقاد.

الصيغ التقديرية

الصيغ التقديرية هي الصيغ تسمح للمتكلم بالتعبير عن ذاتيته بطريقة غير إشارية. وقد بيّنت كربرات أورتشيوني (1980) كيف يمكن لبعض الأسماء، والصفات والأفعال والظروف، أن تكون مواضع لهذه التقديرات، في حين أن مواضع أخرى تكون موسومة بالموضوعية. ونقدم، هنا، مثالاً من الصفات تلخص فيه عملها من خلال الخطاطة الموجودة في الصفحة الموالية.

تعبر الصفات العاطفية، فضلاً على خاصية الموضوع الذي تحدده، عن رد فعل انفعالي للذات المتكلِّمة اتجاه هذا الموضوع. أما الصفات التقييمية اللاقيمية (évaluatifs non-axiologique). (تعني قيمي «ما له علاقة بالقيمة») فهي تلك التي «تتضمن، ومن دون تلفظ بأحكام قيمية، أو التزام عاطفي من لدن المتكلم، تقييماً كمياً أو نوعياً للموضوع المشار إليه بواسطة الموصوف الذي يحدده» (1980: 85). إن الصفات التقييمية القيمية هي تلك التي تحيل إلى معايير الصدق، والجمال والخير، التي تعد قيماً.



3. نظرية التلفظ وتعدد الأصوات : أ. دوكرو

1.3. تعدد الأصوات التلفظي

تعدد الأصوات التلفظي (polyphonie énonciative) هو مفهوم يخص موضوع التلفظ والأصوات التي يُسمعها في الملفوظات. وهو

يرتبط باسمين هما باختين ودوكرو. فالأول استعمل مصطلح تعدد الأصوات في عام 1929، في كتاب حول الإبداع عند دوستويفسكي[3]، حيث كان عنوان الجزء الأول منه «رواية دوستويفسكي المتعددة الأصوات» . ويأتي المفهوم في إطار دراسة الخطاب غير المباشر الحر (discours indirect libre)، مشيراً إلى أنه بإمكان الراوي أن يجعل صوت الشخصية يتدخل في الوضعية التلفظية نفسها.

وأما الثاني، فيدمج تعدد الأصوات التلفظي في نظريته، وذلك في مؤلفه «كلمات الخطاب» الصادر سنة (1980)، [حيث يقول]:

«إذا عنينا بـ «عبّر عن نفسه» أن يكون مسؤولاً عن فعل كلامي، فإن أطروحتي تسمح، إذن، عند تأويل ملفوظ ما، بسماع أصوات متعددة مختلفة عن صوت المتكلم تعبر عن نفسها، أو كما يقول بعض النحاة «تعدد الأصوات»، وهم يعنون كلمات لا ينسبها المتكلم إليه، ولكن يضعها، بصورة واضحة أو غير واضحة، بين مزدوجتين (44: 1980)».

لا يتحدث باختين ودوكرو عن الشيء نفسه عندما يستعملان كلمة تعدد الأصوات، لكن هدفهما، مع ذلك، واحد وهو إعادة النظر في فردانية (unicité) الذّات المتكلِّمة. لنذكّر أن التلفظ، بالنسبة لدوكرو، هو الحدث التاريخي الذي يشكله ظهور ملفوظ ما (إنه واقع ملموس) يتميز عن الجملة التي هي كيان مجرد. فنظريته التلفظية تندرج في إطار الدلالة اللغوية، أي أنه إذا كان للجملة دلالة، فإن للملفوظ معنى، أي الوصف الذي يقدمه عن تلفظه. ويوضح دوكرو

(3) ترجم إلى الفرنسية في سنة 1970 تحت عنوان: **شعرية دوستويفسكي** *(la poétique de Dostoïevski)*، (وحمل العنوان نفسه في ترجمته إلى العربية).

أن الذات المتكلِّمة تضم في الواقع ثلاثة مكونات مختلفة: الذات المتكلِّمة، بمعنى الكلمة، أي فرداً ينتمي إلى العالم، والمتكلم المسؤول عن التلفظ أمام مخاطبه، والمتلفِّظ المسؤول عن الأفعال الإنجازية، أي التأثيرات التي تستهدف متلقيه. ففي الملفوظ: «سيحافظ على النظام مهما كلّف الأمر»، على سبيل المثال، حيث المتكلم وزير، والمخاطَبون مواطنون، يكون المخاطبون مواطنين صالحين إذا كان الفعل الإنجازي ضمانة، ويكونون مواطنين سيئين إذا تعلق الأمر بتهديد. فهناك، إذن، نوعان من المتلقين لهذا الملفوظ. نلاحظ أن هذه الطريقة لتصور إنتاج الملفوظات قريبة جداً مما يسميه بالي صيغة (modalité): فالذات المتكلِّمة تخص نفسها بوجهات نظر متعددة تتوقف على استعداداتها النفسية. يجب، إذن، أن نعترف، كما يشير إلى ذلك لارشي (Larcher) (1998)، أن الأب الحقيقي لدوكرو في نظرية تعدد الأصوات هو بالي في ما يتعلق بمحتوى المفهوم، حتى وإن كان أول من استعمل هذه الكلمة هو باختين.

2.3. موضعان لتسجيل تعدد الأصوات

تعدد الأصوات والنفي

إن أفضل توضيح لتعدد الأصوات التلفظي هو الذي قدمه دوكرو. ففي فصل من كتابه (*le dire et le dit*)، يحمل عنوان «موجز عن نظرية تعدد الأصوات التلفظي» (1984)، يوضح أن كل ملفوظ منفي لمتكلم (أ) يفترض ملفوظاً أو فكرة مضادة عند متكلم (ب). إن إنتاج ملفوظ منفي هو إذن تقديم أو تخيُّل وجهة نظر مناقضة، واتخاذ موقف بالنسبة إلى وجهة النظر هاته. فقولنا «زيد ليس هنا»، على سبيل المثال، هو معارضة لوجهة نظر أخرى معاكسة تقول «زيد

هنا». وإذا أجاب المخاطب بـ: «بلى، زيد هنا»، فاستخدام أداة الإثبات بلى يفسر بإعادة تأكيد الإثبات «زيد هنا» التي في مقابلها انبنت «زيد ليس هنا». فـ «زيد ليس هنا» إذن، ملفوظ منفي متعدد الأصوات فيه ينكشف الإثبات «زيد هنا».

تعدد الأصوات والسخرية

تعرّف البلاغة التقليدية السخرية بوصفها شكلاً من أشكال المفارقة (antiphrase). في عدد من التعابير المكتملة التي تعتمد على السخرية، نحو «إنها النظافة!» أو«إنه جميل!» يمكننا، في الواقع، القيام بهذا التحليل: يتلفظ المتكلم بِـ «**أ**» في حين أنه يفكر في «**لا ـ أ**». وتعيد اللسانيات، انطلاقاً من أعمال سبيربر (Sperber) وويلسون (Wilson) (1978) وبراندونيه (Berrendonner) (1981)، تعريف السخرية داخل إشكالية تعدد الأصوات. ويوضح دوكرو أنه، في السخرية، يقدم المتكلم «**م**» تلفظه كوجهة نظر لمتلفظ «**ظ**» مختلف عنه. وهذا يعني أن ملفوظ السخرية يسمع صوتاً آخر غير صوت المتكلم، صوتاً يقدمه المتكلم بعدّه غير منطقي، أو غير متسق أو سخيف، وبالتالي فهو منحّى. وبهذا المعنى، فإن عبارة مثل «إنها النظافة!» أمام فاتورة خاطئة، مثلاً، أو «يا له من نجاح باهر» أمام إخفاق بيّن، تقدم بوصفها مقولات متداخلة وغير متسقة مقارنة بحقيقة الوضع.

تندرج السخرية كلياً في اللسانيات التلفظية بناءاً على أن العلامات التي تميّزها تكون ضمنية وسياقية. فقصد المتكلم الساخر يفرض على المتلقي استراتيجية لفك الشفرة قد تخفق أحياناً. وهذه العلامات يمكن أن تسجل في المادة اللغوية (كلمات توكيدية، تقابلات) أو أن تعتمد على نسق ميمي ـ حركي (mimo-gestuel) (إيماء، نبر).

4. العمليات التلفظية: أ. كوليولي

1.4. موضوع اللسانيات

إن إحدى خصوصيات أنطوان كوليولي (Antoine Culioli) (المولود سنة 1924) أنه بنى عمله النظري وفقاً لتفكير ابستيمي. لنعد إلى مسألة طبيعة اللسانيات وموضوعها، فهو يربط تصوره لعلم اللغة بمسلمات يتم تأكيدها باستمرار في مجمل أعماله التي تتكون أساساً من مقالات ومحاضرات جُمعت في المجلدات الثلاثة لكتاب (*Pour une linguistique de l'énonciation*)[4] التي نحيل إليها هنا.

لسان ولغات

يحرص كوليولي على الاشتغال داخل العلاقة بين اللسان واللغات، وبعبارة أخرى، فهو يرى أن الإعداد النظري لا يمكن أن يتم إلا انطلاقاً من إنتاجات المتكلمين (النصوص)، في نطاق لغتهم المستعملة:

«وأود القول إن موضوع اللسانيات هو نشاط اللسان المتمكن منه عبر تنوع اللغات الطبيعية (وعبر تنوعات النصوص الشفهية أو المكتوبة). وأؤكد بشدة على هاتين النقطتين: فمن جهة أقول إن موضوع اللسانيات هو نشاط اللسان (هو نفسه محدد بوصفه عمليات تمثيلية، وإحالية، وتنظيمية)، ومن ناحية أخرى، أقول إن هذا النشاط لا يمكن أن نلم به، من أجل دراسة اشتغاله، إلا عبر تشكيلات خاصة وتنظيمات داخل لغة معينة. إن نشاط اللسان يحيل إلى نشاط لإعادة الإنتاج وتعرّف الصور، إلا أن هذه الصور لا يمكن أن تدرس في استقلال عن النصوص، كما لا يمكن للنصوص أن تكون مستقلة عن اللغات» (14 : 1990).

(4) Culioli,1990 - 1999.

وبالنسبة إليه، فالنظرية هي التي تحدد التخصص في تجانسه، وهي وجهة نظر مخالفة لتلك التي بنت اللسانيات كتخصص في (*CLG*)، بما أن سوسور كان يصر بالخصوص على تعريف اللغة بوصفه موضوعاً. وكما أعلن كوليولي (20 :2000): «إن ما يؤسس لوحدة اللسانيات هو العمل النظري»، وهو يلح، أيضاً، على الخاصية التعميمية لكل نظرية:

«باختصار، إننا في حاجة إلى نسق للتمثيل يتحمل التعميم، ويكون قوياً، ويكون في علاقة خارجية (relation d'extériorité) بالنسبة لموضوعه» (21 : 1990).

مستويات التمثيل

يموضع كوليولي نشاط اللساني بالنظر إلى ثلاثة مستويات من الظواهر. المستوى (1) وهو مستوى التمثيلات الذهنية (ذو طابع معرفي وعاطفي). إنه المستوى المفهومي، المنغلق بالنسبة إلينا، ولكنّ وجوده يجب أن يكون مدمجاً في الإعداد النظري في اللسانيات. والمستوى (2)، وهو مستوى التمثيلات اللغوية، ويتكوّن من آثار النشاط التمثيلي للمستوى (1)، وتسمى هذه التمثيلات «ممثلات من الدرجة الثانية». إنه المستوى التجريبي. وأخيراً المستوى (3)، وهو مستوى البناء الظاهر للتمثيلات الميتا ـ لغوية، أي تلك التي تكون موضوع تعليق تحليلي للمتكلم على إنتاجاته اللغوية: إنه المستوى الصوري ويتكون من أدوات مختلفة، مثل لغة الاستعمال اليومي (تسمى «لغة اس» (langue U))، والاصطلاح اللساني، والرموز. . . إلخ.

«يجب أن تكون تمثيلات المستوى (3) في علاقة خارجية بالنسبة إلى المستوى (2)، لكن هذه العلاقة الخارجية ينبغي أن تكون

«متداخلة معه»، بحيث يكون الصوري تجريبياً مصورَناً، ويكون التجريبي، موازاة مع التعميمات، مسائلاً للصوري» 23 :1990).

انطلاقاً من هذه الهندسة الثلاثية الأبعاد، طور كوليولي نظريته التلفظية للسان، ويوافقها ثالوث مصطلحي دقيق: فـ **لساني** تطلق على ما ينتمي إلى نشاط اللسان، **ولسانيات** تطلق على ما يخص العمليات المعقدة وآثارها التي هي التشكيلات النصية والميتا ـ لغوية وهو ما يتصل بنشاط اللساني الذي يصف ويمثل الظواهر الملاحظة.

2.4. النظرية التلفظية

من الجملة إلى الملفوظ

وفقاً للمسلمة العامة للسانيات التلفظية، تمَّ إبعاد مفهوم الجملة كحقل للتحليل، لصالح مفهوم الملفوظ الذي يسمح بضم جميع إنتاجات الذات المتكلِّمة، سواء كانت شفهية أم مكتوبة، بما في ذلك تلك التي ليس لها المظهر الصوري للجملة الفرنسية الاعتيادية. ويعطي كوليولي مثالاً على ذلك بالملفوظ: «أنا، أبي، دراجته، المقود، كروم (chrome)، لقد ذهبَ» ليؤكد أن قوانين سلامة البناء التلفظي هي قواعد سلامة البناء الجملي نفسها. وليس الإنتاج اللغوي ذاته هو ما يهمه، في الواقع، بل دلالة الملفوظ بوصفه نتاجاً لقيود الإنتاج:

«ويبقى المشكل الأساس هو مشكل الدلالة، أي دلالة مكونة من ملفوظات (نصوص)، ووضعية تلفظية، ومعنى (علاقة بين «أشياء» لغوية تحيل إلى أشياء خارج لسانية مع خصائصها المادية الثقافية)، وقيم إحالية (صيغ، زمن، جهة، تسوير (Quantification) . . . إلخ)» (47 :1999a).

ويؤكد كوليولي بالخصوص على الميزة الأساسية لوضعية التخاطب، التي هي وضعية اللاتناظر (non-symétrie) بين الإنتاج والتعرف (reconnaissance)، ما أدى به إلى تفضيل مصطلح التلفظ المشترك (co-énonciation) على مصطلح التلفظ.

التلفظ المشترك

يذكُر كوليولي، دائماً، وسيطي الإنتاج والتعرف كلما تعلق الأمر بالوضعية التلفظية. فبما أن لكل واحد من المرسل والمرسل إليه دوران، حيث يكون المرسل متلقياً لنفسه، ويكون المتلقي مرسلاً كامناً، فإن هناك لا تجانسَ (dissymétrie) أساسياً في فعل التخاطب. فكل واحد يبني، في الوقت نفسه، إنتاج الآخر واستقباله، إن الأمر يتعلق بـ «المتلفظين مشتركين» بالنسبة لكوليولي:

«لا يمكن أن نكتفي بنموذج مبسط للغة يحيلنا إلى صندوق أسود بين مرسل ومرسل إليه، يتبادلان، كما يوحي بذلك اسماهما، الإرسال والاستقبال (1999a: 11)».

إن الحوار هو البعد الأساسي للتواصل، [وتبعاً لذلك] يرفض كوليولي، في الآن نفسه، النموذج الخطي لإرسال المعلومة، وكذا فكرة «عالم مجزأ سلفاً، من دون تعديل، أو تكييف» (المصدر نفسه) اللذين يعتقد أنهما يسمحان للمتلفظين المشتركين بتواصل شفاف. يقول:

«والحال أن إمكان وجود نشاط للتواصل يفترض، على العكس، وجود تسوية ووجود هذه الحلقة الدوارة، أي إنتاج تنظيم نصي يتعرف عليه من قبل ذات أخرى كمنتوج أنتج ليدرك بوصفه قابلاً للتأويل، ويؤول، في نهاية المطاف، بطريقة أو بأخرى» (المصدر نفسه).

وبما أن هناك حاجة إلى «إقامة هذا الاستقرار الزائف، وهذه المرونة الدائمة الاستقرار بواسطة لعبة التلفظ، عبر التسويات والإخفاقات» (المصدر نفسه)، فإن كوليولي يحدد «مكونات ميتا ـ لغوية»، أي «لبنات نظرية» ضرورية لبناء نسق دينامي غير ساكن، كما هو شأن عديد التنظيرات اللسانية. وهو عمل صعب، كما يصفه هو نفسه، لأنه يستلزم معالجة الملفوظات كلها مهما كانت، وفقاً للمسلمة الأولى للنظرية.

الموضوعات الميتالغوية

من بين الأدوات التي وضعها كوليولي، اخترنا عرض اثنين هما المعجمية (*lexis*) والمفهوم (*notion*).

المعجمية. يطلق كوليولي اسم معجمية على مجموعة قبل لسانية (prélinguistique) من معطيات المعنى (تبيّن بواسطة سلسلة من الكلمات بين معقوفتين)، يتم تحديثها وتعديلها أثناء التلفظ:

«المعجمية، إذن، هي، في الوقت نفسه، ما نطلق عليه غالباً، المحتوى القضوي (contenu propositionnel) [. . .] وصورة مولّدة لصور أخرى مشتقة (عائلة علاقات حملية، حيث يمكن تشكيل عائلة تأويلية من الملفوظات» (1999a: 101).

فعلى سبيل المثال، يمكن للمعجمية [زيد، جاء] أن تولد الملفوظ (أ) «جاء زيد» الذي يعلن عن مجيء زيد كحدث عادي، أو الملفوظ (ب) : «أتمنى مجيء زيد» الذي يعبر عن أمنية، أو الملفوظ (ج) «لا أريد مجيء زيد»، الذي يعبر عن الرفض. فهذه الملفوظات تشكل عائلة تأويلية مشتقة من معجمية الانطلاق.

المفهوم والمجال المفهومي. المفهوم تصور ينتمي إلى المستوى

(1)، مستوى التمثيلات الذهنية التي لا يمكن بلوغها مباشرة. وكما هو شأن المعجمية، فالمفهوم يوضع بين معقوفتين:

«لنقرر اطلاق اسم مفهوم على مجموعة الخصائص المادية ـ الثقافية التي نلم بها من خلال أنشطتنا التلفظية الخاصة بإنتاج الملفوظات وفهمها» (1999b : 9).

إن المفهوم يتموقع عند تمفصل (الميتا) ـ لغوي واللا ـ لغوي، عند مستوى هجين للتمثيل:

«فمن جهة، يتعلق الأمر بشكل تمثيلي لا ـ لغوي، مرتبط بوضع المعرفة وبنشاط تطوير التجارب الخاصة بكل واحد على حدة [. . .] ومن جهة أخرى، فإن الأمر يتعلق بالمرحلة الأولى لتمثيل ميتا ـ لغوي. [. . .] ويمكن أن ننعتها بالتعبير: له خاصية كذا» (1999b : 8-9)

إن مفهوم /حي/، على سبيل المثال، يوصف بواسطة قائمة من الخاصيات، نحو: إنسان، حي، بالغ، طفل، حيوان أليف، غير حي، قوى الطبيعة. . . إلخ. ومفهوم /محدد/ يوافق الخاصيات: فرداني، كتلة، غير قابل للقسمة. . . إلخ.

انطلاقاً من البناءات النظرية، يصف كوليولي العمل التلفظي للغة من خلال ما يسميه عمليات.

العمليات التلفظية

عملية وضع المعالم (repérage). إنها إحدى العمليات الأساسية التي تسمح بفهم تطور الملفوظات في سياق التلفظ المشترك:

«يرتبط تصور وضع المعالم بتصور المحلية النسبية وبتصور التحديد. فقولنا إن س مُمعلم (repéré) بالنسبة إلى ص يعني أن

موقع س محدد (بالمعنى المجرد للمصطلح)، وأنه مموضع (situé) بالنسبة ل ص، وأن هذا الأخير، الذي يُستعمل مَعلما (repère) (نقطة مرجعية) يكون هو نفسه مُعلماً بالنسبة لمَعلم آخر، أو بالنسبة لمَعلم أصلي أو يكون هو نفسه مَعلماً أصلياً» (1999b: 9).

ففي الملفوظ: «الكتاب فوق الطاولة»، يُعدّ **س** «الكتاب» مُعلماً بالنسبة للمَعلم **ص** «الطاولة». نقول إن **س** هو المُمَعلم **وص** هو المَعلم. فـ طاولة، في ملفوظنا، هي مَعلم الكتاب (أي محدد موقعه (localisateur).

العمليات التكوينية للملفوظ. لن نقدم، هنا، إلا مثالين حسب عن العمليات التكوينية للملفوظ التي وضعها كوليولي، من بين العمليات الخمسة التي استغلها في نظريته.

ـ العلاقة المنظمة (ordonnée)، أو العلاقة الأولية (primitive): وهي العلاقة التي تجمع بين **س وص**. وبالتالي بين مجالين مفهوميين. نحو العلاقة جزء/ كل («للقط أذنان») أو العلاقة داخل/ خارج («القط في البيت») وهما علاقتان أوليتان. نتحدث، إذن، عن علاقة ذات موضوعين. فعملية العلاقة الأولية تستند إلى فكرة أن هناك في مستوى عميق، قبل معجمي، نحواً لعلاقات أولية لا يكون فيه للتمييز بين التركيب والدلالة أي معنى.

-- العلاقة الحملية أو العلاقة الصيغية: وهي العلاقة التي يتدخل فيها أكثر من موضوعين. ففي ملفوظ بثلاثة موضوعات **س، ص، ع**، تقيم العلاقة الحملية رابطاً بين **س** وع وبين **ص** وع. وهو حال البنيات المتعدية إلى مفعولين (factitive)، نحو: «أدخل زيد القطة إلى البيت».

يسمح هذا الإطار لكوليولي بأن يجري عدة تحليلات لسانية،

تشمل بنيات لغوية، مثل التحديد، أو النفي أو الجهة، على كلمات مثل «حسن» أو «إذن»، أو على ملفوظات مثل «شاب لطيف جداً! أو لا، ولكن أحياناً».

مراجع

Benveniste, E. *Problèmes de linguistique générale*. Paris: Gallimard, 1966 et 1974.

tomes 1 et 2.

Cervoni, J. *L'énonciation*. Paris: PUF, 1992.

Culioli, A. *Pour une linguistique de l'énonciation*. 3 tomes. Paris: Ophrys, 1990 - 1999.

Kerbrat-Orecchioni, C. *L'énonciation. De la subjectivité dans le langage*. Paris: A. Colin, 1980.

Maingueneau, D. *Les termes clés de l'analyse du discours*. Paris: Seuil, 1996.

الفصل العاشر

اللسانيات الخطابية

ندرج تحت عنوان اللسانيات الخطابية كلا من اللسانيات النصية وتحليل الخطاب ودلالة النصوص المؤسسة جميعها على الاهتمام بالبعد عبر الجملي للمتلفظات.

1. اللسانيات النصية

1.1. وضع التخصص ووصفه

تاريخ اللسانيات النصية وجغرافيتها

جغرافية: إن ظاهرة الاهتمام بالوحدات عبر الجملية (transphrastique)، أي وحدات أكبر من الجملة، هي ظاهرة أميركية في الأصل. فاللسانيات الأوروبية، تشكلت، مبدئياً، بناء على المسلمة السوسورية المحتفية باللغة والتي كانت نتيجتها، إلى حدود السبعينيات، إبعاد النصوص والخطابات أي الوحدات الأكبر من الجملة. وفي مستهل الخمسينيات أثار هاريس قضيتي البعد عبر الجملي وعلاقة الثقافة باللغة التي أعيد تناولها من لدن بيك (Pike). ويمكن أن نذكر، كذلك، لونغاكر (Longacre) وتنميطه للخطابات

عام 1968، وكذا كتاب هاليداي وحسن (Halliday & Hasan) الذي صدر في 1976 تحت عنوان: (*Cohesion in English*).

وللألمان، كذلك، تقليد يخص اللسانيات النصية (*TextLinguistik*)، وهو ذو توجه نحوي (*Textgrammatik*)، ويمثله بيتوفي (Petöfi) ولانج (Lang) وتومل (Thümmel) وڤينريتش (Weinrich) (1973 و1989)[1]. وهي أعمال شرع في نشرها بفرنسا في بداية السبعينيات.

أما في فرنسا، فإن مجالي السيميائيات وتحليل الخطاب هما اللذان اهتما بالعمل على مجال الكلام، لكن المحاولات الجادة التي تروم تأمل النص كانت نادرة جداً، وكانت تصدر دوماً عن الفلسفة[2]. ويعود الإعداد النظري الأكثر اكتمالاً في اللسانيات حول مفهوم النص إلى سويسرا مع جان ميشال آدم (Jean- Michel Adam) (المولود عام 1947)، الذي تعد أبحاثه العديدة والمتطورة مرجعاً في اللسانيات النصية.

تاريخ: تنبني اللسانيات النصية بوصفها تخصصاً من تخصصات علوم اللغة على موروثات متعددة:

ـ الفرضيات البنيوية المتضمنة لفكرة أن الوحدات الأكبر من الجملة تخضع لتنظيم مماثل لتنظيم الجمل، وتعود صياغة هذه الفرضية إلى ريكور (Ricoeur) في كتابه: (*Du texte à l'action, essai d'herméneutique*)[3] (1986)

(1) يقدم العدد 26 من مجلة (*languages*) في عام 1972، بانوراما لنحو النص في الألمانيتين.

(2) يمكن أن نذكر Combettes, 1983, Lundquist, 1980 et 1983; Ricoeur, 1986, Jacques, 1987.

(3) لتوضيح هذه الفكرة، يمكن أن نذكر أعمال ليفي ستراوس (Lévi-Strauss)، وتودوروف (Todorov)، وبارت (Barthes)، وجينيت (Genette).

ـ السيميائيات الأدبية، ممثلة في فرنسا بهودبين (Houdebine) وكريستيفا (Kristeva) وبارت (Barthes) وجينيت (Genette) وغريماس (Greimas) ومدرسة باريس، حيث يتم الاشتغال، كذلك، على موضوع تتجاوز أبعاده إطار الجملة: إنه النص.

ـ السيمولوجيا التي يمثلها، على سبيل المثال، كل من غريس (Grize) وبوريل (Borel)، وهي تنحو بالتحليل، كذلك، نحو البعد النصي للنتاجات الشفوية.

ـ اللسانيات النصية، وهي تتبنى إنجازات البلاغة القديمة، والكلاسيكية والجديدة (بلاغة بيرلمان (Perelman) الجديدة)، مدمجة ذلك كله في مسارات ومناولات جديدة.

ـ وختاماً، في ما يتعلق بالنتاجات الشفهية، لا ينبغي نسيان اللسانيات الاجتماعية للابوف (Labov)، (الذي يشتغل على المحكي الشفهي بشكل خاص)، وكذا علم الاجتماع عند غوفمان (Goffmann) (حول المحادثة).

النص موضوعاً

البعد عبر جملي. ظهرت اللسانيات النصية في سياق ابستيمولوجي هيمنت عليه لسانيات الجملة، وذلك نتيجة لثقافة النحو التقليدي وتأثير النحو التشومسكاوي والتحويلي. وفي عام 1969 ترجمت عبارة «Discourse Analysis» (تحليل الخطاب) التي كان هاريس قد وضعها عام 1952 إلى اللغة الفرنسية بعبارة «Discours Suivi» (تتبع الخطاب). وهكذا ستعرف السنوات اللاحقة ظهور برامج، أو، في الأقل، دعوات لتوسيع موضوع اللسانيات ليشمل الوحدات عبر الجملية. وهذا، مثلاً، حال الباحثين المشتغلين على مفهوم النص الشارح (paraphrase)، مثل كوليولي (Culioli) الذي

كان يود، كما رأينا، تطوير لسانيات مبنية على دراسة إنتاجات المتكلمين أي على النصوص، ومثل كاترين فوكس (Catherine Fuchs) التي صرحت عام 1985، بأن:

«مثل هذه الدراسات ستكون قيمة، لأن الوقوف عند الجملة، في هذا المجال الذي يهتم ببناء المعنى، يبدو بمثابة تقييد ضار [...] فالتباسات كثيرة كامنة لجمل معزولة لا تجد مكانها في سياق أوسع، وبالمقابل، هناك التباسات أخرى تتوالد عبر النسج المتدرج للمعاني عند بناء النص». (1985: 20-21).

وإلى حد ما، كانت هناك استجابات لهذا الطموح الداعي إلى توسيع سياقات الدراسة. مثل العمل المهم لهاليداي وحسن *(Cohesion in English)*، الذي يشهد على أقدمية الاهتمام بالنصوص في اللسانيات الأميركية، ولاسيما في أعقاب الوظيفية، إذ يبين [الباحثان] أن لكل متكلم كفايتين اثنتين، وهو ما يدققه آدم (Adam) بقوله:

«لا ينكب المؤلفان، في هذا الكتاب، على وصف الوقائع عبر الجملية وحدها [...] بل يشددان على أن قدرة الذوات (sujets) تسمح لها بتمييز مجموعة غير مترابطة من الجمل من كلّ موحد. هذه القدرة العامة، بحسب هاليداي وحسن، تتعزز بقدرة تخص الأشكال الكبرى لإعداد النص والأجناس». (1999: 9).

إن هذا «الكل الموحد» هو الموضوع الذي اختاره هاليداي وحسن، بما أن عملهما يخص استمرارية الخطاب، من خلال تحديد العبارات العلائقية. فالخطاب، بالنسبة إليهما، هو وحدة دلالية (يتحدثان عن وحدة «استعمال اللغة») وليس وحدة نحوية، وهو تعريف مركزي للسانيات النصية عبر مجموع الأشواط التي قطعتها.

العلاقة بين النص والخطاب. في سياق مفهومي النص والخطاب، نحن أمام تمييز ضروري وصعب وقابل للنقاش في الوقت ذاته. وتعود الصياغة الأوضح لهذا التمييز إلى آدم الذي قدمها في صورة معادلة رياضية، كالآتي:

«الخطاب= النص + ظروف الإنتاج

النص = الخطاب ـ ظروف الإنتاج.

[...] وبتعبير آخر، فالخطاب، بكل تأكيد، ملفوظ يتميز بخاصيات نصية، لكنه يتميز أساساً بوصفه فعلاً خطابياً أنجز في وضعية معينة (مشاركون، مؤسسات، موضع، زمان) [...] أما النص، فهو، بالمقابل، موضوع مجرد ناتج عن نزع السياق عن الموضوع المحسوس (الخطاب)». (1990: 23).

لنقل، بعبارة أخرى، إن الموضوع الذي هو الخطاب يدمج السياق: أي الظروف الخارج لسانية المنتجة له، في حين أن النص يبعدها بوصفه ترتيباً لقطع تعود إلى البعد اللساني: أي للسياق.

فكرة نحو النص: ت. أ. فان ديك

تندرج أعمال تون فان ديك (Teun Van Dijk) (المولود عام 1950) ضمن إطار التقليد الألماني والنرويجي في مجال اللسانيات النصية الذي تطور إبان الستينيات والسبعينيات. وتعد مقاربته مقاربة معرفية لكون تفكيره قد انصب على القدرات التي من خلالها تتعرف الذوات إلى النصوص المقبولة: أي النصوص السليمة البناء من حيث تنظيمها الصوري، مقارنة بتسلسلات أخرى لا تتمتع بهذه الصفة. ويستند نحو النص عند فان ديك إلى مسلمتين رئيسيتين (مشابهة النص للجملة، ووجود نحو نصي توليدي)، كما أنه ينتظم وفقاً لهندسة ذات مستويات ثلاثة.

الجملة والنص. نحو النص نموذج مستوحى من نحو الجملة، وظيفته صياغة مجموع القواعد التي تفضي إلى البناء السليم لنص ما، والتي تسمح بإنتاج ما سماه هاريس بـ «تتبع الخطاب». هذا المجموع يشكل قدرة لدى المتكلم، حيث يبدو واضحاً هنا تأثير نموذج تشومسكي في ما يخص الكفاية الجملية. وهذا يعني أن فان ديك يسلّم، على مستوى النص، بوجود نسق قواعد مشابه للنسق القيّم على إنتاج وتعرف الجمل. فهو ينظر إلى نحو النص كونه امتداداً لنحو الجملة. لذا سيتم تعديل هذا التشابه شبه الصارم والقابل للتطبيق في أعمال فان ديك اللاحقة، حيث سيتحدث، بالأحرى، على التماسك في مقابل اللاتماسك (cohérence / incohérence).

النحو النصي التوليدي. يرى فان ديك أن القدرة الجملية عند المتكلمين هي نفسها قدرة لتوليد النصوص، وهذا تأثير مباشر للإرث النحوي التوليدي الذي يتقاسمه فان ديك مع باحثين أمثال بيتوفي وهارتمان (Hartman) وهارويج (Harweg) وبالمر (Ballmer) ودريسلر (Dressler). ومن الواضح، إذن، أن نحو النص ليس نموذجاً لتعرف الإنتاجات اللفظية وحدها، بل هو كذلك نموذج للإنتاج، بمعنى أنه يشمل جانبي التأويل والإنتاج.

ثلاثة مستويات للنصية (textualité). يميز فان ديك بين ثلاثة مستويات للبنينة النصية:

- المستوى البنيوي الدِّقي (microstructural) يخص البنى النصية الدقية، أي ما يسميه قضايا (وحدات دلالية قاعدية) لها معنى (مستوى الدلالة) وتناسب أفعالاً للكلام (مستوى الذرائعيّات).

- المستوى البنيوي الكِبري (macrostructural). ويخص البنى النصية الكبرية، أي، مجموعة قضايا، أو قضايا كبرية، تكون،

بحسب الشرح الذي يقدمه آدم: «مضغوطة لتخزن في ذاكرة العمل وتسمح بمتابعة معالجة الملفوظات المتتالية» (9 :1999)، إن طريقة اشتغالها ليست دلالية كما هو الشأن بالنسبة للبنى الدقية، بل معرفية.

ـ المستوى البنيوي الأعلى (superstructural) ويخص البنى النصية العليا، إذ يقوم بتنظيم وإنتاج وتأويل الخطابات في أجناس أو خطاطات نص، وهي تنظيمات توافقية تخول للمتكلم/المستمع إنتاج/تعرف محكي أو حجاج... إلخ.

لقد عرفت نظرية فان ديك، متابعة واستعادة وإغناء ومناقشة من قبل النصانيين، وخصوصاً منهم آدم في نموذجه حول المتواليات الذي سنوليه عناية خاصة[4].

2.1. المفاهيم الكبرى للسانيات النصية

قامت اللسانيات النصية، في نسختها المعيار، بتعريف عدد من المفاهيم الكبرى التي أصبحت معتمدة في علوم اللغة واندمجت بنجاح في ديداكتيك التعليم الثانوي.

تماسك واتساق

التماسك (cohésion). هو مصطلح استحدثه هاليداي وحسن (1976)، وهما يتحدثان عن «تماسك عبر جملي» لتعيين مجموعة من الظواهر اللغوية التي يمكن تحديدها بواسطة علامات خاصة تسمح بترابط الجمل من أجل بناء نص:

«يحدث التماسك حين يتوقف تأويل عنصر من الخطاب على

---

(4) من الجانب الفرانكوفوني، ينبغي أن نذكر، كذلك، أعمال ليتا لوندكويست (Lita Lundquist) وجان بيار برونكارت (Jean-Pierre Bronckart).

تأويل عنصر آخر منه، إذ يستلزم الواحد منهما الآخر. بمعنى أنه لا يمكن فهم أحدهما إلا باللجوء إلى الآخر. ومتى حدث هذا تكون هناك علاقة تماسكية، ويمكن أن يدمج العنصران، المستلزَم والمستلزِم في النص» (1976: 4; trad. G. E. Sarfati).

يتعلق الأمر، إذن، بنسيج الخطاب الذي يمكن تعريفه بكونه التنظيم الصوري للنص وذلك في الحدود التي يضمن فيها هذا الأخير استمراريته الدلالية. إن العلاقات بين الجمل ترصد بتعابير أوتراكيب صنفها هاليداي وحسن في خمس أسر علاقية كبرى، وهي: علاقات الإحالة، والاستبدال، والحذف، والوصل، والتماسك المعجمي. لقد أعطى هذا التنميط، الذي تم تبنيه وتطويره من لدن النصانيين، زخماً قوياً لعديد الدراسات المنتظمة وفقاً للمستويات الثلاثة: جملي، وعبر جملي وفوق جملي (supraphrastique):

- **المستوى الجملي**: دراسة واسمات الاستئناف (أدوات العائدية (Anaphore) كالضمائر) أو الاستباق (Anticipation) وأدوات العائدية الشأنية (Cataphore) كأسماء الإشارة) وتحليل توظيف الزمن (ظواهر المطابقة (Concordance)) ودراسة ظواهر الوصل (العطف، التبعية).

- **المستوى عبر جملي**: دراسة صرفيات الربط (ظروف، واصلات) وظواهر الاستدلال وأشكال متنوعة من التكرار والاستئناف.

- **المستوى فوق جملي** (أو التركيبي الكبري (macrosyntaxique)): دراسة الواسمات الخاصة بالنص كله مهما كان حجمه (نص إشهاري قصير أو مؤلف كامل) مثل الظروف المسماة «ظروف الجمل»، وكذا أركان الحجاج وتوالي المتواليات. وفي هذا الخصوص، يشدد آدم على العلاقة القائمة بين مفهومي التماسك

والتدرج الموضوعاتي (تتابع منظم للمعلومات في السلسلة النصية)، بقوله:

«لا يمكن فصل التماسك عن مفهوم التدرج الموضوعاتي. فكل نص يقدم توازناً بين معلومات مستلزمة ومعلومات تستعاد من جملة إلى جملة، تنبني عليها الملفوظات الجديدة (مبدأ التماسك ـ التكرار الذي تؤمنه الموضوعات) من جهة، وبين إسهام المعلومات الجديدة (مبدأ التدرج الذي تؤمنه الأخبار (Rhèmes)) من جهة أخرى» (99 :2002).

الاتساق (cohérence). لا يخص مفهوم الاتساق الذي وضعه بوغراند (Beaugrande) (1979) المستوى اللساني، بل يتعلق بتنظيم التمثلات المشكّلة للعالم الذي يقيمه النص. وهو ينبني، بوصفه مفهوماً خارج لساني ذا بعد معرفي، على القدرة الموسوعية للذوات التي تستطيع الحكم على تطابق معطيات العالم النصي مع المعطيات قبل اللسانية المشكلة لمعتقداتها ومعارفها عن العالم.

وإذا تعمقنا أكثر، فالفصل بين التماسك والاتساق هو أقل وضوحاً مما يبدو عليه الأمر، وكما يبين ديتري (Detrie):

«فالمفهومان، مع ذلك، غير منفصلين جذرياً. فالتماسك ليس ظاهرة خاصة حسب، أو مجموعة فرعية للاتساق الخطابي، بل هو طريقة لبنائه أيضاً: فعلى سبيل المثال، وفي إطار تدبير المعلومة، يعد مفهوم التدرج الموضوعاتي نفسه (يعالج بصفة عامة في إطار اتساق النصوص) عاملاً من عوامل الاتساق الذريعي، فالنص لا يُعدّ متسقاً عند المخاطَب إلا إذا كان متضمناً لتدرج موضوعاتي» (57 :2001).

وتعود ظواهر من قبيل الإشاريات (Deixis) أو الضمنية (l'implicite) إلى المفهومين باعتبار أنها تتطلب المستوى اللساني والمستوى الخارج لساني معاً.

مفهوم التدرج الموضوعاتي

ينبني مفهوم التدرج الموضوعاتي على الزوج موضوعة/خبر، وذلك في إطار منظور منطقي دلالي: فكل نص يتضمن موضوعة أي موضوع الحديث الذي يكون معروفاً، وخبراً أي ما نخبر به عن الموضوعة ويكون معلومة جديدة. ويمكن أن نعرّف أي نص بِعَدِّه «تطوراً متدرجاً ومتسقاً للمعلومة التي تقدمها موضوعة ما» (Sarfati, 1997: 30)، فهناك دينامية للنص يمكن وصفها باعتبار التدرج.

وينبغي التمييز، انطلاقاً من أعمال دان (Danes) (1974) وآدم (Adam) (1990)، بين ثلاثة أنماط من التدرج.

ـ **التدرج بموضوعة ثابتة**: ينتظم النص بموجب التدرج بموضوعة ثابتة حين تتخذ كل جملة أو قضية فيه من الموضوعة نفسها نقطة انطلاقها، وتقوم بإعداد أخبار مختلفة بشكل متتابع.

ـ **التدرج بموضوعة خطية**: ينتظم النص بموجب التدرج بموضوعة خطية إذا صار موضوع الجملة أو القضية السابقة موضوعة للوحدة اللاحقة التي بدورها يصير خبرها موضوعة لوحدة أخرى لاحقة، وهكذا دواليك.

ـ **التدرج بموضوعة مجزأة**: ينتظم النص بموجب التدرج بالموضوعة المجزأة أو المشتقة إذا كانت هناك موضوعة جامعة أو موضوعة عليا مجزأة إلى عدة موضوعات فرعية من خلالها تهيئ الوحدات المتتابعة أخباراً جديدة.

وإذا كان كل نمط من أنماط التدرج يتوقف على اختيار المتكلمين، فإن بعض الأجناس،مع ذلك، تقيد [اختيار] هذه التدرجات: فالوصف، مثلاً، يستلزم موضوعة مجزأة، بينما التفسير يميل إلى اختيار تدرج بموضوعة خطية.

التنميط النصي:

ظل التنميط النصي مدة طويلة في صلب اهتمامات النصانيين، كما أن التصنيفات المتوافرة عديدة جداً. وقد تم الاشتغال على التصنيفات ومناقشتها بشكل واسع للغاية. ويمكن أن نلاحظ، بتأثير من أعمال آدم خصوصاً، تطوراً من الأنماط إلى المتواليات ومن المتواليات إلى الأجناس.

ـ **أنماط أولية، وأنماط ثانوية.** يعدّ باختين فولوشينوف، كما يذكّر بذلك آدم (1992: 11)، رائد التبويب التصنيفي بلا منازع، إذ أعلن منذ 1929:

«إن تنميط هذه الأشكال هو أحد أهم القضايا الحيوية للماركسية [...] فلكل حقبة ولكل طائفة اجتماعية سجلّها الخاص بأشكال الخطاب في التواصل السوسيوأيديولوجي» (1929/1977: 40).

وستطور الكتابات اللاحقة لباختين هذه الفكرة بشكل أفضل، ولاسيما في مؤلفه (*Esthétique de la création verbale*)، حيث يقول:

«إننا نتعلم صياغة كلامنا بحسب أشكال أجناسية، كما نعرف في الحال، ونحن نستمع لكلام الآخرين، ومن الكلمات الأولى، وبحدس جنسه والتنبؤ بحجمه، بنيته التأليفية مع توقع نهايته. بعبارة أخرى، نحن، منذ البدء، حساسون اتجاه الكل الخطابي [...] فإذا كانت أجناس الخطاب غير موجودة، وإذا لم يسبق لنا التمكن منها، وإذا كان علينا أن نبتكرها للمرة الأولى في سيرورة الخطاب وأن نبني ملفوظاتنا كلاً على حدة، فإن التبادل اللفظي سيغدو مستحيلاً» (1979/1984: 285).

يتحدث باختين، إذن، عن «أجناس الخطاب» التي يسميها أنماطاً، وهو يميز فيها بين صنفين:

ـ أجناس الخطابات الأولية أو الأنماط الأولية الموجودة في النتاجات العفوية واليومية للمتكلمين، وهي أشكال ثابتة يعاد تشكيلها وتأليفها في أجناس الصنف الثاني.

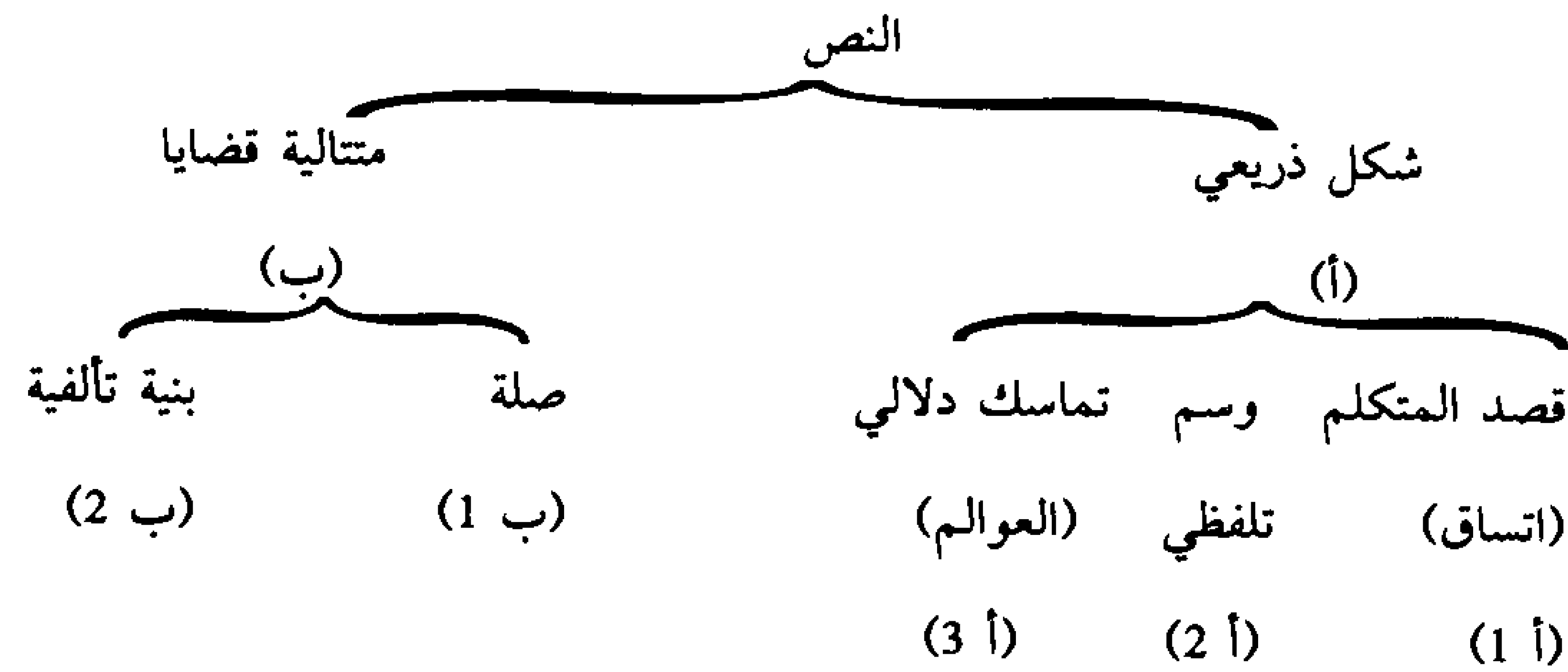
ـ أجناس الخطابات الثانوية أو الأنماط الثانوية الموجودة في النتاجات المبنية للمتكلمين كالنصوص المكتوبة، مثلاً، والأدبية منها بخاصة. وتستند هذه الأجناس إلى الأجناس الأولية.

يوضح آدم اشتغال هذا التمفصل من خلال جنس المحكي:

«وهكذا، فإن البنية الأولية للمتوالية السردية تكون في أسّ الملحمة والحكاية وفي أغلب الروايات والسرود المسرحية الكلاسيكية وفي العرض والحبكة، كما تكون في البرامج الاستطلاعية والنشرات العامة، وفي السرد الشفوي والنكتة العابرة» (1992: 13).

يأخذ آدم في عمله على النصوص الأطروحات الباختينية بعين الاعتبار، غير أنه يتبنى معجماً مغايراً، فهو يتحدث على أشكال أو خطاطات طرازية أو، اختزالاً، طرازات (Prototypiques).

صيغ التصنيف. يقترح آدم (1992) ترسيمة تلخص الصيغ الرئيسة في تصنيف النصوص:



أ ـ النص باعتباره شكلاً ذريعياً: تدرس الخطابات في علاقاتها بالواقع.

يتصور (أ1) النص كمتوالية لأفعال الخطاب (وعد، تهديد. . . إلخ). ولهذا تصنف النصوص بحسب الأفعال (actes). فشعار مؤسسة اتصالات فرنسا، مثلاً، «سندفعك إلى عشق سنة 2000» سيكون بمثابة وعد. فهذا تصنيف ذريعي.

يتصور (أ 2) النص في علاقاته بمستويات التلفظ، ولذلك ستصنف النصوص بحسب المستويات، وسيكون المثل والقانون والقول المأثور في الطبقة المفصولة: «non embrayé»، في حين ستكون المحادثة اليومية والمذكرات الحميمية منتمية إلى المستوى الموصول: «embrayé». وهذا تصنيف تلفظي.

ينظر (أ 3) إلى النص من زاوية التماسك: أي كتمثيل لعالم له مميزات دلالية. فالحكاية العجائبية، مثلاً، حيث لا يخضع العالم الذي تقدمه لاختبار الصدق والكذب، ستنتمي إلى طبقة مخالفة لتلك التي ستنتمي إليها المقالة العلمية التي ينبغي أن تستجيب لمعيار الدقة. وهذا تصنيف دلالي معرفي.

ب ـ النص بوصفه متوالية من القضايا: ينظر فيه لذاته خارج علاقاته بالواقع.

ب.1 .يتم التصنيف بواسطة معيار الصلة (connexité): وذلك عبر فحص مختلف الوحدات اللسانية التي تسمح بإنتاج المعنى. ويكون التمييز بين مستويات عدة: الجملة أو القضية، تسلسل الجمل، والفقرات، والفصول. . . إلخ. وهذا تصنيف تأليفي.

ب.2 .يتم التصنيف بحسب التنظيم المتتالي للنصية (textualité): أي تبعاً لنمط الخطاطة الطرازية المعمول بها في

المتواليات النصية. ومن هذا المنظور تبلورت جل التصنيفات في اللسانيات النصية، وأشهرها تصنيف فرليش (Werlich) (1975): سرد ووصف وحجاج وعرض وتعليمات (instruction). وهو الذي طوره آدم (1992) على النحو الآتي: سرد ووصف وحجاج وتفسير وحوار.

طرازات ومتواليات. يسمي آدم (1992) طرازات أو خطاطات طرازية الطبقات الأساسية التي تسعف المتكلم في إنتاج خطاباته. ويستلهم هذا التعريف، بشكل مباشر، من الأجناس الأولية عند باختين. فالطرازات لا تصلح لتصنيف النصوص بل لرصد المتواليات، حيث استبدل آدم مفهوم المتوالية بمفهوم النص الذي هو وحدة جدّ معقدة وغير متجانسة بشكل كبير، وذلك لتقديم اطرادات ملحوظة وقابلة للصورنة. يقول:

«يمكن تعريف الوحدة النصية التي أحيل إليها بمفهوم **المتوالية** بوصفها **بنية**: بمعنى أنها:

- شبكة علاقية تراتبية: أي كم قابل للتفكيك إلى أجزاء مرتبطة في ما بينها ومرتبطة بالكل الذي تكوّنه.
- كيان مستقل نسبياً له تنظيم داخلي يجعله في علاقة تبعية/استقلال مع المجموع الأكبر الذي هو جزء منه» (28 :1992).

يسعف مفهوم المتوالية أساساً، في مقاربة اللاتجانس النصي: (hétérogénéité textuelle) أي حين يكون النص مخترقاً حتى من داخل الجملة نفسها من قبل طرازات مختلفة (يتحدث آدم، إذن، عن «بنيات متتالية غير متجانسة» في مظهرين: إدماج المتوالية والهيمنة المتوالياتية).

3.1. تطور اللسانيات النصية: ج. م. آدم

مقارنة مع النسخة المعيار التي تم عرضها، تقدم أعمال ج. م. آدم المتأخرة (1999) اقتراحات حاسمة في نظريات اللسانيات النصية

تستند بالخصوص إلى التمفصل الحاصل عنده مع مجال تحليل الخطاب.

لسانيات الوحدات الكبرى:

بتبنيه منظوراً يسمح باختراق «الحواجز الكلاسيكية للدليل أو للقضية أو للجملة للوصول إلى النتاجات الطبيعية للتفاعل اللغوي» (27 :1999)، يعيد آدم تعريف موضوع اللسانيات النصية بكونه «الجملة الملفوظة وعملية تجميعها في حزم» (35 :1999). إن إعادة التعريف هذه تتمفصل مع موضوع تحليل الخطاب مما يجعل التخصصين مرتبطين نظرياً بما سميناه، في هذا الفصل، اللسانيات الخطابية:

«إن مهمة اللسانيات النصية هي وصف المبادئ الصاعدة التي تحكم، في إطار النسق، التأليفات المركبة وغير الفوضوية للقضايا من وحدة هي نص إلى إنجازات ذات طابع فردي دائماً. إن تحليل الخطاب الذي هو، بالنسبة إلي، تحليل للممارسات الخطابية، يرفض معالجة الخطابات الدينية والسياسية والإشهارية والصحافية والجامعية... إلخ لكونها خطابات متطابقة ـ يركز بصفة أولوية على وصف الاطرادات النازلة التي تفرضها وضعيات التفاعل واللغات والأجناس على مكونات النصية» (35 :1999).

وهذا يقتضي عدداً من التدقيقات الخاصة بموضوعات النص، والخطاب، والجنس:

ـ النص موضوع مجرد، وهو موضوع اللسانيات النصية التي تعرّف بكونها «نظرية عامة لتأليفات الوحدات» (40 :1999).

ـ ينبني الخطاب موضوعاً مدمجاً لوسائط إنتاجه، وكذا للبيخطابية (interdiscursivité) التي يتناول داخلها كل نص». (المصدر نفسه).

ـ تشكل أجناس (الخطاب) طبقة ضرورية تسمح بالنظر إلى النص المندمج في حقله الثقافي ضمن تشكيل خطابي.

ـ النص موضوعاً مجسداً هو «ملفوظ تام، ونتاج فريد على الدوام لفعل التلفظ». (المصدر نفسه).

اشتغال النص: عمليات النصنصة:

إن إعادة توجيه اللسانيات النصية هذه دفعت آدم إلى مراجعة إجراءات تحليل النصوص. فقد فضل تحليلاً مبنياً على العملية (opération) على مقاربة تعتمد التصنيف: وعمليات النصنصة هي آليات خاصة بالموضوع الذي هو النص (وهي مختلفة عن العمليات التركيبية القادرة على وصف الموضوع الذي هو الجملة) تقوم بإنتاج الوحدات النصية التي هي موضوع اللسانيات النصية. ويميز آدم بين نمطين من العمليات يعملان في ارتباط بينهما:

ـ **عمليات التقطيع**: وتنتج، في مستوى أول، الجمل الملفوظة، التي تترابط في ما بينها لتفضي إلى فترات و/أو متواليات. وهذه الأخيرة يتم تقطيعها بدورها، في مستوى ثان، لتخضع كذلك لعملية ربط ستفضي إلى وحدة نصية.

ـ **عمليات الربط**: وتنتج نمطين من حزم الجمل هما: الفترات (أكبر وحدات تكوّن نصاً)، والمتواليات (قطع نصية مخترقة من لدن خطاطات طرازية). وفي هذا السياق يقترح آدم خمس عمليات هي:

ـ **رباطات المدلول**: وتؤمّن الاستمرارية الإحالية والتماسك النظيري (cohésion isotopique) وبناء عوالم الخطاب. . . إلخ.

ـ **الوصلات (connexions)**: وتسمح بتحديد تخوم النص عبر نمطين من العلامات هي: الواصلات (connecteurs) (أكيد، لكن، لأن. . .) والناظمات (organisateurs) (ثم، من جهة أخرى، في المحصلة. . .).

- **الاستلزام**: تشترك المسلمات والمضمّنات (sous-entendus) في النصنصة في حدود ما تسمح به من تسلسلات.

- **متواليات أفعال الخطاب**: للنسيج، كذلك، بعد ذريعي، بما أن الملفوظات لها قيمة إنجازية.

- **رباطات الدال**: ويتعلق الأمر بالتكرار الصوتي (جناسات، قوافي...) والإيقاعي (مجموعات ثنائية، ثلاثية...) والمعجمي (اشتقاقات، تكرارات...) والصرف تركيبي (تعدد الصور النحوية (polyptotes)).

نحو ذريعيات نصية

ما فتئ النصانيون يتحدثون بشكل متزايد على الذرائعيّات النصية قاصدين من وراء ذلك أن لإنتاج الملفوظات بعداً ذريعياً لا يمكن التغاضي عنه في كل بناء محكم لنظرية النصوص. ويعود هذا الانفتاح على البعد الذريعي (والمعرفي كذلك) في اللسانيات النصية إلى فشل الأنحاء النصية، التي لم تحقق برنامجها قط، لأن تناظر الجملة والنص غير قائم علمياً. وبالفعل، فإن النصنصة لا يمكن أن تقوم بإعمال خوارزمية نحوية محضة، وينبغي النظر إليها بوصفها نتيجة لسيرورة تستجيب لمعطيات وتعليمات ترجع إلى التواصل والمعرفة. إن أبحاث بوغراند ودريسلر (1981)، على سبيل المثال، تنبني على فرضية مهمة في هذا الصدد. فهما يقدمان النصنصة بوصفها إجراء لحل المشاكل، مركزين على الاشتغال المعرفي لإنتاج النصوص.

2. تحليل الخطاب:

ظهر في أواخر الستينات تيار في علوم اللغة يتخذ من الخطاب موضوعاً له. وقد ربط هذا التيار علاقات معقدة مع اللسانيات كانت

معالمها تتحدد تدريجياً موازاة مع ظهور أبحاث جديدة. كما اقترح مجموعة من المفاهيم والأدوات والمناهج الخاصة، عملت على تحويل تحليل الخطاب إلى حقل تخصصي مستقل. ولئن كانت أعمال محللي الخطاب تبدو من أول وهلة متنوعة أومشتتة،

«فهم ينطلقون، مع ذلك، من مبدأ أن الملفوظات لا تقدم نفسها بوصفها جملاً أو متواليات جمل، بل بكونها نصوصاً. والنص، في واقع الأمر، طريقة تنظيم خاصة ويجب أن يدرس، بناء على هذه الصفة، بإرجاعه إلى الظروف التي أنتج فيها. إن دراسة بنية النص بإرجاعه إلى ظروف إنتاجه يعني تصوره بوصفه خطاباً» .(Gravitz, 1990: 354)

ويشهد (*Dictionnaire d'analyse du discours*)، الصادر حديثاً، بإشراف مانغونو (Maingueneau) وشارودو (Charaudeau) (2002)، على الحضور الراسخ، منذئذ، لهذا المجال، رغم أن النقاشات داخله ما زالت تعمل على تطويره.

كان مصطلح تحليل الخطاب في البداية ترجمة للعبارة التي صاغها هاريس «Discourse Analysis»، وكان معناها عنده دراسة البعد عبر الجملي، وهو شبه مرادف للسانيات النصية. وبصفة عامة، فإن تحليل الخطاب عند الأنجلوساكسونيين يوازي التحليل التحاوري، أي دراسة التبادلات اللفظية الشفهية أو المكتوبة، مع التسليم بأن كل خطاب يكون تفاعلياً في الأساس.

في المقاربة التي تهمنا هنا، والتي يمثلها ما يمكن أن نسميه بالمدرسة الفرنسية، سنعرّف تحليل الخطاب، في الوقت الراهن، بوصفه التخصص الذي يدرس الإنتاجات اللفظية في إطار ظروف إنتاجها الاجتماعية. وهذه الأخيرة ينظر إليها في تحليل الخطاب

باعتبارها أجزاء لا تتجزأ من المعنى ومن طريقة تشكيل الخطاب. ومن هنا يتميز تحليل الخطاب على اللسانيات النصية التي موضوعها العمليات الداخلية للنص، ويتميز على التحليل الأدبي الذي، وإن كان يهتم بالسياق، لا يرتكز إلى مسلمة التمفصل لغوي/اجتماعي.

1.2. تاريخ تحليل الخطاب: استلهامات ومؤسسات

إن التأريخ لتحليل الخطاب عمل جدّ معقد لأنه ولد من تقاطعات وتطورات تمت في سياقات ابستيمولوجية وأيديولوجية خاصة. وكما يوضح ذلك مانغونو (41 :2002):

«من الصعب رسم تاريخ لتحليل الخطاب بما أنه لا يمكننا الرجوع به إلى فعل مؤسس، لأنه، في الوقت نفسه، نتاج لتلاقي تيارات حديثة ولتجديد ممارسات لتحليل نصوص قديمة جداً (بلاغية، وفقه لغوية، وهيرمينوطيقية)».

ومع ذلك سنعمل على تحديد السياقات الإبستيمولوجية والأطر الثقافية التي أسهمت في تشكله.

السياقات الإبستيمولوجية:

ـ بوتقة التقاليد الفرنسية: إن تشكيل مجال تحليل الخطاب يرتبط بشكل وثيق بظروف تاريخية وثقافية خاصة بالسياق الفرنسي:

ـ تقليد ثقافي مبني على العلاقة بالمكتوب، وبخاصة بحضارة الكتاب والتأويل؛

ـ تقليد مدرسي يفسح مجالاً واسعاً لمختلف أشكال التعليق على النص.

ـ مجموعة من التأملات حول الكتابة ظهرت خلال الستينيات في إطار البنيوية[5].

الوضع النظري: لقد كانت اللسانيات التي حظيت بمكانة مرموقة في «اللحظة البنيوية» من الحياة الثقافية الفرنسية، في الستينيات والسبعينيات، بشكل طبيعي، هي التخصص العماد لدراسة الخطاب. وبالمقابل، فقد ساهم تحليل الخطاب في تجديد عميق للمقاربات اللسانية، اعتباراً للغياب شبه الكلي للمنظور الخطابي في التعريف السوسوري لعلم اللغة (فموضوع اللسانيات بالنسبة لسوسور هو اللغة وليس الكلام)، وبشكل خاص في القراءة البنيوية الثانية «للدروس»: وبهذا المعنى، بدت دراسة الخطاب مجرد عنصر ملحق، غير أساسي، في علوم اللغة، فتشكل تحليل الخطاب في إطار هذه الهامشية.

وينضاف إلى ذلك موقف نظري فريد: إذ لاذَ تحليل الخطاب، عن طيب خاطر، بتخصصات تابعة لحقل العلوم الإنسانية (تاريخ، فلسفة، علم الاجتماع، علم النفس، أدب. . . إلخ)، وهي التخصصات التي أقام سوسور تصوره لعلم اللغة على إقصائها. إن هذا الأمر يوضح واحدة من المميزات الرئيسية لتحليل الخطاب وهي صدوره عن منظور عبر تخصصي يكاد يكون متحرراً من متطلبات الصرامة النظرية والكفاية اللسانية. إلا أنه، يمكننا القول بخلاف ذلك، بما أن عدم تحديد الموضوع الذي هو «الخطاب» وحركيته وتنوعه يتطلب بنية تصورية صلبة، لتكون دراسته مقنعة وذات

---

(5) انظر أعمال فوكو (Foucault) وكريستيفا (Kristeva) ودريدا (Derrida) وبارت (Barthes) وسولر (Sollers). . . إلخ، فيما يخص تقاطع اللسانيات والتحليل النفسي اللاكاني (lacanien) والفلسفة والنقد الأدبي ذا النفس الماركسي.

مردودية علمية. إنه القبول بالمجازفة، كما يشير إلى ذلك مانغونو: فالأمر لا يتعلق في تحليل الخطاب بإجراء تعميم انطلاقاً من بحوث تجريبية جزئية. كما أنه لا يمكننا أن نتبنى منهجاً تجريبياً صارماً ومراكماً للمعطيات:

«وهكذا، فإن علينا ركوب مغامرات كبيرة نظير رغبتنا التحرر قليلاً من التحليلات الدقيقة لمتون محددة بشكل جيد. فالخطابات تتقاطع في الاتجاهات كلها، وتتضاعف بشكل غير محدد في أبعاد متعددة بمجرد ما نعتمد فرضية أوسع قليلاً [...] فلا يمكننا الوصول إلى دقة وصرامة كافيتين إلا بالانطلاق من مجالات محددة بشكل جيد. ولا يمكن للخطابية بالحال التي هي عليه أن تكون كذلك». (1984: 17).

الوضع المؤسساتي: يعدّ تحليل الخطاب حقلاً مؤسساتياً بالمعنى الذي يعطيه بورديو (Bourdieu) لهذه العبارة. وهذا يعني أن هناك رهانات (الممتلكات المادية والرمزية) وفاعلين (أفراداً، مجموعات، مؤسسات) واستراتيجيات للتموقع. إنه حقل يقوم على خلفية ماركسية في صيغتها الألتوسيرية: وبالفعل، فقد وحدت قضايا الأيديولوجيا والسلطة والصراعات الاجتماعية والسياسية، على أساس ثورة 1968، مجموع فاعلي تحليل الخطاب في نهاية الستينات وشكلت بوتقة مشتركة لإنجازاتهم.

إن الأماكن المؤسساتية المحتضنة لهذا التطور العلمي التي ستولد بها (على الأقل إن لم نقل مدارس) مسالك وتيارات يقودها باحثون نشيطون منخرطون بقوة في تحليل الخطاب، هي كالآتي:

ـ جامعة باريس 10 ـ نانتير (Parsi X-Nanterre)، التي ترسخ بها تقليد في تحليل الخطاب بالمعنى الهاريسي، ويتزعمها دوبوا (Dubois).

ـ المدرسة العليا بسانت كلود (L'Ecole normale supérieure de Saint-Cloud) حيث المعجمية الإحصائية السياسية (lexicométrie politique) بقيادة تورنييه (Tournier) وهي منهج يرتكز إلى المعالجة الكمية للمعطيات، وتعكس أعماله مجلة (*Mots. Les langages du politique*).

ـ جامعة باريس 7 (Paris VII) بشراكة مع مختبر علم النفس الاجتماعي التابع للمركز الوطني للبحث العلمي الذي يشيّد به بيشو (Pêcheux) نظرية في اللغة موسومة بالماركسية والتحليل النفسي في إطار التحليل الآلي للخطابات.

ـ مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (EHESS)، حيث يشتغل غريماس (Greimas) على السيميائيات العامة، مختطاً بذلك مسلكاً لمقاربة أخرى للخطابات.

الأطر الثقافية

إن المجال الفلسفي هو من منح تحليل الخطاب أطره النظرية، وبصفة خاصة التصورات التي وضعها ألتوسير وفوكو اللذان جعلا من الخطاب مركز تأملاتهما.

ل. ألتوسير: الخطاب العلمي والأيديولوجيا. يشتغل لويس ألتوسير (1918 ـ 1990) في إطار الفلسفة الماركسية التي عمل على تقديم قراءة جديدة لها. وقد بين في «الأيديولوجيا والأجهزة الأيديولوجية للدولة»[6] «Idiologie et appareils idéologiques d' Etat» الآليات الأيديولوجية التي تسهم، بحسب رأيه، في إعادة إنتاج العلاقات الإجتماعية، وبالتالي في طرق الهيمنة التي تؤسسها. وقد

(6) هو عنوان قسم من الكتاب الذي يحمل عنوان **مواقف** (*Positions*) (1976).

وضع مفهومي «الجهاز القمعي للدولة» و«الجهاز الأيديولوجي للدولة» الذي يعرّف بكونه مجموعة من المؤسسات (الكنيسة والمدرسة والإعلام والثقافة والعائلة والحزب السياسي والنقابة. . . إلخ) التي تؤمن إعادة إنتاج علاقات الهيمنة الرأسمالية، في ما يخص طرائق التفكير والسلوك والخطابات. إن أصالة ألتوسير تكمن في ربطه الماركسية بالتحليل النفسي، وإدراجه لمفهوم اللاشعور في نظريته عن الأيديولوجيا. فهو يصرح أن «الأيديولوجيا خالدة كما هو حال اللاشعور،» مستعيداً، بذلك، تعريف التحليل النفسي للاشعور الذي يتجاهل الزمن. ويمكن تلخيص هذا الربط من خلال الاقتباسات الآتية المشكّلة لأطروحتين أساسيتين في عمله:

«إن الأيديولوجيا هي تمثل لعلاقة متخيل الأفراد بالظروف الواقعية لوجودهم» (1970: 14).

يشير ألتوسير كذلك إلى أن أجهزة الدولة الأيديولوجية تفرض على المرء تشكيلة لعلاقاته بالوجود، تستبطن لاشعورياً من قبل كل فرد. فتعريفات الهوية الشخصية والمكانة الاجتماعية والعلاقة بالسمو أو بالثقافة أو بالمعرفة، مثلاً، هي بناءات الفرد المتخيلة التي تغنم منها الأيديولوجيات، فالعالم الواقعي هو عالم أعيد رسمه بناء على العالم المتخيل:

«إن للأيديولوجيا وجوداً مادياً» (1970: 118).

هذه العبارة القوية، وبعيداً عن أن تكون تمثلاً خالصاً لا علاقة له بالواقع التجريبي، تعني أن أفكاراً وتمثلات ذات معينة تشكّل وقائع ملموسة تضاهي في واقعيتها الإنتاجات المادية نفسها: إنها تصنع الواقع. وهذا يعني أن الأيديولوجيا، عند ألتوسير، ليست ذات طابع بسيكولوجي، بل تتموقع في الجانب الممارساتي الذي يصوغ هويات وكيفيات كينونة الأفراد.

ولأن الأيديولوجيا تتشكل بالممارسة، فقد استطاع ألتوسير أن يعلن أن: «وجود الأيديولوجيا ومناداة الفرد بوصفه موضوعاً أمر واحد» (127 :1970). فمصطلح المناداة (interpellation) هذا يقحم البعد الخطابي للأيديولوجيا. وبالفعل، فهو يشمل فكرة أن الذات هي نتاج للأيديولوجيا مبني على نمط البداهة التي هي الشكل الأساسي للأيديولوجيا، وذلك خلافاً للتصور الكلاسيكي الذي يضعها في جانب الاستقلالية والتمكّن:

«ككل البداهات، بما فيها تلك التي تجعل من كلمة «تسمي شيئاً» أو «لها معنى» (وبالتالي بداهات الشفافية اللغوية)، فإن هذه البداهة التي أنتم وأنا خاضعون لها، دون أن يثير ذلك أي مشكلة، هي مفعول أيديولوجي، بل المفعول الأيديولوجي الأولي» (30 :1970).

يمثل ألتوسير لذلك بالطفل المنتظر ولادته، والذي يبنى بوصفه «ذاتاً» قبل ولادته حتى، وذلك عبر وساطة الاسم الذي سيحمله مثلاً. إن الأشياء تبدو في الظاهر شفافة، لكن الأمر يتعلق، في الحقيقة، ببناء ينبغي الاستدلال على قيامه حتى لا نسقط في فخاخ الأيديولوجيا. وهنا تكمن أهمية البعد الخطابي. فباعتبار الأيديولوجيا خطاباً في الأساس، يكون تحليل الخطاب هو الوحيد الذي يسمح بتفكيك معقلن لها.

«والحال أنها المعرفة التي يجب أن نلوذ بها، إذا ما رغبنا، ونحن نتحدث على الأيديولوجيا ومجال الأيديولوجيا، أن نصوغ خطاباً يروم القطع مع الأيديولوجيا للمجازفة ببدء خطاب علمي (دون ذات) حول الأيديولوجيا». (125 :1970)،

يمكن، إذن، لتحليل الخطاب أن يتشكل في الممارسة التي تسمح بالتحليل النقدي للأيديولوجيا، وهو شرط ضروري لنزع الأسطورة عنها.

ويمكننا القول إن بيشو (Pêcheux)، هو الذي التقط، من بين الخطابيين، الإرث الألتوسيري وطوره ضمن تصوره: حيث بيَّن أن الأيديولوجيا سابقة بوجه ما عن إنتاج الخطاب. ففي الوقت الذي يظن فيه المتكلم أنه يتكلم معتقداً أنه ذات، يكون متكلماً من قبل الأيديولوجي الموجود سلفاً. ومن هنا كان مفهوماً البناء القبلي والبيخطابي في قلب تحليل الخطاب التاريخي.

م .فوكو (M. Foucault): مفهوم التكوين الخطابي (*la notion formation discursive*) يعرض ميشال فوكو (1926 ـ 1984) في **أركيولوجية المعرفة** (*L'Archéologie de savoir*) (1969) مشروعه حول تحليل الخطاب. وكما يشير إلى ذلك مانغونو، فإن الأمر يتعلق «ببرنامج أبحاث حول تكوين الممارسات الخطابية وتحولاتها، مع إقصاء أية صيغة لتحليل الوقائع اللغوية» (54 :2002). وبالفعل فقد كان فوكو يروم مساءلة العلاقات القائمة بين الممارسات الخطابية والممارسات الاجتماعية، وبهذا المعنى، فلا اللغة ولا الفكر شكَّلا موضوع بحثه. وقد كان السؤال المثار في مستهل عمله هو قضية تعريف الوحدات الخطابية. إذ الخطاب بالنسبة إليه مجموعة من الظواهر تسمح بكتابة تاريخ خطابي للفكر.

وقد درس «زمر الملفوظات» في تكوين اجتماعي واحد من حيث العلاقات التي تقيمها في ما بينها، من جهة، ومع الظواهر اللاخطابية، كالوقائع التقنية والسياسية والاجتماعية... إلخ، من جهة أخرى. وكان السؤال المركزي هو: ما هي الشروط التي بفضلها يمكننا الحديث على خطاب معين (خطاب الطب، أو الاقتصاد، أو النحو... إلخ)؟ وجاءت أجوبته على النحو الآتي:

ـ الموضوعات: وجوب وجود مجموعة من الموضوعات العامة (المرض الذهني بالنسبة لخطاب الطب النفسي).

ـ أنماط التلفظ: وجوب الاقتدار على الحديث عن «وجه تلفظي»، أي نمط تلفظ معياري يمكن رصده.

ـ المفاهيم: وجوب وجود «نسق من المفاهيم الدائمة» جاهزة في هذا المجال أو ذاك، وفي أية لحظة (مفهوم العرض (symptôme) في الطب النفسي ومفهوم اللغة في اللسانيات).

ـ الخيارات الموضوعاتية: إمكان رصد دوام موضوعة ما موافقة لاستراتيجيات معمول بها في حقل معين (التطورية من بيفون (Buffon) إلى داروين (Darwin) مثلاً).

فإذا أمكننا ملاحظة اطرادات مؤكدة ضمن هذه المجموعة، فآنئذ، كما يوضح فوكو، يمكن الحديث عن تكوين خطابي:

«في الحالة التي نستطيع فيها أن نصف، من بين عدد معين من الملفوظات، نسقاً للتشتت مثل هذا، وفي الحالة التي نستطيع فيها تحديد اطراد (نظام، وعلائق، ومواقع واشتغالات، وتحولات) بين الموضوعات وأنماط التلفظ والمفاهيم والاختيارات الموضوعاتية، يمكننا القول إننا بصدد تكوين خطابي، وبهذا نتجنب الكلمات المثقلة بالقيود وتبعاتها والتي لاتصلح للإحالة إلى تشتت مثل هذا، ككلمات نحو: «علم» و«أيديولوجيا» و«نظرية» أو«مجال الموضوعية»» (1969: 53).

يسمي فوكو ظروف وجود هذه الأنماط الأربعة «قواعد التكوين». هذه القواعد تشكل هوية تكوين خطابي ما. وهذه المفاهيم تسعف فوكو في إعطاء تعريف للخطاب بأثر رجعي: «فهو مجموعة من الملفوظات المنتمية للتكوين الخطابي نفسه». (1969: 153) وهكذا نفهم، إذن، أن «ملفوظ» و«تكوين الخطابي» مرتبطان بقوة عن طريق ما يسميه فوكو الممارسات الخطابية التي يعرفها بأنها:

«مجموعة من قواعد مجهولة الاسم وتاريخية تكون دائماً محددة في الزمان والفضاء، وهذه القواعد حددت في حقبة معينة وعهد اجتماعي أو اقتصادي أو جغرافي أو لساني معين، ظروف ممارسة الوظيفة التلفظية». (1969: 154).

انطلاقاً من هنا، يتشكل، لدى فوكو، مفهوم الأرشيف الذي يعني مجموعة من المعارف في مجتمع معين وحقبة معينة. وهو ليس تجميعاً للمعارف، بل نسق قواعد وممارسات:

«ما سأسميه أرشيفاً لا أقصد منه مجموع النصوص التي حفظتها حضارة ما [...] بل عمل القواعد التي تحدد، داخل ثقافة معينة، ظهور ملفوظات واختفاءها، ورسوخها وانمحاءها، ووجودها المفارق للأحداث والأشياء» (1994: 708).

يعدّ بيشو ومانغونو، من خلال أعمالهما، الخلف المباشر لفكر فوكو، ولا سيما مانغونو الذي عوّض مفهوم التكوين الخطابي بمفهوم الأرشيف:

«أحلّ د. مانغونو مفهوم الأرشيف محل مفهوم «التكوين الخطابي» ليجمّع ملفوظات تنتمي إلى الوضع نفسه، مشدّداً، (من خلال تعدد المعاني لأثل الأرشيف (etymon d'archive)، في اليونانية archeion)، على أن هذه الملفوظات لايمكن فصلها عن ذاكرة ومؤسسات تفوّض لها سلطتها وتكتسب الشرعية عبرها بالمقابل». (2002: 62).

2.2. الآليات المفهومية والمنهجية

التأطير النظري: برنامج د. مانغونو

قام د. مانغونو في كتابه (*Genèse du discours*) الصادر في 1984، وقبل مباشرته وضع مفهوم الأرشيف، ببيان كيفية ولادة

خطاب ما، وكيف يتبنين في مجموعة متماسكة، وفي فضاء ثقافي متجانس يتجاوز التنوعات الفردية والزمانية. فوضع التصورات المركزية الثلاثة في تحليل الخطاب وعرّفها (ص 10)، قبل أن يقدم على صياغة سبع فرضيات تشكل برنامجاً لتحليل الخطاب لازال معمولاً به (ص 11).

ثلاثة تصورات رئيسية: هي التكوين الخطابي (موروث عن فوكو) والمساحة الخطابية والخطاب:

- التكوين الخطابي هو «نسق قيود التكوين الدلالي السليم».

- المساحة الخطابية هي «مجموع الملفوظات المنتجة وفقاً لهذا النسق».

- الخطاب هو «العلاقة التي تجمع المفهومين السابقين». إنه «مجموعة افتراضية وهي مجموعة الملفوظات التي يتم إنتاجها وفقاً لقيود التكوين الخطابي».

سبع فرضيات:

- خطاب وبيخطاب: يقتضي الوضع الأساسي لتحليل الخطاب دراسة الإنتاجات الخطابية كما تحققت عند آخرين، والتقطها المتكلمون عن طريق الإرث (انبناء الخطاب المعاصر حول المدرسة على موروثات الخطاب المتعلق بالمدرسة الجمهورية للقرن 19) أو عن طريق التبادل:

«يتصدر البيخطاب الخطاب، مما يدفع إلى اعتبار أن الوحدة المناسبة للتحليل ليست هي الخطاب بل فضاء التبادلات الحاصلة بين خطابات متعددة يتم اختيارها بشكل مناسب».

البيفهم [(التفاهم)] (L'intercompréhension): ليس هناك خطاب متجانس ومتمكّن منه من لدن المتكلمين في صورة تعبير

شخصي خالص. فخطاب الآخر مكوِّن من مكونات خطاب الذات:

«تُظهر الخاصية التكوينية للعلاقة البيخطابية التفاعل الدلالي بين الخطابات كسيرورة للترجمة وللبيفهم المنتظم. فكل واحد يدمج الآخر في «منجزه» النهائي من خلال ترجمة ملفوظات الآخر إلى مقولات الذات. ولا شأن له بهذا الآخر إلا عبر «شكل الصورة» (simulacre) التي يبنيها عنه».

- نسق القيود: في الخطابات علامات ظاهرة أو باطنة على اندماجها في هذا التكوين الخطابي أو ذاك:

«للإحاطة بهذا البيخطاب، نقر بوجود نسق قيود دلالية عامة. إن الطابع «العام» لهذه الدلالة يتمظهر من خلال تقييدها، في الوقت نفسه، لمجموع المستويات الخطابية: المعجم وكذا الموضوعات المعالجة أو التناص (intertextualité) أو مجاري التلفظي».

سنجد في الخطاب السياسي مثلاً حضور معجم خاص ومتواتر (متغيرات وادعاءات حول الديمقراطية، مثلاً) من استعارت مألوفة («تبحر مركبة الدولة فوق بركان» في القرن 19، وحديثاً سرطان الإرهاب، والموجة الوردية) وإحالات إلى خطابات الرواد (جوريس (Jaurès)، دوغول (de Gaulle) . . .) وعلامات تلفظية خاصة (**النحن** السياسي).

- القدرة البيخطابية: يُعمِل المتكلمون، بشكل لا شعوري غالباً، قدرات كلامية مستبطنة، بحسب وسطهم وتكوينهم وتربيتهم:

«ينبغي أن ننظر إلى نسق القيود هذا بوصفه نموذجاً **للقدرة البيخطابية** [. . .] فنحن نسلم بوجود تمكّن ضمني من القواعد لدى المتلفظين يسمح لهم بإنتاج وتأويل الملفوظات المنتمية إلى التكوين الخطابي الخاص بهم، وبالتالي التعرف إلى الملفوظات الخطابية المخالفة بوصفها غير متساوقة معها».

ـ الممارسة الخطابية: لا يمكن اختزال الخطاب في مجموعة من الملفوظات المنزوعة من السياق، كلياً. فالخطاب يشكل ممارسة اجتماعية وثقافية وذهنية وتقنية:

«لا يجب النظر إلى الخطاب بوصفه مجموعة نصوص حسب، بل بكونه ممارسة خطابية. فنسق القيود الدلالية، وبعيداً عن الملفوظ والتلفظ، يسمح بجعل هذه النصوص متناظرة مع «الشبكة المؤسساتية» «لجماعة ما»، والتي يفترضها التلفظ الخطابي ويجعلها ممكنة في الوقت نفسه».

ـ الممارسة البيسيميائية (intersémiotique): ليس الخطاب إنتاجاً خالصاً، أي أنه لا يتحصل من تلقاء ذاته حسب. بل يرتبط بأنساق أخرى من العلامات:

«لا تحدد الممارسة الخطابية وحدة مجموعة من الملفوظات ليس إلاّ، بل يمكن أن تعدّ أيضاً ممارسة بيسيميائية تدمج إنتاجات تنتمي إلى مجالات سيميائية أخرى، (تشكيلية، موسيقية. . . إلخ)».

ـ الانضواء السوسيوتاريخي: لا يستغني الخطاب عن المعطيات الاجتماعية والتاريخية، بل يبني ذاته بالعلاقة معها، تماماً كما تتشكل هذه المعطيات بواسطة الخطابات:

«إن اللجوء إلى أنساق القيود هذه لا يقتضي قطعاً انفصاماً بين الممارسة الخطابية ومتواليات أخرى تنتمي إلى محيطها السوسيوتاريخي. بل، بخلاف ذلك، يسمح بتعميق صرامة هذا الانضواء التاريخي مع فتح المجال لتشاكل الخطاب مع هذه المتواليات دونما تقليص لخصوصية **الألفاظ** المتعالقة. فالتكوين الخطابي، إذن، يقدم نفسه كـ «ترسيمة للتوافق» بين الحقول التي تبدو غير متجانسة للوهلة الأولى».

من المؤكد أن برنامج تحليل الخطاب هذا قد تطور على مدى العشرين سنة الأخيرة، حتى داخل أعمال مانغونو، لكنه ما زال يشكل قاعدة نظرية ومنهجية فعالة بالنسبة للأبحاث الراهنة والمستقبلية.

آفاق تحليل الخطاب: الورش المفتوحة

كأي تخصص قائم على دراسة الإنتاجات الأصلية، تطور تحليل الخطاب بتواز مع تحول المتون وانبنائها. ولكنه تطور، أيضاً، كما يشير إلى ذلك مانغونو (1995: 11)، في إطار «العلاقة التي يعقدها المجتمع مع إنتاجاته الخطابية». ويمكن أن نميز في سياق الأبحاث الحالية بعض الاتجاهات التي ترجّح موضوعات معينة للدراسة أو تبنيها:

- التنظير للخطاب (Moirand, 1996) ولأجناس الخطاب، (Adam, 1999) ولمفهوم الإيطوس (ethos) [(صورة المتكلم لدى السامع)] (Maingueneau, 1999).

- وسائط إنتاج المعارف والمعتقدات: بناء الأيديولوجيات، إشكالية المعنى العام والخلفية السائدة (Sarfati, 1995, 1999, doxa 2002).

- مواضع بناء الخطابات: لغات السياسة (فريق مجلة *Mots*)، خطاب المؤسسات (الكنيسة مثلاً: Sarfati, 2000، والجيش: Paveau, 2000)، خطابات اجتماعية (Rinn, 2002).

- العلامات التلفظية والتنظيم الصوري، خطاب نقل المعارف

(7) Centre de recherches sur les discours ordinaires et specialisés, université de Paris- III.

(Moirand [et al.], 1993, Beacco, 1999) (في إطار مركز الأبحاث (CEDISCOR)[7] الخطاب المنقول (Authier, 1995, Rosier, 1999).

إن الوضع الحالي لتحليل الخطاب وضع جيد، خلافاً لما كان عليه الحال مع المدرسة الفرنسية في الستينيات والسبعينيات، غير أن نظرة استيعادية لمراحل التأسيس وتأملاً ابستيمولوجياً في التخصص يبدوان، من الآن فصاعداً، ضروريين لكل بحث جديد في هذا المجال.

3. دلالة النصوص

1.3. الفكرة الأساس

بحسب تعبير فرانسوا راستييه (François Rastier)، فإن «النص هو موضوع اللسانيات الحق» (1989). ويواصل هذا المشروع المنظورات الأصلية لتجميع علوم اللغة انطلاقاً من النص، بجوار الإناسة الثقافية. وهكذا يعارض راستييه تصوراً ميتافيزيقياً للمعنى يتميز بإبعاده «للعرضي» (contingence) بتصور نقدي تاريخي للموضوع اللساني. ويمكن أن نذكر، من بين منشورات أخرى مهمة، وفي إطار البناء المتدرج لهذا المجال، أعمالاً مثل: *Sémantique interprétative*) (1987) و(1989) (*Sens et textualité*)، حيث برز نجم هيلمسليف وغريماس وبوتييه، ولكن من منظور نقدي، منذ البداية. لقد تطور فكر راستييه كنقاش ضروري متلائم مع بعض النماذج السائدة آنذاك. وهو ما يشهد عليه مؤلفه: *Sémantique et recherches cognitives*) (1991)، حيث يدافع عن البعد الرمزي للغة ضد محاولات ومماحكات النزعة الذهنية والتصورية. وكذا المؤلف الجماعي الأكثر قرباً من التوجه الأول لنظرية متشددة: (1998) (*Herméneutique: Textes, sciences*)، حيث تميل مساهمة

راستييه لجعل «الهرمونيطيقا المادية» في قلب علوم اللغة.

2.3. النص موضوعاً

يلفت راستييه انتباهنا إلى أن «اللسانيات التاريخية والمقارنة أسست مقارناتها على التحليل الصرف تركيبي، وأن الأنحاء الصورية المعاصرة قد زادت من صرامة هذا التقييد» (13 :2001)، مضيفاً أنه: «رغم سلطة التقليد النحوي، فالكل يلزم اللسانيات باتخاذ النصوص موضوعاً لها: وإذن، فهي تواجه ظواهر من مستوى آخر، أكثر ضخامة [. . .]» (المصدر نفسه).

مسافات

يوجه اللساني عدداً من الانتقادات للاتجاهات الكبرى في دلالة النصوص، قبل أن يفيها حقها من التعريف والبيان، ويعلن، بداية، عن موقفه ضد النظريات التي تركز على «الأقطاب الخارجية للنص» (المصدر نفسه: ص 15) وهي على التوالي: نماذج الإحالة والقصد والتأويل. إن التفسير المقدم من قبل هذه النماذج الثلاثة يرهن نتائجه بقضايا ربضية (Périphériques) تخطئ النص بما هو نص: اللجوء إلى الإحالة هو استجابة للواقعية الأنطولوجية، واللوذ بالقصد تخمين على الأكثر، في حين أن اللجوء إلى التأويل هو بمثابة تجسيد لتجريدات (القارئ النموذجي عند إيكو (Eco)، مثلاً). ويرتبط رسوخ هذه الأطياف، بحسب المؤلف، بالافتتان المتنامي لعلوم اللغة بالعلوم الطبيعية، بما أنها تعتمد «التبسيط السببي» («الأثر متضمن كلياً في السبب»)، أو «البساطة الوظيفية» (اعتبار اللغة «مرآة للفكر»). ويعترض راستييه، كذلك، على هذه المقاربات التي ترى أن «علوم الثقافة لا يمكنها النظر في الأسباب بل في الظروف التي يمكن أن تنظّم تراتبها أو أن تجعل منها إشكالية» (المصدر نفسه: ص 16). وفي خطوة ثانية، يوجه راستييه نقده إلى «الأنماط المعرفية» المشكلة للتصورات

المختلفة للسيميائيات، أي، مماثلتها بالعلوم الاجتماعية كتخصص وصفي (يندرج في هذا المنحى أعمال مونان وبريتو)، والتصور الذي يروم جعل السيميائيات معياراً للعلوم الإنسانية (وهي وجهة النظر المشتركة بين هيلمسليف وغريماس)، والسيميائيات المنظور إليها كفلسفة للمعنى (انطلاقاً من بيرس)، وأخيراً السيميائيات المتمحورة حول «ما وراء العالم الإنساني» (التي تم إنزالها إلى مرتبة «فلسفة الطبيعة») والمتبلورة في محو لكل «تمييز بين العلوم كما هو الأمر بين العلوم والفلسفة» (المصدر نفسه: ص 51 ـ 52).

تعريف

إن وضع توجهات العمل، المقبولة عموماً في مجال علوم اللغة، موضع نقد يسمح بإبراز الإسهام النوعي لراستييه، إذ يستند التعريف الذي يقترحه للنص إلى مقدمات الإطار النظري الجديد:

«النص متوالية لسانية تجريبية مثبتة (attestée)، تم إنتاجها ضمن ممارسة اجتماعية محددة، ومثبتة على عماد معين» (المصدر نفسه: ص 21).

تقتضي هذه الملامح التعريفية بدورها شروحاً معينة. فالميزة الأولى «النص مثبت» تؤسس «لمبدأ الموضوعية» (المصدر نفسه: ص 21) بما أنها تقيم قطيعة ابستيمولوجية مع الإجراءات لهذا الغرض (ad hoc) الخاصة بصياغة الأمثلة التي يعمد إليها عدد من المشتغلين على لسانيات مقيدة، والذين لا يولون، في الغالب، أهمية للميزة التاريخية لموضوع درسهم. والميزة الثانية (أي أن النص «يتم إنتاجه ضمن ممارسة اجتماعية محددة») تنبني على «مبدأ بيئي» (principe d'écologie) يمكّن من «تحديد» النص عبر إيلاء محيطه مكانة بارزة (المصدر نفسه). والميزة الثالثة، في الأخير، (النص «مثبت على عماد (support)») تقوم بصياغة «شرط دراسته النقدية»،

بما أنها تفترض «اختلافات في المظنونات» (المصدر نفسه). وفي عهد تضاعف العمادات الرقمية، يشدد راستييه، فضلاً على ذلك، على أن هذا الشرط التجريبي يقطع مع الامتياز الحصري للمكتوب» (المصدر نفسه: ص 22).

3.3. قضايا

المكونات الدلالية

هناك خطان تصوريان أصيلان يسمان التطور النظري لدلالة النصوص. ويشدد راستييه، الحريص على إعداد تصور متكامل للدلالة، على ضرورة المزاوجة، بالنسبة لنظرية النص، بين التفكير الشمولي والتفكير الخصوصي لموضوعها. وفي هذا الصدد واصل تأملات شلايرماخر (Schleirmacher) (التي قام بعرضها في (*Herméneutique générale*)). ويعدّ تأطير النص من الرهانات القوية، ليس باعتبار محدداته الداخلية وحدها (ومن هنا فكرة المقاربة الملازمة نفسها)، ولكن، كذلك، بفعل العلاقات التي يقيمها مع مجموع القيود العامة والخطابية. فانطلاقاً من مراجعة التمييز البنيوي: خطاطة/ معيار/ استعمال (Hjelmslev, 1971a, 1971b; E. Coseriu, 1962) يقوم راستييه بإعداد نظرية للمكونات الدلالية (40 :1987) بينّها في الترسيمة التالية:

مجاري ملازمة للإشفار		ظاهرة متجلية	
1 ـ نسق وظيفي «لهجة»	2 ـ معايير لهجة اجتماعية	3 ـ استعمال لهجة فردية	النص (مكتوب، شفهي، أو غير ذلك)

إن تأطير النص، الذي يعد إنتاجاً فردياً في كل مرة، يسمح، في الوقت نفسه، بتصور ماديته باعتبار المحددات القبلية (العامة

بالخصوص) التي تعمل بطريقة وسطية بين النتيجة التي يجسدها [النص] وقيود اللغة. وهذا التصور له أهمية قصوى في فهم العلاقات القائمة بين الثلاثي نص/ جنس/ لغة.

دلالة موحدة

وعند تناوله متطلبات دلالة النصوص، يكتب راستييه:

«تنتظم المهام الرئيسة لدلالة النصوص وفق خطوط متلاقية ثلاثة، هي: إعداد دلالة موحدة لطبقات الوصف الرئيسة (كلمة، وجملة، ونص)؛ إعداد مقولات لتنميط النصوص (الأدبية والأسطورية والعلمية والتقنية)؛ تطوير هذه النظريات الوصفية بارتباط بالمعالجة الآلية للنصوص» (المصدر نفسه: ص 38).

وسنقصر عرض المبادئ النظرية على دراسة «مكونات مستوى المدلول» (المصدر نفسه: ص 38)، إذ يحدد راستييه أربعة منها، فعالة في مستوى إنتاج النصوص وتأويلها، على حد سواء، وهي:

ـ المكون الموضوعاتي (composante thématique): وهو يناظر «تجميعاً مبنياً للسمات الدلالية» (المصدر نفسه: ص 38). وبدوره، يقوم المكون الموضوعاتي بإدماج مكون المعنى المحوري (تطريزات موضوعاتية، ومسلمات معيارية ذات طابع اجتماعي ومتميزة أساساً عن الأجناس).

ـ المكون الجدلي (dialectique): «ويعالج الفواصل الزمنية الممثَلة والتطورات المتلاحقة فيها» مدمجاً بذلك «نظريات السرد» (المصدر نفسه). وفي هذا الصدد يمكّن هذا المكون من مقاربة «المستوى الحدثي» (niveau événementiel)، وكذا جهاز «الفاعلين» و«الأدوار» و«الوظائف» المرتبطة بما سبق.

ـ المكون التحاوري (dialogique): ويؤسس «لنمطية المتلفظين الممثَلين» (المصدر نفسه: ص 41) واضعاً في الحسبان «صيغة الوحدات الدلالية بالنسبة لطبقات التعقيد النصي كلها» (المصدر نفسه).

ـ المكون التاكتيكي (tactique): هذا المكون الأخير «يعنى بالتموضع الخطي للوحدات الدلالية بالنسبة لكل طبقات» التنظيم النصي (المصدر نفسه).

تفرض دقة هذا التنظيم تناولاً حذراً للتصورات التي تم إعمالها، وبصفة خاصة، فهي توجب النظر إلى المفاضلة بوصفها نتيجة لـ «قرار منهجي» يستطيع لوحده، «عزل هذه المكونات الأربعة وهي في تفاعل تزامني غير تراتبي» (المصدر نفسه).

إن الطموح النظري لدلالة النصوص يتمثل في تحديد أفق للبحث يؤطر انشغالات سيميائيات الثقافات باعتبار النص، لأنه بهذا، كما أكّد راستييه: «لا يمكن لسيميائية عامة إلا أن تكون تأليفية». (المصدر نفسه: ص 72).

مراجع

Adam, J.-M. *Linguistique textuelle. Des genres de discours aux textes*. Paris: Nathan, 1999.

———. *Les textes types et prototypes*. Paris: Nathan, 1992.

Maingueneau, D. et P. Charaudeau. *Dictionnaire d'analyse du discours*. Paris: Seuil, 2002.

———. *Genèses du discours*. Bruxelles: Mardaga, 1984.

Rastier, F. *Arts et sciences du texte*. Paris: PUF, 2001.

Sarfati, G. - E. *Éléments d'analyse du discours*. Paris: Nathan, 1996.

الفصل الحادي عشر

النظريات الذرائعيّة

1. الأفق النظري

1.1. الأصول الفكرية

في بداياته، لم يكن للفكر الذريعي، إذا جاز التعبير، أي علاقة بالفكر اللساني، بما أنه ينتمي إلى سلسلة من الأسئلة الفلسفية هي، في الأساس، أسئلة فلسفية. وحتى لو أن المطاف انتهى بالذرائعيّات، في حالات عديدة، إلى الذوبان أو التماهي مع الدراسات اللسانية، فإن منشأها هو فلسفة اللغة.

«أزمة الأسس»

يعود ظهور، وكذا تشكل حقل الذرائعيّات، في مقام أول، إلى الأزمة التي عرفتها الفلسفة نهاية القرن 19، إذ قامت مختلف التيارات الفكرية بالعودة إلى إثارة سؤال اللغة، بصفة جذرية. وقد تميز الوضع آنذاك بإعادة نظر ثلاثية همت الرياضيات (حيث اكتشف كانتور (Cantor) وجود تناقضات في النسق المسلّماتي، وأثار غوديل (Gödel) قصور المنطق) والمنطق الكلاسيكي (حيث أشّر النقاش

الذي كان طرفاه فريجه (Frege) وهوسرل (Husserl)، من جهة، وبرينتانو (Brentano)، من جهة أخرى، على تراجع المذهب النفسي، وبداية البحث عن لغة ومنهج قادرين على ضمان موضوعية الاقتراحات)، وكذا الميتافيزيقا التقليدية (وتتجلى في إعادة النظر في البناءات التخمينية الموروثة عن المثالية، كما تنتج، بتأثير من حلقة براغ، خطاباً تبريرياً للنشاط الإنساني).

لقد كان الصرح المفهومي برمّته مقوضاً، ما اضطر الفلاسفة والمنظرين إلى الانكباب على سؤال اللغة ووظائفها، وهو شرط لا مفر منه بالنسبة لكل نشاط عقلاني.

المنعطف اللساني

أصبح المنظرون نتيجة لهذه الأزمة العقلانية حساسين، أكثر من أي وقت مضى، للوسيط اللغوي. وقد أثبت اكتشاف كانتور (المجموعة اللامحدودة، ومجموعة المجموعات اللامحدودة) الطابع الحتمي للمعنى، وجعل من بناء لغة تامة تمنع، في المستقبل، صياغة تنافرات مماثلة، أمراً ضرورياً ومستعجلاً. إن لغة من هذا القبيل ستؤمّن للحساب (calcul) أساساً ثابتاً. والواقع أن اللغات الطبيعية («اللغة العادية») من عدة أوجه، لا تتناسب مع العمليات الحسابية: كما هو الشأن في الالتباس (équivocité) (الإبهام)، والذاتية (العاطفة)، والدائرية (circularité) (الانعكاس (réflexivité))، والتواصلية (communicabilité) (مقابل الإعلام المحض)، القرينية (indexicalité) (التموقع الفضائي الزماني)، وهي المكونات المختلفة للمظهر الذريعي لِلَغةٍ طبيعية. إن الوعي بهذا الوضع يدفع إلى ما درج النقد على تسميته «المنعطف اللساني للفلسفة» (The Linguistic Turn of Philosophy)، والمقصود بذلك هو تحديد نقطة التحول للمشروع

الفلسفي المدعو، بدافع هذه الأزمة، إلى أن يعيد تركيزه على سؤال اللغة وتأثيراته.

2.1. تحديد المجال

تطورت الفلسفة التحليلية الأولى بدافع من أعمال فريجه (Frege) حول اختزال علم الحساب في العمليات المنطقية. وقد أعاد ل. فيتغنشتاين (L. Wittgenstein) (1889 ـ 1951)، في (*Tractatus logico-philosophicus*)، تعريف الفلسفة بعدّها نشاطاً توضيحياً وقصر مجالها على منطق القضايا. وبحسب هذا المنظور، فإن أي قضية تقارن بـ «جدول» (tableau)، ينبغي أن تمثل حالة للعالم. وقد ساهم ب. راسل (B. Russell) (1872 ـ 1970) بين سنتي 1910 و1913، بمؤلفه (*Principia Mathematica*) في إعادة تأسيس الرياضيات على أساس منطقي. فنظرية الأنماط تمنح حلاً للتعارض المنطقي (الذي هو «طبقة كل الطبقات التي ليست عضواً في طبقتها نفسها»، ما يذكّر بتعارض مجموعة المجموعات اللامحدودة). ويلاحظ راسل مغالطة في هذه الصياغة. فالمكوّن الذي يتضمن «كل» عناصر مجموعة ما ينبغي أن لا يكون عنصراً في هذه المجموعة. وحرصاً منه على تقديم جواب لمشكل الإحالة المبهمة أو غياب الإحالة (التي تحجبها قضايا لا صادقة ولا كاذبة)، طوّر ب. راسل نظرية الأوصاف (théorie des descriptions). وكرد فعل على الاختزالية المنطقية، نشأ تيار ثان داخل الفلسفة التحليلية، وقد اختار ممثلوه الرئيسيون الصور الاعتيادية للفكر موضوعات للبحث (منطق اللغات الطبيعية)، وكذا الصور الاعتيادية للغة («اللغة العادية»): وعمل على توضيح هذا التحول المهم كل من ج. أ. مور (G. E. Moore)، وج. رايل (G. Ryle)، وب. ف. ستراوسن (P. F. Strawson)، وس. ف. تولمين (S. F. Toulmin)، وج. ل. أوستين (J. L. Austin)، من بين آخرين.

لم يكن ابتعاد فيتغنشتاين عن المنطق، في بداية السنوات الثلاثين من القرن العشرين، إلا لكي يركز اهتمامه على توضيح خصائص لغة طبيعية ما. وفي هذا الخصوص ميَّز النقد مرحلتين في عمل هذا الفيلسوف. فقد صاغ الفيلسوف في *Recherches philosophiques*)، مبتعداً عن أعماله الأولى في المنطق، الخطوط العريضة لبرنامج بحث غير مسبوق يتعلق باختبار العلاقات التي تقيمها لغة طبيعية ما مع مَقولة التجربة، والإدراك، وعالم الثقافة. ويميز فيتغنشتاين، على الخصوص، وظيفة التواصل في اللغة العامّية، فبالنسبة لكل مجال من مجالات الممارسة (صور الحياة) هناك عدد وافر من سيناريوهات التواصل (لعبة اللغة). وقد عمل المنظرون، بتأثير من الفلسفة التحليلية الثانية، على النظر من جديد في رهانات النشاط الفلسفي.

3.1. الذرائعيّات واللسانيات

الإدماج

تحتفظ الذرائعيّات، سواء كانت مستقلة (فلسفة اللغة العادية) أم مدمجة (الذرائعيّات اللسانية)، بهوية خاصة، رغم كل شيء. وتوجهاتها مخالفة للسانيات المستمدة من «الدروس» لسوسور. فالذرائعيّات لم تبدأ في التكيف التدريجي مع اللسانيات إلا بعد مناقشتين تاريخيتين (بنفنيست/ أوستين، دوكرو/ سيرل). وينبغي تمييز الرهانات الاصطلاحية بطريقة تسمح بتحديد الطيف النظري للذريعيات بصورة أكثر صرامة.

المشكل الاصطلاحي

تتعدد التسميات، ويمكن أن تفضي إلى لبس إذا لم يحتط من ذلك. وحتى ندقق الأمور، نقترح التعريفات التالية: ينعت مصطلح

«ذريعيات» مجالاً للدراسة، دون تخصيص قبلي للموضوع، ويحيل تعبير «ذريعيات فلسفية» إما إلى كون أن الذرائعيّات تتفرع تاريخياً عن الفلسفة، وهو حشو، وإما إلى مشروعات إعادة تأسيس الأسئلة الكبرى للفلسفة (المعرفة، الأخلاق، السياسة) انطلاقاً من منجزات الفلسفة التحليلية، ويحيل تعبير «ذريعيات لسانية» إلى مجموع النظريات المعدّة انطلاقاً من إدماج تصورات ومنظورات التي تشتغل بها فلسفة اللغة العادية. ونخصص تعبير «ذريعيات اللغة» للإحالة إلى مجموع النماذج ذات الطابع الذريعي التي موضوعها دراسة مختلف مظاهر اللغة غير اللفظية (الأنساق الثقافية بكونها أنساق تواصل مدمجة أساساً).

مسألة السياق

إذا كنا نحرص على جعل مفهوم السياق مفهوماً إجرائياً، فينبغي تخصيصه، كذلك. فقد تبين أن الأخذ بعين الاعتبار مستوى التحليل الذي يشير إليه هذا المصطلح حاسم بالفعل بالنسبة لتوصيف الذرائعيّات باعتبار البناء النظري.

غالباً ما تعرّف الذرائعيّات بعلم السياق، وهي تميّز فيه بين أنماط مختلفة أو تشير، بصفة أكثر دقة، إلى مستويات بَنينةٍ مختلفة للسياق:

ـ السياق الظرفي، وهو يوافق المحيط المادي المباشر للفاعلين (الفضاء، الزمان، طبيعة التواصل وبنيته)،

ـ السياق الوضعي يتوافق مع المحيط الثقافي للخطاب. وبصفته هذه فهو يحدد معايير للصحة (هناك تعابير ينظر إليها باعتبارها تعابير عادية في ثقافة معينة، ويتبين أنها غير لائقة في ثقافة أخرى). وهو يعمل كمصفوفة أجناس وفقاً للتطبيقات التي يحددها،

ـ السياق التفاعلي يحدد صور الخطاب ونسق العلامات المصاحبة له (دورية الكلام، حركات...)،

ـ السياق المعرفي (أو التضمُّني (présuppositionnel)) يشمل مجموع المعتقدات والقيم المشتركة بين المتكلمين، إما قبلياً (ما قبل البناء) أو بعدياً (البناء).

2. المجالات النظرية

1.2. ج. ل. أوستين (1911 ـ 1960): نظرية أفعال الكلام

الفرضية الإنجازية

الوهم الوصفي. ينطلق بناء «اللغة العادية» كموضوع للمعرفة، كما رأينا، من معارضة المذهب المنطقي (logicisme). وفي هذا السياق ينبغي موضعة نظرية أفعال الكلام (théorie des actes de parole). فهي تشكل تجاوزاً للتصور الكلاسيكي للغة.

ويعارض جون ل. أوستين، بالفعل، أولية الجملة الإثباتية (phrase affirmative)، التي نصّبها التصور التمثيلي طرازاً للتعبير اللفظي. وينبع الوهم الوصفي، المرتبط بهذا التصور، من عدم معرفة القيم اللسانية الأخرى.

تقريري/ إنجازي. لا يعترف النحو التقليدي، وكذا فلسفة اللغة، في صيغتها المنطقية، إلا بنمطين من التكوينات اللسانية: القضايا/ الجمل التي لها معنى (صادقة أو كاذبة (vraies ou fausses)) وتلك التي ليس لها معنى (non-sens). ويرى أوستين أن هذا منطقي إذا كانت القضايا الأخلاقية (éthiques) (ملفوظات الأخلاق إنجيلية أو كَنْتية) قد أثارت انتباه الفلاسفة. ومع ذلك، فهذه العبارات ليست لا إثباتات، لا عبارات بلا معنى. وتجدر الإشارة، في الحيز الضيق

المتبقي هنا، إلى أن دراسة ملفوظات من هذا النمط تفتح طريقاً جديداً لفهم اللغة. ويقدم أوستين فرضية أولى مفادها أن اللغات الطبيعية تنتظم حول تمييز وظيفي بين نمطين من الملفوظات (باستثناء تلك التي ليس لها معنى) هما: الملفوظات التقريرية (constatifs) التي تصف وضعاً (1)، والملفوظات الإنجازية التي تسمح بإنجاز فعل ما (2):

(1) السماء زرقاء

(2) أعدك بحل المشكل

إن الملفوظات من نمط (1) هي ملفوظات صادقة أو كاذبة بناء على وصفها لحالة موضوعية (كون السماء زرقاء، أو لا، في الوقت الذي أتكلم فيه): وهي تخضع لقيود الصدق (التي يمكن التأكد منها تجريبياً). أما الملفوظات من نمط (2) فليست لا صادقة ولا كاذبة، لكنها تكون «سعيدة» أو «تعيسة» (تعبر عن التزام للمتكلم، أو أي تدخل آخر) فهي تستجيب لشروط السعادة (félicité) (الصدق المتوقع من المتكلم غير مؤكد تجريبياً).

مظاهر الإنجازية (performativité). تؤكد الملفوظات الإنجازية صحة فكرة التحديد المفرط للغة بما أنها تخضع لأنماط مختلفة من المواضعات. وتؤكد الأمثلة المختارة من قبل أوستين، على الأقل في مرحلة أولى، هذا الافتراض: فالزواج، والتدشين، والإفادة بوصية، والرهان كلها تشكل أفعالاً تخضع لقواعد محددة وضرورية، مشتركة أو معلومة من قبل الأعضاء كلهم المنتمين إلى العشيرة نفسها.

ومع ذلك، فإن نجاح أفعال الكلام، ولو كانت إلى هذا الحد مشمولة بالطقوس، يفترض الامتثال لعدد من القيود: اللسانية (يجب استعمال بعض الصيغ بعينها واستثناء أي صيغة أخرى)، والمجتمعية (فالمتكلمون ينبغي أن تسند لهم السلطة أو الوضع الذي تتطلبه

الحالة، في زمان ومكان مناسبين)، والنفسية[1] (الاستعداد العقلي للمتكلمين ينبغي أن يكون مطابقاً لنمط الالتزامات المتعاقد عليها). وقد سمّى أوستين صياغة هذه المتطلبات النظرية بـ «نظرية الشطرنج» (théorie des échecs)، مؤكداً بهذا أهمية مراعاة مجموعة القواعد هذه، بشكل متزامن. وبالفعل، فإن الإخلال بأحد هذه القيود الثلاثة لا يفضي إلى نجاح الفعل. واعتباراً للواقعية، مع ذلك، ألمح أوستين إلى أن الإخلال بالشرط النفسي المسبق (قيد الصدق) لا يهدد، بشكل أساسي، نجاح الفعل. لقد بنيت نظرية أفعال الكلام من وجهة نظر المتكلم، لكن الوضعية الخارجية للمتلقي (الذي لا يمكنه الحكم على الطبيعة الذاتية للاستعداد القصدي للمتكلم) لا تسمح له إلا بالتأكد من الشروط الشكلية.

من الواضح أن الحجج المقدمة من قبل أوستين، لتوضيح فيم تتمثل الصفة الإنجازية لهذا الملفوظ أو ذاك، تفترض، بدرجات مختلفة، وجود مؤسسة معينة (مدنية، أو دينية، أو مدنية ودينية معاً). ومن المؤكد أن هناك اختلافات بين هذه الملفوظات المختلفة: فمؤسسة الرهان، بوصفها سلوكاً يتمظهر من خلال ممارسات خطابية خاصة، لا تقارن بمؤسسة الزواج، ومفهوم الضوابط الاجتماعية (règle sociale) لا يستلزم بالضرورة اللجوء إلى سلطات مختصة. وهذا يعني أن نظرية الإنجازية تؤسس، قبل كل شيء، لمفهوم العقد الكلامي (contrat de parole). كما تفترض أن أصل بعض التعاملات اللفظية قد يكون لاهوتياً ـ قانونياً (théologico-juridique).

مناقشة. تطور تقديم نظرية الإنجازية عبر مرحلتين.

حاول أوستين، في خطوة أولى، صقل نظرية الإنجازية.

---

(1) هذا القيد الثالث يسمح بمنظور جديد: إنه البعد القصدي للتواصل.

وتميزت هذه المرحلة بالبحث عن معايير يقينية. ونظراً لغياب معيار قاموسي (lexicographique) ثابت (مثلاً حضور الفعل «قال» (dire) بكونه محدداً لبعض الأفعال)، توجه أوستين نحو البحث عن معيار نحوي. وينبغي، أولاً، أن نميز بين استعمالات الفعل الإنجازي نفسه. ففي المثالين:

(1) وعدني بالمجيء

(2) أعدك بالمجيء

يفرز المثال (1) حالة استعمال تحافظ على المعنى الإنجازي للفعل، ويفرز المثال (2) حالة استعمال تحيّن كذلك، شكلياً في الأقل، وبتزامن مع الدلالة، القيمة الإنجازية للفعل. إن الصفة الإنجازية ليست، إذن، خاصية معجمية جوهرية، ولكنها خاصية كامنة تتوقف على ظروف الخطاب. ومع ذلك، فـ (2) تظهر جميع سمات نموذج لساني منتج، مبني وفقاً لهذا القالب التركيبي (patron syntaxique): / فعل+ البناء للمعلوم+ حاضر بياني (présent de l'indicatif)/. إن هذا المعيار الثاني لا يمكن الاستمرار في الدفاع عنه. فهناك صور لسانية أخرى تنافس هذه الصورة الاعتيادية (canonique) المزعومة: تعبيرات غير متصرفة (infinitifs) (ممنوع التدخين (défense de fumer))، تعبيرات من دون فعل (كلب شرس (chien méchant)... إلخ. ومن جهة أخرى، يبيّن الاستعمال أن هناك درجات من الإنجازية، حيث يمكن أن يكون لفعل الكلام نفسه تحقيقات متعددة، كلها تواضعية (conventionnelles):

(1) أعدك بالمجيء

(2) اعتمد عليَّ، سآتي

(3) انتظرني، «سأمرّ» (سآتي)

فضلاً على أن «قوة» الالتزام ليست هي نفسها، فوحده المثال (1) يتضمن فعلاً إنجازياً، بينما قيمة الفعل في (2) و(3) غير موسومة. هذه التنوعات اللسانية تبين الطابع الصريح أو الأولي للقيمة الإنجازية للملفوظات: فـ(1) يصوغ فعل كلام مباشر، بينما (2) و(3)، في أحسن الأحوال، يصوغان فعل كلام غير مباشر (حيث يمكن للمتلقي أن يستنتج قيمة أخرى غير قيمة الوعد). وأخيراً، يواجه التمييز تقريري/ إنجازي دحضاً من نمط آخر هو أن كل ملفوظ يربط سمة للوصفية (descriptivité) بسمة للإنجازية (performativité).

ليكن المثال: «هذه الحجرة باردة». (أ) ج يقول إن ج، وج صادق إذاً وحسب إذا كان «إن ج» صادقاً، ولكن من جهة أخرى، (ب) فتلفظ ج في سياق معين، يمكن أن يكسبه قيمة لاعبارية (illocutoire) خاصة قد تجعل منه إشارة بسيطة، أو فعل كلام غير مباشر (طلب فتح النافذة، دعوة إلى مغادرة الحجرة، إثارة حميدة لفعل ما إذاً تعلق الأمر بالتعبير عن كلمة سر. . . إلخ). إن تداخل قيود التسويغ (validation) لفعل تلفظي (شروط الصدق + شروط النجاح) يبين أن ليس هناك حدوداً بيّنة بين مكونيّ المعنى هذين. وهو ما يقوض هذه الفرضية الأولى.

الفرضية اللاعبارية

في غياب معايير حاسمة، قادت المراجعة الجزئية للإنجازية أوستين إلى إعادة تأسيس نظرية أفعال الكلام بصفة كلية. لكن التعديل غلبت عليه مَنسقة (systématisation) التصور الأول، بدلاً من العدول عنه. وكان لهذا التوجه الجديد ثمنه المتمثل في تجاوُز الفرضية الإنجازية لصالح فرضية تُمنسِق مبدأها. إن التصور المنبثق

عن ذلك، إذا حافظ على المسلمة التواضعية (conventionnaliste)، سيحرر القيمة الذرائعيّة لملفوظ ما من توقفها على العلامات اللسانية المميزة. فنظرية الإنجازية ستكون مدمجة في نظرية عامّة لفعل الكلام كأحد مكوناتها.

عباري، لاعباري، عبر ـ عباري. إذا كان القول بمثابة فعل (un faire)، فإن على النظرية أن تحدد بدقة فيم يتمثل فعل القول، وأن تدقق بأي معنى يكون قول شيء هو فعله. هنا أيضاً، يتقدم أوستين خطوة خطوة. فيحدد، في البداية، فعل القول مستحضراً العناصر المختلفة التي تدخل في تكوين العبارة: أي الأصوات (sonorités)، لكنها أصوات ذات معنى موافقة لنحو اللغة المدروسة (جمل لها معنى)، وأخيراً ربط هذه الجمل بمرجع (référent) (وهو ما يجعل كل واحدة من هذه الجمل ملفوظات ذات معنى). ومن هذه الأسئلة يتبدى تصور جديد. إنها فرضية جديدة يقترحها أوستين، في هذه المرحلة من البحث، مفادها أن فعل الكلام هو سيرورة معقدة يعاد تأليفها من ثلاثة أفعال متداخلة للغاية، هي: فعل عباري (locutoire) يتمثل في فعل إحالة (المقول بما هو مقول)، وفعل لاعباري (illocutoire) يرتبط بما أنجز عندما نقول ما نقول، وفعل عبر ـ عباري (perlocutoire) يتحقق بقول ما قيل. إن هذه المستويات الثلاثة لبَنيَنة فعل الكلام نفسه ليس لها، بالنسبة لأوستين، الوضع نفسه من حيث الجانب اللساني. وهذا أحد الأمثلة التي يقدمها أوستين لتوضيح هذا التمييز:

«الفعل (أ) ـ عباري: يقول لي: «لا يمكنك فعل ذلك»، الفعل (ب) ـ لاعباري: يعترض على فعلي، الفعل (ج. أ) ـ عبر ـ عباري: ثبطني، منعني، الفعل (ج. ب) ـ أوقفني، هداني إلى الصواب. . . إلخ. أزعجني.»

هناك روابط ذات طابع تواضعي بين المظهر العباري والمظهر اللاعباري - والتحليل وحده، في الواقع، يسمح بالتمييز بينهما. وبالمقابل، ليس هناك أي رابط تواضعي يحتمل أن يحكم العلاقات بين المظهر اللاعباري والمظهر العبر - عباري. فاللاعباري معطى من معطيات الشفرة، وهو بذلك يكون متنبأ به. في حين أن العبر - عباري ليس إلا «نتيجة» (conséquence) لا تكتسي أي سمة من سمات الضرورة. لهذه الأسباب، حصر أوستين برنامج البحث في نظرية أفعال الكلام في تحليل القطب عباري/ لاعباري، واستبعد دراسة العبر - عباري من أفق النظرية.

القصد/ اللغة. قاد النجاح النسبي للفرضية الموسعة أوستين إلى إقامة تصنيف للقيم اللاعبارية. ولهذه الغاية، وضع تنميطاً يضم خمس خانات، تتمايز بحسب ترتيب مفهومي. ويندرج مبدأ التصنيف هذا ضمن عمل المكانز (thesaurus). وهذه الأصناف هي: حكمية (verdictifs) (برّأ، قرّر...)، تنفيذية (exercitifs) (أمر، استقال...)، وعدية (promissifs) (وعد، وافق...)، سلوكية (comportatifs) (اعتذر، شكر...)، تقديمية (expositifs) (أثبت، تكهن...). ومع ذلك، هناك لبس يميز هذا التصنيف (taxinomie): فأوستين يزعم القيام بجرد معقلن للأنماط اللاعبارية، لكنه، في الوقت نفسه، يقوم بتصنيف الأفعال. وهذا يثير مشكلاً ميتا - لغوياً (métalinguistique)، فالأمر يتعلق بمستويين مختلفين تماماً لتمفصل القيم الذرائعيّة. ومع ذلك، فإن هذا اللبس الذي قد يكون متعمداً يفسح المجال لإثارة مشكل العلاقات بين اللغة والفكر بصفة واضحة وأصلية: بنيات قصدية (عددها خمسة) تكمن وراء الصور اللسانية (الأفعال أو أسماء الأفعال التي يدل عليها مدلول كل فعل مصنف).

تشمل نظرية أفعال الكلام حركة بحث معقدة تتشكل من قطائع

وإعادات للصياغة. وهي تتكون من ثلاثة اقتراحات: فرضية مقيدة (الإنجازية)، وفرضية عامة (اللاعبارية)، وفرضية تصورية (تصنيفات القيم). وتتضمن، فضلاً على ذلك، نظرية ضمنية للرابط السياسي (نظرية الشطرنج)، وذلك بتقديم وصف مقتضب للعلاقات القائمة بين القيود السياقية والقيود الخطابية، ولكن مع التركيز على القيود المؤسساتية، الموسومة لسانياً، والتي يرجح أن تضبط العلاقات البيذاتية[2] (intersubjectives).

الانتقادات

ينبغي أن نفصل بين الانتقادات المنبثقة عن مجال الذرائعيّات والانتقادات الخارجية.

النقد الذريعي: ج. ر. سيرل (J. R. Searle)، إعادة بناء نظرية أفعال الكلام. يتدخل سيرل، تلميذ أوستين ومواصل عمله، في المظاهر الأساسية لنظرية أفعال الكلام ويقترح إعادة صياغتها بشكل أكثر صرامة. وهو يجعل من فعل الكلام كياناً بوجهين يضم محتوى قضوياً (propositionnel)، أو قوة قضوية، يبرزها، أو لا يبرزها، واسم للقوة اللاعبارية[3] (force illocutoire). ثم يعكف، بعد ذلك، على إعادة روز تصنيف القيم اللاعبارية (1979)، التي يعيد صياغتها بحسب 12 مقياساً، يمكن اعتبار الأربعة الأولى منها، وحدها، مقاييس اختيار حقيقية:

---

(2) هذه الرؤى ألهمت بعض التنظيرات في مجالي تحليل الخطابات وتاريخها، من جهة، وفي علم الاجتماع، من جهة أخرى. وقد سمحت، بصفة خاصة، بإقامة أساس خطابي لتحليل العلاقات التراتبية وكذا الصراعات الاجتماعية، وبمنح أساس خطابي كذلك لإشكالية الشرعية (اللغة المسموح بها (langue autorisée)).

(3) هذا التمييز يتقاطع مع التقابل طريقة القول/ قول (dictum/modus) الذي اقترحه بالي.

(1) الهدف اللاعباري (شرط أساسي).

(2) اتجاه التقويم (ajustement)، إما كلمات مع العالم، أو العالم مع الكلمات (شرط أولي يتضمن كذلك وضع المتكلمين).

(3) الحالة النفسية المعبر عنها (شرط الصدق).

(4) المحتوى القضوي (علاقة تضفي على الماضي أو الحاضر تنبؤا بالمستقبل)

وهذه المقاييس تضبط ترتيب «القوى اللاعبارية الأولية» في خمس خانات:

- الإقراريات (أكد، لاحظ...)، وتتميز بتوافق الملفوظ مع حالة العالم،

- التوجيهيات (أمر، نصح...) وترمي إلى تغيير وضع المخاطَب،

- الوعديات (وعد، أقسم...)، وترمي إلى جعل العالم موافقاً للكلمات،

- التعبيريات (هنأ، شكر...)، لا ترمي لا إلى جعل الكلمات موافقة للعالم (الحالة 1)، ولا إلى تغيير العالم باعتبار الكلمات (الحالة 2)،

- التصريحيات (أصدر مرسوماً، افتتح جلسة...) تمأسس واقعاً في الوقت نفسه الذي تصفه فيه، وهي مستمدة من (1) و(3).

المعنى والخلفية المعرفية. وبعيداً عن إعادة الترتيب المحلي لأطروحات أوستين هاته، يرسم سيرل معالم تطور جديد لنظرية أفعال الكلام. وكانت أفكاره بمثابة محاولة للجواب عن سؤال معرفة ما هي الظروف التي يمكن فيها للذوات أن تؤوِّل الملفوظات بشكل كافٍ، وأن تنخرط، بالتالي، في عملية التواصل (اللفظي وغير

اللفظي) بصفة كافية. وكما هو متوقع، فإن آفاق هذا السؤال تتجاوز بكثير مشكل «شروط نجاح» أفعال الكلام. وقد طور سيرل، انطلاقاً من تعزيز المسلمة المؤسّسية للفرضية الإنجازية، التصور القصدي (intentionnaliste) للمعنى. كما اقترح (93-92 :1972)، عبر إخضاعه الفرضية الإنجازية لاختبار صارم، التمييز بين القيود اللسانية الصرفة التي تحدّد نطق (profération) هذا النمط من الملفوظات (يتعلق الأمر بالقواعد المعيارية) والقيود الشبه لسانية (يتعلق الأمر بالقواعد البنائية) التي تمتثل إليها الذوات بصفة عامة. إن كفاية ملفوظ ما، عند الإنتاج كما عند التلقي، بحسب سيرل، مرتبطة بامتثال الذوات لمجموعة من القواعد المؤسسية التي تمنح نية التواصل قيمة جماعية (أو عامة). هذا السؤال يأخذ حجماً أكثر وضوحاً مع نقد مفهوم المعنى الحرفي. ففي **المعنى الحرفي** (1982) *(Le sens littéral)*، يشكك سيرل في صلاحية هذا المفهوم زاعماً أنه مفهوم غير مقبول من وجهة نظر ذريعية صرفة. ولبناء أطروحته، يشتغل سيرل، عن قصد، انطلاقاً من مثال يشبه إلى حد كبير أمثلة المناطقة. فإذا كان باستطاعتنا تأويل جملة من قبيل: «القط فوق الحصيرة» (le chat est sur le paillasson) تأويلاً صحيحاً، فإن ذلك يكون بفضل عدد من «الافتراضات السياقية» (assomptions contextuelles) التي تسمح لنا بإسناد معنى لهذه الجملة. وبعبارة أخرى، فإن معرفتنا ببعض قوانين العالم الذي نعيش فيه (مثلاً: قانون حقل الجاذبية الذي يمنح معنى للحرف (sur) في هذا السياق) تؤهلنا لإنجاز عمل التأويل هذا بشكل كافٍ، باستقلال عن الاعتبارات المألوفة المرتبطة بقيود الصدق، وبدقة الافتراضات، وبقوة الفهرسة (التي أذكر بأنها هي وحدها التي تحدد الإحالة). إنها «قدرات الخلفية»، بالنسبة لسيرل، هي التي تسهل السيرورة التأويلية. وفي بحث سابق (l'intentionnalité, 1985)، يعود الفيلسوف إلى إشكالية خلفيات المعرفة، وهو المفهوم الذي

يعرّفه بكونه «مجموعة القدرات الذهنية اللاتمثيلية (non representatives) التي هي شرط ممارسة كل تمثيل» (المصدر نفسه: ص 175). ويشير، خصوصاً، إلى الطابع قبل ـ القصدي (pré-intentionnel) لهذا البعد البنائي للدلالة، ويقترح أن يصف اقتصاده انطلاقاً من «سجلّين» (registres) اثنين:

ـ الخلفية العميقة (arrière plan profond)، وتشمل القدرات المشتركة كلها بين «البشر العاديين» (القدرات الحركية (capacités motrices)، ولكن، أيضاً، الموقف قبل القصدي الذي يعكس تماسك الأشياء، والوجود الفردي ووجود الآخرين)[4]،

ـ الخلفية المحلية (arrière plan local) التي تشمل المهارات الخاصة كلها بالتعامل مع عالمنا اليومي[5].

كل مظهر من مظاهر الخلفية المعرفية هذه يشمل المؤهلات «المسؤولة عن «كيف هي الأشياء» والمظاهر المسؤولة عن «كيف نصنع الأشياء»». وينهي سيرل توصيف هذا المنحى البحثي بتأكيده على «أن فرضية الخلفية تتلخص في الاقتراح الذي بموجبه تكون الحالات القصدية مدعومة بقدرات قبل ـ قصدية لاتمثيلية». وتشكل الحالة الأخيرة من تفكير سيرل، التي عرضها في **بناء الواقع الاجتماعي** (1995) (*La construction de la réalité sociale*)، إعداداً طموحاً ومتماسكاً للإشكالية المؤسسية التي غذّت سلفاً، وبشكل خفي، الصياغة الأولى لنظرية أفعال الكلام.

النقد المعرفي: د. سبيربر (D. Sperber) ود. ويلسون (D.

(4) هذه النقطة، إذن، مكسب لفلسفة المعنى العام المطور من قبل مور (Moore).
(5) يقترب سورل هنا من المؤلّف دانيت (Dennett) (1990).

(Wilson). يقترح منظراً مبدأ الورود (1986) (pertinence) مراجعة لتصنيف القيم اللاعبارية (valeurs illocutoires) من أجل صقل منظوراتها. وبحسب الأطروحة المقدمة، فإن تحديد القوة اللاعبارية أو الإنجازية (force illocutoire) لملفوظ ما لا يكون دائماً ممكناً، بل ليس ضرورياً لتأويله حتى. وقد عمل المنظران، خلافاً لأوستين وسيرل، على مراجعة تصنيفات هذين الأخيرين، من منظور وصفي يضحي أساساً بالفرضية الذرائعيّة لنظرية أفعال الكلام. وهكذا اختُزلت التصنيفات الخمسة في ثلاثة تصنيفات، يمكن رصدها بناء على علامات لسانية (معجمية وتركيبية) حصرياً. وهكذا، ميّزا الملفوظات المعنية انطلاقاً من تقسيم ثلاثي فعلي يفرز ثلاثة أنماط من الجمل هي: قال إن (dire que) (الجمل التصريحية)، قال بـ (dire de) (جمل الأمر)، طلب هل (demander si) (جمل استفهامية).

النقد التوليدي. هناك انتقادان اثنان يندرجان في إطار حركة النحو التوليدي. فقد صاغ ج. روس (J. Ross) (1970) متبوعاً بـ ج. لاكوف (G. Lakoff) (1976) الفرضية الإنجازية التالية:

«ينبغي أن تحلَّل الجمل التصريحية نحو («انهارت الأسعار» les cours se sont effondrés) كإنجازيات ضمنية، ومشتقة من بنية عميقة تتضمن فعلاً أساسياً إنجازياً ممثلاً بشكل صريح».

وقد عارض و. ج. ليكان (W. G. Lycan) (1984) صحة الفرضية الإنجازية مبيّناً طابعها المفارق (paradoxal). ليكن المثالان (1) و(2):

(1) الأرض دائرية

(2) أؤكد أن الأرض دائرية

يشير ليكان إلى أن هاتين الجملتين إذا كانتا تشتركان في البنية العميقة نفسها، فإن لهما شروط الصدق نفسها (vérité). إلا أن (1) يكون صادقاً، إذاً، وحسب إذا كان (1) كذلك، لكن (2) لا تكون صادقة لكون المتكلم يؤكد أن (2) صادقة ليس إلاّ. وهذا هو مضمون المفارقة الإنجازية (performadoxe). وبالتالي، فإن الفرضية الإنجازية التي بموجبها يكون كل ملفوظ متضمّناً لفعل إنجازي صريح ينبغي التخلي عنها. وذلك لأن تأويل (2) دلالياً بالقياس إلى (1) يفضي إلى أن يسند لها شروط صدق خاطئة.

2.2. ب. غريس: قصدُ التواصل

المنظور العام

رسم الفيلسوف غريس (Grice)، بين 1957 و1969، معالم نظريتين متكاملتين دلالية وذريعية، تتأسس كل منهما على فرضية الطابع القصدي للتواصل. وقد كان لهذين الإسهامين صدى باعتبار أن نظرية المحادثة (conversation)، مباشرة بعد أن يتم تحديد مفهوم المعنى غير الطبيعي (non naturel)، تعيّن نطاقهما وذلك بتحديد قواعد أساسية.

المعنى غير الطبيعي. بعبارة «المعنى غير الطبيعي»، يروم غريس تعرّف خصوصية المجاري اللغوية (conduites langagières) (لفظية كانت أم غير لفظية). فأن تعني شيئاً ما لشخص ما هو بمثابة إقامة علاقة قصدية. إن المعنى غير الطبيعي المحدد على هذا النحو يتميز عن المعنى المسمى طبيعياً الذي نسنده عادة إلى علاقات سببية مألوفة في الطبيعة: فالعاصفة ستكون علامة على سوء الأحوال الجوية، وتدفق الحمم علامة على ثوران البركان. . . إلخ. إن هذا النمط من المعنى يوافق تصور القرينة (indice) الذي حدده بيرس (Peirce).

مظاهر المعنى غير الطبيعي. بعد هذا التمييز، يقسم غريس، كذلك، مجال المعنى غير الطبيعي إلى نمطين: نمط المعنى المتوصل إليه بواسطة قرينة مباشرة (مثلاً، وضع نقطة متدنية في اختبار نهائي تساوي رسوباً)، ونمط المعنى المتوصل إليه بواسطة قرينة صريحة تسمح للآخر باستنتاج القصد الذي نريد إبلاغه إياه (وضع نقطة موجبة للرسوب في اختبار نهائي، توازي الملاحظة: «طالب موهوب في فن الخط»). وبعبارة أخرى، فإن أفعال التواصل، التي هدفها المعلن هو جعل المتلقي يتعرف القصد الكامن وراء عملنا على إبلاغه قصدنا، وحدها تؤكد مبدأ المعنى غير الطبيعي. إن النجاح المحتمل لفعل تواصل ما يبقى، في الواقع، رهيناً بالاستدلال الذي يسمح للمتلقي بالتعرف إلى المضامين التي نريد إبلاغه إياها. لنتخيل وضعين: (أ) شرطي يوقف سيارة باعتراض طريقها، و(ب) شرطي يوقف سيارة بإشارة من يده. تبين الحالة (ب) وضعية تواصل حيث لسلوك الشرطي معنى غير طبيعي. وفي هذا الصدد، فإن المعنى غير الطبيعي يجلي قصدين اثنين: قصد التواصل الذي ينبغي أن يُتعرّف إليه بوصفه هذا، وقصد الإعلام الذي يستدعي تحديداً دقيقاً للمعنى المبلّغ. ويستبعد غريس إمكان ارتداد لانهائي (régression)، بما أن تعرّف المتلقي إلى قصد التواصل يلزمه مباشرة بتأويل قصد الإعلام المضمن فيه بشكل متزامن[6].

نظرية المحادثة

تمثل هذه النظرية الثانية تفكيراً معمقاً في شروط نجاح

---

(6) ينبغي طبعا التقريب بين تصور غريس وتصور أوستين، في ما يتعلق بإثبات القيمة اللاعبارية [الإنجازية] للملفوظ ما (يفهم ملفوظ ما حين يكون موضوع حجز، uptake بالأنجليزية).

التواصل، من جهة أولى، وتفكيراً في شروط إمكانها (possibilité)، من جهة ثانية.

موضوع النظرية. إن تحديد هذه المبادئ، من ناحية ورودها في تاريخ الفلسفة، يشابه مشروع صياغة لأخلاقيات (علم الأخلاق) أكثر منه بحثاً عن الأسس. ويتمثل مشروع غريس، باختصار، في تحديد أخلاقيات التواصل الكامنة في دينامية التبادلات (échanges). فهو يحدد خطاطة نقد للعقل التواصلي. وإلى جانب المعنى الذي يمكن لمجموعة من الملفوظات أن تؤديه بموجب المواضعات اللسانية وحدها، ينبه غريس إلى أنه ينبغي السماح بمستوى آخر من المعنى ناتج عن آليات دلالية مرتبطة بالسياق. ومع ذلك، فإن المتلقي، في الحالتين، يطور حساباً دلالياً مرتبطاً بإعمال استدلال: فهو، في الحالة الأولى، يجري استلزامات تواضعية (implications conventionnelles)، وفي الحالة الثانية استلزامات محادثية (implications conversationnelles).

بنية النظرية. فضلاً على ذلك، فإن التواصل، بالنسبة لغريس، لم يمكن إلا لأن أبطاله ينخرطون ضمنياً في مبدأ التعاون (coopération). وبالفعل، فإن تبادلاً ما لا يختزل في «متوالية من الملاحظات المفككة» من جهة، ومن جهة أخرى، فإن كل مشارك يقرّ بـ «هدف مشترك». وفي ما يلي تعريف لهذا المبدأ الأساسي:

«أن يكون إسهامك في المحادثة موافقاً لما هو مطلوب منك، في المرحلة التي وصلتها هذه الأخيرة، بموجب الهدف أو الاتجاه المقبول للتبادل الكلامي الذي أنت منخرط فيه» (1970: 60-61).

أصناف التواصل. إن امتثال كل واحد إلى مبدأ التعاون خلال «عمليات المحادثة» يرتبط، هو الآخر، بالتحديد (النظري) وكذا

بالتمكن (الفعلي) من أربعة قواعد تحدد نطاقه: «وتبعا لكَنْت، سأسمي هذه الأصناف كمّاً (quantité) ونوعيّةً (qualité) وعلاقة (relation) وصيغية (modalité)» (المصدر نفسه: ص 61). وقد تفاجئنا الإحالة إلى كَنْت هنا، باعتبار أن نظرية غريس تعنى بأخلاقيات التواصل، وهو المشروع الذي ينتسب، باختياراته المصطلحية، إلى كتاب **ميتافيزيقا الأخلاق** أكثر منه إلى «**نقد العقل المحض**»[7] وينبغي التنبيه إلى تحاشي الميل التقديسي إلى توصيف هذه القواعد بوصفها «ثوابت للمحادثة». فهذه الثوابت هي قبل كل شيء أصناف للتواصل. إن اقتراض هذه المفاهيم من كَنْت يوحي بأنها تشكل الصور القبْلية للمنطق التواصلي.

ـ **الكم**:

1 . ينبغي أن تتضمن مساهمتك القدر الكافي اللازم من المعلومات (المعلوماتية (informativité)).

2 . ينبغي أن لا تتضمن مساهمتك معلومات أكثر من اللازم (الاستقصائية (exhaustivité)).

ـ **الكيف** (الصدق)

1. لا تؤكّد إلا ما تعتقد أنه صحيح

2. لا تؤكّد إلا ما تستطيع إثباته

ـ **العلاقة (ورود (pertinence)): كن ملائماً**

ـ **صيغية (مفهومية** (intelligibilité))

---

(7) الذي أخذ منه غريس مفاهيمه. انظر: **III, 92 et IV, 65. «Analytique des concepts, table des catégories» (Garnier Flammarion, pp. 136 sq.).**

1 . لاتعبر بطريقة غامضة

2 . لاتعبر بطريقة ملتبسة

إن هذا الجهاز النظري يجب أن يضمن، سواء عند صياغة الملفوظات أم عند فهمها، وجود مبدأ للاقتصاد يتمثل في قرن معنى في حده الأدنى بنتيجة تواصلية في حدها الأقصى.

مدى وحدود النظرية. ينبغي تقييم نموذج غريس باعتبار مردوديته الوصفية والتفسيرية وبكون حدوده كذلك. إن هذه النظرية تقترح نمذجة لآليات الاستدلال التي تميز اللغة الطبيعية. ومع ذلك، فإن غريس يلح على أنه في حالة التواصل، لا ذات من الذوات المتكلِّمة تمتثل تماماً لهذه القواعد. بل إن الدينامية التواصلية ترتكز إلى جانب من المجازفة حتى، أي إلى استغلاها الملائم نسبياً. إن الطابع الاحتمالي للأهمية التي يوليها لها كل واحد هو الذي يجعلنا نعرف قيمتها التنظيمية، إذ إن مجال استعمالها كبير: فالاستعارة (métaphore)، ونفي الضد (litote)، والسخرية (ironie) كلها تأثيرات خطابية ناتجة عن خرق جزئي، لاواع أو متعمّد، لهذه القواعد.

إن إثبات طابعها الكوني يشكل مسلمة لنظرية القصد التواصلي. وهذا الافتراض يستدعي ملاحظات عدّة. فالافتراض الكوني يمكن أن يفهم بطريقتين مختلفتين غاية الاختلاف، إذ يمكن أن ننظر، كما فعل غريس، إلى الأصناف الأربعة باعتبار أنها تحدد أربع عبارات خاصة لمبدأ التعاون. أو أن نعيّن، خلافاً لذلك، أن مبدأ التعاون وحده يشكل مسلمة حقيقية للتواصل، كيفما كانت اللغات والثقافات المتصورة. وفي هذا المستوى، ستكون الأصناف المحتفظ بها عند غريس متغيرات لمبدأ التعاون الذي تحدد استعماله، في تحليل أخير، التشكيلات الثقافية المختلفة.

3.2. س. بيرلمان: البديل البلاغي

السياق التاريخي

من الحق وفلسفة الحق انطلق تفكير ش. بيرلمان .C) Perelman) (1912 ـ 1984) بعد الحرب العالمية الثانية. ويحمل هذا المشروع، من دون شك، سمة حقبته: فقد كان الأمر يتعلق بتوفير أساس عقلاني لتدبير الصراعات، أو بشكل أدق، وبفضل الوساطة البلاغية (médiation rhétorique)، تحاشي تحول الصراعات إلى عنف جسدي. ويعد عمل بيرلمان، كما هو شأن مفكرين آخرين من الجيل نفسه، رد فعل على إفراط المذهب المنطقي (logicisme) الذي يعرفه المؤلف نفسه بوصفه «قطيعة مع تصور فكري وتحليلي موروث عن ديكارت». وقد أسس مؤلف **بحث في الحجاج** (*Traité de l'argumentation*) (1988) وجهة النظر هذه من خلال تطويره لتاريخ المنطق، الذي يفهم كنتيجة للصراع الذي خاضه أفلاطون (Platon) بنجاح ضد السفسطائيين (Sophistes)، لصالح النموذج الرياضي الوحيد. وبالنسبة لبيرلمان، فإن هذه الفترة من التفكير الإغريقي التي تشهد عليها المحاورات الأفلاطونية العديدة (بخاصة بروتاغوراس (Protagoras)) هي، من دون شك، وراء اتجاه فكري أدى إلى حصر تعريف العقلانية في التحليل المنطقي الرياضي وحده، وهو ما يشكل «حصراً غير لائق وغير مبرر تماماً للمجال الذي تتدخل فيه ملكة التحليل والإثبات التي لدينا». ويرتكز هذا النقد، كما أوضح بيرلمان، إلى مسألة أن هناك مجالات ممارسة (ابتداء من الحياة اليومية، والأخلاق، والحق) تلجأ فيها الذوات، لإبلاغ وإبراز وجهة نظرها، إلى شكل من أشكال العقلانية لا يتأسس إطلاقاً على الإتيان بالحجة القاطعة (apodictique). وهو حال أشكال التحليل السائد كلها التي ليست غايتها إقامة الحقيقة، بل الارتكاز إلى سجل

القيم الأخلاقية لإقامة المرجح (vraisemblable). إن هذا المجال ليس مجال المنطق المبني على معالجة الحجاج البرهاني (argumentation démonstrative)، بل هو مجال البلاغة المبنية على معالجة الحجاج الإقناعي (argumentation persuasive).

الرهانات

ينبغي إقامة تمييز فاصل بين مظاهر التحليل «الخاصة بالحقيقة، وتلك «الخاصة بالانخراط» (adhésion). وهذه الملاحظات تروم استعادة المشروع الأرسطي، لكن في سياق معاصر، وخارج أي اعتبار متعلق بتقنية الأجناس الخطابية المتخصصة[8]. وبالفعل، فإن بيرلمان، المهتم بتوصيف قيود فعالية الخطابات، يحدد آفاق بلاغة جديدة (néo -rhétorique). وبهذا، يكون المنطق المحادثي مرتكزاً على طرائق الحجاج الإقناعي: حيث يجب على الخطاب عند تعرضه للوقائع أن يتلاءم مع قيم ومعتقدات الذوات المنخرطة في عملية التواصل.

المبادئ

ترتبط منظورات بلاغة التبادلات (rhétorique des échanges)، قبل كل شيء، بمبادئ النظرية التطبيقية، أي الفكرة التي تكوّنها الذوات عن الواقع والقيم والمعتقدات التي تنخرط فيها لتبرير قضاياها وسلوكاتها. ويعدد بيرلمان في (*L'empire rhétorique*) (1997)، الوسائط التي عن طريقها يُقوّم الخطيب/ المتكلم خطابه:

(8) إن المقارنة بين بيرلمان وأوستين لا تنحصر فقط في مسلمتهما، بل يمكن أن تقوم باعتبار هذه الإحالة على أرسطو.

«(1) إن هدف الحجاج هو إثارة أو مضاعفة انخراط الجمهور في الأطروحات التي نعرضها عليه للموافقة.

(2) إن على الخطيب، إن أراد أن يكون خطابه فاعلاً، أن يتكيف مع جمهوره، وذلك بأن لا يعتمد كنقطة انطلاق لتحليله إلا الأطروحات المقبولة عند من يتوجه إليهم بالخطاب.

(3) يبني الخطيب تمثيلاً للجمهور (الجمهور الكوني auditoire universel) الذي هو معيار مثالي لخطابه. وهو يخاطب هذا الجمهور من خلال جمهوره الحقيقي.

(4) إن موضوع [خطاب] الخطيب هو جدلية دائمة بين المعطيات المفترض اكتسابها والمعطيات المبنية (construites)».

ولكي يصل إلى هدفه، فإن للخطيب أن يستغل ثلاثة أنماط من الحجج: الحجج شبه المنطقية (quasi logiques) (خصوصاً التحليل بالقياس)، والحجج المستخرجة من بنية الواقع، والحجج المبنية على الأمثلة.

وقد أعاد ماير (Meyer) استثمار أفكار بيرلمان في ضوء تحليل تطور الفلسفة. وافترض انطلاقاً من الإشكالياتية (problématologie)، أن الكلام الفلسفي يوجّه دائماً جواباً مبرهناً عليه عن سؤال لا مفكر فيه، أو وارد في تفكير سابق. إن المنظور الإشكالياتي قد يكون هو طريقة التعبير المفضلة للخطاب الفلسفي. لقد كان فكر بيرلمان وراء تجديد الدراسات الحجاجية، كما أن منظوراته، في عدد من الحالات، تلتقي مع انشغالات منظري الذرائعيّات الذين التقطوا الإرث الفلسفي الأنجلو ـ ساكسوني.

4.2. أ. دوكرو: الذرائعيّات المندمجة

إذا كانت الذرائعيّات المندمجة (pragmatique intégrée) تندرج بطريقتها الخاصة ضمن إحياء البلاغة، فهي تختلف بمسلماتها

وموضوعاتها عن بلاغة بيرلمان الجديدة. ومع ذلك، فهي تُعدُّ، في السياق الفرنسي، امتداداً للدلالة التلفظية عند بنفنيست، المتمحورة أساساً حول التعرف إلى صور الذاتية اللسانية. ويفترض النموذج، أيضا، أن لا جدال في النتائج الأساسية للفلسفة التحليلية، وخصوصاً التصور القصدي للمعنى. ويدعو دوكرو (1968)، ابتداءً من مقدمات بحثه، إلى «بنيوية للخطاب المثالي» يرجح أن تحيط بمعنى الملفوظات انطلاقاً من المواضعات اللسانية التي تضبط نشاط الذوات المتكلِّمة.

«آليات المعنى»

يتنبأ النموذج بمكونين يتكاملان في عملهما من أجل تحديد المعنى (Ducrot, 1972, 1984).

المكون اللساني الذي يقوم بوظيفتين. فمهمته، أولاً، تحديد البناء المنطقي النحوي (logico-grammaticale) للجملة، أي ضمان وضعها كـ «متوالية سليمة البناء» (موافقة لتركيب ودلالة اللغة). ثم بعد ذلك، يقوم المكون اللساني بإسناد معنى للجمل. ويتم هذا انطلاقاً من «فرضية خارجية (hypothèse externe)» بحكم أن المكون اللساني إنما يعالج ذواتاً لسانية خارج السياق:

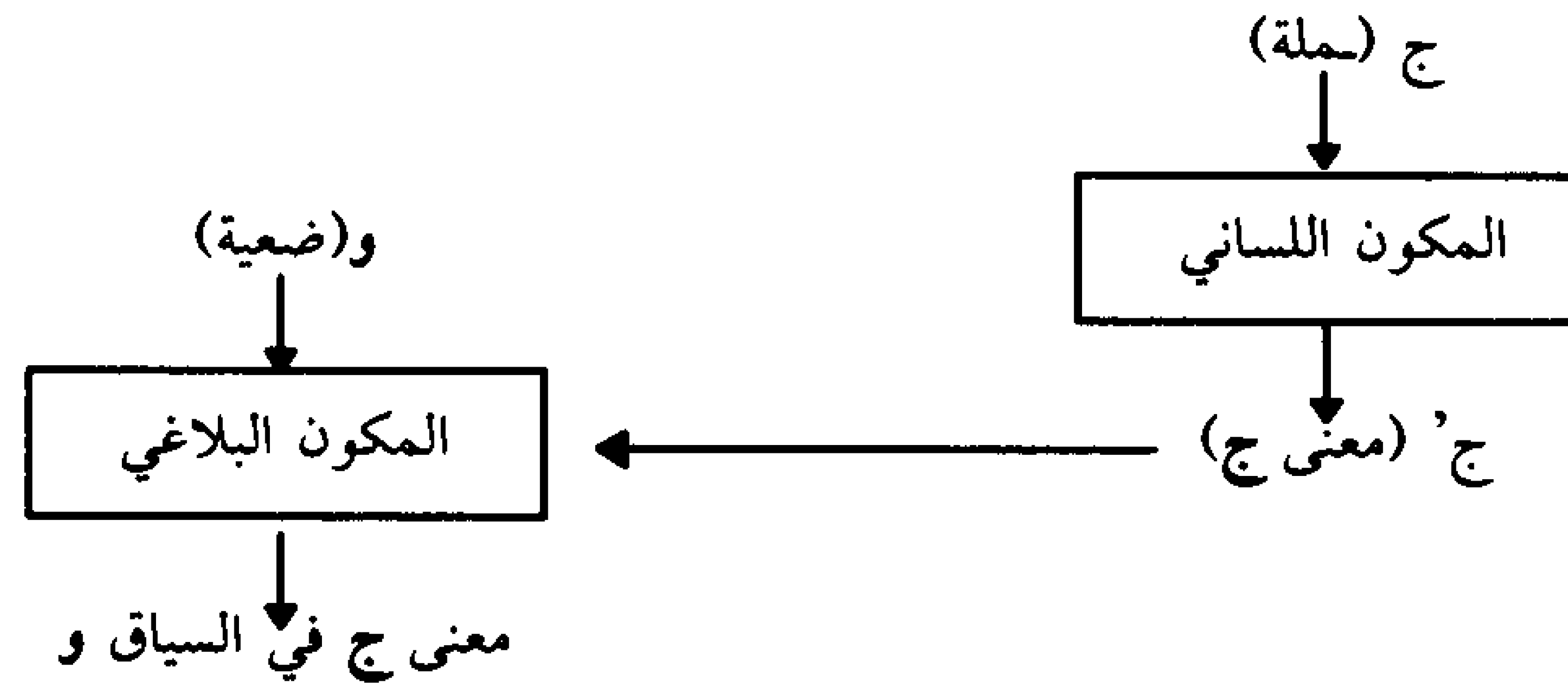
ج: أواعدك هنا، إذن، غداً صباحاً في الساعة الحادية عشرة.

المكون البلاغي الذي يعالج بصفة إجمالية التأويل السياقي للجمل. إن عمل المكون البلاغي ينبني، إذن، على «فرضية داخلية» (hypothèse interne) بما أن آلية المعنى، في هذا المستوى، تأخذ بعين الاعتبار وضعية التلفظ التي تسمح هي وحدها بأن يسند لجملة (ج) وضعَ ملفوظ تام (م) وذلك بإعطائه معنى. إن المكون البلاغي

يعمل على مرحلتين. فهو يقوم أولاً بإشباع المتغيرات (saturation des variables) التي هي أساساً العناصر القرائنية (indexicaux) أو الإشارية (déictiques) (العلامات الشخصية، الواسمات الفضائية الزمانية)، بشكل يسمح بتثبيت الإحالة. ويشرع، بعد ذلك، في التطبيق الممكن لقوانين الخطاب التي يرجح أن تضمن مقبولية (recevabilité) الملفوظ:

م: «أواعدك هنا، إذن، غداً صباحاً في الساعة الحادية عشرة».

إن تصور حساب الدلالة هذا يسمى تعليماتياً (instructionniste)، في الحدود التي تكون فيها نتائج الفرضية الخارجية تعليمات للمكون البلاغي من أجل صياغة الفرضية الداخلية[9]. كما هو موضح في الخطاطة التالية:



مردودية النموذج

قبل أن نضع الإطار التصوري لهذا النموذج، من المناسب تحديد مردوديته.

(9) نتعرّف عبر التمييز جملة / نطق إلى مكتسبات فلسفة اللغة العادية (ستراوسن، أوستين) بمقابل راسل.

كلمات الخطاب. هذا التعبير يشير إلى مجموعة من الألفاظ ذات الوضع الدلالي الإشكالي (Ducrot, 1980). ويتعلق الأمر إما بكلمات فارغة، أو مكافئات نحوية لواصلات (connecteurs) المنطق الصوري (أدوات العطف (conjonctions de coordination))، أو بكلمات ذات محتوى دلالي خفي (التعجُّبيات (interjections))، أو، كذلك، بعناصر ظرفية يحتمل أن يكون لاستعمالها قيم عديدة من وجهة نظر ذريعية (على كل حال، بالتأكيد ,(d'ailleurs) (décidément)). إن هذه المصطلحات المختلفة تحيّن في الخطاب طيفاً واسعاً من الوظائف الحجاجية المحتملة (potentielles). ويوضح تحليل السلوك الخطابي للرابط (mais) (لكن) بشكل بيّن مسلمة نظرية الحجاج داخل اللغة. ليكن المثال م 1: (Il fait beau) (الجو جميل). إن تلفظ م 1 من النوع الذي يفضي إلى استخلاص نتيجة ن من نمط: (allons nous promener) (لنقم بنزهة). إلا أن استعمال (mais) في بداية ملفوظ جديد (م 2) يعدّل التوجه الحجاجي المحدد بدءاً من قبَل التلفظ (E1) (Il fait beau), (mais) (E2) (j'ai mal aux pieds) ((م 1) الجو جميل، لكن م 2 قدماي تؤلماني).

ينتج عن هذه المتوالية إعادة تقييم للاستنتاج المتوقع في البداية. وانطلاقاً من الخصائص الحجاجية التي تميزه، يعمل (mais) في الخطاب كعاكس (inverseur). فبدلاً من الاستلزام م 1 ← ن (م 2)، هناك استنتاج ن' ـ عكس ن ـ سيستخلص ويعدّ هو الصحيح: (E1) (Il fait beau), (mais) (E2) (j'ai mal aux pieds) (donc r') (je ne sors pas) (م1)) الجو جميل، لكن (م 2) قدماي تؤلماني: (إذن: ن) لن أخرج.

السلالم الحجاجية (échelles argumentatives). يشير هذا التعبير إلى آليات الدرجية (scalarité) (أي التدرج (gradation)) التي يتم

إعمالها من قبل المتكلمين لإبراز وجهة نظر معينة (Ducrot, 1982). ويتعلق الأمر في جميع الأحوال بتطوير جهاز حجاجي انطلاقاً من الرجوع إلى معطيات المعنى العام. سنعرّف سلماً حجاجياً بوصفه بناء للخطاب يرمي إلى تطوير حكم قيمة انطلاقاً من محورين معياريين من المحتمل أن يتغيرا. فالملفوظ «من المفيد المشي طويلاً حين يكون الجو جميلاً»، على سبيل المثال، تمفصل سلمين معياريين (المعيار الكمي للمشي، والمعيار النوعي للجو)، يلجأ إليهما المتكلم للربط بين مجالين (ممارسة المشي، والحالة الجوية):

جميل جداً	كثيراً
جميل	طويلاً
سيء	قليلاً
سيء جداً	قطعاً
↑	↑
سلم نوعي	سلم كمي
(الحالة الجوية)	(ممارسة المشي)

إن بناء سلم حجاجي يفترض، إذن، أن يتعرف المتكلمون إلى السلالم المعيارية. ويمكن أن نفترض أن هذه الأجهزة تصدر عن معرفة مشتركة. لكنّ هذا ليس ضرورة. وبداهة، فإن بناء خطاب ما يكشف حرية الذوات المتكلِّمة في التعبير (في علاقة بالقيود الخاصة باللهجات، واللهجات الاجتماعية واللهجات الفردية). إذ رغم إقرارها المبدئي بالمعايير، فإن إمكان امتثالها أو حيدها عن [هذه المعايير] سواء.

الضمنية (L'implicite). إن تنظير البعد الضمني للمعنى ليس هو الإسهام الأدنى للذريعيات المندمجة. فآلية المعنى تصنّف، خطوة

خطوة، المظاهر المختلفة للمسكوت عنه (non-dit)، وهي شروط أساسية للتلفظ. إن هذا التفكير الأساسي يرتكز، قبل كل شيء، إلى نقد أول للافتراضات النظرية للغة المنظور إليها بوصفها شفرة:

«إن القول بأن اللغات الطبيعية هي شفرات مخصصة لنقل المعلومة من فرد إلى آخر، هو، في الوقت نفسه، إقرار بأن المضامين كلها المعبر عنها بفضل اللغة يتم التعبير عنها بطريقة صريحة [...] فما يقال في الشفرة يقال بصفة كلية، أو لا يقال بالمرة» (Ducrot, 1972).

إن تبرير لجوء الخطاب إلى الضمنية، بدءاً من تشكله موضوعاً للسانيات، يعود إلى الأهمية التي تحظى بها آلية بناء المعنى هذه في نشاط المتكلمين:

«والحال أننا كثيراً ما نكون في حاجة إلى قول بعض الأشياء وفي الوقت نفسه جعل الأمر كما لو أننا لم نقل شيئاً، أي أن نقولها بطريقة نستطيع بها التملص من مسؤولية قولها» (المصدر نفسه).

ويعزى هذا اللجوء إلى سببين إثنين. فهناك، أولاً، سبب ثقافي توضع بموجبه حدود أخلاقية على ما يمكن قوله بشكل صريح:

«وهو مرتبط، أولاً، بوجود مجموعة لا يستهان بها من الطابوهات (tabous) اللغوية، لدى كل عشيرة، حتى بالنسبة لتلك التي تبدو أكثر ليبرالية أو تحرراً [...] وما يهم أكثر، بالنظر إلى موضوعنا، هو أن هناك موضوعات محرمة بالكامل ومحمية بقانون الصمت (هناك أنشطة، وأحاسيس، وأحداث لا نتكلم عنها). وأكثر من ذلك، هناك، بالنسبة لكل متكلم، في كل وضعية خاصة، أنماط مختلفة من المعلومات التي ليس له الحق في الإفصاح عنها، ليس لأنها موضوع تحريم في حد ذاتها، بل لأن الإفصاح عنها قد يشكل سلوكاً مستهجناً» (المصدر نفسه).

والسبب الثاني مرتبط مباشرة بمجرى التبادل (conduite de l'échange). فهو، إذن، يشكل تبريراً ممارساتياً أو «سياسياً»، أكثر منه تبريراً أخلاقياً:

«وهناك سبب ثان ممكن يخص الحاجة إلى الضمنية، وهو يرتبط بكون كل إثبات صريح يصبح بسبب ذلك موضوع مناقشات ممكنة. فكل ما يقال يمكن أن يكون موضوع اعتراض. إلى حد أننا لا نصرح برأي أو برغبة دون أن نأخذ بعين الاعتبار، في الوقت نفسه، الاعتراضات الممكنة للمحاورين [...] فمن الضروري، إذن، بالنسبة لكل اعتقاد أساسي، سواء تعلق الأمر بأيديولوجيا اجتماعية أو بفكرة شخصية راسخة، إيجاد وسيلة تعبيرية لا تكشفه، ولا تجعل منه موضوعاً واضح المعالم، وبالتالي قابلاً للاعتراض عليه» (المصدر نفسه).

إن هذا السبب الثاني هو ما يجعل من دراسة الأوجه المختلفة للضمنية أمراً ضرورياً، لأن الآفاق التي يفتحها مجال الدراسة هذا أمام التحليل اللساني تفضي إلى دراسة المظهر الاستراتيجي لاستعمال اللغة. والأمر هنا لا يتعلق باستعارة عسكرية، بل بمفهوم وصفي، ولو أنه صحيح أن التواصل اللفظي غالباً ما يكون مسرحاً لمواجهة بين وجهات نظر متعارضة. ويميز دوكرو، في الأخير، من منظور منهجي، بين صنفين من الضمنية: «تلك التي تنبني على مضمون الملفوظ» و«تلك التي تضع فعل التلفظ موضع سؤال».

المصرح به والمتضمَن (posé et présupposé). هذا التمييز يؤسس للتقابل الأول الذي يحتمل أن يضبط العلاقات بين المَقول والمسكوت عنه. ليكن المثال: «توقف بطرس عن التدخين» (Pierre a cessé de fumer). لهذه الصيغة اللغوية مضمونان دلاليان، يتمثل الأول منهما في المعلومة المعبّر عنها بوضوح والتي بموجبها «لم يعد

بطرس يدخن» (Pierre ne fume plus). هذه المعلومة المميزة للمقول بما تفصح عنه تشكل المصرّح به. والمضمون الثاني، رغم أنه يعبر عنه في الوقت نفسه، لكن بطريقة ضمنية، يعلمنا أن «بطرس كان يدخن» (Pierre fumait). هذه المعلومة الثانية تشكل متضمناً (présupposé). وبحسب دوكرو، فالمتضمن جزء لا يتجزأ من معنى الجملة. فلا أحد يمكن أن يتكلم دون أن يكون لكلامه متضمناً، إلى حد أن فعل التضمن يشكل الفعل الأساسي للكلام. فهو يحدد الاستراتيجية الأولى لخطاب ممكن، بل شكلاً من أشكال العنف اتجاه المتلقي الذي يحصره المتكلم بذلك في إطار معين للتبادل. فضلاً على ذلك، فالاعتراض على المتضمَن يكون مثيراً للجدل، لأنه يحطم الإطار المسبق للتواصل (لم يدخن بطرس قط Pierre n'a jamais fumé!!)). وقد أشار دوكرو إلى أهمية التضمّن في بناء الأيديولوجيات.

المتضمن والمستفاد (présupposé et sous- entendu). يسمح إعمال الجملة «توقف بطرس عن التدخين» في الخطاب بإمكان وجود قيم دلالية جديدة يتم اشتقاقها عن طريق التضمين (implication). فمتلقي الملفوظ، بعد تعرّفه إلى المعلومة المصرح بها، وكذا المعلومة المتضمّنة، يمكن أن يستنتج معطيات أخرى (نحو: هذا أفضل بالنسبة لصحته، أو يا للأسف، كان متعته الوحيدة). وهذا النوع من المعلومات يحدد صنف المستفاد. لندقق أن المتضمن والمستفاد يختلفان بطبيعتهما في جوانب مختلفة: فالمستفاد، أولاً، وخلافاً للمتضمَن، يُستخلص من معنى الملفوظ، فهو لا يستنتج من دون سياق. ثانياً، إن إنتاج المستفادات (sous- entendus) غير محدود قبلياً، بينما المتضمنات محدودة العدد. ثم أخيراً، وخلافاً للاقتصاد التضمنّي الذي يعتمد كلياً على المتكلم،

فإن تمييز المستفادات يُترك كلياً لتقدير المتلقي. في الواقع، يمكن للمتكلم، أمام تأويل معين لملفوظه، إما أن يتفق مع المتلقي (أنت على حق في ذلك (Je ne vous le fais pas dire)) أو أن يختلف معه (هذا قولك أنت (c'est vous qui le dites)). وباختصار، ومن وجهة نظر تلفظية، فالمتضمَّن ضمني مرتبط بالإنتاج، بينما المستفاد ضمني مرتبط بالتلقي.

مجاري الخطاب (Les Lieux du discours). تفضي دراسة التسلسلات الحجاجية (enchaînements argumentatifs) إلى استكشاف مظهر آخر من مظاهر البناء الضمني للمعنى. لتكن المتوالية: «الجو جميل، لنذهب إلى الشاطئ». إن الحس السليم يعدّ هذه المتوالية منطقية. وهذا مرتبط بالاعتراف الضمني بطوبوس (topos) معين (تعبير بديهي، [أو مألوف]). وهذا الطبوس يمكن إبرازه بهذه الكلمات: «الجو الجميل مناسب للعوم». إن هذا المنظور يحيّن في إطار الذرائعيّات المعاصرة سؤال الاستكشاف (inventio)، المميز للبلاغة القديمة الخاصة بترتيب الحجج. إن الطوبوسات، التي توافق معتقدات ثقافية، «تكون دعامة للتفكير» (Ducrot, 1994). وتسمح مردوديتها الخطابية بتقدير سماتها الوظيفية الأساسية. لنعتبر الأمثلة التالية:

(1) بطرس غني: يمكن أن يبتاع ما يشاء

(2) مريم جميلة: إنها تفتن الرجال

(1') بطرس غني: فهو إذن كريم (أو بخيل)

(2') مريم جميلة: فهي إذن ذات غنج (أو طبيعية)

يقدم المثالان (1) و(2) تسلسلين مبررين بالاستعمال الضمني لطوبوس داخلي (intrinsèque). وينبغي أن يفهم من ذلك خاصية

دلالية بنائية للمدلول المعجمي لكل صفة (غني، جميلة): حيث يكون الاستدلال ناتجاً عن توضيح هذا المضمون اللساني (الغنى يمنح «قوة شرائية» كبيرة، والجمال يجعل من حصول الإعجاب أمراً مؤكداً). أما المثالان (1') و(2') فهما متواليتان تلفظيتان مبررتان باللجوء إلى طوبوس خارجي (extrinsèque). وفي هذه الحالة، فإن المعتقدات التي يتم اللجوء إليها لا ترتبط بمواضعات اللغة وحدها، إنها بناءات للخطاب يقرر فيها المتكلم (الذي يكون حراً في ربط الغنى بالكرم أو البخل، وربط الجمال بالغنج أو بالحالة الطبيعية). لندقق في الأخير، أن كل طوبوس، في حدود استعماله لمحمولين (prédicats) (من نمط م: جمال، وع: إعجاب)، يمكن أن يتحقق في أربع صور محورية تفضي إما إلى طوبوس صاعد (ascendant) (+م، +ع)، أو نازل (descendant) (ـ م، ـ ع) أو إلى طوبوس نشاز (discordant) ـ تكون محمولاته متعاكسة: (+م، ـ ع)، (ـ م، +ع).

إن الذرائعيّات المندمجة تشكل إسهاماً أساسياً من ناحيتين. فهي تكرس إعادة التعريف الموسعة لموضوعات نظرية اللغة، وذلك بجعل التحليل الدلالي ينفتح على أفق الضمني الذي لايزال بكراً. كما أنها تعدّل بعمق الفهم التقليدي لمستويات التحليل اللساني. لقد أصبح هذا المفهوم الذي كان محصوراً في الإطار الجملي (Benveniste, 1966)، يحيل، منذ ذاك، إلى المستويات المختلفة لبناء الملفوظ. إنها أي الذرائعيّات المندمجة أساس توجهات المدرسة الفرنسية في الذرائعيّات.

5.2. الذرائعيّات المعرفية (cognitiviste): د. سبيربر ود. ويلسون

يسمى هذا التصور المرتبط بأعمال سبيربر وويلسون هكذا لأنه

يعارض مسلمات نظرية أفعال الكلام. فمنظّراه يرفضان، بصفة خاصة، التواضعية الجذرية (conventionnalisme radical) وكذا التعرّف إلى القول والفعل المميِّزين عند أوستين وسيرل. كما يؤكدان على أولوية الوظيفة الوصفية للغة، ويقترحان نظرية لتأويل الملفوظات معدّة انطلاقاً من إعادة قراءة لـغريس.

الشفرة والاستدلال

يعتمد التصور المعرفي للغة، في جزء كبير منه، على مراجعة النموذج الشفري (codique) للتواصل، ويستبدله بنموذج استدلالي (inférentiel).

وقد أشار سبيربر وويلسون إلى أن تاريخ علوم اللغة، بما في ذلك فلسفة اللغة، هو تاريخ تصور للتواصل البشري ينبني كلياً على نموذج الشفرة:

«الشفرة نسق يقيم توافقاً بين الرسائل الداخلية والرسائل الخارجية، وهو ما يسمح بتواصل جهازين لمعالجة المعلومة (سواء تعلق الأمر بكيانات أو بآلات)» (Sperber-Wilson, 1986).

إلا أن علاقة التواصل المتمثلة بالنسبة للتقليد اللساني، في سيرورة مزدوجة للإشفار وفك الإشفار (encodage/décodage) تستدعي مقوّماً (correctif):

«ومع ذلك، [...] فالفهم يستلزم أكثر من فك شفرة الرسالة اللغوية [...] فهناك هوة بين التمثيل الدلالي للجمل والأفكار التي تعبر عنها الملفوظات حقيقة. وهذه الهوة لا يتم تجاوزها بزيادة الإشفار بل بالاستدلال» (المصدر نفسه).

إن هذه التحفظات تخص التنظيرات الأساسية للتواصل القائمة

على أساس شفري: وهي موجهة، في مقام أول، إلى الخطاطة التي اقترحها جاكوبسون وشكلت، في إطار اللسانيات البنيوية، تحويلاً للتمثيل السبرنياتي (cybernétique) للمعلومة (الذي يعود إلى عالم الرياضيات فينر (Wiener)).

التصور الذريعي للشفرة

لا يستثني النقد الذي طوره سبيربر وويلسون التعديلات التي قد تكون أجريت على هذه الخطاطة، ولو كانت من منظور ذريعي. ونخص بالذكر أساساً إعادة صياغة هذه الخطاطة التي قامت بها كربرات (1980). فقد اقترح المؤلف صيغة بديلة تتميز بإضافة مكونات مختلفة (منطقية، وبلاغية، وأيديولوجية) بطريقة تسمح بتوصيف قدرة المتكلم الذرائعيّة، فضلاً على قدرته اللسانية. وبالتالي، فإن النشاط الذريعي يظل محدداً بشكل مفرط:

الخصوصية الذرائعية. إن التمييز الذي أقمناه سابقاً (نموذج الشفرة / نموذج الاستنتاج) يربط بين تصورين متكاملين للتواصل. وهذا التميز يشمل التعارض التخصصي لسانيات/ ذريعيات:

«إن دراسة التمثيل الدلالي للجمل تعود إلى النحو، أما دراسة تأويل الملفوظات فتنتمي إلى ما يعرف اليوم بالذرائعيّات» (1986).

إن التمييز بين هذين المجالين من شأنه أن يحدد وضع ووظيفة الذرائعيّات. ويقع على عاتق هذا المجال المعرفي توضيح الظواهر الخطابية المتنوعة بقدر تنوع رفع الالتباسات، أو توضيح المعاني الضمنية، أو تحديد المقاصد المرجعية، أو، كذلك، القوة الإنجازية للملفوظات.

الشفرة في موضع سؤال. هناك حجج مختلفة قدمت لدعم نقد

التصور الشفري للتواصل. ولإبراز حدود هذا التصور، فإن ما سنتفحصه هنا هو الحجج الوظيفية، وكذا بعض الأطروحات الإضافية. فبعد وضع شروط نقد النموذج الشفري، يذكر سبيربر وويلسون بأن «نظريات التواصل كلها، من أرسطو إلى السيميائيات الحديثة، أسست على نموذج فريد سنسميه نموذج الشفرة (model du code)».

ثم بعد ذلك، وصفا الحدود، وكذا المميزات النظرية للنموذج الشفري بالطريقة التالية:

«فحتى لو أمكننا النظر إلى لغة ما بكونها شفرة تجمع بين تمثيلات أصواتية لجمل وتمثيلات دلالية لهذه الجمل، فإن جزءاً مهما من الأبحاث في علم النفس اللغوي، وفي الذرائعيّات، وفي فلسفة اللغة يبين أن هناك هوة بين التمثيلات الدلالية للجمل والأفكار التي تعبر عنها الملفوظات فعلاً. هذه الهوة لا يتم تجاوزها بمزيد الإشفار، بل بمزيد الاستدلال».

حجة «المعرفة المشتركة» (savoir partagé). في هذه المرحلة من النقاش، يحذر سبيربر وويلسون من مغبة تبرير النموذج الشفري عن طريق تحليل مبني على «الارتداد اللانهائي» (régression à l'infini)، فيقولان:

«بالنسبة للمدافعين عن نموذج الشفرة، فإن السياق المستعمل من لدن المستمع يجب أن يكون مطابقاً للسياق المعتمد عند المتكلم [...] فكيف سيميز المتكلم والمستمع الفرضيات التي يتقاسمانها عن الفرضيات الأخرى؟ فلكي يتوصلا إلى ذلك عليهما أن يضعا فرضيات من درجة ثانية حول فرضيات الدرجة الأولى التي يتقاسمانها، لكن عليهما أن يتأكدا من تقاسمهما فرضيات الدرجة الثانية، وهو ما يستوجب فرضيات من درجة ثالثة، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية».

وهناك اعتراضات أخرى تخص أساساً الحجة التي غالباً ما يرفضها أنصار النموذج الشفري والتي تتعلق بنجاعة «المعرفة المشتركة» لسد الثغرات التي يتركها قصور الشفرة:

«إن الفرضيات أو المعارف المرتدّة هكذا إلى ما لانهاية تم التعرف إليها، أولاً، من قبل لويس (Lewis) تحت اسم «معرفة عامة» (savoir commun)، ثم بعد ذلك، من قبل شيفر (Schiffer) تحت اسم «المعرفة المتبادلة» (savoir mutuel). وتعد المعرفة المتبادلة، في إطار نموذج الشفرة، ضرورة. [. . .] إن فرضية المعرفة المتبادلة لا يمكن قبولها نفسياً. نحن نرفض، إذن، نموذج الشفرة الذي تنتج عنه».

إن هذه الاعتراضات كلها تستدعي نقطة انطلاق جديدة. وكان الاستئناف من إعادة تقييم لنظرية غريس حول قصد التواصل وضمنها سبيربر وويلسون، وهنا أيضاً تم التذكير بمزاياها وبيان حدودها. فهما يعارضانه خصوصاً في إقراره البعدي لقيمتها الوصفية، وخلوها من القوة التفسيرية. ومع ذلك، فالفضل يعود إلى كريس، بعد أوستين، في محورة البعد الاستدلالي للتواصل بشكل صريح.

نظرية الورود

تعتمد الذريعات المعرفية على نظرية الورود التي صاغها سبيربر وويلسون (1989).

الإطار العام. تطورت نظرية الورود من خلال مواصلة نموذجين تُشكل بالنسبة إليهما إعداداً خاصاً، وذلك في علاقة بموقع الذرائعيّات أساساً: بالنظر إلى نظرية نحوية، وبالنظر إلى نظرية الفكر.

نظرية الورود والتصور التوليدي للغة. تفترض النظرية المعيار للنحو التوليدي (Chomsky, 1957) استقلالية التركيب. وتمشياً مع النحو الفلسفي لبور رويال، فهي تفترض كلية التمثيلات التصورية التي تشتق منها التراكيب الصورية الخاصة بكل لغة. وبحسب سبيربر وويلسون، فالنحو التوليدي يحسب التمثيل الدلالي للجمل، وهذا التمثيل مستقل عن سياق التلفظ. ثم بعد ذلك، ستكون هذه المعطيات نفسها أساساً للنشاط الذريعي للمتكلم، أي لتأويل الجمل الملفوظة في السياق.

● نظرية الورود والتصور المجزوئي للعقل. يتميز العقل البشري، بحسب ج ـ أ. فودور (J.-A. Fodor) (1983)، بقابليته لمعالجة إدراكات العالم بواسطة مجزوءات معرفية متخصصة تحول هذه الإدراكات إلى تمثيلات[10]. وتفترض نظرية الملكات هذه صنفين من المجزوءات: فمن جهة، هناك المجزوءات الربضية (modules périphérique) المستقلة نسبياً عن الفكر، وهي تحدد نسق الدخل (système d'entrée) بالنسبة للمعطيات المدركة عند حالة الانطباع (état d'impression)، ومن جهة أخرى، هناك المجزوءات المركزية الخاصة بالنسق المركزي للفكر (système central de la pensée).

إن نشاط النسق اللساني، بالنسبة لسبيربر وويلسون، يخضع لعمل نسق الدخل (المجزوءات الربضية المتخصصة). وبالمقابل، فإن النشاط المعرفي من النمط الذريعي يخضع للنسق المركزي للفكر (المجزوءات المركزية للفكر).

(10) يشترك فودور مع تشومسكي في التصور الفطري للغة الذي بموجبه تكون الملكة اللغوية المميزة للإنسان جهازاً بيولوجياً.

الأطروحات الأساسية. إن السياق إجباري للمرور إلى تأويل الملفوظات. ويتوقف نجاح السيرورة التأويلية، الذي هو نجاح محتمل وحسب، على الصياغة التي يقوم بها المتلقي لمجموعة من الفرضيات. وتصاغ هذه الفرضيات انطلاقاً من المعلومات التي يتوفر عليها أطراف التبادل في اللحظة التي يتواصلون فيها. وباختصار، فإن نجاح التواصل يتوقف على التمكن من قاعدة فريدة: إنها مبدأ الورود. إن الأمر يتعلق، في الواقع، بمبدأ للبساطة (principe de simplicité).

مبدأ الورود. فيم يتمثل استعمال وتطبيق مبدأ الورود؟ وماذا يعني «ملفوظ وارد» من الناحية المعرفية؟ إن إعمال مبدأ الورود يخص، في الواقع، المتكلم الذي ينتج ملفوظاً، وكذا المتلقي المدعو لإنتاج تأويل الملفوظ نفسه. ففي وضع تلفظي معين، يقيَّم ورود علاقة تواصل ما (لفظية كانت أم لا) من ناحيتين مختلفتين لكنهما متكاملتين: فأولاً من وجهة نظر المتكلم بما أن ملفوظه يتضمن تأثيرات معرفية (effets cognitives) (هي احتمالات للاعتراف به بناء على القيمة التي يحملها، بتعبير ذريعي)، وثانياً، من وجهة نظر المتلقي للملفوظ الذي سيؤوله ببذل مجهودات معرفية مكلفة نوعاً ما (بحسب درجة الاتساق التي يعترف بها للملفوظ المدرك).

الاستدلال الذريعي. تشكل نظرية الورود، إذن، مراجعة لنظرية القصد التواصلي. فهي تطور تصور للاستدلال الذريعي لا يتوقف لا على مبدأ التعاون، ولا على أي صنف من أصناف التواصل المحددة من قبل غريس. ليكن التبادل التالي:

1 .قل لي أبي، ما ذا نفعل هذا المساء؟

2 .انتظر، حقاً، علي أن أجري اتصالاً هاتفياً. . .

3 .آه رائع . . . . .

إن الاستنتاج الذي قام به الطفل يشكل استلزاماً محادثياً، بالمعنى الذي عند غريس، لكنه، قبل كل شيء، ناتج عن البحث عن الورود الذي خصّ الطفل به ملفوظ أبيه. وبعبارة أخرى، فإن الطفل يمر إلى الاستدلال انطلاقاً من فرضيات مرتبطة بوضعية التلفظ (مثل: المكالمة الهاتفية ينبغي أن يكون لها علاقة بمشروع خروجنا هذا المساء، وهذا الملفوظ يمكن أن يؤول باعتباره علامة على الاستجابة لسؤالي. . . إلخ). ومن هذا المنظور، فالأمر يتعلق بصفة خاصة باستلزام سياقي (implication contextuelle). يمكن صياغة قاعدة الورود بالطريقة التالية: كلما كان التأثير المعرفي (ت م) للملفوظ مهما كان الملفوظ وارداً (و)، وبخلاف ذلك: كان الجهد المعرفي (ج م) المبذول من قبل المتلقي لتأويل الملفوظ مهما، كلما كان الملفوظ الذي ينتجه المتكلم أقل ورودا (و). وتركيبة ذلك هي: / +ت م، + و/ ، / +ج م، ـ و/.

استعمال وصفي واستعمال تأويلي. يقوي سبيربر وويلسون :1989) (343، في النهاية، وجهة النظر التمثيلية (représentationaliste). وهذا المنظور قادهما إلى أن يدمجا في نظرية عامة للوظيفة التمثيلية للملفوظات استعمالات مختلفة لمبدإ الورود:

«كل تمثيل له صورة قضوية (forme propositionnelle)، وبخاصة كل ملفوظ، يمكن استغلاله للتمثيل بطريقتين. يمكن أن يمثل وضعاً بموجب كون صورته القضوية صحيحة بالنسبة لهذا الوضع، وفي هذه الحالة، نقول إن التمثيل وصف، أو يستعمل وصفياً. أو أن التمثيل يمكن أن يمثل تمثيلاً آخر له هو الآخر صورة قضوية ـ فكرة مثلاً ـ بموجب تشابه بين الصورتين القضويتين، في هذه الحالة، نقول إن التمثيل الأول تأويل للثاني، أو أنه يستعمل تأويلياً».

ليكن الملفوظان:

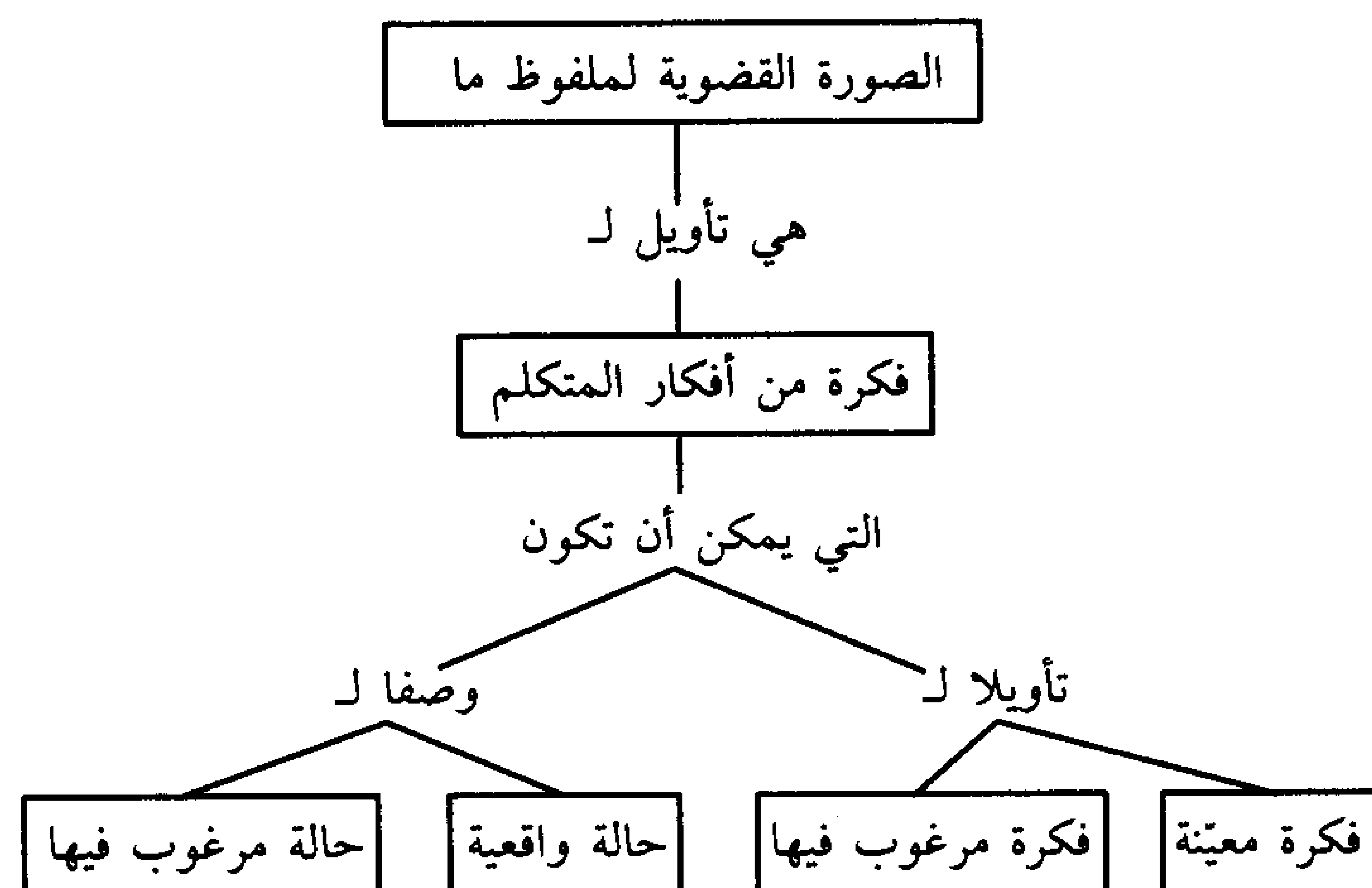
(1) إذا رغبت في خِيارة، **فهي موجود في الثلاجة**

(2) أرتور، أنت خِيارة

يفضي البحث عن الورود في ما يخص المثال (1) إلى استعمال وصفي (حشوي بالنظر إلى المواضعات اللسانية، آخذاً بعين الاعتبار السياق المعرفي)، وفي ما يخص [المثال] (2)، فإنه سيكون فرصة لاستعمال تأويلي للمبدأ نفسه (حرفية اللفظ مستبعدة هنا). وهكذا تعاد، مرة أخرى، صياغة التصور التأويلي للتواصل، انطلاقاً من الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر المتلفظ والمتلقي. وسنجد في هذه الأطروحة الفكرة المنهجية المتمثلة في اعتبار التعبير العلني (العام، بالمعنى الذي عند فيتغنشتاين) موضوعاً:

«يمكننا القول إن المتكلم يقدم من خلال ملفوظه تعبيراً تأويلياً لواحدة من أفكاره، وأن المستمع يبني، على أساس هذا الملفوظ، فرضية تأويلية تخص القصد الإعلامي (intention informative) للمتكلم».

ومع ذلك، فالسؤال المثار هو معرفة أي فكرة تمثل ملفوظ المتكلم. وإلى أي شيء يستجيب الفاعلون لكي «يمكن استعمال تمثيل ما وصفياً أو تأويلياً»، مع التأكيد على أن «كل ملفوظ يستلزم علاقتين، في الأقل: علاقة بين الصورة القضوية وفكرة من أفكار المتكلم، وإحدى العلاقات الأربعة الممكنة بين فكرة ما وما تمثله هذه الفكرة». وتوضح الخطاطة التالية هذه الإمكانات المختلفة (المصدر نفسه: ص 347):



إن أهمية الذرائعيّات المعرفية ينبغي أن تقدّر بشكل مختلف. فهي بكل تأكيد تكمن في توصيف الذرائعيّات كنظرية لتأويل معاني الملفوظات، وهو ما يميز هذا المجال عن اللسانيات. لكن المرء يمكن أن يعترض على هذه الحركة بخاصة في ما تدعيه في جانب آخـر، أي الارتـداد الـتـمـثـيـلـي لـلـتـخـصـص (involution représentationaliste). وهو ما يسفر عن عودة إلى التصور الذهني للغة، الذي هو نفسه ينبني على تصور لاتاريخي (a-historique) للسياق. إن هذا التعارض ليس هو الأضعف بالنسبة لنظرية «ذريعية».

6.2. مدرسة بالو ألتو

تـشـكّـل طيـف الـذرائـعـيّـات الـثـقـافـيـة (pragmatique culturelle) تدريجياً. لكن الرؤية الموحدة غابت هنا أيضاً. وقد أسهمت في تطور المجال أعمال مختلفة، لكنها تتلاقى في الغالب. إن الذرائعيّات الثقافية تنحو أكثر إلى الالتباس بالسيميائيات[11]. وهي ذات مصادر متعددة:

(11) من المؤكد أن اللسانيات ليست بعيدة عن ذلك. ففكرة المشروع السيميائي نفسه تعود إلى سوسور الذي يحدد مبدأها باقتضاب في **دروس في اللسانيات العامة**. إن تطورات =

كنظرية الأنساق (سبرنيات (cybernétique)، والفلسفة التحليلية (analytique) (المنطقية، وللغة العادية))، والإناسة. وقد رأت النور بمدينة بالو ألتو بكاليفورنيا، حيث تحلق روادها في البدء، حول ج. باتسون (G. Bateson) (1904 ـ 1980)، ثم بعد ذلك حول ب. واتزلاويك (P. Watzlawick) وأ. ت. هال (E. T. Hall).

الوضعية

تتبنى أغلب النظريات التي درسناها، حتى الآن، وجهة نظر الذوات المتكلِّمة، وتنحصر في دراسة التواصل اللفظي داخل إطار جدّ محدود. أما مدرسة بالو ألتو فتتبنى فكرة منهجية معاكسة تتمثل في البدء باعتبار النسق الثقافي العام من أجل دراسة السلوكات التواصلية للذوات (لفظية كانت أو غير لفظية). وينادي باحثو هذا المجال بمنظورات بنائية جذرية (constructivisme radical). إن هذا التقليد الفكري الذي يرجعه النقد إلى فيكو (Vico)، بصفة خاصة، يؤسس لادعاءات العلم حول قناعة مفادها أننا لا نستطيع معرفة إلا ما نصنعه نحن بأنفسنا: كالرمزيات، والأعمال الثقافية، والممتلكات المادية. . . إلخ. ولإعداد نظرية عامة للتواصل تعمل، في الأساس، على تماثل هذا الأخير مع الكل الثقافي، ينطلق هذا التصور من نقد لمفهوم الواقع.

= هذا التخصص، في فرنسا (مع بارت بخاصة، ابتداء من الستينيات)، كما في أوروبا، تماثل التنظيرات الناشئة في ما وراء الأطلسي مع بيرس وموريس. وفي نص يعود إلى سنة 1969 أعيد في مقدمة في اللسانيات العامة («Semiologie de la langue», 1974: 46-66)، يقارن بنفنيست بين المشروعين الصادرين عن فكر «عبقريتين متناقضتين» هما سوسور وبيرس. إن بنفنيست، الوفي لتوجهات **دروس في اللسانيات العامة**، يبني السيميائيات انطلاقاً من الاقتراح التالي: «إن العلاقة السيميائية بين الأنساق تظهر إذن كعلاقة بين نسق مأوّل (interprétant) ونسق مأوّل (interprété). وهو ما نفترضه على نطاق واسع، بين دوال اللغة ودوال المجتمع. وإذن فاللغة ستكون مأوّل المجتمع.

الثقافة والواقع

إن الواقع بطبيعته لا مضمون له خارج الموشورات (prismes) اللسانية وغير اللسانية التي تكونه. فالواقع هو بناء ثقافي، فردي وجماعي، يتنوع تعريفه بتنوع بيئاته. وينبغي، كذلك، أن نميز، بشكل جذري، مفهوماً للواقع مرتبطاً بالخصائص المادية للأشياء، المتحقَّق منها موضوعياً والخاضعة للتكرار (réitération)، عن مفهوم للواقع خاص بالتجربة الإنسانية المتمثلة في إسناد معنى وقيمة لهذه الأشياء، بشكل دائم. إن العالم البشري («العالم الطبيعي» أو «عالم الحياة» بحسب تعبير الظاهراتيين (phénoménologues)) يبدأ من الاستعمال المتواصل للنشاط التواصلي للجماعات الإنسانية. وهذا التصور للثقافة بوصفها منتوجاً لنشاط هيرمينوطيقي يكيّف تعريفاً تراكمياً للرابط الحضاري. فاللغات لا تقطّع رؤيتنا للواقع وتغذيها وحسب (كما وضّح سابير وورف)، بل تقيم، كذلك، عوالم حسية مميّزة تسهم في تشكيل الهوية الفردية والجماعية. لذلك، وفي إطار فهم التفاعل، فإن الشفرة اللسانية كما كتب هال: «ليست هي المشكل، بل السياق الذي يحمل في ذاته درجات متنوعة للمعنى». ففي وضع ثقافي ما، كل شيء «يشكل علامة» متميّزة، ولا يقتصر الأمر على العبارات المختلفة للغة المتكلّمة وحدها، بل هناك أيضاً الوسط أو المحيط الذي تلتحم معه اللغات: كتأثيث الفضاء، والهندسة، والإشاراتية (gestualité)، والتعبير الميمي، ونمط المسافة (القرب) الذي يقيمه الشركاء في التفاعل بينهم... إلخ.

مشكل السياق

إنه إحدى الأسباب التي بموجبها، بحسب هال دائماً، «لا يمكن للشفرة، والسياق، والمعاني إلا أن تعدّ مظاهر لفعل واحد». (المصدر نفسه: ص 93). وهذا يبرر، بشكل كبير، كون أن تحليل

سياق التواصل يشكل أحد التوجهات الأساسية للذريعيات الثقافية. وبالتالي، فإن مفهوم مستوى السياق (niveau de contexte) يسمح بتوصيف الأنماط المختلفة للتواصل، يقول:

«إن مستوى السياق يحدد طبيعة التواصل في كليته، ويمثل الأسس التي تستند إليها المكونات الأخرى كلها (بما فيها المكون الرمزي)».

إن تفاعلاً خاصاً ما يرتكز على صنفين من الضوابط: الضوابط التي تحدد السياق الداخلي (التجارب والتفاعلات المبرمجَة للذوات)، والضوابط التي تحدد السياق الخارجي (الحالة الموضوعية). وبالنسبة لاستعمال الشفرة اللسانية (استعمال العلامات (signes) بالمعنى الذي عند موريس (Morris))، فهو في الغالب الأعم، إما محدود أو مطور، بحسب درجة قرب الذوات. إن هذا التقويم للعبارة اللفظية يخص النمط كما الهدف العلاقيين: وهذه الوسائط هي التي تحدد شكل السياق الغني (contexte riche) (شفرة محدودة/ لجوء كبير إلى الضمني) أو شكل السياق الفقير (contexte pauvre) (شفرة مطورة/ لجوء كبير إلى المصرَّح به).

نسق التواصل

ينبغي أن نُعدَّ مفهوم النسق لتوصيف منظورات مدرسة بالو ألتو بدقة أكبر. فالنسق يعرّف باعتباره مجموعة من الموضوعات (objets)، بما في ذلك العلاقات التي تقيمها هذه الموضوعات مع مسنداتها.

محددات. يتطلب هذا التعريف العام بعض التدقيق: فالموضوعات تشكّل عناصر النسق، وبعبارة أخرى فالأمر سيتعلق بكيانات حية (هنا، الأفراد)، والمسندات هي الخصائص المميزة للعناصر (هنا، السلوكات)، والعلاقات تمثل «ما يجمع بين العناصر». بعد هذا، ينبغي، الآن، أن نحدد نسقاً ما في تفاعل

بوصفه فعلاً لشريكين أو شركاء يحاولون تحديد طبيعة علاقتهم، أو، بصفة خاصة، بعدّه فعلاً لشركاء حققوا سلفاً هذا الهدف. إن التفاعل، بوصفه نسقاً، يقدم نفسه كدينامية خاضعة للتغير. وبهذا المعنى، يعمل نسق ما بواسطة أنساق فرعية تفهم بوصفها مجموعة لكل العناصر (الأفراد) بحيث إن تعديلاً يمس مسنداتها (السلوكات) يؤثر على النسق برمته، وكذا على العناصر التي عُدّلت مسنداتها بسبب سلوك النسق. وتميز النظرية، كذلك، بين نمطين من الأنساق: الأنساق المغلقة (التي لا تتلقى ولا تبعث أي طاقة بأي شكل، إذا لم يكن هناك أي تغيير للعناصر (مثل التفاعلات الكيماوية المنتجَة في بيئة مغلقة)، والأنساق المفتوحة (يتعلق الأمر بأنساق عضوية في تفاعل). وينتمي التواصل البشري إلى هذا النمط، في حدود أن الفاعلين (protagonistes)، الذين هم الموضوعات الثقافية والمتكلمون معاً، يتبادلون مع محيطهم المادي الطاقة والمعلومة.

مفهوم النسق المفتوح (La notion système ouvert). يعمل التفاعل البشري على التحقق من الخصائص الأساسية للأنساق المفتوحة. وسنميز فيها بين أربع خصائص. فخاصية الشمولية (totalité) تعني أن حدوث تعديل في عنصر من العناصر يفضي إلى تعديل العناصر الأخرى كلها وبالتالي، للنسق برمته. ويمكن أن نعدّ أن الخصائص الثلاثة التالية، المميزة للأنساق المفتوحة، وجوهاً (modalités) لسمة الشمولية، وهذه الخصائص هي: الارتداد (rétroaction) (عملية التأثير المرتد (ارتداد (feedback))، المميزة للدينامية التفاعلية[12]، النهاية المماثلة (équifinalité) (تحديد يعود

(12) وينتج عن ذلك تصور آخر للعلاقة بين الأشخاص. أي، مساءلة الخطاطة المتمركزة على الذات (التصور العفوي للذوات التي تظن أن العالم ينتظم حول كل واحد منها بوصفها مركز النجومية) من قبل خطاطة الاعتماد المتبادل. في هذه النقطة، انظر: N. Elias, *Qu'est- ce que la sociologie?* (Paris: Pocket, 1991).

حصرياً إلى التفاعل الراهن للعناصر الحاضرة فعلياً وهذا التفاعل يبرر نتائجه)، حفظ التوازن (خاصية جوهرية للأنساق المفتوحة التي تتبع ديناميتها دائماً، وبشكل يتناسب مع التعديلات المحتمل وقوعها، مبدأ للتوازن (principe d'équilibre)).

أسس التواصل. إن علاقة التواصل ليست علاقة تعدّ، بالمعنى الذي يتواصل فيه شخص ما مع شخص آخر. فالذات تكون مشاركة في تواصل معين ليس إلاّ، وهي تساهم فيه، على الأكثر، بوصفها «عنصراً» من كل. ويؤكد باحثو بالو ألتو، كما هو الشأن، غالباً، بالنسبة للمجالات الجديدة، على الطابع التقريبي لتنظيراتهم. ومع ذلك، فإن هناك ثابتاً يمكن اعتباره مكسباً برنامجياً: ويتعلق الأمر بوضع نظرية قادرة على الإحاطة ليس باستعمال العلامات من قبل الذوات وحدها (وهو ما يناظر التعريف التاريخي للذريعيات، منذ موريس)، بل بتأثيرات التفاعل على الذوات (وهو ما يشكل توسيعاً لمجال الذرائعيّات، فهو، من دون شك، أحد موضوعاتها الأساسية). وهكذا فهم يصوغون عدداً من «الخصائص» المميزة لعملية التواصل التي يمكن، في هذه الحالة، عدّها مسلمات عند حساب التفاعل البشري. (1972: الفصل 12).

7.2. صور المفارقة واستعمالاتها

بيّن منظرو مدرسة بالو ألتو أهمية الاستعمال المفارق (paradoxal) للغة في وضعيات تواصلية مختلفة. وينبغي أن نميز، انطلاقاً من تاريخ الإشكالية، بين ثلاثة أنماط من المفارقات: مفارقات منطقية رياضية، ومفارقات دلالية (تعريف متناقض)، ومفارقات ذريعية (إيعاز وتوقع مفارقان). لنتذكر أن مبدأ المفارقة المنطقية الرياضية كان وراء أزمة الأسس في الرياضيات. ومثال

المفارقة الدلالية «مناقضة الكاذب» (antinomie du monteur)، أي مناقضة الذات المتكلِّمة عن نفسها: «أنا كاذب». إن النتيجة المنطقية لهذا الملفوظ (م) هي أن (م) صادق إذا كان (م) غير صادق. وتكمن صعوبة المفارقة الدلالية، خلافاً للمفارقة المنطقية الرياضية، في كون اللغة الطبيعية لا تظهر كتراتب لطبقات ملحوظة. و«للخروج» من المناقضة، ينبغي إنتاج لغة فوقية (métalangue) قادرة على وصف التعارضات الثاوية في ملفوظ صيغَ داخل اللغة. وانطلاقاً من صيغة إبيمينيدس الكريتي، فإن تمييز مستويات منفصلة للغة (لغة قادرة على التحدث عن لغة، أساساً) يسمح برصد وجود ملفوظين مختلفين لكنهما مدمجين في الملفوظ الأول: فالملفوظ الأول ينتمي إلى لغة الانطلاق (لغة ـ موضوع)، والثاني إلى لغة فوقية ويثبت للأول عدم صدقه. وتبين نظرية الأنماط لرسِّل، في حالة المفارقة المنطقية، ونظرية مستويات اللغة لكارناب وتارسكي (Carnap & Tarski)، في ما يخص المفارقة الدلالية، أن الصياغات المناقضة تفتقر للمعنى. إن المنظور الفوق لساني، إذن، يسمح بالقول إن التعريفات المفارقة تكافئ في اللغة الطبيعية مفهوم الانتماء إلى النفس (soi-même) في المنطق الرياضي.

المفارقة الذرائعيّة. إن دراسة المفارقات، كما نبه إلى ذلك ب. واتزلاويك (1972)، هي الأكثر إفادة عن غايات الذرائعيّات، أي: تحليل تأثيراتها التطبيقية، وحدوثها الفعلي الناتج عن «التعريف المتعارض» (définition contradictoire) لعديد مواقف الحياة.

وهناك حالة نموذجية للمفارقة الذرائعيّة ينقلها المنطقي هـ. رايشنباخ (H. Reichenbach) (المصدر نفسه: ص 195)، حيث يكتب: «إن الحلاق (barbier)، في وحدة عسكرية، هو الجندي الذي يأمره قائده بحلق كل جنود الكتيبة الذين لا يقومون بحلق

ذقونهم». ويستخلص المنطقيُ أن «حلاق الكتيبة، بالمعنى المحدد، لا وجود له». وفي هذه الحالة، ليس مهماً، من وجهة نظر دلالية صرفة، أن تكون هذه الصياغة من دون معنى. فما يهم هو الحالة المتعارضة التي تُغرق فيها هذه الألفاظ الذات التي تتحمل نتائج ذلك. ويمكن، إذن، توصيف المفارقة الذرائعيّة بوصفها إعمالاً تطبيقياً لمفارقة دلالية.

الشروط الموضوعية. يعدد واتزلاويك (212-213 :1972) المعطيات المهيئة لوضعية مفارِقة: ينخرط شخصان أو أكثر في علاقة مكثفة لها قيمة حيوية (جسدية و/أو نفسية) بالنسبة لأحدهما حسب أو بالنسبة للكل. وفي مثل هذا السياق، تبعث رسالة مُبنينة بطريقة حيث إنها: **أ)** تثبت شيئاً ما، **ب)** تثبت شيئاً ما عن إثباتها الأول، **ج)**. هذان الإثباتان يقصي أحدهما الآخر. والنتائج المنطقية الذرائعيّة هي التالية: **(1)** إذا كانت الرسالة أمراً، فيجب عدم الاستجابة له للاستجابة له، **(2)** إذا كانت الرسالة تعريفاً (للنفس أو للآخر) فإن الذات المحددة بالرسالة لا تتحقق من الرسالة إلا إذا كانت تتحقق منها، وهي لا تتحقق منها إذا كانت تتحقق منها. إن متلقي الرسالة يجد نفسه، في الأخير، في وضع يستحيل معه الخروج من الإطار الذي تحدده هذه الرسالة، إما بالنقد (ميتا ـ تواصل -méta communication)، مرتبط بافتراضاته أساساً) أو بالالتواء. ولا يمكن عملياً للذات أن لا تتفاعل مع هذه الرسالة، ولو أنها، من وجهة نظر دلالية منطقية، تفتقر إلى المعنى.

طيف الممكنات. يشير واتزلاويك إلى أن الصورة الأكثر نمطية للمفارقة الذرائعيّة هي على شاكلة: «كن عفوياً!» فهذه الصيغة الأولية توجد في عدد من المواقف التواصلية التي تنظّم الصيغة ديناميتها. إن ملاحظاته ترسم معالم نظرية لعدم التوازن المنظّم، المميز

للاختلالات العلاقية. كما أن نمط التفاعل الناتج عن ذلك يكشف، خطوة بخطوة، عن تواصل مرضي (pathologique). وهذا الأخير يمكن أن يكون ملازماً لشكل من أشكال العلاقة، من دون أن تقرر الذوات ذلك. كما يمكن أن يكون ناتجاً عن تحديدات مؤسساتية تقيم فيها الذوات علاقات تراتبية.

حلّ المفارقة. تلتقي التصورات العلاجية التي تستعملها فئة من باحثي مدرسة بالو ألتو عند نظرية المفارقة. ولتوصيف هذه التصورات، هناك تسميتان رائجتان هما: «التحليل النسقي» و/أو «التحليل السلوكي» (وقد لا يندر أن نسمع، كذلك، حديثاً عن «السلوكية» (comportementalisme)). إن هذه المصطلحات، في الواقع، تستحضر مباشرة نظرية التواصل. فعلم العلاج (la thérapeutique) مستمد منها بدءاً من افتراضات «نظام المسلمات» حتى. وهناك مبدآن يوجهان هذا التفكير التطبيقي: فالذات الخاضعة للعلاج تكون محاطة نسبياً بوسطها وبوضعيات الحياة التي هي وضعياتها، بما في ذلك الذوات المعنية معها في الوضعيات التي تعاني منها. ودور المعالج هو، إذن، إحداث تغيير في وضعيتها المعيشية، وذلك بتعطيل «منطق» القيود. ومن هذا المنظور، فإن التدخل الخارجي في سلوك الذات وحده يمكن أن يفك عقدة وضعية صعبة. ومن بين التقنيات التي يستعملها المعالج، هناك تقنية اللجوء إلى وصف العرَض (المبني على مبدأ القصد المفارق) الذي يؤدي إلى التخلص منه.

بافتراض ذلك، فإننا، من دون شك، نفهم بشكل أفضل، عند اكتمال هذه الصورة العامة، المدى الذي للأطروحة البنائية (constructivisme) وفيم يتمثل «بناء الواقع».

المراجع

Austin, J. L. *Quand dire, c'est faire*. Paris: Seuil, 1970.

Récanati, F. *La transparence et l'énonciation*. Paris: Seuil, 1979.

Rorty, R. M. *The Linguistic Turn: Essays in Philosophical Method.* Chicago; London: The University of Chicago Press, 1992.

Sarfati, G.-É. *Précis de pragmatique*. Paris: Nathan, 2002.

Zaslawski, D. «La philosophie analytique.» *Encyclopaedia universalis,* t. 18, 1996. pp. 78-85.

خلاصة عامة

في نهاية هذا المسار، يمكن أن نستخلص الخلاصات التالية، التي هي أيضاً اقتراحات لقراءة اللسانيات بوصفها علماً يندرج ضمن حقل المعارف المعاصرة:

الأسطورة المؤسِّسة. إن سؤال الأصول هو سؤال عام بالنسبة لمجالات الحياة الإنسانية كافة (تاريخ، علم، دين...)، وما نطلق عليه الأسطورة المؤسسة هو ضرورة ذهنية وجماعية في كل المجتمعات. وبالنسبة للسانيات، فإن سوسور («*CLG*»)، بكل تأكيد، هو من يحتل هذا الموقع، من خلال القراءات وإعادات القراءة التي تم القيام بها، بشكل متواصل، طوال القرن العشرين. وبالنسبة للجانب المعرفي لتمثل وتنظيم التخصص، فهذا الموقع لا جدال فيه، لأنه يكتسي وظيفة اجتماعية ومؤسسية: فالفعل المؤسس هو لسوسور. إن تطورات البنيوية، بخاصة في فرنسا، رمزية، من وجهة النظر هاته. لكن بالنسبة للجانب الإبستيمي والتاريخي، أي بناء التخصص، واختبار الأفكار والمعارف التي ساهمت في ظهور علم اللغة، فإن «التأسيس» كان بطيئاً، ومشتتاً ومتعدداً، وسلك مسالك الترسبات التاريخية والتقاطعات البيتخصصية. وهذا ما توخت إيضاحه الفصول الثلاثة الأولى من مؤلفنا.

نشوء وتجدد النظريات. إن العلم، كيفما كان التخصص المعني، هو حلبة تتصارع فيها المواقف والمدارس والأجيال. وبنعتها أحياناً بـ «طرق»، وأحياناً بـ «بدع» وأحياناً بـ «أيديولوجيات»، تتوالى النظريات وتتعايش، داخل العتمة أو الهيمنة. ويبدي سوسور في «الكتابات» ملاحظة مهمة في هذا الخصوص، حيث يقول:

«من اللافت للنظر، في مجالات اللسانيات كافة، أنه حين يكتسي اقتراح ما طابعاً عاماً، فإنه يصير مباشرة، وبحسب رغبتنا، معبراً إما عن الأمر الأكثر بداهة، الذي نحس بنوع من الاستحياء عند التلفظ به، وإما عن الأمر الأكثر مفارقة، الذي سيجابه بعنف من قبل الأشخاص أنفسهم الذين كانوا قبل قليل يضحكون من قول نفس الحقيقة بصيغة أكثر بساطة» (ص 61).

إن سلوك النظرية هذا يبدو لنا متماهياً مع النظرية نفسها، بل إنه أحد عناصرها التعريفية حتى. وهو، بالإضافة إلى ذلك، شرط ضروري لخصوبتها وبالتالي لديناميتها كتخصص. إن بيان المفارقات، أو ما ينعت بذلك بتعبير أدق، يسمح بتنوع خصب من المقاربات ولو أنه لا يحظى بالاعتراف المؤسساتي دائماً.

البعد التاريخي والاجتماعي للنظريات. تميل فصول هذا الكتاب إلى أن تبين من خلال تعاقبها أن النظريات غير مستقلة فكرياً في تطورها، بل هي متجذرة في تاريخ وتنظيم المجتمع. وهذا الأمر صحيح خصوصاً بالنسبة للسانيات قبل السوسورية، والمقاربات الوظيفية، والمنظورات الخطابية. إن اللسانيات، كما اللغة نفسها، تقوم في الوقت نفسه بوظيفتي صياغة العالم وبنائه، من دون أن يكون التمييز بين الاثنتين ممكناً بالفعل، أو مرغوباً فيه حتى.

أخذا بعين الاعتبار هذه الملاحظات، سيعتقد المؤلفان أنهما قد حققا هدفهما إذا ما أسهم هذا المؤلف، ولو بشكل ضئيل، في تعليم لسانيات تسائل رهاناتها.

الثبت التعريفي

أثالة (étymologie): علم يدرس أصول الكلمات وعلاقاتها بالكلمات الأخرى التي تشتق منها.

أسلوبية (stylistique): فرع من العلوم اللغوية يهتم بدراسة الأساليب.

إشاريات (deixis): نظام الإحالة على الإحداثيات الزمانية الفضائية بواسطة الحركة أو اللغة، وأصلها من الإغريقية وتعني «فعل الإظهار» .

اشتقاق (dérivation): في الصرافة طريقة تكوّن بها الكلمات بإضافة لواصق إلى الجذع أو باستخلاص كلمة من أخرى أكبر. وفي التركيب تكوين بنية (جملة أو مركب) من بنية أخرى.

إشفار (encodage): صياغة رسالة معينة في صورة مفهومة. ففي عملية التواصل يقوم المرسل بالإشفار أما المتلقي فيقوم بفك الإشفار (décodage).

أصواتيات (phonétique): فرع من فروع اللسانيات يدرس أصوات اللغة وخصائصها الفيزيائية. ويهم عدة مجالات منها الأصواتيات السمعية، والأصواتيات التأليفية، والأصواتيات التاريخية. . . إلخ.

اضطراب التجاور (trouble de la contiguïté): أو حبسة بروك (Broca)، وهي اضطراب يمس تأليف الوحدات اللسانية.

اضطراب المماثلة (trouble de la similarité): أو حبسة فرنيخ (wernicke) وهو اضطراب يمس انتقاء الوحدات اللسانية.

اعتباطية (arbitraire): تعني الاعتباطية أن العلاقة بين الدال والمدلول ليست طبيعية بل هي علاقة تواضعية صرفة.

أفعال الكلام (actes de langage): أفعال الكلام وسيلة يستعملها المتكلم ليؤثر في محيطه بكلماته، أي أنه يسعى إلى إعلام أو حث أو طلب، أو إقناع، أو وعد محاوره أو محاوريه.

إفقاد السياق (décontextualisation): حذف أو تغييب العلاقة الموجودة بين فعل ما والظروف التي أوجدته.

إلصاق (affixation): الإلصاق في الصرافة هو إضافة صرفية أو صرفيات إلى جذع أو كلمة، نحو «است» في «استفعل»، أو «ان» في «فعلان».

أمثولي (paradigmatique): صفة تطلق على العلاقات الافتراضية التي يقيمها عنصر من العناصر المكونة للجملة مع عناصر أخرى يمكن أن يستبدل بها في هذه الجملة، وذلك كاستبدال فعل بفعل آخر مناظر أو اسم بآخر. ويطلق عليها كذلك العلاقات العمودية في مقابل العلاقات المركبية (الأفقية).

إنجاز (performance): إنتاجات المتكلمين الفعلية.

إنجازية (performativité): مفهوم وضعه أوستين، ويعني أن القول (سواء كان ملفوظا أو جملة، أو فعلاً..) يمثل في حد ذاته إنجاز الأمر الذي يدل عليه، أي أن فعل القول ينجز الفعل الذي يصفه.

إن الأمر لا يتعلق هنا بعبارات عادية وصفية مثل أنا هنا، أو أنا اتحدث، وإنما بعبارات تغير العالم، نحو «أعلنك رئيساً» أو «أعلنكما زوجين». فهذه العبارة الأخيرة تنقل الخطيبين إلى متزوجين بمجرد التلفظ بها. وتجدر الإشارة إلى أن القول لا يكون إنجازيا إلا إذا توافرت شروط ذلك.

انفجاري (occlusive): خاصية نطق بعض الصوامت تتميز بانغلاق تام ظرفي عند موضع معين في الفم.

بنية سطحية (structure superficielle): في النحو التحويلي، هي البنية المرتبطة بمستوى التأويل الصوتي. وهي تنتج عن عدة عمليات تحويلية انطلاقاً من بنية عميقة.

بنية عميقة (structure profonde): في النحو التحويلي، هي البنية الأولية المكونة عن طريق قواعد أساسية للغة.

تأليف دلالي (combinatoire sémantique): البحث عن المعنى الإجمالي لملفوظ ما عن طريق «الحساب»، انطلاقاً من الوحدات المكونة له.

تحكيب (métataxe): تحول تركيبي في بنية الجملة عند نقلها إلى لغة أخرى.

تحويل (transformation): نسق من القواعد تمكن من الانتقال من الجملة النواة الناتجة عن القواعد النحوية التوليدية إلى مجموع تحقيقاتها الممكنة: نفي، بناء لغير الفاعل، استفهام... إلخ

تدرج محوري (progression thématique): في نحو الخطاب، يعني التدرج المحوري (أو الموضوعاتي) تطور توزيع المعلومة إلى موضوعة وخبر. وهناك ثلاثة أنماط من التدرج المحوري هي :

التدرج بموضوعة ثابتة، التدرج الخطي البسيط، التدرج بموضوعات مشتقة.

تركيبة (تأليف وحدات دالة) (synthème): قطعة تلفظية مكونة من عدة وحدات أو صرفيات دالة تعمل كوحدة تركيبية دنيا. ومثل هذه الوحدات مألوف استعمالها في المجالات التقنية والعلمية.

تطريز (prosodie): دراسة الخصائص الصوتية فوق المقطعية. ومن العناصر التي تهتم بدراستها هناك التنغيم، والنبر، والإيقاع. . . إلخ.

تعدد الصور النحوية (polyptote): أسلوب يعمد فيه إلى تكرار نفس الكلمة في صور نحوية متعددة داخل نفس الملفوظ.

تلميح/ تورية (euphémisme): تعبير ملطف عن واقع أو فعل يمكن أن تكون إثارته مباشرة صادمة أو مزعجة.

تمفصل مزدوج (double articulation): يعود مصطلح التمفصل المزدوج إلى مارتينيه، ويعني أن هناك مستويين في أي إنتاج لغوي: المستوى الأول هو التأليف بين وحدات دالة، والمستوى الثاني هو التأليف بين وحدات مميزة (فونيمات) لبناء هاته الوحدات الدالة. يسمى المستوى الأول تمفصلاً أولاً، والثاني تمفصلاً ثانياً.

تناص/ تناصية (intertextualité): خاصية أساسية لكل نص يحيل على العلاقة التي يقيمها بالضرورة مع نصوص أخرى تتشكل بناء على العالم الذاتي والسوسيوثقافي للكاتب.

تنغيم (intonation): تغييرات تمس المستوى النغمي للخطاب وتضفي عليه قيمة دالة أو تعبيرية كتنغيم الاستفهام المختلف عن تنغيم الإخبار، مثلاً.

توزيعية (distributionnalisme): التوزيعية نظرية عامة للغة طورها بلومفيلد وهاريس، وقد هيمنت على اللسانيات الأميركية إلى حدود 1950. وهي أحد أسس اللسانيات التوليدية، ومفادها أن اللغة مثل السلوك يمكن تحليلها كآلية متوقعة تفسرها شروط ظهورها الخارجية.

جملة نواة (phrase-noyau): هي الجملة الأساسية البسيطة التي لا تتضمن إلا المكونات الأساسية كالفعل والفاعل (والمفعول في حالة التعدي).

جنس (genre): الجنس في النحو سمة تقسم بعض الطبقات المعجمية إلى مذكر ومؤنث.

حُبْسة (aphasie): اضطراب لغوي (شفوي أو كتابي) ناتج عن خلل في الدماغ عند أشخاص اكتسبوا لغة. وقد يصيب مكوناً أو آخر من مكونات اللغة، كالنطق (حبسة بروكا)، أو المفردات (حبسة اسمية)، أو التركيب (نحوية)، أو القصد الخطابي (حبسة دلالية). . . إلخ. وعلى العموم هناك شكلان أساسيان للحبسة هما حبسة بروكا (حبسة حركية حيث تكثر اضطرابات التعبير) وحبسة فرنيخ (اضطرابات الفهم).

حجز (saisie): الحجز في علم النفس النسقي للغة عند غوستاف غيوم يعني توقيف حركية تكوين مدلول كلمة عند التلفظ بها أو عند تصورها. وسيكون دال الكلمة مختلفا حسب لحظة الحجز التي نتصور فيها الكلمة.

وهذا الحجز يفسر الاختلافات الدلالية للاستعمالات المختلفة لنفس الكلمة (استعمال فعل غير متصرف، أو فعل متصرف يحمل جهة وزمنا ووجها. .. إلخ). فكل كلمة ملفوظة هي نتاج حجز قد يكون سابقاً أو لاحقاً حسب استعمال الكلمة.

خطاب (discours): مجموع الملفوظات المنتجة لتحقيق هدف محدد، وفق استراتيجية خاصة.

خطاب غير مباشر حر (discours indirect libre): هو خطاب يتميز بعدم استعمال أفعال «تقديمية» (قال، تكلم، طلب، سأل) بحيث تصير الجملة التابعة المتضمنة للقول المحكي جملة رئيسية، كما أن المتكلم لا يظهر فيه بشكل صريح.

خطاب منقول (discours rapporté): في النحو، هو نمط من الخطاب يسمح لمتلفظ بنقل كلام شخص آخر. وهو ما يسمح بالتمييز بين المتلفظ الأساسي (الراوي) والمتلفظ الثانوي (الشخصية)، بما أن الخطاب المنقول يتموقع غالباً في إطار الحكي. وهناك نوعان من الخطاب المنقول: الخطاب المباشر والخطاب غير المباشر، ولكل منهما قواعده التركيبية الخاصة به.

دال (signifiant): هو أحد طرفي الدليل اللغوي ويخص المظهر الصوتي والخطي للدليل.

دلالة (sémantique): أحد المكونات اللسانية الأساسية (إلى جانب التركيب والصرافة. . .) ويهتم بدراسة المعنى.

دَيَاكرونِيَة/ سانكرونية (diachronie/ synchronie): يشكل وضع لغة ما في ظرف زمني محدد سانكرونية، أوحالة آنية، وتتوالى هذه السانكرونيات بشكل دياكروني. وهكذا فالمقاربة الدياكرونية تهتم بتاريخ اللغة وتطورها بينما تهتم المقاربة السانكرونية باللغة عند لحظة محددة في تاريخها.

ذريعيات (pragmatique): أحد مجالات الدراسات اللسانية والسيميائية، ويعنى بالدراسة النظرية للمكونات النفسية والاجتماعية المتدخلة في استعمال الدوال اللغوية.

راصّ (agglutinant): اللغة الراصة لغة تتميز بتجميع العناصر الأساسية أو الصرفيات، حيث كل صرفية خاصة بسمة نحوية (تكاد

لا تتغير في صورتها). واللغات الراصة تشكل جزءا من اللغات الاشتقاقية أو التصريفية.

ستيما/ شجرة العائلة (stemma): شجرة القرابة الوراثية بين اللغات تبين التفرعات اللغوية، انطلاقا من رسم الروابط بين «اللغة الأم» (الموازية لجذع الشجرة) و«اللغات البنات» (المشبهة بفروع الشجرة). ولهاته التمثيلات الوراثية قراءتان ممكنتان: قراءة صاعدة، تتبع الترتيب الممكن لإعادة البناء، وقراءة نازلة، تسمح بتتبع الترتيب التاريخي ـ الوراثي للتمايز.

سمة دلالية (séme): السمة الدلالية هي العنصر الأبسط في تحليل معنى الكلمة، حيث المعنى هو مجموع سمات، كما هو الشأن بالنسبة للفونيم.

سيميائيات (sémiologie): علم يدرس الدوال والرموز في إطار الحياة الاجتماعية.

شخص (personne): الشخص، في اللسانيات والنحو، سمة نحوية تبين الموقع الذي يشغله الفاعلون في حوار معين (متكلم، مخاطب، غائب).

شعرية (poétique): دراسة الأشكال الأدبية وخصوصاً تلك التي تدخل في إطار الأسلوبية والسرديات، إنها «دراسة الفن الأدبي باعتباره إبداعاً لغوياً».

شِفرة (code): في اللسانيات، نظام علامات لغوية مرتبطة بمجموعة من القواعد التأليفية تسمح للغة (طبيعية أو غير طبيعية) بأن تقوم بدورها كأداة للتواصل أساساً.

صامت (consonne): فونيم يقتضي انحباساً تاماً أو جزئياً للهواء

في موقع أو عدة مواقع للمجرى الصوتي (الحرف الساكن في علم العروض والنحو العربي عموماً).

صائت (voyelle): فونيم يقتضي مروراً حراً للهواء في المجرى الصوتي (الحركة في علم العروض والنحو العربي عموماً).

صرافة (morphologie): أحد المكونات اللسانية الأساسية التي تعنى بدراسة تشكل الكلمات وتصاريفها.

صُرفي/ تصريفي (flexionnel): نقول عن لغة إنها صرفية أو تصريفية حين تتخذ الوحدات (الكلمات) فيها صورا تتغير حسب العلاقات التي تقيمها مع وحدات أخرى.

صرفية/ مورفيم (morphème): أدنى وحدة دالة في لفظ. نحو (يـ./ .دخل./ .ون). ولا يمكن اختزال الصرفية سواء كانت جذراً أو لاصقة أو إعراباً من دون أن تفقد معناها.

صنافة (Nomenclature): مجموع مصطلحات مجال تخصصي معين، أو مجموع الدخلات في معجم.

صواتة (phonologie): دراسة الأصوات اللغوية باعتبارها عناصر وظيفية للغة ما. وهي مختلفة عن الأصواتيات، رغم أن مصطلح الأصواتيات الوظيفية استعمل أحياناً كمرادف للصواتة.

صورة سمعية (image acoustique): السلسلة الصوتية المدركة بالسمع.

صورنة (formalisation): صياغة دقيقة ومبنينة حسب الصور الواردة في مجال علمي معين.

طكسيم (taxème): سمة نحوية (عند بلومفيلد).

عائد/ عائدية (anaphore): استعادة عنصر من خطاب سابق عن طريق عنصر نحوي يحيل عليه.

عائلة لغوية (famille des langue): مجموعة من اللغات المنحدرة من نفس اللغة.

عبر/ عباري (perlocutoire): صفة للفعل الذي ينجزه المتكلم لتحقيق غايات أبعد من تلك التي يحققها الفعل العباري واللاعباري (هذه الغايات لا تكون بالضرورة معروفة عند المتلقي بل هي مرتبطة بقصد المتكلم).

فقه اللغة/ فيلولوجيا (philologie): الدراسة التحليلية للمظاهر الكتابية للغة ما بناء على النصوص.

فونيم/ صوتية (phonème): الفونيم في الصواتة هو أصغر وحدة مميزة يمكن عزلها في السلسلة الكلامية. ويمكن أن يكون للفونيم الواحد تحقيقات صوتية متعددة تسمى بدائل. تمثل الفونيمات، تقليدياً، بحروف توضع بين خطين مائلين.

قاموسيات (lexicographie): تعنى القاموسيات بإحصاء الكلمات وتصنيفها وتعريفها وتوضيحها، للإحاطة بمجموع معانيها ودلالاتها داخل لغة معينة، بهدف وضع قاموس.

قدرة (compétence): المعرفة اللغوية المستبطنة لدى المتكلم التي تجعله قادراً على إنتاج وفهم لغته.

قواعد إعادة الكتابة (règles de réécriture): في اللسانيات التوليدية، قواعد إعادة الكتابة (قواعد مركبية) تمكّن من خلق مركبات أو جمل . وذلك نحو:

ج م ف + م س

(جملة تعاد كتابتها: مركب فعلي+ مركب اسمي).

كلوسيم/ معنم (glossème): وحدة لغوية دنيا، أصغر جذع يمكن عزله في كلمة (أي أصغر وحدة لغوية يمكن أن تصلح عماداً لمعنى).

كلوسيماتيكية/ رياضيات لغوية (glossématique): نظرية في اللسانيات البنيوية أعدها لويس هيلمسليف، وهي تمثل وصفاً صورياً للغات. وتقدَّم على أساس أنها امتداد ومَنسقة لأطروحات سوسور. وهذه النظرية تنبني على مفهوم الكلوسيم.

لاعباري/ إنجازي (Illocutionnaire): تطلق على فعل ينجزه المتكلم بحيث تمثل الجملة التي يتلفظ بها فعلا يغير العلاقات القائمة بين المتخاطبين. وتبعا لأوستن، فصفة اللاعباري تطلق على كل فعل من أفعال الكلام يحقق أو يطمح إلى تحقيق ما يسمّيه.

لسان (langage): قدرة خاصة بالبشر تمكنهم من التواصل والتعبير بواسطة اللغة.

لغة أم (langue mère): اللغة الأم لغة افتراضية قديمة تصل إلى 50000 سنة على الأقل، تكلمتها الجماعات البشرية البدائية وقد تكون هي اللغة الأولى التي تكلمها الإنسان. وهذه الفرضية مرتبطة بمفهوم الوحدة: أي أن كل اللغات تنحدر بطريقة غير مباشرة من هذه اللغة.

وتطلق عموماً على أي لغة يمكن أن تعد أصلاً للغات أخرى متفرعة عنها، كما تطلق على اللغة الأولى التي يتعلمها الطفل (لغة أمه أو محيطه المباشر).

لغة بنت (langue fille): لغة متفرعة عن لغة أم.

متن/ مدونة (corpus): مجموع المصادر الشفوية والمكتوبة المرتبطة بالمجال المدروس.

محمول (prédicat): المحمول في اللسانيات هو الجزء من الجملة (أو المركب) الذي يتضمن المعلومة المسندة للفاعل (مناظر للخبر في النحو العربي).

مدلول (signifié): أحد شقي الدليل اللغوي (إلى جانب الدال)، ويحيل على التمثيل الذهني للمفهوم المرتبط بالدليل اللغوي.

مركب (syntagme): زمرة من العناصر اللغوية تكوّن وحدة في تنظيم تراتبي، نحو المركب الفعلي، والمركب الاسمي.

مركبي (syntagmatique): صفة تطلق على العلاقات الافتراضية التي يقيمها عنصر من عناصر ملفوظ ما مع العناصر الأخرى لنفس الملفوظ، كالعلاقات التي يقيمها الفعل «أكل» مع «زيد» و«تفاحة» في الجملة «أكل زيد تفاحة». وتسمى كذلك بالعلاقات الأفقية في مقابل العلاقات الأمثولية (أو الأفقية).

مُساعد (auxiliaire): المساعد في النحو فعل خاص يسمح بإضافة معلومة دلالية أو تركيبية إلى الفعل الرئيس في الجملة التي تلي المساعد.

معجميات (lexicologie): علم يدرس معجم لغة في حقبة معينة من تاريخها، في ارتباط بعوامل اجتماعية أخرى لنفس الحقبة.

معجمية إحصائية (lexicométrie): قسم من المعجميات يعنى أكثر، في دراسته للمفردات، بالبيانات الإحصائية والتحديدات الكمية.

مغايرة (dissimilation): تحول فونيمي ناتج عن تأثير فونيم على آخر مشابه له وغير متجاور معه، بحيث يكتسب سمات جديدة تميزه عنه. ويطلق على هذه الحالة «ممايزة» حين يكون الفونيمان متجاورين.

مفارقة (antiphrase): أسلوب يستعمل غالباً في السخرية أو التهكم. ويتمثل في استعمال كلمة أو مركب أو جملة بمعنى مناقض لمعناها الحقيقي، كأن أقول أحسنت، لشخص أريد توبيخه.

مقطع (syllabe): المقطع تجمع لفونيمات، وهو أصغر كيان أصواتي مستقل. والمقطع لا يحمل معنى خلافا للصرفية وإن التبس بها أحيانا عند تشكلها من مقطع واحد. وقد يتكون المقطع من فونيم واحد، كما قد تتكون الكلمة من مقطع واحد (كلمة أحادية المقطع (monosyllabique)).

ملفوظ (énoncé): كل جزء من الخطاب صادر عن شخص واحد يقع بين صمتين لنفس الشخص. وهو غير مطابق للجملة، بما أن عددا من الملفوظات قد تتكون من كلمة أو مركب أو جملة غير تامة... إلخ.

ملكة لغوية (faculté de langage): قدرة فطرية خاصة بالإنسان تجعله قادرا على اكتساب لغة ما.

مُمَايزة (différenciation): تحول صوتي ناتج عن تأثير فونيم في آخر مماثل يكون مجاوراً له. بحيث يكتسب هذا الأخير سمات صوتية جديدة تميزه عنه. أما إذا كان الفونيمان غير متجاورين، فإن الأمر يتعلق حينئذ بمغايرة.

ميتا لسانيات (métalinguistique): ما تعلق باللغة الفوقية أو الواصفة. ففي قولي «عمرا» مفعول به في «ضرب زيد عمرا» يعد «مفعول به» لفظاً ميتالسانياً.

النُحَاة الجُدُد (néogrammairiens): لقب أطلق على الجيل الجديد من الباحثين خلال القرن التاسع عشر الذين شكلوا مدرسة لسانية عرفت باسمهم. وقد دفعهم موقفهم ضد التصورات

الرومانسية، إلى التشديد، قبل أي شيء آخر، على اطراد القوانين الصوتية، داعمين أعمالهم بمبادئ المذهب الوضعي.

نحوي/ سليم نحوياً (grammaticale): ما كان خاضعاً للقواعد النحوية ولا يخرق أياً من شروطها.

نحوية/ وحدة نحوية (grammème): صرفية نحوية.

نسق (systéme): كيان مكون من مجموعة من العناصر البنائية المتفاعلة فيما بينها وفقاً لبعض المبادئ أو القواعد.

النظرية المعيار ((la) théorie standard): نظرية للبنى اللسانية قدمت في **البنى التركيبية** (1957). وهي متمحورة حول التركيب الذي هو عند تشومسكي مركز التحليل بالنسبة للغة ما. ويعد كتابه **جوانب النظرية التركيبية** (1965) العرض الأكثر تطوراً للنظرية المعيار.

نظرية الورود (théorie de la pertinence): نظرية أعدها سبيربر وويلسون انطلاقاً من أفكار كل من ريس ودوكرو. وهي نظرية تنبني على نموذج الاستدلال الذي بموجبه سيزود المتكلم مخاطبه، إضافة إلى السياق، بمجموعة من القرائن التي ستمكنه من الاستدلال على القصد التواصلي. وأمام المعاني المتعددة لملفوظ ما، سيعمد المتكلم إلى انتقاء المعنى الأكثر تأثيراً بأقل جهد. وكل جهد معرفي جديد ينبغي أن يبرر بتأثير أكبر. وبعبارة أخرى، يكون ملفوظ ما وارداً حين يكون الجهد المعرفي مبرراً بتأثير معرفي.

نفي الضد (litote): أسلوب يعمد إلى استعمال الكلمات بشكل مخفف لإثبات مضمون ما يصرح به. ويتخذ في الغالب شكل نفي مزدوج نحو قوله: لست غبياً (بدلاً من أنا ذكي).

وحدة دالة/ مونيم (monème): أصغر وحدة لغوية لها مدلول ودال. ولا ينبغي أن تلتبس بالكلمة، إذ يمكن لهذه الأخيرة أن تتكون من أكثر من وحدة دالة. (ضرب/ نا).

ورود تواصلي (pertinence communicative): يعتبر وارداً، من الناحية التواصلية، كل موضوع (بنية صورية، وحدة) تكون وظيفته هي تقديم معلومة.

ورود دال (pertinence significative): المقصود ورود الوحدات الدالة (monèmes) (في التمفصل المزدوج).

ورود مميز (pertinence distinctive): المقصود ورود الفونيمات (في التمفصل المزدوج).

وظيفة (fonction): المهمة الموكولة إلى عنصر لساني بنيوي (طبقة، آلية) للوصول إلى هدف في إطار التواصل البشري.

وظيفة تعبيرية (fonction expressive): تستهدف التعبير المباشر عن موقف المتكلم اتجاه ما يتحدث عنه.

وظيفة لغوية (fonction phatique): يتم فيها التركيز أساساً على قناة التواصل بين المتكلم والمخاطب، والمقصود رسالة تستعمل «أساساً لإقامة أو تمديد أو قطع الاتصال، والتحقق من كون قناة التواصل تعمل. . . ولإثارة انتباه المخاطب أو التأكد من أنه لم ينسحب».

وظيفة مرجعية (fonction référentielle): وظيفة تركز على العالم (سواء كان شيئاً أو حدثاً خارجياً): السياق أو المرجع. وهي تناسب استعمال اللغة قصد الإخبار (نقل معلومات واقعية)، فالملفوظ يعبر عن العالم وينجز رؤية نحو المرجع.

وظيفة ميتا لغوية (fonction métalinguistique): وظيفة يكون فيها الخطاب متمركزاً حول الشفرة.

وظيفة نزوعية (fonction conative): استعمال اللغة بقصد التأثير على المرسل إليه، أو بقصد إنتاج تأثيرات ذريعية.

وظيفية (fonctionnalisme): تيار لساني يعود إلى الدانمركي هيلمسليف والفرنسي مارتينيه يجعل من مفهوم الوظيفة العنصر الأساس في النحو.